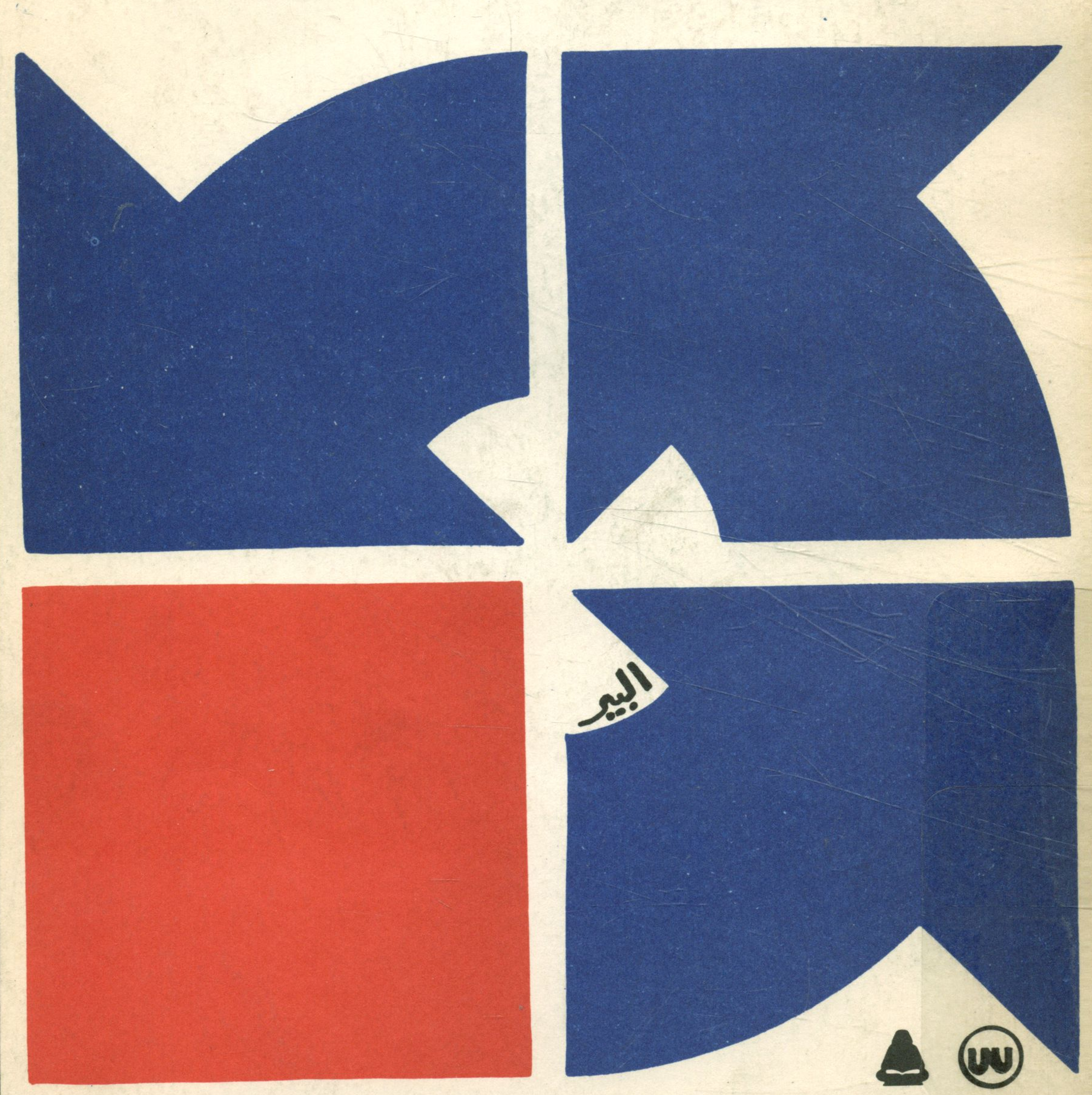
الاقتصاد والمجتمع

تحرير: ميكي جونثالث

إشراف: د. أنور عبد الملك

ترجمة: حازم عبد الرحمن توفيق



تغيير العالم

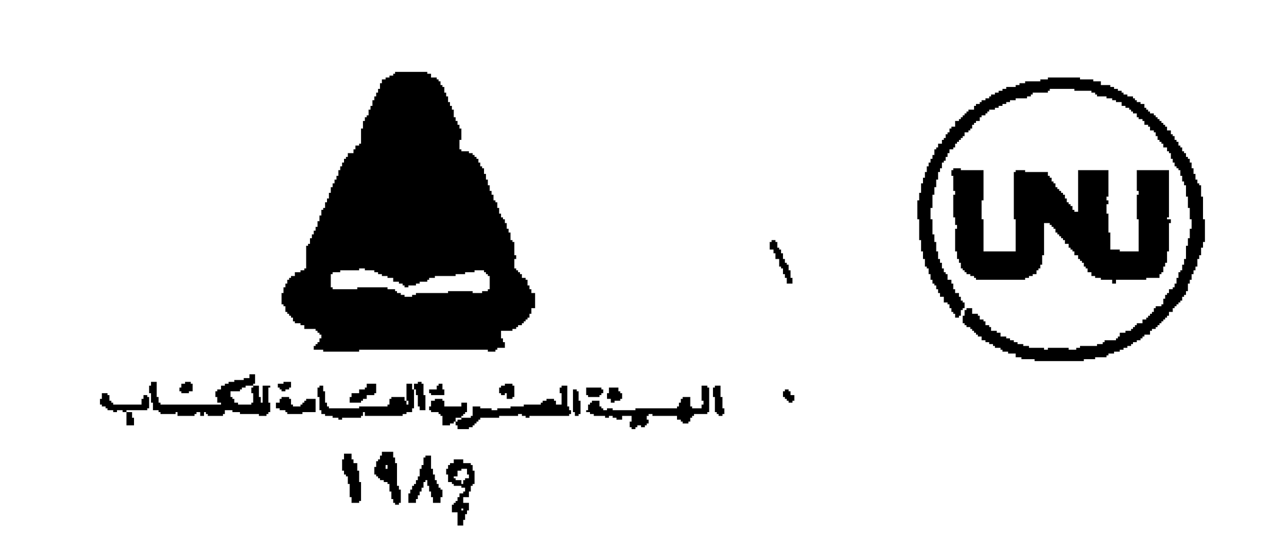
٢

الاقتصاد والمجتمع

تحرير : ميكي جونثالث

إشراف : د. أنور عبد الملك

ترجمة : حازم عبد الرحمن توفيق



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٩

الإخراج الفنى وتصميم الغلاف

ألبير جورجى

تغيير العالم
(٢)

الاقتصاد والمجتمع

مقـــدمة

بقلم : أنور عبد الملك

إن عملية التنقيب عن تغيير العالم ــ وهى واحدة من الأجزاء الثلاثة المكونة لمشروع جامعة الأمم المتحدة « بدائل التطور الاجتماعى ــ الثقافى فى عالم متغير (SCA) » ؛ وهى ، بالتحديد ، واحدة من مشروعيها الفرعيين ــ بدأت بدراسة بعد « العلم والتكنولوجيا » فى بلجراد ، والتى تـم تقديم نتائجها الأساسية فى المجلد الأول من هذه السلسلة ، حول « تغيير العالم » ، والتى نشرت فى عام ١٩٨٢ .

ولقد خصصت الندوة الدولية الثانية للتنقيب عن « الاقتصاد والمجتمع » ، بوصفه الأساس الواقعى للقالب المجتمعى من أجل تغيير العالم . وقد عقدت الندوة ، بالاشتراك مع جامعة ، كومبلوتنس فى مدريد Universidad Complutense de Madrid ومع كلية العلوم السياسية والاجتماعية التابعة لها ، فى مدريد ، خلال الفترة من ١٥ ــ ١٩ سبتمبر عام ١٩٨٠ تحت الرئاسة المشتركة للأستاذ سالوستيانو دل كامبو Salustiano del Campo ، والأستاذ أنور عبدالملك ، أما الأستاذ ميسا Mesa ، الذى أصبح الآن نائب مدير الجامعة ، فقد كان سكرتير الندوة الدولية . وقد تقبل مشكوراً . السيد ميكى جونثالث ، المحاضر ، بقسم الدراسات الأسبانية ، فى جامعة جلاسجو ، القيام بتحرير النص الكامل لأعمال الندوة ، بهدف تقديمها ، كتقرير فى شكل مجلد ، فى هذه السلسلة .

إن خطى التغيير الاجتماعى ، والثقافى ، والاقتصادى ، فى عالم القرن العشرين ، ظاهرة لافتة للنظر . إنها فترة صعود النظرة الرأسمالية ونظام السلطة إلى ذروتها ، والتى جابهت من ثم أعدائها فى حربين كبيرتين وفى الأزمات اللاحقة ، لكنها مرة ثانية استعادت قدرتها على التكاثر والنمو ، فى دائرة طويلة واضحة من البقاء . مرتكزة أساساً على فائض القيمة التاريخى المتراكم ، والذى وبمفرده ، أتاح إمكانية الانتقال إلى المرحلة الثانية للثورة الصناعية . والتى توصف بطريقة أكثر شيوعاً بوصفها الثورة العلمية والتكنولوجية . كما أنها شهدت نشوء ــ وكعالم بديل ــ الاشتراكية كهدف للتقدم الإنسانى ، وللاستنارة والازدهار ، لكى تنتشر وتتوغل بين الكتل الواسعة للجنس البشرى . وبالرغم من هذا ، فإن الصراع بين نظامى الدول الاشتراكية والرأسمالية ، قيد بشكل مأساوى التوقعات والأهداف التى تطلع إليها بأمل الأمميون الاشتراكيون الأوائل . فاليوم ، هناك من ناحية ، أخطار الإبادة النووية لاجزاء من كلا المعسكرين سواء بسواء مع وجود انقسامات عديدة داخل النظرة الأممية والتى كان قد افترض ذات مرة فى الماضى أنها ستوحد بسرعة العنصر الإنسانى .

وكان هناك أيضاً الانطلاق الضخم للتحرر الإنسانى ، من خلال الحركات القومية فى القارات الثلاث التى كانت هامشية من قبل ، والتى أكسبت مفهوم وبنية الدولة القومية قوة ، والذى يعتبر الشكل العام للسلطة الاجتماعية . فى الأجزاء المختلفة من العالم الحديث ، سواء أكان رأسمالياً أم اشتراكياً ، أم غير منحاز لأيهما . ومن المفارقات ، أن تلك الدول أصبحت بؤراً للصراع الدولى . الذى غالباً ما سوف يكون مداه سابقاً فقط على اشتعال الحريق النووى .

إنه فى هذا السياق يتعين على المشتغلين بالفكر أن يستخلصوا منظوراً عالمياً شاملاً ليقيموا الاتجاه الذى تتحرك فيه التيارات الرئيسية المختلفة فى العالم ، حتى يتيح ذلك إمكانية نشوء توقعات أفضل للتعاون والتعايش السلمى فيما بين الثقافات ، والشعوب ، والأمم المختلفة فى العالم ، وبدون المزيد من تمزيق الشخصية الإنسانية والجماعية ؛ وبدون ــ وعلى وجه الإجمال ــ المزيد من الوساوس التى نتجت عن هيمنة الاقتصاد السياسى فى القرن الماضى .

لقد خصصت ندوة مدريد الدولية « الاقتصاد والمجتمع فى تغيير العالم » للتوصل إلى تفهم أوضح للكليات والسمات الاجتماعية الأساسية ، التى يجب أن يرتكز عليها تغيير العالم . ومما له عظيم الفائدة ذلك القدر الكبير من الدراسات المحددة التى تتناول الحياة الراهنة فى أسبانيا ، الدولة المضيفة ، التى أظهرت بجلاء أهمية هذا التجمع من خلال التشريف الذى أولاه صاحب الجلالة ، الملك خوان كارلوس ملك أسبانيا ، لكل المشتركين فى الندوة الدولية ، بحضوره . وهكذا ، ومرة ثانية . وبأسلوب جديد ، تتحمل أسبانيا دورها التاريخى كوسيط بين المناطق الكبرى الحضارية ، والجغرافية الثقافية : أوروبا ، والعالم العربى الأفريقى والإسلامى ، وأمريكا اللاتينية ، والذى سنجد أصداءه الواضحة تتردد فى هذا المجلد .

الطرح والتوجيهات

الأستاذ : أنور عبدالملك .

فى هذا الطرح الافتتاحى ، أعاد الأستاذ عبدالملك التأكيد على أن الهدف الأساسى لمشروع جامعة الأمم المتحدة ـ بدائل التطور الاجتماعى . الثقافى فى عالم متغير (UNU-SCA) هو :

« تطوير ورشة عالمية ثقافية ونظرية من أجل صياغة مواقف جديدة وخلاقه ، بصدد مشكلة التطور الإنسانى والاجتماعى فى تغيير العالم » . إن الجديد ، والخلاق فى هذا المشروع هو هدفه المتمثل فى إقامة عمل مشترك مع المراكز الهامة فى مجالات الأنشطة العلمية ، والثقافية ، والذهنية ، لتطوير منظورات بديله .

ولهذا ، « أولاً ، جذور عميقة ، وطرح أصيل فى ، إمكانيات البدائل المتوقعة الموجودة والسارية المفعول فى الحضارات . والثقافات ، والخصوصيات القومية المختلفة فى عالمنا » كما يتم التعبير عنها فى كل مجال من مجالات البحث العلمى ، والذهنى . « ثانياً ، الروابط البنائية (الهيكلية) ، المستمرة ، والجدلية ، بين الواقع المحدد ، والممارسات المستمرة والمتصارعة ، وبين تبلور المفاهيم ، والنظريات ، والمنظومات » .

وفى حدود هذا الإطار العام ، تمت إقامة مشروعين فرعيين . الأول ، معنى بـ « الإبداع الذاتى الثقافى » ، ومرتكز على التصورات التالية :

« مبتدأ من بديهية أن التطور الإنسانى والاجتماعى ، هو فى الأصل عملية اعتماد على الذات ـ بواسطة مجتمعات بكاملها على المستوى الكبير (Macro) وبواسطة الجماعات والأفراد على المستوى الصغير ، (Microy) ـ .

« يكون المفتاح هو الإبداع الذاتى (الاعتماد على الذات) ، وليس ما يوصف جرياً على الموضه السائدة على أنه نقل المعرفة ـ وهو النقل الذى سيصاغ هو نفسه من جديد وفقاً للأهداف المتغيرة للتطور . هذا الإبداع ، الذى يعارض نزعة الاستيراد الأجنبى exoticism ، والنزعة الشرقية ، oreintalism يكمن فى صميم عملية التفكير ذاتها ، بمعنى ، أنه بالأساس إبداع ذهنى ، يشمل العلم ، والتكنولوجيا ، والفلسفة ، والسياسة الاجتماعية ، كما يشمل بنفس القدر ، الثقافة والفنون » .

« نقلا عن تقرير الخبير الاستشارى لاجتماع فريق العمل ، فى طوكيو ، خلال المدة من ٦ ـ ١٠ يونيو عام ١٩٧٧ » .

وتتكون المرحلة الأولى فى تنفيذ هذا المشروع ، من سلسلة من حلقات البحث الإقليمية ، فى كل من المناطق الكبرى الجغرافية الثقافية كما حددتها منظمة اليونسكو .

أما المشروع الفرعى الثانى . « حول تغيير العالم » . فقد انطلق من الافتراضات التالية ؛

« إن السمة المحورية للعالم الواقعى فى زماننا ، هى التغيير (وليس التطور التدريجى أو الانتقال ، لأن جميع الفترات التاريخية ، هى فترات انتقال) الكامل لكل أبعاد حياة المجتمعات الإنسانية . هذا التغيير ، الذى تعترف به كل القطاعات والجماعات ، ليس خطياً ولا متزامناً . هناك اختلافات كبرى فى نوعية ، وإيقاع ، وتأثير عمليات التغيير ، فى القطاعات المختلفة للحياة الاجتماعية ، وتشمل كلا من البناء التحتى والبناء الفوقى للمجتمع . والأكثر ظهوراً للعين والأقوى أثراً ، هو التمايز بين الأنماط المختلفة للمجتمع ، أو التمايز بين التكوينات الاجتماعية الاقتصادية ، مع ما يصاحبها من أيديولوجيات سياسية (وتلك أساساً هى ، الرأسمالية ، والرأسمالية الليبرالية . والرأسمالية

الاحتكارية ؛ والاشتراكية . والاشتراكية القومية التقدمية ، والشيوعية) . وقبل كل شيء . فإنه فى مجال بعد الخصوصية الحضارية ، والثقافية ، والقومية ، والذى أهمل حتى الآن ، فإننا نجابه المجموعات الكبرى للاختلافات » .

ولقد حدد الدكتور عبدالملك ثلاث مناطق يمكن فيها رؤية تغيير العالم . فهو قد لاحظ انبعاث قارات آسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية إلى المعاصرة ، حيث كانت العمليات التاريخية للتحرر والاستقلال القومى ، المتزاوجة بالثورة القومية والاجتماعية ، هى الطابع السائد لتاريخها المعاصر منذ عام ١٩١٧ ، وعلى وجه الخصوص بعد عام ١٩٤٥ . ولقد وضع الخبراء الغربيون عملية التغيير الهائلة تلك فى حدود المفاهيم التاريخية التقليدية ، والتى يرى العالم بمقتضاها مقسماً إلى مركز (غربى) وحاشية خارجية على محيط المركز . وبالرغم من ذلك ، فإنه من « الجانب الآخر من النهر » رصدت العملية بوصفها نهضة للثقافات وللحضارات ـ النهضة العربية الإسلامية ، الثورة الثقافية الصينية ، الانبعاث القومى للحركة الأفريقية ، عودة ظهور العناصر الهندية والهندية الأفريقية المطمورة فى داخل ثقافة أمريكا اللاتينية ، وتلك جميعاً مجرد أمثلة .

ونشأت المجموعة الثانية من العوامل ، من استجابة البورجوازية لثورات ١٨٤٨ ، وبالذات للثورة الروسية فى عام ١٩١٧ . « فقد اهتزت بنيتها المتوترة فجأة بوثوب العمال إلى السلطة ، مقترناً بنظرة عالمية شعبية تتنبأ بحياة أكثر إنسانية للذين لا يملكون » . وبعد ذلك بستين عاما ، فإن نصف الجنس البشرى يعيش فى ظل الاشتراكية . ثم ثالثاً ، وهو الحديث جداً ، إن ذلك التقدم الهائل الحادث فى العلم والتكنولوجيا ، كان له تأثيره الخاص . فعلى حين وصف الغرب المتقدم هذا التقدم على أنه « ثورة علمية وتكنولوجية » ، وبدأ يتحدث عن « المجتمع ما بعد الصناعى » -Post industrial Society ، فإن النظرة الأكثر واقعية من الجانب الآخر للنهر ، وظفت المزيد من المفاهيم التقليدية عن الثورة ، والتطور ، والتغيير الاجتماعى ، « فى حدود المحددات الثابتة للجغرافيا السياسية . « لا أحد يستطيع أن ينكر التأثير المتزايد للتكنولوجيا الحديثة فى عالمنا ... إلا أن السؤال هو كيف نربطها بالعلوم الاجتماعية والإنسانية ، وبالنظرية السياسية والاجتماعية ، أو بالتصور الفلسفى » ، وبكل ما يترتب عليها من أجل التطور الإنسانى .

إن نقاط التلاقى ، وحيث يمكن التصدى لمهام التوضيح العلمى والنظرى ، قد تمت الموافقة عليها بالفعل .

« أولاً ، **الشخصية الثقافية والتغير الاجتماعى السياسى** والتى ستكون نقطة البدء فيها هى مفهوم للخصوصية يختلف تماماً عن الصياغات النمطية المجردة والأساسية . وسيؤدى هذا إلى تنقيح المواقف بشأن مشكلات التطور من خلال الجدليات الاجتماعية ، والدوام ، والتجديد ، والتغيير ، والنهضة ، وأزمة المجتمعات الإنسانية .

ثانياً ، **مدركات حسية جديدة عن التوقعات بشأن الحضارة الإنسانية** ، والتى ستشغل نفسها على وجه الخصوص ، بالنظام العالمى الجديد ، وبتقييم مدركات حسية مختلفة عن التغيير الشامل على المستويات الجغرافية السياسية ، والاقتصادية ، والاستراتيجية ، وبالأفكار ، والنظريات ، وأنماط البقاء والنشوء الاجتماعى التى تظهر داخل كل منطقة حضارية وثقافية قومية كبرى . ولذلك ، فسوف تنطوى على الفلسفات الاجتماعية والسياسية المختلفة ، الأديان والأيديولوجيات ، كما ستشمل بنفس القدر ، المفهوم الهام عن **المشروع الحضارى** .

ثالثاً ، **الخصوصية والعمومية** ؛ ولأن قضية الخصوصية تكمن فى قلب كل مجال علمى ، فإنها تستلزم تطوير نظرية عن الخصوصية صحيحة بشكل شامل ، تعتمد على المناطق الحضارية والثقافية القومية . وهذا سيتيح لنا إمكانية التقدم للأمام لاستكشاف ودعم الروابط بين الخصوصية والعمومية ، والتى هى هدفنا .

وأخيراً ، فإن المشروع بكليته ستتم معالجته بروح غير عدائية ، وفى تناقض جدلى ، يؤدى إلى التكاملية .

لسوف ينصب الاهتمام الرئيسى للندوة الحالية على المجال العلمى لـ « تغيير العالم » ، والذى ستقسم قضاياه الفرعية ، ليس طبقاً للفصل بين « المناهج » ، بل وفقاً لأفق المناقشة . وقد ذكر الدكتور عبد الملك بأن حلقة البحث ليست فقط مجرد تجميع لتحليلات معينة . ولا هى منبر لإعلانات نظرية أو معرفية منعزلة . بل وكما عبر عن ذلك ميثاق جامعة الأمم المتحدة ، فإن عمل الجامعة يجب أن يكرس للـ « بحث فى المشكلات العالمية الملحة المتمثلة فى البقاء الإنسانى ، وتطوره ورفاهيته ، تلك هى شواغل الأمم

المتحدة ، ووكالاتها ، مع إعطاء الاهتمام الواجب لعلم الاجتماع ، وللدراسات الإنسانية ، وأيضاً وبنفس القدر للعلوم الطبيعية ، البحتة والتطبيقية » .(مادة ١ ، بند ٢ ، ميثاق جامعة الأمم المتحدة) وهكذا ، فإن برامج أبحاث الجامعة تتضمن « التعايش بين الشعوب ذوى الثقافات ، واللغات ، والنظم الاجتماعية المختلفة ؛ العلاقات السلمية بين الدول ، والمحافظة على السلام والأمن ؛ وحقوق الإنسان ؛ والتغير الاقتصادى والاجتماعى والتنمية ؛ البيئة والاستخدام السليم للموارد ؛ والبحث العلمى الأساسى وتطبيق نتائج العلم والتكنولوجيا بما يحقق أغراض التنمية ؛ والقيم الإنسانية العامة المرتبطة بتحسين نوعية الحياة » (مادة ١ ، بند ٣٣) .

« القسم التمهيدى ، حول النماذج المتغيرة فى الاقتصاد العالمى يجب أن يصدر نفسه (أ) لمشكلة الاقتصاد العالمى والسوق العالمى . ويتعين على التحليل أن يجرى بطريقة مقارنة ، وتوقعيه ، ويعين مواقع عوامل التشكيل الرئيسية الكامنة فى تغيير النماذج الراهنة للاقتصاد العالمى ، ويتجاوز حدود التمييزات بين النظم الاجتماعية الاقتصادية المختلفة (ب) دراسة التفاعل بين التطورات الفعلية والممكنة فى مجال الاعتماد على الذات (قومياً ، وإقليمياً ، الخ) فى مواجهة القوى الكبرى فى الاقتصاد العالمى . إن هذه منطقة حاسمة . وتستحق نفس قدر الاهتمام ، الواجب إعطاؤه للنماذج الوليدة . قومياً ، ودولياً . (ج) يجب إعطاء اهتمام خاص ، للقوى التى ظلت حتى الآن قوى هامشية ، ــ آسيا ، أفريقيا ، أمريكا اللاتينية ــ لمشكلة البترول ، والمواد الخام ، والغذاء ، وللتداخل بين القوى التى ستحدد مستقبل الاقتصاد العالمى » .

القسم الثانى ، حول « الثورة العلمية والتكنولوجية » ، يجب أن يقدم رؤيا متوقعة للمناقشات الحالية فى هذا المجال . هل هى ثورة ؟ أم أنها ببساطة مرحلة ثانية ، وأرقى من الثورة الصناعية ؟

« هذه الثورة سيتم النظر إليها أساساً وفقاً لمعايير تأثيرها على المجتمع الحضرى والريفى فى كل من العالم المتطور ، والعالم النامى . وسيتم دراسة المشكلات التالية : (أ) العلاقة بين الثورة العلمية والتكنولوجية ، والثورة القومية والاجتماعية ؛ (ب) الأخطار الكامنة فى التناول (البروميثى) (أو المستقبلى) ــ مشكلات الطاقة النووية ،

ومحدودية الموارد المتاحة ، إلخ ، (ج) أوضاع الجنس البشرى فى سياق هذه العملية ، والتحكم التكنولوجى الناتج فى الحياة الشخصية والاجتماعية ، الإعلام الجماهيرى والثقافة الشعبية ، التخمة وأبعادها الروحية ؛ (د) مسألة التكنوقراط ، المثقفون المرتبطون عضوياً بالنظم الجديدة ؛ (هـ) المواقف تجاه العملية الجارية فى الريف ، وبالذات بين الفلاحين فى البلدان المتخلفة ، ووسائل تعبئة طاقاتهم الكامنة ؛ ثـم (و) نظرة توقعية للمشكلات الحضرية ، وللتحكم فى المكان والطاقة ، ونوعية الحياة فى المناطق الجغرافية الحضرية » .

وتتضح مظاهر التناقضات بجلاء فى « أشكال السلطة الاجتماعية والدولة » ، والذى يمثل خلاصة القسم الثالث . ولذلك ، فهو يمثل « نقطة تلاقى » حول القضايا القابلة للتحليل ، والنقد ، وإعادة الصياغة .

« (أ) الإشكالية التقليدية للدولة ، ودراسة المحتوى الحديث للسلطة الاجتماعية فى الدولة ووظائفها الجديدة ، ودراسة قابليتها لإعادة التشكل . وهنا تطرح مسألة (ذبول الدولة وتلاشيها) فى مقابل تعزيز سلطة الدولة ؛ (ب) التغيير والوظائف المستقبلية للطبقة العاملة ساكنة الحضر ، والعمال الزراعيين ، والعمال ذوى الياقات البيضاء والمثقفين .. وربما قد تنشأ مقولة أوسع – هى الشعب العامل – لكى تشمل الفلاحين العاملين وعمال الحضر ؛ (ج) مسألة التحالفات للشعب العامل فى أطر اجتماعية سياسية مختلفة ، على ضوء سيناريوهات فعلية أو ممكنة للاتصال بهم ؛ (د) مسألة الطبقة المهيمنة ، مطروحة بأوسع معانيها الممكنة لكى تشمل الهيمنة ، والهيمنة الاجتماعية .. الخ بوصفها البعد الداخلى للجدليات الاجتماعية ؛ (هـ) القوات المسلحة والنظام الاجتماعى ، » .

وعند التعامل مع القضايا المحورية الخاصة ، بالاستمرار الانسانى فإن القسم الرابع .

« السعى من أجل وحدات جديدة للحياة » – سيتناول الجوانب البيولوجية ، والسيكولوجية ، والتأثر بهما فى العلاقات الانسانية ، كما يدرس :

« (أ) : الأشكال المتغيرة للعائلة ، والجنس ، والحياة ، والعلاقات العاطفية ،

وتحولهم إلى مؤسسات ؛ (ب) التداخل بين النواه العائلية والدوائر الأوسع للتلاحم الاجتماعى ، والبقاء ، والتغيير ، بمعنى ، المجموعات المهنية والاجتماعية ، والطبقات ، ومدارس التفكير والعمل ، والجماعات الروحية ، والمنظمات السياسية والقومية ؛ (ج) استكشاف الروابط الدقيقة ، والأساسية فى ذات الوقت ، بين تصورات الإنسان ، أى البعد الروحى الفلسفى للوضع الإنسانى فى المجتمع ، وبين المناطق الأكثر التصاقاً بالحياة على ضوء القيود الاجتماعية الاقتصادية الأوسع ، (د) ظهور الشباب كممثل اجتماعى رئيسى ، يتجاوز كل المقولات والأنماط الاقتصادية ، والسياسية ، والجنسية ، والاجتماعية .

وفى البحث عن شكل للمناقشة ، يتجنب التكرار ، أو الشكلية ، فإن المشروع بدأ فى « تعبئة القدرات الخلاقة للجماعات الدولية المثقفة ، وللجماعات الثقافية والعلمية ، بأمل أن يستخلص ويضع أمام صناع السياسة وأمام العامة من الناس ، أفكاراً ونماذج بديلة جديدة ـ أفكاراً جديدة عن مستقبلنا المشترك » .

كلمـات إفتتاحيـة

* سالو ستيانو دل كامبو .... ملاحظات إفتتاحية

* أنور عبدالملك .... من نزعة التنمية إلى السعى الحضارى .

* سلسو فورثارو .... من أيديولوجيا التقدم إلى أيديولوجيا التنمية

افتتح الندوة الأستاذ سالو ستيانو دل كامبو ، الذى ذكر بالمبادىء التى أنشئت جامعة الأمم المتحدة على أساسها ، « لكى نفهم الأسباب ، ونقدم الحلول لمشكلات العالم الأساسية ، وزيادة الأثر العملى للبحث فى كل بلد ، ورفع مستوى التعاون بين الباحثين والعلماء على نطاق العالم » .

وقدم عمل جامعة الأمم المتحدة للباحثين الحاضرين .

إن ندوة مدريد تنبثق عن ندوة بلجراد وتتبعها « حول دور العلم والمجتمع فى تغيير العالم » ــ وكجزء من مشروع « بدائل التطور الاجتماعى الثقافى فى تغيير العالم » الذى يشرف على تنسيقه الدكتور أنور عبدالملك .

« الهدف العام للندوة هو التدليل على تداخل العلاقات بين الاقتصاد والمجتمع ، بالرغم من أن الفهم الصحيح لتلك العلاقات لا يسمح بأى تفسير بسيط ــ كما يدلل على ذلك بشكل كامل التغيير الاجتماعى الاقتصادى لأسبانيا والذى بدأ فى عام ١٩٦٠ . ففى بلدنا ، تم تغيير البعد الاقتصادى الكبير بسرعة ، والذى يرجع فى جانب غير صغير منه إلى التعبئة العفوية للسكان والتى أكدت أن التغيرات الاجتماعية خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة فى أسبانيا كانت أكثر عمقاً عما كانت عليه خلال أى فترة أخرى أبان القرون الثلاثة السابقة .

إن الهجرة الضخمة إلى أوروبا الغربية ، والانفجار التعليمي ، ووسائل الإعلام الجماهيرية ، والأنماط الجديدة للاستهلاك ، كانت جميعها ، عناصر فى العملية التى وضعت أسبانيا وجهاً لوجه أمام الديمقراطية بعد وفاة فرانكو Franco ، فى مجتمع أصبح حديثاً بمعنى الكلمة » .

لقد خطت الديمقراطية خطوات واسعة فى آسبانيا منذ عام ١٩٧٥ ؛ وبرغم ذلك فاليوم ، فإن الأزمة الاقتصادية الماثلة التى انخفضت بمعدل النمو إلى أدنى حد له ، وبلغت نسبة البطالة مستوى ١٢٪ ، والعجز الكبير فى الميزانية ، الخ ، تهدد بالخطر شرعية هذه العملية الديمقراطية ، كما تهدد بنفس القدر إمكانياتها على البقاء . تلك هى الأسئلة التى يتعين مناقشتها فى سياق عالمى شامل بواسطة أناس من شتى أنحاء العالم فى هذه « الجامعة التى ليس لحرمها أية حدود » . لأن « جامعة الأمم المتحدة نمط جديد من الجامعة ، تبشر بنوع جديد من العالم ، يعمل من خلال المؤسسات المشتركة التى تتعاون فى برامجها » . وحتى اليوم ، فإن المؤسسة الوحيدة من هذا النمط فى أسبانيا هى جامعة كومبلوتنس ، المشرف المناوب على الندوة الدولية الثانية .

وتحظى جامعة الأمم المتحدة بتقدير كبير فى أسبانيا ، كما دللت على ذلك موافقة ملك أسبانيا على استقبال أعضاء الندوة . واختتم بقوله : « ولذلك ، فإنى لآمل ، فى أن الندوة ، ستكون مثمرة ذهنياً ، وأن الوفود المشتركة سيشعرون بالارتياح بين ظهرانينا » .

وفى مساهمته « من نزعة التنمية إلى السعى الحضارى » ، حدد الدكتور أنور عبد الملك مهام الندوة وفقاً للمعايير الخاصة بـ « مهمة جامعة الأمم المتحدة » . وشعر بأنه من المواتى بنحو خاص أن تنعقد الندوة الدولية الثانية حول تغيير العالم بالضبط مع بداية عقد التنمية الثالث للأمم المتحدة ، وبتزامن مع الاجتماع الثانى الهام حول الأمن الأوروبى . وقد انصب اهتمام هذه الندوة بالتحديد على بعد الاقتصاد والمجتمع ـ « تحديات ووعود المرحلة التاريخية التى حلت نقطة التحول فيها فيما بين عامى ١٩٤٩ و ١٩٧٣ » .

ويبدو ، أنه كان هناك ، قدر من الإجماع بشأن الكوارث الكامنة التى يخفيها المستقبل فى طياته . فتقرير لجنة برانت ، على سبيل المثال ، طالب بنقل هائل للموارد من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة ، توقعاً لمؤتمر قمة الحوار بين الشمال والجنوب فى عام ١٩٨١ . وفى ٢٤ يوليو عام ١٩٨٠ ، دللت النتائج الختامية للتقرير الذى استغرق إعداده ثلاث سنوات بناء على تكليف من رئاسة الولايات المتحدة ، تحت عنوان « **تقرير عن العالم عام ٢٠٠٠** » ، على أن ،

« الوقت يذهب سدى لعمل عالمى لمنع العالم من أن يصبح كوكباً جائعاً ، ومكتظاً ، وملوثاً ، وفقيراً فى الموارد ... إن إمكانية حدوث مشكلات عالمية شاملة ذات أبعاد منذرة بالخطر بحلول عام ٢٠٠٠ ــ ضغوط بيئية ، ونقص موارد ، وضغوط سكانية ــ تتزايد ، وهى ستحدد بشكل متزايد نوعية الحياة الإنسانية ... إذا استمرت التيارات الحالية ، فإن العالم فى عام ٢٠٠٠ سيصبح أكثر ازدحاماً ، وأكثر تلوثاً ، وأقل استقراراً من الناحية البيئية ، وأكثر تعرضاً للتمزق ، من العالم الذى نحيا فيه الآن » .

وتنبأ التقرير السنوى الثالث للبنك الدولى عن التنمية العالمية ، بخمس سنوات من الانخفاض الحاد فى النمو ، والذى سيصيب الثمانمائة مليون نسمة الذين يعانون بالفعل من الفقر والمحن ، بقدر هائل من المعاناة . وألمح التقرير إلى أن مجتمعات الندرة non-affluent يجب عليها أن لا تسعى إلى محاكاة النموذج الغربى للتنمية . لكنه ، ومن ثم ، فما هو البديل ؟ فلمدة خمسة وثلاثين عاماً ، بعد يالتا Yalta وهيروشيما ، وفى عشية عقد التنمية الثالث ، مازالت المشكلات بدون حل ــ بالرغم من الثورات القومية والاجتماعية العظيمة والتغييرات الكبيرة التى حددت معالم تلك الحقبة . « إنه زمن للقلق واليأس ، عندما ينشغل تماماً العقل السلبى بنسيج قطاعات واسعة من الثقافات المهيمنة ووسائل الاعلام الجماهيرية ــ لقد هبط الوحى الآن ! » . وعلى ضوء هذا ، فإن أعداداً متزايدة ، من المثقفين . والمواطنين من بلدان ، وثقافات ، وحضارات مختلفة ، يبحثون عن وسائل لتحديد القدرات والموارد الداخلية لمجتمعاتهم ، بحثاً عن طرق مختلفة للتطور الاجتماعى .

وتوفر المناقشة حول التحرر والتنمية منذ عام ١٩٤٥ بعض التفسير للالتباسات

الحالية . فالطور الأول بعد الحرب ـ ١٩٤٥ ـ ١٩٦٠ ـ كان متسماً بـ « أولوية السياسى » ، والذى كانت ملامحه الرئيسية التشكيلية هى سقوط الفاشية . وموجة حركات التحرير القومية ، وترتيب دول جديدة مستقلة نشأت عنها ، وتشكيل بلدان اشتراكية فى الغرب ، والتداخل العضوى بين التحرير والاشتراكية فى الصين ، وكوريا ، وفيتنام ، وكوبا ، والجزائر ، والتى توافقت زمنياً مع الاتجاه القومى التقدمى الذى تبنته مجموعة باندونج ، والذى مثلت الناصرية أحد روابطه البارزة « إن الرؤية البوميثية (المستقبلية) شجعها بالمثل مجرد أفق التعمير المادى وإعادة البناء ، للبناء التحتى بعد عام ١٩٤٥ » .

ولقد أكد التوجه الجدلى التاريخى على التداخل فى العلاقات بين الحركات القومية والإمبريالية ، وبين التبعية والاستقلال ، واعترف بعامل الشخصية القومية الثقافية كعامل ثابت » . أما المنهج الثانى ، البنائى الوظيفى ، فقد « ركز على مفاهيم (المركز) و(المحيط) ، وعلى دراسة ألفاظ ولاهوت النزعة الاقتصادية والنزعة الإنتاجية . وبالتسليم بالتوازن الموجود بين القوى فى المجالين السياسى والثقافى كمعطى ، فقد كان من الواضح أن الأخير هو الذى سيطر على العلوم الإنسانية والاجتماعية بعد يالتا » . إلا أن اللحظة التاريخية كما تتطلب الاعتراف بأولوية السياسى ، تتطلب أيضاً « ضرورة التجاوز ، والبحث عن الجزء المطمور من جبل الثلج فى الأبعاد الرئيسية التكوينية الحضارية والثقافية للجدليات الاجتماعية » .

« وفى ذلك الوقت ، وبرغم هذا ، فإن تبلور قوة إمبراطورية عالمية جديدة من حول الولايات المتحدة الأمريكية ، وانبعاث الصين وحضارتها ، وإعادة التعمير المدهشة لألمانيا وأوروبا الغربية ، ونهوض اليابان من هيروشيما لكى تصبح ثانى قوة صناعية وتكنولوجية فى العالم ، والصعود القوى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وللبلدان الاشتراكية . وتعزيز الدول القومية لتصبح دولاً بمعنى الكلمة فى آسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية ، لقد بدا أن كل هذا يشير إلى أولوية الاقتصاد ، وبالذات ، التكنولوجيا » .

كان هذا هو الجو الذى أفرز عقلية « مراحل التنمية » والحديث عن « الثورة العلمية والتكنولوجية وعن العصر الاليكترونى ما بعد الصناعى فى المجتمعات المتقدمة » .

ومنذ أوائل الستينيات ، كرس مفهوم التنمية ، النزعة الإنتاجية ، والنزعة الاستهلاكية ، ونزعة الإقبال على الملذات بلا حدود ، لقد كان هذا هو العصر الذهبى للخبراء ، التكنوقراط المحترفين ، الذين نصبوا أنفسهم كمنقذين للجنس البشرى . لأنه «كان هناك الآن عالم (ثالث) للتوقع له ، ولإنقاذه ، بينما ومن ناحية أخرى ، فإن نخب القارات الثلاث الهامشية لا تحصل على التصريح بالدخول إلا عن طريق الاندماج فى جماعات نخب المتطورين » . لقد كان هذا ما أسماه جلال أمين بـ « تحديث الفقر » (١)

وفى عام ١٩٧٣ تغير الموقف . بفقدان الامبريالية لجنوب شرق آسيا وبظهور البترول كسلاح ؛ وفجأة فإن الوهم الإنتاجى ، الذى حاز الهيمنة فى الغرب بدا محدوداً للغاية فى وجه الجدليات الاجتماعية الملموسة وكان الناتج عدم استقرار ، بينما تركت النزعة الإنتاجية مكانتها للنزعة الشعبية والنزعة الاستهلاكية ولفكرة الجماعة الأساسية . وقد لخصها مراقب غربى على هذا النحو :

« بنهاية الستينيات ، أصبح واضحا أن هذه النظرية (المتهافتة) تحتاج لقرون طويلة لتزيل الفقر . فقد ظهرت مظالم صارخة ، وفى العديد من البلدان زادت أعداد الفقراء المدقعين . وخلال عقد التنمية الثانى ، اختبرت أساليب جديدة ودمجت معاً فى استراتيجية متماسكة . هدفها الرئيسى تخفيف المظالم .

وأعلن البنك الدولى أن النمو الاقتصادى لم يكن كافياً ؛ إذا كان يجب أن يصاحبه اعادة توزيع للاستثمارات وللأصول الإنتاجية لصالح الفقراء والمناطق الريفية المهملة . وقبلت ذلك منظمة العمل الدولية . واحتجت بأن الحاجات الأساسية للفقراء يجب إشباعها بسرعة من خلال خطة مفصلة .

وقد طور صندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية أسلوب الخدمات الأساسية اللازم لتلبية الحاجات العامة ؛ كالصحة العامة ، والمياه ، أو الإسكان . وبدلاً من توفير المعايير الغربية لقلة محظوظة ، فإن مستوى معقول ولكنه كاف من الخدمة يمكن توفيره للكثرة باستخدام المواد الرخيصة ، والتكنولوجيا البسيطة ، والتدريب المختصر للعمال الزراعيين . وبالمساهمة الشعبية . وهكذا ، ففى

عشية العقد الثالث للتنمية ، يوجد تحت تصرف العالم الثالث نموذج جديد ، وبديل للتنمية ، والذى يمكن تلخيصه فى عبارة واحدة : مساعدة الذات وزيادة الإعتماد على الذات . ويمكن لهذا النموذج أن يفى بغرضه ، كما تدلل على ذلك بالفعل آلاف المشروعات الناجحة » .

وبينما نتقبل التمييز العام بين هاتين المرحلتين فى جدليات التحرير والتنمية ، فإنه من المثير أن نجد كيف أن كلا الأسلوبين يتصديان بأنفسهما للمنهج وليس للأغراض ، (الوسائل) وليس (الغايات) . وفى كلا الحالين لا يوضع المشروع الحضارى الغربى نفسه محل سؤال ، بالرغم من تناقص موارد عالمنا ، وبالرغم من أن هناك تلميحات فى الإعلام الغربى إلى أن النموذج الغربى قد لا يتكرر » ، مما يزيد من رعب ويأس دعاة الحداثة الغربيين السذج من أوسع الأبواب » .

ومما له مغزاه ، أن صحيفة التايمز نشرت سلسلة من أربع مقالات حول مكانة اليابان فى العالم فى حوالى نفس تلك الفترة .

« لقد كسبت اليابان (لاحظت الصحيفة) الحرب العالمية الثانية بدون أن تتعمد ذلك بميزة العمل الشاق ، والمهارة الإدارية الفائقة ، والقدرة على التأقلم السريع مع التكنولوجيا المتقدمة ... إن الحيوية التى تدفع اليابان إلى المقدمة تثبت الحقيقة المخيفة التى تتمثل فى أن شعباً يمثل ٣٪ فقط من سكان العالم ويحتل ٣ ر٪ من مساحته الكلية ، مسئول عن ١٠٪ من النشاط الاقتصادى العالمى الإجمالى ... وتم تحقيق هذا بواسطة شعب فى جزيرة بدون أية موارد من أى نوع .

إن المعجزة الاقتصادية اليابانية قائمة على إنجاز عظيم آخر ، هو أن هذا المجتمع واحد من أرقى مجتمعات العالم تعلماً .

والمجتمع اليابانى لا يفت فى عضده طاعون العداوات الطبقية . فمعدل جرائم العنف منخفض ومتناقص . والإضرابات نادرة ، وهناك دلائل قليلة على وجود نزعة تدمير الآلات . ثم ، وعلى خلاف ما فى الغرب ، فإن الفرد الناجح ليس محل إعجاب ـ بل إن الإرادة الجماعية للجماعة المباشرة التى ينتمى إليها الفرد أكثر أهمية بكثير . فالمثل الشعبية للنظام الاجتماعى هى الاتفاق والانسجام »[٣] .

يؤكد المنظرون ذوو التوجهات السياسية على عوامل مثل الحضور اليابانى غير الملحوظ فى الساحة العالمية منذ عام ١٩٤٥ ، واعتمادها على الغرب وتراثها القوى فى الهرمية الاجتماعية والسلطة . أما أنصار النزعة الاقتصادية التنموية فيجدون صعوبة أكثر فى التفسير وفقاً لمعايير المفاهيم والمقولات المفترضة من قبل . وفى الحقيقة . وحتى وقت قريب ، فإن أى محاولة لتفسير المعجزة اليابانية من خلال المفهوم التاريخى الجدلى للتاريخ ، رغم اعترافه بخصوصيتها القومية الثقافية فى حدود القالب الحضارى للشرق ، كانت توصف بأنها محاولة غير علمية . ورغم ذلك ، فإن الخلاصة التى توصلت إليها **التايمز** كان لها من الشجاعة لكى تضع (تفوق الثقافة الغربية) موضع التساؤل :

« وراء القصة الاقتصادية ، هناك ميثاق اجتماعى مشترك يجعل لحمة وسداة المجتمع اليابانى أكثر أمناً مما فى مجتمعنا ... إنه تراث نظام الدولة الكونفوشيوسى الذى ساد تاريخ الصين وانتقل جزئياً إلى جيرانها ، كوريا وفيتنام ... وفى اليابان ، أصبح بالفعل المذهب الرسمى خلال حكم أسرة توكوجاوا (١٦١٥ ـ ١٨٦٧) التى سبقت مباشرة قرن التحديث اليابانى على النموذج الغربى .. إن التيار العميق للفكر الكونفوشيوسى ما زال يجرى فى البلدان الأربعة جميعاً .

وعلى الرغم من ارتباط اليابان بالعديد من جوانب الثقافة الغربية خلال الـ ٣٠ عاماً الأخيرة ، فإننا لا زلنا نجد أن الحرص الغريزى القديم على اتباع سياسات الاجماع بدلاً من سياسات الاختلاف ، يتدفق عبر ترتيباتها الاقتصادية والسياسية لفترة ما بعد الحرب ، وكذلك الاحترام القديم للبناء الهرمى فى المجتمع ، والتقبل الطبيعى للتعاون والمساومة فى شتى نواحى الحياة »[٤] .

وتبرز المقالة الرغبة الدائمة لشرق آسيا لكى يكافىء ويتخطى الغرب ، بينما تؤمن ببقاء حضارتها الخاصة المتميزة ؛ فعلى حين ترتكز النظرة اليابانية والشرق آسيوية على مفهوم للالتزام الإنسانى ، فإن الغرب يؤكد على الإنجاز الفردى . « لقد اكتشف الغرب أن نزعة الانسجام الشرق أسيوية ومنع التفكير الأصيل أمور غير مرغوبة ... وربما يكون الوقت قد حان الآن للغرب لكى يظهر استعداداً أكبر لأن يأخذ فى اعتباره الفضائل الشرق آسيوية » ، لأن شرق آسيا استطاع أن يحافظ على خصوصيته ، على عكس دوائر حضارية كبرى أخرى »[٥] .

إن معيار الكفاءة الاجتماعية ، المتجه نحو عقلية النزعة الإنتاجية والنزعة الاستهلاكية الضاربة جذورهما فى أولوية التكنولوجيا ، ليس أكثر من نقطة بدء ؛ إذ يجب علينا أن نتجاوزه لنكتشف القدرات المخبأة لمجتمع ما أو لكل ثقافى جامع .

« إن التمييز بين (التحديث) modernism ، (والحداثة) modernity يمكن أن يقدم لنا عوناً حقيقياً فى هذا المجال ؛ (التحديث) بوصفه ذروة نزعة الاختصار ذات الطبيعة المهيمنة . منهج المركز والمحيط المتضمن والمقبول بواسطة المحيطات المستسلمة والخانعة ؛ فى حين أن الحداثة تسعى ، بالتحديد ، لضمان المحافظة على الخصوصية من خلال التغيير » .

إن العمليات الجديدة ، والتيارات الجديدة فى التنمية ، يجب تحليلها بعناية ، لكن يجب أن يتم ذلك دائماً بوعى بالفروق الضخمة بين المناطق الجغرافية الثقافية ، والنظم الاجتماعية الاقتصادية ، والنظم السياسية الأيديولوجية ، القائمة بداخلها . وهكذا ، وعلى سبيل المثال .

« فإن النزعة البيئية ، ومنهج الحشائش ، وتخضير مجتمعات الغرب الصناعى المتقدم ، يمكن النظر إليهما على أنهما محاولة كريمة للتغلب على لا معقولية التصنيع المفرط ، وبوصفها أسلوب حياة متمركز بقوة فى الموقف الموضوعى المهيمن لتلك المجتمعات فى السوق العالمى وفى الوضع الجغرافى الاستراتيجى » .

الآن تصبح الدولة ، أداة وبؤرة السلطة الاجتماعية ، ذات مغزى ؛ فمجال وظائفها المتزايد ، من ناحية ، والتحول فى عدة مناطق من الإدارة المركزية إلى الاعتماد على الذات ، والإدارة الذاتية ، يتطلب بحثاً جديداً فى العلاقات بين نمط الإنتاج والدولة فى العالم المعاصر ، ويضاف إليه اعتبار جديد للمغزى المتزايد للجغرافيا السياسية . هنا ، تكون مسألة الديمقراطية ، « الوسيلة الوحيدة للتأثير بشكل رشيد على تغيير السلطة عند جميع المستويات » ذات مكانة محورية . ويجب علينا أن نبحث عن طرق المساهمة فى « صياغة تعريف بواسطة الكتلة العريضة من الشعب لما هو مصيرهم ، وإشرافهم على القرار ، وتنفيذ رؤاهم » .

وتستلزم رؤيا الحرية فهما للضرورة ولكيفية التغلب عليها ، ربما من خلال نظام

اقتصادى عالمى جديد يستخدم الوسائل الجديدة العلمية والتكنولوجية . إنه هنا وفى مجال السعى من أجل وسائل غير متعادية ، وجدلية ، للتغلب على التناقض ، وإنجاز التكامل ، يمكن تحقيق مثل هذا التعريف . ثم ، وكما أظهر برنار دى جوفينيل ، فى مقالته حول « منظورات المستقبل لسكان العالم وفقاً لتقديرها فى عام ١٩٦٨ » (٦) ، فإن الحاضر لحظة حرجة فى هذا التغيير :

« بينما يمثل اللحم ١٣٠٠ سعر حرارى فى اليوم للأمريكيين الشماليين ، و ١١٠٠ لأوروبا الغربية ، و ١٠٠٠ فى روسيا وأوروبا الشرقية ، فإن المتوسط لأفريقيا هو ١٦٧ ، وينخفض لأقل من ١٠٠ فى بلدان أخرى كثيرة . ويبدو (شاذاً) أن سكاننا (المتطورين) بينما يمثلون خمس سكان العالم فقط ، يحوزون ٤٢٪ من أراضى العالم ، و ٤٢٪ من مراعيه الدائمة ، و ٤٥٪ من غاباته ، و ٤٧٪ من أراضيه القابلة للزراعة ... إن مثل هذا الخلل سيصبح غير مقبول بشكل متزايد » .

يتعين علينا أن نهيىء القلوب والعقول لإعادة بناء أنماط التفاعل والبقاء الانسانى ، المرتبط بدوره بإعادة بناء النظرية الاجتماعية والسياسية ، على أساس من « تصور مقارن له معنى » . ولسوف تتضمن المرحلة الأولى ، تشخيص المجالات الاشكالية .

« (أ) تصور التقدم بوصفه سلسلة من (مراحل) ؛ (ب) تاريخية التقدم ، بالمقارنة مع البعد الشامل للتطور الاجتماعى ؛ (ج) تمايز الجماعات الاجتماعية إلى طبقات ، وفئات ، وتيارات ، واختلافاتهم الإقليمية والمحلية ؛ (د) تكوين العقلية الاجتماعية فى مقارنة مع الفلسفات والأيديولوجيات الاجتماعية ؛ (س) العامل البيولوجى فى العمليات الاجتماعية فى علاقته مع السلطة الاجتماعية وصور العالم ؛ (ص) الشروط اللازمة لوجود منهج واقعى ملموس ، وفلسفى إزاء مشكلات الاقتصاد والمجتمع فى المجال الداخلى ؛ (هـ) الانتقال من عالم تأملى ، متحفز أخلاقياً ، إلى نمط جديد من العالم بوصفه مواطناً مسئولاً ، مدرباً إقتصادياً وجغرافياً ، واجتماعياً ، ومدربا على التخطيط السياسى والفلسفة ؛ (و) كيف يستطيع المزيد من التخطيط الحسى الإدراكى أن يأخذ فى الاعتبار البعد غير الاقتصادى للحياة الإنسانية ، والذى يشمل الفلسفة ، والدين ، والأيديولوجيا ، والروحانيات ؛ (ت) على ضوء نكسات المنهج

الاقتصادى ـ الفنى ، ما الذى يجب أن يكون عليه دور الثقافة والروحانيات ، فى إعادة تشكيل المجتمع الانسانى ؛ (م) ما دور الرؤيا ، والحلم ، والخيال الفنى ، والصوفية فى منهجنا الواقعى المحدد ؟ » .

ثم ألقى الأستاذ سلسو فورتادو ، خطابه الهام « من أيديولوجيا التقدم إلى أيديولوجيا التنمية » .

لقد أفرزت الثورة البورجوازية أداتين عقليتين جديدتين قويتين ؛ هما **العقلانية** rationalism والتى تختبر كل شىء على أساس فهم نقدى متأصل فى مفاهيم ، **والتجريبية** empiricim التى تختبر صحة كل الافتراضات على أساس الخبرة . وطالما أن تلك الثورة تمثل صعود قوى اجتماعية يكمن مصدر مكانتها الاجتماعية البارزة فى التراكم ذاته وفى تراكم وسائل الإنتاج المؤدية إلى تنوع أشكال الاستهلاك ، « فقد كانت الأنماط الثقافية الناتجة ـ مفهوم الحداثة ـ هى التى أصبحت المؤشر على التقدم الاجتماعى » . فأيا ماكان ذلك الذى يحدث التقدم ، ويزيد من ثروة الأمم ، فقد أصبح مشروعاً ؛ واكتشف نظام السيطرة الاجتماعية شرعيته لا فى الماضى ، بل فى الوعد المستقبلى بالوفرة ـ على الأقل بالنسبة لأولئك الذين فهموا روح العصر الجديد . وفهم العديد من أعضاء الطبقات الحاكمة التقليدية الرسالة ، ووضعوا أنفسهم تحت تصرف النظام الجديد .

« وفى مجتمع تطور فيه الطبقات والجماعات الاجتماعية المتعادية إدراك حسى لكل من مكانتهم النسبية وللكلية الاجتماعية ، فقد أصبح الامتياز شفافاً ومن ثم فى خطر دائم ، وتطورت قوى طرد مركزية بدافع من إدراك التعادى الاجتماعى الذى يزداد عمقاً . والصراعات الطبقية ، التى اتخذت فى المجتمعات التقليدية شكل الانفجارات الفجائية ، أصبحت الآن مستمرة ، وتطالب ببنية مؤسساتية للتوجيه . فى مثل هذه المجتمعات غير المستقره هيكلياً ، والتى يبدو أن تناقضاتها الداخلية تهدد بكارثة ، أصبح من المتعين على فكرة التقدم أن تكون النواة لمركب أيديولوجى قادر على أن يربط الجماعات الاجتماعية المتعادية ببعضها » .

الآن تستطيع السلطة أن تقيم شرعيتها على أساس من المصلحة الجماعية فقط ؛

« بذلك أصبح التمثيل النيابى القضية السياسية الأساسية ، وخصصت الموارد (لتعليم) أعضاء الجماعة لكى يفهموا مصالحهم (الحقيقية) » كان عليهم أن يتعلموا تفضيل الاستقرار على الفوضى - وبالتالى تقييد حجم المعاناة لأولئك الذين لديهم الكثير ليفقدوه من عدم الاستقرار . والتعليم العام ، من جانبه ، أفاد فى « تعميم الفكر وفى إقناع المواطن العادى بقبول (تفوق العقل) - العقل ، وبطبيعة الحال ؛ الذى أوحى بنشاط أولئك الذين تحكموا فى وسائل المعلومات » ولذلك ، فإن مفهوم التقدم ، عبر عن هذا التصور للتضامن الاجتماعى .

« لقد رؤى أن الحل الدائم الوحيد لمشكلات الجماهير يكمن فى التراكم . وأى محاولة لإشباع مطالبهم بدون المرور بفترة من التراكم المكثف كان محكوماً عليها بالفشل ، لأنها ستؤدى إلى تفسخ النظام الاقتصادى ، وانخفاض الإنتاجية ، والبطالة . وكان واضحاً أن التراكم مفيد لتلك المجموعات التى تتحكم فى هيكل السلطة - لكنه كان وبنفس القدر أساساً لكل المجموعات الاجتماعية التى تطمح فى جنى فوائد التقدم » .

لقد كان أثر أيديولوجيا التقدم/ التراكم كبيراً لدرجة أنها توغلت فى الأفكار الثورية الناشئة من الصراع الطبقى ، والتى تستهدف تدمير النظام الرأسمالى - إنها تمثل الانتقال من الاشتراكية (المثالية) Utopian إلى (الاشتراكية العلمية) ، من فورييه إلى ماركس « وفى أكثر أشكاله تبلوراً ، فإن الفكر الثورى المتولد فى سياق الحضارة الصناعية يلصق بالطبقة العاملة دوراً تاريخياً مماثلاً للدور الذى تم إنجازه بواسطة البورجوازية » . لكنه ، وبينما استغرقت عملية تفريخ الثورة البورجوازية سنوات طويلة ، فإن التغيير التاريخى الجديد سيحدث بسرعة أكبر ، آخذين فى الاعتبار كمعطى كثافة عملية التراكم . فالنمو السريع فى القوى الإنتاجية عمق التناقضات بين الأساس المادى للمجتمع وبين البنية المؤسساتية التى تتحكم فيه لصالح البورجوازية » . ولذلك ، « فإن التقدم الحق ، بمعنى التغيير الكيفى للمجتمع - يلزم أن يكون انقطاعاً ، قفزة للأمام نحو أفق جديد » .

والصورة الأخرى لهذا المستقبل الأفضل تتطلع إلى التغلب على تناقضات المجتمع الطبقى من خلال إعادة بناء البناء الفوقى . وحتى هنا فإن التقدم ينظر إليه بمعايير

التراكم ، إلى أن يبلغ تطور القوى الإنتاجية النقطة التى تصبح عندها العلاقات الاجتماعية للإنتاج عقبة أمام المزيد من التطور لتلك القوى ؛ فالطبقة البورجوازية ، وقد أنجزت دورها التاريخى أصبحت الآن طبقة متطفلة على النظام .

« ومرتكزة على نظرية للتاريخ ملأت فجوة واضحة فى العلوم الإجتماعية ... فإن أيديولوجية الاشتراكية العلمية) لعبت دوراً هاماً فى نشر الحضارة الصناعية فى المناطق التى كانت الثورة البورجوازية ضعيفة بها أو لا وجود لها بها ، حيث كان التخلف النسبى فى التراكم وفى التصميم على النضال ضد السيطرة الاستعمارية قد تكفلا بضمان أن تضع التبعية عقبات فى طريق الحضارة الصناعية » .

ولقد ثبت أنه من الصعب إقامة روابط سببية بين تطور قوى الإنتاج ، وبين الثورة البورجوازية . ويتفق المتخصصون على أنه كان هناك فقط الحد الأدنى من التطور فى القرنين أو الثلاثة قرون السابقة على الحضارة الصناعية ؛ فاستهلاك الطاقة ظل ثابتاً ، والتطورات الرئيسية فى الزراعة نشأت من التغيرات فى نظام الاستغلال وفى استقدام محاصيل جديدة (من أمريكا اللاتينية) مثل الذرة الشامى والبطاطس .

« ومن ثم ، فإن الرابطة السببية ، تبدو على العكس ؛ التغيرات فى نظام التحكم الاجتماعى ، تفتح الباب لاعادة التوجيه وللتعجيل بعملية التراكم . إن نظاماً ثقافياً كاملاً كان مقابلاً للنظام الموجود ؛ وبرغم ذلك فإن المرء لا يستطيع أن يتحدث عن ثورة ثقافية . وبالرغم من اقتلاعها ، فإن الثقافة الموجودة من قبل لعبت دوراً حاسماً فى صياغة نظرة عالمية جديدة » .

إن نشوء الجماعات الحاكمة الجديدة كان واضح الارتباط بالتغييرات فى عملية التراكم ، بالتوسع التجارى فى القرن الـ ١٦ ، وبتدفق الذهب والفضة من أمريكا الجنوبية ، وبنهب أفريقيا واستعباد سكانها . وبرغم ذلك ، فإن النمو فى الفائض ، لا يجب خلطه بالتطور فى القوى الإنتاجية . فالموارد الجديدة مولت الحرب وأفادت فى تعزيز الهياكل التسلطية التى تقوى الدول الصناعية الحديثة ، وأتاحت لطبقة التجار الوسائل اللازمة لمد نطاق عملها وللاستيلاء على هياكل السيطرة والتحكم فى الزراعة والصناعة التحويلية « وكان أن ما أعقب ذلك من فرض المعايير التجارية على تنظيم

الإنتاج - تحويل الأرض وقوة العمل الإنسانية إلى (عوامل للإنتاج) تخضع لقوانين السوق ، هو الذى فسر سيادة العقلانية الذرائعية وانفجار قوى الإنتاج » . وكان ثمرة هذا التغير التاريخى هى الحضارة الصناعية ، والتى امتدت إلى المجال الثقافى الذى أوجدته الثورة البورجوازية .

ويظهر الانتشار العالمى النطاق للحضارة الصناعية أنها يمكن أن تتوافق مع الأشكال غير البورجوازية للتنظيم الاجتماعى . وفى الحقيقة ، فلقد كانت أقل المجتمعات تمتعاً بالمساواة هى التى تمثلت بأسرع درجة ، أو على الأقل بالحد الأدنى من التمزق فى بنيتها الاجتماعية ، قيم الحضارة الصناعية » . ومن الناحية الأخرى ، فإن التغلب على تلك القيم يتضمن بالضرورة التحرك نحو المساواة ، إذا كان لمنطق التراكم أن يستمر . وفى الواقع ، فإن القلب الديناميكى للحضارة الصناعية يكمن فى البلدان الرأسمالية الأكثر تقدماً ، حيث تبقى طليعتها المجددة مشبعة بالقيم الثقافية الأصلية للثورة البورجوازية . وهذا يفسر لماذا مثلت الأيديولوجيات المعادية للرأسمالية دور القناة الثانوية فى الانتشار العالمى النطاق لتلك القيم » .

وكما أن فكرة التقدم وفرت الوسائل لتطوير إحساس بالاعتماد المتبادل بين الجماعات والطبقات ذات المصالح المتصارعة فى تلك المجتمعات التى دمرت فيها الثورة البورجوازية أسس المجتمع التقليدى . فإن فكرة التنمية بالمثل أفادت فى تعزيز التضامن الدولى وفى ذيوع الحضارة الصناعية فى سياق من التبعية . ففى فترة الاتصال غير المباشر بتلك الحضارة من خلال تصدير المنتجات الأولية ، اقترحت العقيدة السائدة أن أسرع الطرق إلى الثراء لاقليم أو لبلد تتمثل فى التخصص الدولى فى حدود التقسيم العالمى للعمل . ومثل هذا التخصص لا يستدعى أى تغيير فى الهياكل الاجتماعية الداخلية ؛ كان حلف بين المصالح الخارجية والجماعات الداخلية الحاكمة ، تتكفل فيه الأخيرة فقط بضمان عرض المنتجات فى السوق الخارجى » . إن ديناميكية النظام تأتى من الخارج ، وليس كنتيجة لتغييرات اجتماعية داخلية فى البلدان المنتجة للمواد الخام ، والتى اعتبر سوقها الداخلى داله للجزء المحتجز من الفائض ، ثم وفى حدود هذا المعنى ، مجرد امتداد أو استطراد للأنشطة العالمية » .

وبرغم ذلك ، فإن التصنيع ، قد صور الحلف ، « حيث إن الشريك هنا (وفى بعض الأوقات المنافس) للمصالح الخارجية وجب أن يكون قطاعاً اجتماعياً وله من تنوع مفروض عن طريق التبعية نفسها . وحيث استمرت السيطرة الاستعمارية حتى القرن الحالى ، فإن تغيير الهياكل الداخلية للسيطرة الاجتماعية كان بطيئاً ، وبذلك حبذ الظهور اللاحق لشريحة بيروقراطية قوية » . وفى أمريكا اللاتينية ، على سبيل المثال : أقيمت الدولة القومية فى وقت مبكر من القرن الـ ١٩ ، وحبذت التقلبات الفجائية الناتجة من قطاع التصدير الأولى غير المستقر نمو تشكيلة متنوعة من الجماعات الحاكمة التى كانت بذلك مستعدة للتصنيع .

« إن الحلف الجديد بين المصالح الخارجية والقادة الداخليين ، والذى ارتكزت عليه حركة تصنيع التبعية ، حل محل أسطورة مزايا التخصص مع فكرة أكثر ديناميكية عن **التنمية** . ومحرومة من الذاكرة والشخصية التاريخية ، ومحصورة فى نطاق من الاجراءات المطورة للأغراض القاصرة على التراكم ، فإن الشعوب التى انجذبت على مسار الطريق غير المباشر للحضارة الصناعية أصبحت مرتبة ، ومأمورة ، وموسومة ، ومتحولة إلى كيانات مجردة كان سلوكها مفسراً بالكامل على أساس من بيانات معينة محدودة . إن تصور (التنمية) بوصفها إنجازاً عالمياً ، وتجاهل التكلفة بمعايير القيم الثقافية المحلية ـ يعنى أن تاريخ الشعوب كان منظوراً إليه على أنه سباق لأن تصبح مثل تلك الأمم التى تتمتع بالمراكز القيادية فى عملية التراكم » .

إن الوسائل القليلة المتاحة لتحقيق هذا الهدف ، تعتمد جميعها على الادخار الداخلى وعلى جذب الاستثمارات الأجنبية ، والتى تضمن بقاء الإنتاج فى البلدان التابعة تحت السيطرة الأجنبية . وإذا كان الهدف الاستراتيجى هو التعجيل بالتراكم بأى وسيلة ، فإن وصول رأس المال الأجنبى يمكن تقديمه بالتالى على أنه إيجابى ، بالضبط كما أن تركز الثروة مبرر بمعايير الميل الأكبر للأغنياء للإدخار . ولذا ، فإن فكرة التقدم تتضمن ترقية وتنويع أنماط الاستهلاك والتى لا تقدم أى شىء لإشباع حاجات السكان ككل ، بل تمثل فقط المصلحة المشتركة للأقليات الداخلية المتمتعة بالامتيازات والشركة المتعددة الجنسية ـ وهكذا ، « فما يميز أيديولوجية التنمية هو بالتحديد نزعتها الاقتصادية الضيقة ، ووضعها فى سياق من التبعية » .

لقد استخدمت فكرة التقدم ، بالمقابل أساساً لـ « تسهيل حلف بين جماعات وطبقات ذات مصالح متعادية » ، وبذلك ارتبطت بالضرورة بالعقلانية والتجريبية اللتين أفرزتهما الثورة البورجوازية . ولأن المجتمع الطبقى الواعى لنفسه يجب أن يفرز نزعة تعددية pluralism أيديولوجية ؛ فقد وفرت فكرة التقدم الأسس لأيديولوجيا أرقى تحدث التضامن بين جماعات تولد مصالحها الاقتصادية نزاعات موضوعية خطيرة . وهكذا ، فالحوار بين الليبراليين والمحافظين ، على سبيل المثال ، جرى داخل حدود الطبقة الحاكمة ـ إلا أنه كان متجاوباً مع موجات التوتر الاجتماعى التى تسربت من المجتمع . ووسعت نزعة التعددية الأيديولوجية مجال الاختيار المتاح فى تلك اللحظات عندما تصبح النزاعات الاجتماعية أكثر حدة . « إن الرؤيا التفاؤلية عن المستقبل البازغة من أيديولوجية التقدم ، جهزت تلك الجماعات التى شعرت بأن امتيازاتها عرضة للخطر لأن تتمثل مبادرات وقائية ، فى حين أمكن إقناع أولئك الذين بدون إمتيازات بقبول وهم إمكانية الرقى الاجتماعى » .

ومن الجانب الآخر ، فإن فكرة التنمية ، منزوعة الصلة بالهياكل الاجتماعية ، وتعبر فى أكثر أشكالها بساطة عن المصلحة المشتركة لجماعات داخلية وخارجية فى الإسراع بخطى التراكم .

إن النزاعات الاجتماعية لم يعد ينظر إليها بوصفها مصدراً للإبداع السياسى ، بل بوصفها « إهدار لموارد المجتمع » . وأحد روافع هذا الرأى ، يحتج بأن النزعة التسلطية هى النظام السياسى الأكثر ملاءمة للبلدان التى تأخر التصنيع بها ، وذلك طالما أنها وحدها تسمح بالنقل السريع للأساليب الصناعية وبعملية مكثفة للتراكم .

وهنا يتضمن النشاط السياسى . خفض مستويات المقاومة للتكنولوجيا الجديدة . وعند مرحلة تالية من التصنيع ، تميل النزعة التسلطية لأن تصبح أقل قابلية للتبرير . لأنه « وهنا ، أيضا ، فإن تطور قوى الإنتاج يطرح مرة ثانية بوصفه وسيلة لبلوغ أشكال اجتماعية أرقى . وكما فى حالة (الاشتراكية العلمية) . فإن هذه الرؤية التفاؤلية عن المستقبل ، وهى نفسها ناتج للتراكم ، ضاربة بجذورها فى قراءة سطحية للتاريخ الاجتماعى الأوروبى فى القرن الـ ١٩ » .

القسم الأول
الأنماط المتغيرة فى الاقتصاد العالمى

الرئيس :

يانوشى جوليبوفسكى

Janusz Golebiowsky

الرئيس المناوب :

أميلكار أو . هيريرا .

Amilcar O . Herrera

المقرر :

خوسيه أغسطين

Jose Augustin

سيلفا ميخلينا

Silva -- Michelena

الأنماط والتوقعات للاقتصاد الرأسمالى العالمى :
ايمانويل والرشتين

Potterns and prospectives of the capitalist world economy : Immanuel Wallerstein .

الأنماط المتغيرة للاقتصاد العالمى . تاماس سنتس

Tamas Szentes : changing patterns of world economy

النمو والتطور الصناعى فى أسبانيا ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ : ـ
قضايا قديمة وجديدة
خوسيه لويس جارسيا دلجارو

Jose Luis Garcia Delgado : Growth and industrial change in spain 1960-
- 80 : Oldpro blems and new .

الانتقال إلى نظام اقتصادى عالمى جديد ، مع اشارة خاصة إلى العالم العربى :
عصام الزعيم .

Issam EL Zaim : the transirion to a new international economic order / with special referance to the Arab world .

إن أية مناقشة لتغيير العالم يجب أن ترتكز على إطار للاقتصاد العالمى . وحول هذه النقطة اتفق كل المتحدثين فى هذا القسم الافتتاحى . وبالنسبة لوالرشتين ، فإن طبيعة هذا الاقتصاد تقوم على أساس التمييز بين الاقتصاد العالمى world economy وبين اقتصاد العالم world – economy ، فعلى حين أن الأول هو ببساطة مركب من العلاقات التجارية بين الدول ، فإن الأخير يتميز عن طريق « التقسيم المستمر المتسع والمكتمل نسبيا للعمل ذى النسق الاندماجى للعمليات الإنتاجية » ، والذى تتشكل علاقاته من خلال السوق العالمى . وبالرغم من أن مثل هذا النظام الاقتصادى يوجد ، فى جزء من الكرة الأرضية على الأقل ، منذ القرن السادس عشر . فهو قد وصل اليوم إلى ما يسميه سنتس بمرحلة الرأسمالية الاحتكارية ذات المستوى العالى من الاندماج العالمى .

وتؤدى آليات التراكم الرأسمالى ، التى يصفها والرشتين بالتفصيل ، بالضرورة إلى اندماج اقتصاد العالم . وما تحول قوة العمل على النطاق العالمى إلى بروليتاريا إلا نتيجة واحدة ؛ وظهور وترسخ الطبقة البورجوازية ، وحيازة الفائض ، والتحكم فى أوضاع إنتاجه وتوزيعه فى السوق العالمى ، هو نتيجة أخرى .

ولكن اتساع واندماج نمط الانتاج الرأسمالى على النطاق العالمى يولد كذلك أزمة وتناقضات على جميع المستويات . وما لم تكن كذلك . فإن تلك التحليلات التى تبرز فقط البعد القومى للتنمية ، أو أن تلك التى تفترض السمة العالمية الكاملة للنظام سيكون

لها تأثير قوى ، ثم تفرض آراءها غير الجدلية والميكانيكية عن التغيير . ولكن ، وكما بين ذلك سنتس فى بحثه ، فإن مثل هذا الرأى هو فقط مجرد الرأى المقابل لذلك العلم البورجوازى الذى يهمل بانتظام العلاقات الداخلية بين الظواهر – اجتماعية ، واقتصادية ، وسياسية ، وثقافية – ويقيم مجالاً من الدراسة قاصراً على كل من مجالات النشاط الاجتماعى والاقتصادى ، يجردها ويعزلها عن بعضها البعض . ولكى تدرس تغيير العالم كنظرية وكعمل ، برغم ذلك ، فإن هذا يستلزم بالضرورة ما يسميه سنتس بالمنهج الجدلى – الكلى القادر على تحديد التناقضات وتفسير الأزمات ، وهذا بدوره يستدعى الحس بالتاريخ ، وبالذات ادراك حسى واضح للشخصية التاريخية للرأسمالية ذاتها . ولذلك ، فإن والرشتين يضع تأكيدا رئيسيا على مهمة المناقشات الحالية – أن نكتشف ونحدد البدائل التاريخية للرأسمالية من خلال القوى المتناقضة التى ولدتها تلك الرأسمالية ذاتها .

والأنماط المتغيرة فى الاقتصاد العالمى هى ناتج القوة الدافعة للرأسمالية – أى التراكم – والتناقضات المترتبة عليها . وبعيدا تماما عن أن يكون تطوراً سلساً ، فإن العملية العامة للتنمية الرأسمالية هى غير متكافئة وغير متماثلة ، وتعمق عدم المساواة وتصل علاقات جديدة بين المركز والمحيط ، تعزز وتنمى تلك العلاقات غير المتكافئة – والتى تفضح محاولات الفكر البورجوازى الكامل لتوحيد وإضفاء الطابع الشامل على تلك العملية من خلال مفاهيم مختلفة تماما فيما بينها مثل (التنمية) (والتحديث) (انظر القسم الثانى) و(السباق) . وبرغم ذلك فإن التناقضات الواقعية تؤكد نفسها باستمرار ، سواء بشكل عام ، على المستوى الداخلى فى النظام ، وأيضا فى داخل الحدود المحددة للدول القومية ، كما يفيد فى تصوير ذلك ، مناقشة جارثيا دلجارو لتطور الاقتصاد الأسبانى ، ودراسة الزعيم فى التاريخ الحديث للعالم العربى .

ولقد أبرز كل من الزعيم وسنتس الدور المحورى للشركات المتعددة الجنسية فى عملية تدويل علاقات الانتاج ؛ كما حذر كلاهما من أى تحليل مبسط بصدد وصف (تنمية التخلف) التى أنشأها سمير أمين ، واندريه جوندر فرانك Andre Gunder Frank ، لأنها تتجاهل قوة الطرد المركزية التى يولدها هذا الاتجاه . وعلى حين أن الحركة العامة تتجه إلى تعميق الإندماج – وبعض الدول العربية المنتجة للبترول هى حالة

فى هذه النقطة ـ فقد أبرز الزعيم أيضا التيار المعاكس ، نحو تصفية الاستعمار ودعم الاستقلال ، ومشروعات التنمية القومية ، أو على أقل تقدير ، إعادة التفاوض بشأن العلاقات بين المركز والمحيط . إن التغييرات فى الاقتصاد العالمى التى طرأت بعد عام ١٩٤٥ حدثت إزاء خلفية من مجرى بديل وموجود للتنمية ـ طريق التغيير الاشتراكى ، والأنماط الجديدة غير الرأسمالية فى التنمية .

وتنشأ طبيعة التناقضات داخل الرأسمالية من عنصرين اثنين أساسيين ؛ الأول حقيقة أن المحافظة على نمط الانتاج هى عملية داخلية (بالنسبة للدول القومية) وخارجية على حد سواء ، وأن كلا من هذين الجانبين فى علاقة جدلية مع الآخر ؛ الثانى ، أن الرأسمالية تخضع لأزمات دورية ، هيكلية فى خصائصها . وتفرز الرأسمالية قوى اجتماعية متقاربة ـ هى البورجوازية والبروليتاريا ، وميلها نحو التدويل يولد حركات معارضة للتنظيم الداخلى ، عادة ما يتركز اهتمامها على البعد القومى، وتقترح تكوين دولة قومية قوية . لقد وصف جارسيا دلجارو والزعيم قوة الطرد المركزية هذه ، كما يتم التعبير عنها فى القومية الإقليمية فى أسبانيا ، وفى علاقات إقليمية جديدة داخل العالم العربى . إن الاقتصاد العالمى لا يمكن « جعله كونيا » بالكامل ، ولا يمكنه أن يستوعب أو يحيد بالكامل البعد القومى ، ولا يستوعب حتى المحاولات من قبل الدولة المحلية ، لأسباب مختلفة ، لمقاومة الميل نحو الذوبان فى النظام العالمى . وهذا التناقض ـ المعبر عنه بطرق مختلفة ـ يصبح أكثر حدة بينما تجعل الأزمة الهيكلية للرأسمالية فى السبعينيات نفسها أكثر وضوحا عبر النظام بأكمله .

ولقد أدى عزوف الاستثمار المتعدد الجنسية عن المنتجات الأولية والمواد الخام واتجاهه إلى التصنيع إلى تفاقم عدم المساواة فى العلاقات بين المركز والمحيط . إن تغيير أماكن الصناعة التحويلية ظل خاضعا لتحكم المراكز الحضرية الكبرى المتروبوليتانية . وهكذا فإن الكثير منها كان كثيف الاستخدام لرأس المال ومن ثم قليل الإسهام ؛ أو منعدم الإسهام فى التطور التكنولوجى المحلى ؛ ولذلك فإن الثورة العلمية والتكنولوجية بدلاً من أن تفتح آفاقا جديدة ، قد أفادت فقط فى تعميق عدم التماثل فى النظام الاقتصادى العالمى . ومن ثم فالعلاقة مع رؤوس الأموال القومية أصبحت قضية أساسية على كل من المستويين الاقتصادى والسياسى ـ وكذلك ، كانت هنا ، أيضا ،

البدائل محددة سياسيا . وكما أن عمليات الانتاج والتوزيع أصبحت ذات سمة عالمية بشكل متزايد ، فكذلك أيضا أصبح الصراع الطبقى عالمياً وأحمى بشكل متزايد . ورغم ذلك ، فإن الحركات الحقيقية المعادية للنظام من الداخل والتى تواجه الاقتصاد العالمى بعد عام ١٩٤٥ هى قومية بالأساس . وحيث تمت إقامة البديل الاشتراكى ـ فى أشكاله الكثيرة المتنوعة ـ فإن قاعدة مشروع التنمية البديل ظلت قومية باستمرار . وثمة اتجاه بديل ، وهو الذى يناقشه والرشتين ، ويصوره الزعيم فى حالة العرب ، وهو اقليمى فى سماته ، وضارب بجذوره فى اطار حضارى بديل . إن تلك العلاقة الاقليمية قد تتطور فى سياق من نظام اقتصادى عالمى جديد ، وهو بذاته مؤشر على وجود تناقضات هامة بين الدول والمركز . ولقد ركز كل المتحدثين على الحاجة لفهم وتفسير التناقضات الناشئة فى النظام العالمى ، وفهم وتفسير الاستجابة لها ـ فيما بين الجوانب القومية والعالمية ، الداخلية والخارجية ، للتنمية الاقتصادية .

فى البحث الافتتاحى ، حلل إيمانويل والرشتين « الأنماط والتوقعات للاقتصاد الرأسمالى العالمى » ، واستعرض التيارات الحالية وفحص طبيعة الأزمة فى اقتصاد ـ العالم . ويتحدد حل تلك الأزمة فى ثلاثة اتجاهات محتملة ، قام بفحصها فى الجزء الأخير من طرحه .

عند فحص طبيعة الاقتصاد العالمى ، فإن تمييزا هاما يجب عمله أولا بين اقتصاد العالم economie -- monde (بالفرنسية فى الأصل) والاقتصاد العالمى economie mondiale (بالفرنسية فى الأصل) . فالأخير يفترض سلسلة من الاقتصاديات القومية ، المنفصلة ، التى تكون محصلة إمكانياتها التجارية المحدودة الاقتصاد العالمى . إن الاتجاه نحو (عالم واحد) ، والذى يميز القرن العشرين يفترض فى هذا المقام أن يكون ، ببساطة ، نتيجة استطرادية لمثل هذه العلاقات . وقد احتج والرشتين ، بوضوح ، بأن مفهوم اقتصاد العالم يفترض « تقسيما اجتماعيا » متسعا باستمرار ومكتملا نسبيا للعمل مع نسق مندمج لعمليات الانتاج التى ترتبط ببعضها البعض من خلال « سوق » قد (تأسس) أو (ابتدع) بطريقة ما معقدة . ومثل هذا الاقتصاد ، هو أكثر من مجرد التقارب بين الاقتصاديات القومية ، والتى لا يمثل أيا منها تقسيماً تاماً للعمل ،

وأكثر من ذلك ، فهو ليس ناتجاً للقرن العشرين ـ فاقتصاد ـ عالم رأسمالى من هذا النوع موجود فى جزء من الكرة الأرضية على الأقل منذ القرن الـ ١٦ .

وعلى ضوء هذا ، فإن العلاقة بين الدولة القومية والنظام ككل هى علاقة شديدة التعضيد ، طالما أنه « ليس لأى كيان سياسى واحد سلطة مطلقة فى جميع مناطقه . فبناؤه السياسى الفوقى هو نظام بين دول تسمى من خلاله الهياكل السياسية بـ (دول ذات سيادة) ويجرى الاعتراف بشرعيتها وتوضع عليها القيود . ولذلك ، فالسيادة تشير إلى كل من الحكم الذاتى الشكلى للدول القومية ، وإلى القيود الموضوعة على هذا الحكم الذاتى والناشئة من قواعد نظام ما بين الدول ومن نفوذ الدول الأخرى داخله » .

هذا التوتر يشير رأساً إلى واحد من التناقضات الرئيسية داخل النظام العالمى ، والذى اهتم به والرشتين اهتماما حاسما ـ الثغرة المتقابلة القومية/ العالمية .

ويحتضن اقتصاد ـ العالم أيضا عناصر أخرى من العلاقات الاجتماعية للإنتاج ـ كالاعتراف بأن النظام يتكون أيضا من مركب من ثقافات ، ويحتضن كلاً من « النظرة الشعبية للسلطة » والثقافات المقاومة لها . ولأن النظام يشكل أيضا المؤسسات الاجتماعية ـ « الدول ، والطبقات ، و(الشعوب) ، والأسر . فهذه ليست هياكل سابقة على الوجود ، وثابتة نسبيا ويعتبر بالنسبة لها عمل الاقتصاد العالمى مسألة خارجية » : بل على العكس ، فإن النظام نفسه تاريخى ، فإيقاعه الدورى ، وتياراته العلمانية ، وكذلك تطور البدائل ، يستدعى تفسيرا تاريخيا .

وتحدد أنماط اقتصاد العالم هذا بأولوية التراكم ـ القوة الدافعة لنمط الانتاج الرأسمالى . ولأنه الشكل الوحيد الذى تمكن من البقاء بدون أن يصبح إمبراطورية عالمية ، أو أن يتفكك ، فقد نستخلص ، كما يحتج والرشتين ، أنه « لكى يبقى اقتصاد العالم يجب أن يكون له نمط إنتاج رأسمالى ، وبالعكس فإن الرأسمالية لا يمكن أن تكون نمط الانتاج إلا فى ظل نظام له شكل اقتصاد العالم ، (أى تقسيم للعمل أكثر اتساعاً من أى كيان سياسى واحد) » .

« يعمل اقتصاد العالم الرأسمالى من خلال العلاقة الاجتماعية بين رأس المال والعمل ، والفائض المخلوق من خلالها بواسطة المنتج المباشر تم حيازته فى مكان الإنتاج

أو فى مكان السوق القريب بواسطة المتحكمين فى (رأس المال) ، والذين تصان « حقوقهم » قانونيا ... هذه القيمة الفائضة يجرى توزيعها بالتالى فيما بين شبكة من المستفيدين من خلال السوق ... وفوق ذلك ، فإن أكثر فائض القيمة المستخلص فى المناطق المحيطية من هذا الاقتصاد يجرى نقلها إلى مناطق المركز ، عبر التبادل غير المتكافىء للبضائع والخدمات . وينطوى تبادل المنتجات هذا على كميات غير متساوية من العمل الاجتماعى ، قد نسميها بعلاقة المركز بالمحيط » .

وعلاوة على ذلك ، فإن التوزيع المكانى للأنشطة المفضلة بكل من المركز والمحيط تبيح لنا أن نتكلم عن دول المركز ودول المحيط ، بالرغم من أن هناك أيضا مناطق نصف محيطية ، حيث يقع بها كل من هذين النوعين من النشاط .

وهذا النمط المكانى للإنتاج هو من الثوابت فى اقتصاد العالم ؛ ووضع أى دولة معينة ، برغم ذلك ، يتفاوت ، إذ تحدث تعديلات جزئية منتظمة فى أماكن الأنشطة بكل من المركز والمحيط . فدورات المنتج تضمن أن لا يكون أى منتج مفضلاً للمركز أو للمحيط بشكل أصيل .

وقد قدم والرشتين تعريفا لمثل هذه الأنشطة عند أى لحظة معينة . «ما يجعل عملية الإنتاج مفضلة للمركز أو مفضلة للمحيط هو الدرجة التى عندها تجسد قيمة ـ عمل ، وتكون آلية ، وتكون مربحة للغاية » .

وبالرغم من هذا النظام المعقد والمتنوع للعلاقات ، يخضع اقتصاد العالم لأزمات متكررة ، نتيجة للاختناقات فى التراكم والتى تترجم إلى فترات من الركود . وكما حدد ذلك والرشتين ، « فإن هناك ميلا داخليا لتوسيع الحجم المطلق للإنتاج فى اقتصاد العالم . وبرغم ذلك فإن الطلب العالمى الفعال ، هو دالة لمحصلة الترتيبات السياسية فى الدول المختلفة ـ كما أن هذه الترتيبات هى التى تحدد التوزيع الواقعى الفعلى للفائض العالمى . إنها ، برغم ذلك ، مستقرة لفترات متوسطة من الزمن ... ويتوسع العرض العالمى بمعدل منتظم ، بينما يبقى الطلب العالمى ثابتا نسبيا . وهكذا تحدث اختناقات التراكم ، وتفضى إلى فترات من الركود . إن هذه الدورة من التوسع / الركود يبدو أنها

تحدث فى دورات مدة كل منها ٤٠ ـ ٥٥ سنة ، وفى بعض الأحيان تسمى دورات كوندراتييف Kondratieff .

وتحدث مثل هذه الدورات على المستوى ما بين الدول ، بينما تحقق الدول المختلفة الهيمنة فى فترات مختلفة ـ المقاطعات المتحدة ١٦٢٠ ـ ١٦٥٠ ، المملكة المتحدة ١٨١٥ ـ ١٨٧٣ ، والولايات المتحدة الأمريكية ١٩٤٥ ـ ١٩٦٧ . وتعكس هذه الهيمنة قدرة المنتجين فى دولة واحدة بالمركز على البيع بسعر أقل من الآخرين ، وبذلك تحصل على ميزة تجارية ومالية وبالتالى سيطرة سياسية عسكرية فى نظام ما بين الدول . ومثل هذه الهيمنات قصيرة العمر نسبيا : فلا المزايا فى الإنتاج أو فى السياسة يمكن الاحتفاظ بهما إلى ما لا نهاية . وبلا شك ، فإن الدولة المهيمنة تشرع لتعزيز مزاياها من خلال الثقافة ـ الدين ، واللغة ، والقيم الشعبية الأصيلة ـ ثم ومن خلال فرض أنماط التفكير والتحليل ، وبالذات النماذج التى تنبىء بالفلسفة وبعلم الاجتماع .

إن فترات الركود ، من الناحية الأخرى ، « تولد الضغوط من أجل إعادة بناء شبكة العلاقات الاجتماعية التى تكمن أسفلها » . وفى مثل لحظات الأزمة هذه ، فإن سلسلة من آليات التوسع تبدأ فى العمل ـ والتى هى بدورها ، تنتج توترات وتناقضات . وتتمثل الآليات الرئيسية فى :

(أ) تقليل نفقات إنتاج المنتجات السابقة المفضلة بالمركز عن طريق زيادة الميكنة أو اعادة توزيع أماكن تلك الأنشطة فى المناطق ذات الأجور المنخفضة .

(ب) خلق أنشطة جديدة مفضلة فى المركز (« التجديد ») والتى تعد بمعدلات مبدئية أعلى من الربح ، وبذلك تشجع مواقع جديدة للاستثمار .

(جـ) صراع طبقى مكثف داخل كل من دول المركز وفيما بين الجماعات الموجودة فى دول مختلفة ، لدرجة أنه قد يحدث بنهاية العملية نوع من إعادة التوزيع السياسى للفائض العالمى للعمال فى مناطق المركز ، (غالبا عن طريق وسائل التحويل الكامل للأسر نصف البروليتارية حتى الآن إلى أسر بروليتارية) وللبورجوازية فى المناطق المحيطية ونصف المحيطية ، وبذلك تزيد الطلب العالمى الفعال .

(د) توسيع الحدود الخارجية لاقتصاد العالم ، وبذلك تخلق أسواقا جديدة من المنتجين المباشرين الذين يمكن ربطهم بالانتاج العالمى بوصفهم عمالا نصف بروليتاريين يحصلون على أجور أقل من تكلفة تناسلهم » .

فى ظل مثل هذه الأوضاع تكون نشأة أجهزة قوية للدولة فى الدول التى تجرى بها أنشطة مفضلة فى المركز مفسرة عن طريق الحاجة إلى « منع الدول الأخرى من وضع حواجز سياسية أمام الربحية عن طريق إعادة تشكيل السوق العالمى لصالح بعض منظمى المشروعات .

إن الاندفاع نحو التراكم هو الأساس الرئيسى للتنمية الرأسمالية ، ويؤدى إلى البحث المستمر من أجل اكتشاف وسائل تقليل نفقات الانتاج الطويلة الأمد . والنتيجة هى زيادة الميكنة وتحول العمل إلى سلعة ، بينما يجرى التعاقد على الصفقات الاقتصادية حتى يتم التغلب على العقبات التى تعترض سبيل التراكم . وهذا النمط ليس نمطا خطيا ، إذ أن كل توسع وركود يؤدى إلى تعميق إعادة تشكيل اقتصاد العالم ، وهى عملية « تتضمن الإزالة التدريجية لكل النظم الاجتماعية الأخرى » ، ثم وبذلك « فرض تقسيم اجتماعى واحد للعمل على نطاق الأرض » . إن هذا الأمر هو الذى يحدد الشخصية الفريدة تاريخيا للرأسمالية .

« وعلى الرغم من أن هذه العملية غير مكتملة ، فإنها تعول على الهياكل المؤسساتية الكبرى للنظام ــ الطبقات والأسر ــ وتفرز هيكلا يكون فيه المنتجون المباشرون بدون أى منفذ إلى وسائل الانتاج إلا عن طريق بيع قوة عملهم ، بمعنى ، أنهم يصبحون بروليتاريين . والآن ، فإن تلك البروليتاريا لا تمثل أكثر من نصف قوة العمل العالمية . إن تحول الأرض والعمل إلى سلع « بما فى ذلك (رأس المال الانسانى) » يضمن كون أن المتحكمين فى هذه السلع هم فقط الذين يملكون المنافذ اللازمة للمحافظة عليها ولإعادة إنتاجها إلى المدى الذى يمكنهم من أن يتابعوا بنشاط غايات التراكم ، أى أن يصبحوا بورجوازية » .

وقد لاحظ والرشتين ، أنه اليوم ، فإن معظم أولئك الذين يتحكمون فى الأرض أو فى رأس المال ، بورجوازيون . بهذا المعنى . ومن ثم فإن الكثرة الكثيرة ، ولكن

ليس الجميع ، من المنتجين هم بروليتاريون بالكامل ، فى حين أن أغلب أولئك الذين يتحكمون فى الأرض أو فى رأس المال هم من البورجوازيين ؛ فالرأسمالية تفرض بسرعة علاقاتها الاجتماعية للإنتاج على الكرة الأرضية بكاملها .

بينما يتم ترسيخ هاتين الطبقتين المنتشرتين عبر العالم ، يتشكل ما يسميه والرشتين بـ « بالهياكل الأسرية الملائمة » ويشيع بينهما دخول جميع أعضائها .

« ففى الأسر نصف البروليتارية ، يتم توظيف بعض أعضائها عند أجور أقل من التكلفة التى تتناسب مع إعادة إنتاجهم ، وهؤلاء يتم الحصول عليهم من قطاعات دخل الكفاف ، والإنتاج الصغير ، والريع ، والنقل . وطالما أن صاحب العمل الأجير يحصل على فائض قيمة العامل والأعضاء الآخرين من الأسرة ، فإن العلاقة تكون علاقة استغلال فائض . وعلى النقيض من ذلك ، فإن الأسرة البروليتارية ، تضبح بشكل متزايد نووية الطابع بينما يقترب دخلها من الأجور بشكل متزايد من التكلفة الواقعية لإعادة الإنتاج الاجتماعى . أما الأسرة البورجوازية ، المتسعة ، والمتعددة المواقع ، فتستخدم هيكل العائلة كوسيلة أساسية لتجنب إعادة التوزيع الاجتماعى ولزيادة استخدام رأس المال لأقصى حد » .

إن الهيكلين الاثنين الكبيرين ذوى الطبيعة المؤسساتية فى النظام ـ الدول والشعوب ـ ينشآن من التوسع الذى يكاد يكون كاملا لاقتصاد العالم ومن المنافسة المستمرة بين البورجوازيات .

وتميل الدولة القوية لأن تنشأ فى الدول ذات الأنشطة الإنتاجية المفضلة فى المركز ، وتمكن البورجوازية من « تقييد المطالب الاقتصادية لقوة العمل القومية ، ومن تشكيل السوق العالمى فى مواجهة التنافس مع البورجوازيات الأخرى ، ومن دمج مناطق جديدة فى الاقتصاد العالمى وخلق مراكز جديدة ذات إنتاج محيطى » .

وإحدى نتائج تحديد هياكل الدول هى أن الشعوب أصبحت أمماً ؛ وحيث لا يكون لمثل هذه الشعوب من إشراف على الدولة فهم إما أقليات أو جماعات عرقية . وواضح أن تلك التعريفات هامة ، وبالذات فى الدول شبه المحيطية ، وحيث القومية ،

وهى القوة الدافعة للدولة القومية ، « آلية تعمل فى كل من اتجاهى الاندماج والتسلط ، والمقاومة والتحرر . وبينما تصبح الطبقات محددة وفقا لمعايير التقسيم العالمى للعمل وللشعوب فى سياق من نظام ما بين دول ، عقلانى أكثر فأكثر ، فإن تركز الجماعات المقهورة يؤدى إلى نشأة الحركات المعادية للنظام من الداخل ـ لحركات اجتماعية حول الطبقة ، ولحركات قومية حول الأمم أو الشعوب » .

ويمكن ملاحظة هذا الاتجاه العلمانى ابتداء من القرن ال ١٩ فصاعدا ، وعندما نهضت تمثل هذه الحركات المعادية للنظام من الداخل مزودة بمنظور عام عن العدالة الانسانية ، وهو هدف يعتبر بحكم التعريف غير متوافق مع اقتصاد عالم رأسمالى قائم على التنمية والتبادل غير المتساوى ، وعلى حيازة فائض القيمة . ولكن « الهيكل السياسى لاقتصاد العالم الرأسمالى ... دفع هذه الحركات للسعى إلى تغيير نظام العالم من خلال إنجاز مهمة الاستيلاء على السلطة السياسية داخل دول منفصلة » .

ولقد توجهت الضرورة المنطقية والأيديولوجية للنضال على نطاق العالم (أى الأممية البروليتارية) صوب الحاجة المباشرة لإنجاز مهمة الاستيلاء على السلطة داخل دولة واحدة ؛ فإذا قاومت الحركة النزعة القومية ، فقد جعلت نفسها غير فعالة ، فى حين أنها إذا استخدمتها ، أصبحت مضطرة لأن تواجه (المسألة القومية) للأقليات الموجودة داخل الدولة . « إن الاستيلاء الكلى أو الجزئى على سلطة الدولة وضعهم فى نظام ما بين الدول ، كانوا عاجزين عن تغييره » .

« لقد خلق التنظيم على مستوى الدولة معضلات مماثلة للحركات القومية . فكلما كانت المنطقة التى تحدد الحركة القومية فيها أصغر ، كان النفاذ إلى سلطة الدولة أسهل إلا أن عواقبه أقل تأثيرا . ولقد ترددت كل الحركات القومية فى معايير وحدة التعريف ، كما أن الحركات (الوحدوية) المختلفة كان حظها من النجاح محدوداً . لكن هزيمة تلك الحركات الأخيرة مال إلى التخفيف من حدة الاندفاع المعادى للنظام من الداخل لبعض الحركات القومية المعينة . (إن الصعوبة التى واجهت) الحركات الاجتماعية والقومية تمثلت فى التوفيق بين الأهداف البعيدة الأمد المعادية للنظام من الداخل ، وبين الأهداف (التنموية) أو (اللحاقية) القصيرة الأمد ، والتى مالت إلى تعزيز بدلاً من

سحب الأرض من تحت أقدام نظام العالم . إن قوة الدفع الاجمالية للحركات الاجتماعية والقومية عبر الزمن كانت قوة معادية للنظام من الداخل من حيث الأثر ، بالرغم من (إصلاحية) أو (مراجعة) الحركات المختلفة عندما تؤخذ منفصلة عن بعضها » .

ولقد عكس تطور الهياكل المؤسساتية التوتر المتزايد بين التسلط والمقاومة . فبينما أصبح تقسيم العمل أكثر بروزا وأكثر ظلما ، فإن عدم المساواة تم تبريره عن طريق أيديولوجيا للعنصرية ، والتى أصبحت « القضية الثقافية التنظيمية المحورية للعالم البورجوازى » . بينما جرى الدفاع عن مخصصات فرص العمل والدخل وفقا لمعايير التفوق العنصرى ، وكان الهدف هو خلق « آلية ذات تحكم عالمى الأبعاد فى المنتجين المباشرين » . وفى نفس الوقت ، فإن بورجوازية دول المركز القوية وجهت بشكل متزايد أنشطة البورجوازيات والشرائح الوسطى فى الدول الأخرى لكى تسهل اندماج عملية الانتاج ، ونظام ما بين الدول .

ولقد وفر تطور إطار عمل ثقافى بورجوازى عالمى وسيلة هامة فى عملية الاندماج ، فى العلم والتكنولوجيا ، كما فى علم الاجتماع . إن هذا الذى يسمى (ثقافة محايدة ، وعالمية) ، تقدم وحداثة باهرين ، أصبح ركيزة النظام العالمى ؛ ولكنه لم يوفر أى توجيه للعمل الاجتماعى ، كما يتعين على الفكر الاجتماعى أن يفعل ، بل وفر « رموزا وضعية للطاعة وللاشتراك فى أعلى شرائح العالم » . وقد قاومت البورجوازية المنافسة فى دول المركز غير المهيمنة والدول نصف المحيطية هذا الهضم الثقافى « مؤكدة سطوة التقاليد القومية ومعبرة عن ابتعادها عن الصيغ التعميمية فى عالم الأفكار » . وعند الحد الأقصى ، فإن تلك المقاومة الثقافية أصبحت تمثل « بدائل حضارية للأشكال الثقافية السائدة ، تميز الحضارات عن حضارة واحدة ، متسلطة » .

« إن النظام الذى له أنماط دورية له نوبات انحطاط متكررة » . ولكن طالما أن هناك آليات لاستعادة التوازن ، وللتوسع من جديد ، فمثل تلك الانحطاطات لا يمكن اعتبارها بوصفها أزمات ـ لأن « الأزمة هى موقف تكف فيه الآليات التعويضية للنظام عن العمل بشكل جيد ، ولذلك فإن النظام إما أن يتم تغييره من الأساس أو أن يتفكك » . إنه فى حدود هذا المعنى يكون من الممكن الحديث عن (الأزمة الاقطاعية)

الخ ؛ كما أنه وفى حدود نفس المعنى ، يمكن القول بأن اقتصاد العالم الرأسمالى قد دخل أزمة طويلة فى النصف الأخير من القرن العشرين . واليوم ، فإن اختيار التوسع الفيزيقى للنظام لم يعد متاحا ؛ مثل آلية توسيع الطلب العالمى الفعال ، فلقد بلغت حدودها القصوى لأن مثل هذا التوسع فى الطلب قد تحقق جزئيا من خلال عملية التحويل إلى بروليتاريا كما تحقق جزئيا من خلال إعادة التوزيع الداخلى بين البورجوازية . وعلى الرغم من أن سكان العالم العاملين ما زالوا بعيدين عن أن يكونوا بروليتاريا بالكامل ، فإن التغير قد بلغ حدا كافيا يجعل مثل هذا التحول الكامل إلى بروليتاريا فى المدى المنظور . لقد شهدت البورجوازية ، بينما كانت تكبر ، التعامل بالكسور فى إدارة رأس المال الإنسانى ، حاصلة بذلك على سلطة متزايدة فى دول المركز . تمكنها من المطالبة بنصيب أكبر فى الفائض بوصفه ثمن تأييدها السياسى ـ وبذلك تقلل فى المدى الطويل من معدل الربح على رأس المال الثابت .

وعلى مستوى آخر ،

« إن زيادة درجة التحول البروليتارى ، والقيود المتزايدة على الفرص الفردية للترقى الاجتماعى بسبب أن الدرجة التى بلغتها عملية ربط تعريفات الشعوب بالموقع فى اقتصاد العالم قد أدت إلى ظهور الحركات المعادية للنظام من الداخل ... لقد دخلنا الآن فى طور من التصعيد الحاد لتلك الحركات ... وهى بدأت بالثورة الروسية ـ التى كانت مفجرتها الرمزية ... ، إلا أن هذا لا يعنى أن التنمية الرأسمالية لاقتصاد العالم قد وصلت إلى نهايتها ... إنها ما زالت قوية كما كانت أبدا ... وهذا هو السبب الرئيسى للأزمة ؛ فتلك القوة نفسها مستمرة وسوف تستمر ، لكى تصبح العامل الرئيسي الذي يفاقم من تناقضات النظام » .

ولنفس السبب ، فإن حل الأزمة ليس وشيكا ؛ ويعمل حاليا ، وبالفعل ، وبالرغم من ذلك ، بداخل النظام ثلاثة « اتجاهات منطقية متوقعة » تشير إلى الاحتمالات البديلة للمستقبل .

أولا ، « منطق الاشتراكية » « إن التطور الرأسمالى لاقتصاد العالم يتحرك بنفسه صوب تشريك Socialisation (أى إضفاء الطابع الاجتماعى المتزايد) عملية الانتاج .

وهناك حتمية تنظيمية عندها يكون التحقيق الكامل لعلاقات الانتاج الرأسمالية ... تؤدى إلى شبكة تنظيمية مخططة بالكامل ، ووحيدة ، وإنتاجية فى الاقتصاد العالمى » . ولكن المنطق السياسى للملكية يثير حركات معادية للنظام من الداخل ، حيث تنتشر الأفكار الاشتراكية بين المنتجين المباشرين . لقد مكن هيكل اقتصاد العالم الحركات الاشتراكية من الوصول إلى السلطة فى دول فردية مع الوعد بـ « البناء الاشتراكى » . ولكن هنا ، وكما فى أى مكان آخر ، فإن التغيير الواقعى مقيد بنظام ما بين الدول . وبدون شك ، فإن المحاولة بذاتها ، تولد ضغوطا مؤسساتية جديدة .

والمنطق الثانى هو منطق « السيطرة » . إن الطبيعة البطيئة ، والمتناقضة للتغيير تبيح لأولئك الذين فى السلطة أن يخترعوا وسائل جديدة للإبقاء على سلطتهم وامتيازاتهم ، سواء كان ذلك عن طريق تبنى مظهر جديد أو عن طريق تغيير الرداء الأيديولوجى .

« إن الطبقة السائدة ستحاول دائما أن تجتاز الأزمة ، حتى إلى مدى تطوير سياسات تؤدى إلى حرب نووية ؛ ومن الصحيح أن النتيجة ستكون هى تدمير النظام ـ إلا أن هذا سيجعل أيضا من الاشتراكية أقل جدوى من الناحية الهيكلية » « وأخيرا ، فهناك منطق البديل الحضارى » . إن الرأسمالية فقط هى التى استطاعت أن تزيل كل النظم الاجتماعية الأخرى . ولكن الفتح الأوروبى الغربى للعالم هو ظاهرة حديثة ، ومن وجهة نظر (الدوائر الحضارية) البديلة يمكن رؤيته بسهولة على أنه تشوه (مؤقت) نسبيا . والواضح هو أن تطور الرأسمالية العالمية يخلق « قوة دافعة ملحة من أجل استعادة التوازن الحضارى » ـ بالرغم من أنه ما زال من غير الواضح الكيفية التى يرتبط بها بالاتجاهين المنطقيين الآخرين .

«لا نستطيع أن نعرف (هكذا اختتم الدكتور والرشتين) ما هى الإمكانيات المستقبلية التى سينتجها هذا التآلف بين القوى . إن ما هو مؤكد أن نشاطنا الحالى سيكون عاملا فى تحديد نتيجة الأزمة » .

ثم قدم الأستاذ تاماس سنتس تحليله عن « الأنماط المتغيرة فى الاقتصاد العالمى » . إن إطار بحثه ـ تغيير العالم ـ قد تطلب تناولا للاقتصاد يتجاوز أنماط التدفق العالمى للسلع والنقود ويقر بتعقد المسألة موضع البحث . لأنه ، وكما أكد هو على ذلك ، فإن الاقتصاد يكون مركباً معقداً من علاقات الإنتاج الاجتماعية والتى يستلزم

تحليلها « تناولا جدليا كليا » أى « الطريقة المركبة لعلم اجتماع الاقتصاد السياسى » . لقد كان علم الاجتماع البورجوازى ـ الذى يشكل ، كما هو بالفعل ، جزءًا من تلك الثقافة (المحايدة) التى أشار إليها الدكتور والرشتين ـ عاجزًا عن توفير الأدوات الضرورية للتحليل ولأنه قد نشأ ردًا على التناول الجدلى للماركسية ، فإن هذا العلم الاجتماعى قد أفرز فقط « (الاقتصاد البحت) ، أى (علم الاقتصاد فى النفقات) ، و(علم الاجتماع البحت) بوصفه (علم) أنماط السلوك العقيمة ، و (العلم النسياسى البحت) بوصفه (علم) الدوافع والمؤسسات السياسية ، و(علم) الأنماط والأشكال التنظيمية السياسية ، و(النزعة التأريخية البحتة) بوصفها مجرد التسلسل الزمنى البسيط » .

ولذلك ، فإن نقطة البداية فى هذه المناقشة ، كانت هى كيف يمكن إحلال نظام اجتماعى أفضل محل الرأسمالية ؛ لأنه وبالرغم من وجود التنمية الاشتراكية ، فإن الوضع القائم هو أن الرأسمالية ما زالت هى النظام الاجتماعى السائد فى العالم المعاصر . ويستلزم تغييره فهما تاريخيا للرأسمالية نفسها ، وللتناقضات التى تفرزها .

وقد بدأ الأستاذ سنتس بنقد لوجهات النظر الأخرى عن تطور الرأسمالية من وجهة نظر ماركسية ، والتى تتراوح بين ، « الأيديولوجيات البورجوازية التقليدية التى تتخيل الرأسمالية ـ على الأقل فى شكلها التنافسى ، وفى ظل أوضاع السوق الحرة ـ بوصفها أكمل نظام ، والنتيجة النهائية للتاريخ الإنسانى ... إلى أولئك المنظرين من (اليسار الجديد) الذين يعتبرون الرأسمالية على أنها (خطأ تاريخى)[1] . إن الماركسيين ينظرون إليها على أنها نتيجة لمرحلة هامة فى العملية التاريخية الموضوعية للتطور الاجتماعى . وأن نشوءها ، مثل انحطاطها وسقوطها ، لن يكون مصادفة تاريخية ، بل ضرورة موضوعية مشتقة من الاتجاهات العامة ... فهى تمثل مرحلة أعلى من التطور ... من كل الأشكال الاجتماعية السابقة مأخوذة معا . وهكذا ، فإن نوعا من العودة إلى الأشكال السابقة على الرأسمالية ليس فقط استحالة تاريخية ؛ بل والرغبة النظرية فى العودة إلى تلك المرحلة لا يمكن حتى تبريرها عن طريق أكثر الملامح انحطاطًا للمجتمع الرأسمالى » .

وهيكليا ، تمثل الرأسمالية نظاما متداخلاً يتكون من أساس اقتصادى وبنية علوية متوافقة معها ، « إنها كل جامع من الظواهر والعمليات الاقتصادية ، والاجتماعية ،

والسياسية ، وتتضمن حتى بعض العناصر غير الرأسمالية » . وبينما كانت تمر بمرحلة التراكم الأولى ، خلقت الرأسمالية طبقة من العمال (الأحرار) ، والمحرومين من وسائل الانتاج ؛ وفى نفس الوقت ، فقد ولدت كل من الاقتصاديات القومية والإطار العالمى الذى كانت علاقاته الداخلية غير متوازنة وغير متساوية . فلقد كانت العملية على حد سواء داخلية ، مؤدية إلى تطور الرأسمالية القومية ودولتها ، وخارجية ، باحثة عن مصادر خارجية للتراكم وتوسيع نطاق الاستغلال بواسطة رأس المال للعالم ككل . ولكن التكوين الطبقى والصراع الطبقى ، وبالمثل التطور الاقتصادى ، قد حدثا داخل إطار الدولة ـ القومية . وهذا يشير إلى مفهوم جوهرى فى حجة سنتس ، وبالذات ، « التناقض الجدلى بين الزوج المتعادى (قوميا) و(عالميا) (فوق قومى) والذى يعتبر تواكبا وقانونا طبيعيا لحركة التطور العالمى للرأسمالية ، والذى يظهر نفسه فى العمليات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، وغيرها من العمليات » .

إنه هذا التناول الجدلى الأساسى الذى يوضع فى مواجهة الإدراك الحسى (لليسار الجديد) للنظام العالمى على أنه كيان على مستوى العالم ، لأن مثل هذه النظرة تفترض مسبقا التدويل الكامل للأساس الاقتصادى ، وتجمع كل التقسيمات القومية للعمل فى تقسيم عالمى للعمل ، ومن ثـم « اختفاء الميل القومى لرأس المال » ، فضلا عن تدويل مجمل البناء الفوقى . إن النتيجة المنطقية لذلك هى تكوين (دولة العالم) للاشراف على علاقات الإنتاج العالمية هذه . وحتى بإغفال وجود الاشتراكية ، والبلدان الاشتراكية ، فإن مثل هذا التدويل يبقى ، وسوف يبقى ، فى ظل الرأسمالية ، « اتجاه غير متحقق » .

ويرى التصور البديل للرأسمالية العالمية بوصفها نظاماً له ميل نحو التدويل ، ويشير إلى وجود نمط للإنتاج الرأسمالى على نطاق العالم . وفى نفس الوقت فإنه يؤكد على « العلاقة الأساسية ، للاقتصاديات المركزية التى حققت الرأسمالية كنظام قومى ، بالنظم الرأسمالية (وتحت الرأسمالية) المحيطية ، التى احتلت بواسطة ، أو أخضعت للأولى » . والتى تعين علاقة المركز ـ المحيط . وهذا الرأى يناقض أيضا وصف الاقتصاد العالمى على أنه يتكون من عدد من الاقتصاديات القومية المستقلة التى تمت صياغة علاقاتهم معا من خلال التجارة المشتركة . وأكد سنتس على العلاقات غير المتماثلة

للسيطرة والتبعية المميزة لاقتصاد العالم الرأسمالى ، والتى برز تطورها عبر سلسلة من « نقط التحول التاريخية » .

وفيما بين القرنين الـ ١٥ والـ ١٨ ، تميزت العملية بالحركة الاستعمارية المبكرة وبالرأسمالية التجارية Mercantilism ، ومارست تبادل غير متكافىء أو ببساطة مارست النهب ، فى الأراضى المفتوحة إلا أن مرحلة الرأسمالية الاحتكارية هى ، وبالرغم من ذلك ، التى تعتبر المنبع الحاسم ، والتى تقترن بـ « التوسع والتدويل المتماثل لرأس المال بوصفه علاقة إنتاج ، والفصل بين ملكية ووظيفة رأس المال ، مقرونة بظهور الملكية الأجنبية لرأس المال ، أى ، العلاقة الاجتماعية بين الملاك الأجانب الغائبين لرأس المال وقوة العمل المحلية » . لقد كانت هذه الرأسمالية الاحتكارية هى التى غيرت الاقتصاد العالمى إلى نظام عضوى قادر على العمل بدون قهر غير اقتصادى مع اخضاع مجال التداول على النطاق العالمى . ولقد أوصلت مرحلة التراكم الأولى لرأس المال إلى نهايتها ، بادئة العصر الذى فيه « يضمن التشغيل المحلى لرأس المال الأجنبى ، وسيطرته المباشرة أو غير المباشرة على الاقتصاد المحلى ، الدور (الهيكلى) للمحيط » .

وأفاد تصدير رأس المال فى تقوية علاقات التبادل ، وتقسيم العمل ، ونظام التوزيع ، وكانت هذه جميعا محددة عالميا . وقد بدأت الثورة العلمية والتكنولوجية ، وظهور الشركات المتعددة الجنسية بعد عام ١٩٤٥ مرحلة جديدة تعرضت فيها أيضا قوى الإنتاج ، لعملية تدويل ، وتلك هى العوامل التى يجب أن ينطلق منها أى تحليل للتخلف .

« وعلى نقيض النظريات التقليدية التى تقدم تبريراً للامبريالية ، فإن (تخلف) (محيط) النظام العالمى للرأسمالية الاحتكارية ، أى تخلف البلدان المستعمرة ، وشبه المستعمرة والتابعة لم يكن مجرد تأخر بسيط إلى الخلف ... بل كان تنمية مشوهة وتابعة ، مشتقة أساساً من تطور النظام الرأسمالى العالمى ككل » .

وفى حين أن « التطور الاجتماعى الاقتصادى الذاتى لتلك البلدان قد انقطع » ، فإن العلاقات بينها وبين البلدان الرأسمالية المتطورة قد « أسفرت عن تكوين نظام من التبعيات الاقتصادية غير المتماثلة ، وخسارة منتظمة للدخل ، وتشوه وتفكك الاقتصاد

والمجتمع »[٢] ـ وهى النتيجة المباشرة لنمط تجارة السلع وتدفق رأس المال ، وروابط التبادل المالية والأجنبية داخل الهيكل العالمى . « إن تخلف علاقات السوق المحلية ، والنوعية البائسة ، والإنتاجية المنخفضة لقوة عملها ، واستمرار بقاء الأشكال التقليدية للوعى وللمؤسسات » ، يعاد إنتاجها ببساطة بوصفها نتيجة لـ « الآثار الخارجية أو التوافق الخارجى » . كما أن نقص رأس المال ، والانفجار السكانى ، والمشاكل المتفاقمة للبطالة ، وعدم كفاية التعليم والتدريب هى ، وبالمثل ، عواقب تلك العلاقة المشوهة .

وليست القوى الخارجية وحدها هى التى تبقى على هذا الهيكل (كما يدعى ذلك نظريو « اليسار الجديد ») ؛ فهناك توجد القوى الداخلية التى يتم خدمة مصالحها الطبقية الداخلية عن طريق الخضوع للرأسمالية العالمية وبرفض السير فى ، « الطريق القومى للتطور الرأسمالى » . فبالنسبة لهذه القطاعات ، كما يحتج بذلك سنتس ، فإن نمو جيوب التصدير المرتبطة بالبلدان المتقدمة . والانفاق السفيه لدخولهم على السلع الترفية فى محاكاة للاستهلاك الغربى ، ثبت أنه متوافق بالكامل مع المحافظة على العلاقات السابقة على الرأسمالية ، أو حتى إعادة توجيههم فى أجزاء من الاقتصاد ـ لأن العمل الرخيص ، وغير الماهر ، يأتى بالتحديد من تلك القطاعات .

ولذلك ، فإن التحليل ، يجب أن يضرب جذوره فى « جدليات القوى الداخلية والخارجية » . وإن إهمال البعد الداخلى ، القومى ، يؤدى بالضرورة إلى إيجاد مبررات للامبريالية ؛ لأن وضع اللوم بالكامل على النظام العالمى ، ومن الناحية الأخرى ، إغفال القوى والمصالح الطبقية الداخلية ، يؤدى بدرجة لا تقل من الضرورة إلى الدفاع عن مواقف الطبقات الرجعية الداخلية فى بلدان العالم الثالث . وهكذا تبقى جدليات القومية والعالمية هى التناقض الرئيسى داخل الرأسمالية العالمية ، لأنه وبالرغم من « ازدياد الارتباطات العالمية داخل النظام ، فإن الاقتصاد العالمى لا يستطيع أن يستوعب بالكامل الوحدات القومية ، ولا يستطيع أن يزيل البعد القومى للعمليات الاجتماعية والاقتصادية بالكامل » . وعن طريق تعويق نمو الاقتصاديات القومية ، خلقت الرأسمالية العالمية قوى على المستوى المحلى ، والقومى ، وعلى مستوى الدولة ، تناضل من أجل خلق محيط رأسمالى تابع فى حدود إطار من دول قومية مستقلة نسبيا ، وبذلك ، تتصدى لعملية « التدويل » .

وعلى أساس هذه الخلفية ، يكون من الزيف أن نطرح بالمقابل ثورة عالمية تؤدى إلى قيام حكومة عالم اشتراكية فى مواجهة صراع طبقى محدود بالأطر والأهداف القومية . « فالأولى تنكر الإمكانيات والمهام الواقعية للصراع الطبقى الذى يحجب شنه فى الأجزاء للمساهمة فى تغييرها وبذلك أيضا تحقق تغيير الكل ، فى حين أن الأخير ينسى تماما مهمة تغيير الكل » . لأنه وعلى حين أن الاشتراكية ـ الانتقال إلى نظام شيوعى عالمى ـ هى بطبيعتها تدويل ، فإنها أيضا عملية تطور ، سواء تحت ضغط الرأسمالية العالمية وصعود رؤوس الأموال القومية ، أو كرد فعل على القهر الامبريالى للتطور القومى ، ستأخذ فى التحرك بالضرورة داخل إطار قومى ، وربما حتى تضع الأسس اللازمة لبناء الأمة فى البلدان المحيطية » .

إن فجوة التطور والتطور غير المتكافىء هما سمتان مميزتان للرأسمالية الاحتكارية . فيوجد هناك « تعديل للبناء الهرمى فيما بين البلدان الرأسمالية المتطورة فى المركز ، وانتقال للأدوار القيادية داخل النظام الامبريالى » وفى نفس الوقت ، « توجد فجوة تطور متزايدة الاتساع بين المركز والمحيط ـ أى إعادة إنتاج التخلف النسبى »[٣] ولذلك ، فإن الأزمة العالمية فى الثمانينيات ، هى « أزمة هيكلية ومؤسساتية للاقتصاد الرأسمالى العالمى بوصفه كياناً عضوياً كلياً » . وتلعب التغيرات الدورية فى الاقتصاديات القومية دوراً فى هذه الأزمة . كما تفعل الظروف المؤقتة نفس الشيء ، مثل الحظر البترولى ، وارتفاع أسعار البترول ، أو الانخفاض فى الإنتاج العالمى من الغذاء ـ وهى جميعا تعبيرات عن الأثر الواقع على الوحدات الصغيرة لسوق عالمى فوضوى لا يستطيع أن ينظم القوى الإنتاجية على النطاق العالمى أو أن يتحكم فى النظام النقدى . إلا أن هناك ثلاثة عوامل هيكلية أخرى محددة لهذه الأزمة[٤] .

« لقد حدثت تغيرات أساسية فى هيكل القوة العالمية فى أعقاب قيام البلدان الاشتراكية ، وانهيار النظام الاستعمارى ، وتكشف الأعمال المشتركة المعادية للامبريالية فى البلدان النامية .... لقد أفاد ذلك فى تقويض الأوضاع السابقة للتقسيم « الاستعمارى » الرأسمالى العالمى للعمل . ثانيا ، عملية إعادة الترتيب ، التى أحدثت إعادة بناء لفروع إنتاجية معينة من الاقتصاد العالمى ، وإعادة توزيع لأماكن القوى بداخلها ، وكانت هذه التغييرات مرتبطة باحتياجات معدلة ، وهى السياسات المتغيرة

لتصدير واستثمار رأس المال للصناعات الجديدة ولتعزيز مواقع ما يسمى بالشركات فوق القومية بداخل هذه الصناعات فى سياق الثورة العلمية والتكنولوجية . والعنصر الثالث هو الأزمة التنظيمية ، وهى أزمة فى النظام القائم على تدخل الدولة ، بينما كان يواجه تطبيق الطرق المعتمدة على المبادىء الكينزية Keynesian صعوبات متزايدة فى ظل أوضاع التدويل لكل من رأس المال والإنتاج .. ويعتبر الركود التضخمى أحد علامات هذه العملية » .

ومن ثم ، فإن الأزمة العالمية ، هى أزمة هيكلية وتاريخية ، بينما واجه النمط الاستعمارى للتقسيم العالمى للعمل بين بلدان متخلفة منتجة للمواد الأولية والبلدان المتروبوليتانية (الحضرية الكبرى) الصناعية المتقدمة مشكلات متزايدة ، كنتيجة لأوجه الخلل الداخلية ، للتغير التكنولوجي ولسياسات الاستهلاك والاستثمار منذ الحرب العالمية الثانية ، وبالذات ابتداء من منتصف الخمسينيات فصاعدا . إلا أن التطورات السياسية والاقتصادية فى منتصف السبعينيات هى التى أخرجت الأزمة إلى حيز العلن ، بالرغم من أن جذورها تكمن فى السعر العالمى المتناقص للمنتجات الأولية فى أواخر الخمسينيات ، أى التدهور العام فى شروط التجارة للبلدان النامية فيما بين منتصف الخمسينيات وأوائل السبعينيات ، وديونها المتراكمة . وأصبحت مشكلات العمالة والتغذية أكثر بروزا ، بينما بدأ يظهر نمط جديد فى التقسيم العالمى للعمل ، متشكل إلى حد بعيد بالنشاط غير المحدود للشركات المتعددة الجنسيات . وكانت النتيجة هى علاقة عالمية جديدة غير متوازنة فيما بين البلدان العالية التصنيع التى تحتكر مراكز الأبحاث والتكنولوجيا الصناعية ، والدول المحيطية التى لديها بعض الصناعات التابعة لكنها تعتمد على التكنولوجيا التى تتحكم فيها الشركات المتعددة الجنسيات . لقد كانت البلدان النامية هى التى عانت من التأثيرات الضارة لتلك التغييرات ؛ ويتبقى أنها أيضا عبدت الطريق للأزمة الهيكلية المعاصرة للاقتصاد العالمى .

إن نمو الشركات المتعددة الجنسيات منذ عام ١٩٤٥ هو أحد أعراض التغيرات والاضطرابات فى التقسيم العالمى للعمل ، والذى كانت مضامينه مادية واجتماعية سياسية على حد سواء ، والتى تردد صداها فى التركيز والتمركز المتزايد لرأس المال . « لقد جعلت الثورة العلمية والتكنولوجية نفسها محسوسة فى البعد المتنامى للقوى المادية

للانتاج ، وفى اتساع حاجاتها الاستثمارية والتسويقية ، وفى تغييرات فى نمط قوة العمل رأسياً (عن طريق التجارة أو الصناعة) وأفقياً (بالوظيفة) . وهى تلعب أيضا دوراً فى الاسراع بتركيز رأس المال ، وفى الحاجة الضرورية لتدخل الدولة والميل نحو الاندماج » . إن ظهور الشركات العملاقة الجديدة قد ، وبكلمة واحدة ، غير العلاقات الاجتماعية للإنتاج فى الاقتصاد العالمى ، بينما تطورت رأسمالية الدولة الاحتكارية وفى أعقابها نشأت المؤسسات فوق القومية ، لتؤثر مباشرة على النمط الاستعمارى القديم للعلاقات .

لقد تركز الاستثمار الاستعمارى السابق فى القطاعات المنتجة للمواد الأولية ، ذات قوة العمل غير الماهرة والرخيصة القادمة من الاقتصاديات الريفية التقليدية ، وكانت التكنولوجيا فى تلك الصناعات كثيفة الاستخدام للعمل ، وكان إنتاجها مخصصاً للتصدير تحت توجيه البلدان المتروبوليتانية . « أما الاستثمار الحديث ، وبالتوازى مع قطاع المواد الخام الذى ما زال هاما ، أصبح الآن متجها أيضا نحو تلك الفروع الصناعية التى تنتج أساسا سلع استهلاك ترفية أو نحو إنتاج مكونات تستخدم بالفعل تكنولوجيا كثيفة الاستخدام لرأس المال » ـ رغم أنها وبالمقارنة مع المصانع المتروبوليتانية ما تزال كثيفة الاستخدام للعمل نسبيا .. « وعادة ما تتحقق (أى يتم تبادلها) المنتجات إما فى السوق المحلية أو فى أسواق البلدان المجاورة ، أو يجرى (تصديرها) إلى فرع أجنبى آخر من فروع الشركة الأم » وهكذا فإن الاستثمار المتعدد الجنسية قد يكون له توجهات مختلفة نحو السوق ، تبعا لما إذا كان حجم السوق المحلية يشير إلى التوجه نحو التصنيع كبديل للاستيراد أو إلى التوجه المستمر نحو التصدير ، وطبقا للتكنولوجيا الأكثر ملاءمة لموقف قوة العمل المحلية . وقد لاحظ سنتس نمطين أساسيين للتصنيع فى البلدان النامية .

(أ) الصناعات المقامة فى بلدان ذات سوق داخلى أو أقليمى كبير نسبيا لتحل محل الواردات وربما بعد ذلك وفى وقت لاحق لأغراض التصدير ، وتنتج فى الغالب سلع إستهلاك ترفية ، بواسطة تكنولوجيا كثيفة استخدام رأس المال . (كما فى بلدان أمريكا اللاتينية الأكثر تقدما) ؛

(ب) الصناعات الكثيفة الاستخدام للعمل نسبيا والتى ، وبسبب من تكاليف الأجور

المرتفعة فى البلد المتروبوليتانى ، يشار إليها على أنها صناعات (هاربة) ـ مصانع تنقل إلى الخارج بسبب تأثيراتها على تلوث البيئة ، وتصنيع الأجزاء ، ومصانع التجميع ، والنمط المنتشر للمصانع فى الشركات فوق القومية (مثل ، هونج كونج ، سنغافورة ، تايوان ، المكسيك ، الخ) والتى تصدر منتجاتها عبر هذه الشركات ، إما للبيع ، أو لمصانعها الأخرى . ويبقى أن النتيجة فى أى من الحالتين ليست هى التطور الإنتاجى أو التكنولوجى فى البلدان المحيطية » .

إن ما ينشأ الآن ، جنبا إلى جنب مع النظام الاستعمارى القديم هو « نمط جديد ، استعمارى جديد ، لتقسيم العمل » . فالدول الأكثر تقدما تحتجز مراكز الأبحاث والتكنولوجيا ، وتحتكر الصناعات المنتجة لتلك التكنولوجيا وللسلع الرأسمالية المرتبطة بها . ويجب على الدول الأقل تقدما أن تستورد التكنولوجيا وأن تقتنع بالصناعات الثانوية التى تستطيع أن تطبق لا أن تطور التكنولوجيا ، والتى تنتج السلع الإستهلاكية على أساس واسع . فالبديل هو أن تستمر هذه البلدان بوصفها منتجة للسلع الأولية .

وعلى حين أن هذا الشكل الجديد للتصنيع سيغير وجه البلدان النامية ، فإنه سيوسع أيضا من الفجوة بين المركز والمحيط وكذلك داخل العالم الثالث نفسه . وفوق ذلك ، فإن هذه الفوارق الهيكلية « كامنة فى صميم أنشطة الاحتكارات العالمية . ويبقى مركز القرار فى أيدى الشركات الأم التى تميل إلى مركزة السيطرة على الاقتصاديات القومية ، وتكافح لكى تفرض نظاما هرميا للإدارة عليها » . ولا تشجع هياكل الأستثمارات الجديدة تكون رأس المال المحلى . « إن الشركات فوق القومية ، حتى فى ظل أوضاع إشراف الدولة ، من التأميم الجزئى ومن ملكية الدولة التى تضمن لها أغلبية الأسهم والمواقع الإدارية ، لها إمكانيات لا تحصى ، عادة تكون خفية أو غير مباشرة من أجل تحويل العوائد الناتجة من استثماراتها » . وبدلا من إزالة ازدواجية الهيكل الاجتماعى الاقتصادى وتشوهاته الداخلية ، فإن التقسيم الجديد للعمل يعيد إنتاجها ببساطة (٥) .

« تتقدم عملية تدويل علاقات الملكية الرأسمالية فى أعقاب النشاط المحلى لرأس المال الأجنبى ، وتزيد من تجمع رؤوس الأموال القومية ومن التوسع فى (الشركات فوق القومية) ... لكن ... التوزيع العالمى للأنصبة ، أو حتى الأدوار ، والعلاقات بين

رؤوس الأموال القومية ، تظل كما هى غير متماثلة ، وغير متكافئة . وفى داخل ما يسمى (بالشركات المتعددة الجنسية) ، فإن الدور القيادى والمتحكم يعتبر دائما من اختصاص أمم معنية فقط » .

إن هذه الفوارق يعاد إنتاجها فى كل مجال . وبدون تطوير قاعدة تكنولوجية محلية ، وعلى سبيل المثال ، فإن التبعية التكنولوجية يجب أن تستمر ؛ ومن الجانب الآخر ، فإن تكنولوجيا أبسط . وكثيفة الاستخدام للعمل ، ستوسع ببساطة الهوة التكنولوجية وتبقى على مستوى منخفض للإنتاجية القومية . إن خلل التوزيع العالمى للدخل يعكس ببساطة فوارق مشابهة فى التجارة ، وتخصيص الاستثمار ، وتوزيع التكنولوجيا ومستوى المهارات والموارد فى البلدان المختلفة . إنها تلك العلاقات هى التى تفسر الأزمة العالمية والتناقضات المتفاقمة بين مجتمع استهلاكى يبذر بسفه الطاقة والمواد الخام وبين التوفر المحدود للموارد الطبيعية ؛ والتعايش ، حتى داخل البلدان الفقيرة ، بين الاستهلاك اللافت للنظر والبؤس ؛ والأنشطة غير المكبوحة للشركات المتعددة الجنسية فى اندفاعها لتخطيط أنشطتها الخاصة على النطاق العالمى بينما تزيد الفوضى داخل الاقتصاديات القومية وفى الاقتصاد العالمى ككل .

واختتم الأستاذ سنتس قائلا ، « إن تغيير العالم يستدعى تغييرات أساسية فى كل مجال من مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية وبالمثل تغييرات هيكلية ومؤسساتية داخل الاقتصاديات القومية [٦] . إن هذه التغييرات لا يمكن إلا أن تكون نتيجة الجهود المتزامنة للقوى التقدمية الاجتماعية السياسية على كل من المستوى القومى والعالمى ، سواء أكانت تلك القوى ترتدى عباءة قومية أم دينية ، طالما أنهم جميعا يعملون من أجل إزالة (التخلف) ، وظهور الاقتصاديات القومية ذات السيادة فى المناطق المحيطية ، وتنظيم الاحتكارات فى مراكز الرأسمالية ، وإضفاء الطابع الديمقراطى على الدولة والاقتصاد ، وتصفية الاستغلال عالميا وفى داخل كل بلد ، ثم وبالطبع ، وبصفة رئيسية طالما أن هذه القوى تستهدف التغيير الاشتراكى لبلدان فردية وللعالم ككل » .

إن الكثير من الملاحظات العامة السابقة تجسدت فى الدراسة المحددة على أسبانيا

التى أجراها الأستاذ خوسيه لويس جارسيا دلجارو ، فى بحثه « النمو والتطور الصناعى فى أسبانيا ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ ؛ قضايا قديمة وجديدة » .

وكما فى أغلب البلدان الغربية[٧] ، فإن أزمة السبعينيات أوصلت مرحلة النمو المستمر للاقتصاد الأسبانى إلى نهايتها ، حيث كان لها طوران اثنان كبيران ؛ الطور الأول ، بين عامى ١٩٥٩ ـ ١٩٧٣ ، والتى ميزت الدخول الأسبانى المتأخر فى مرحلة الازدهار العالمى الطويل خلال الفترة ١٩٥١ ـ ١٩٧٣ ؛ والطور الثانى ، يختلف جذريا فى سمته حيث سيطرت عليه انفلات الأسعار والتى بدأت تفعل تأثيرها فى الاقتصاد العالمى اعتبارا من عام ١٩٧٢ فصاعدا ، والتى أصبحت عواقبها الآن ذات تأثيرات خطيرة داخل الاقتصاد الأسبانى [٨] .

« فى أسبانيا ، أظهر الطوران كثافة خاصة ، لأنها إذا كانت قد دخلت مرحلة الازدهار متأخرة عن البلدان الأخرى ، فإن أسبانيا تقاسمت مع اليابان ، عبر الستينيات وحتى عام ١٩٧٣ ، أعلى معدل للنمو (١٠٪ سنويا) ... وجاءت نهاية الدورة متأخرة فى أسبانيا أيضا عن المناطق الأخرى ، لكنها مرة ثانية أظهرت قسمات [٩] (حادة) ، فأفرزت أزمة أكثر عمومية وانخفاضاً أكثر حدة فى النشاط الصناعى . وكانت النتيجة معدل نمو أقل خمس مرات عما كان عليه فى الفترة السابقة ، وانخفاض مطلق فى الناتج الصناعى الإجمالى ، حتى فى عام ١٩٧٥ » .

وعلى أساس هذه الأرضية ، فحص جارسيا دلجارو التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد الأسبانى وأثر الأزمة العالمية عليها ، بمعايير كل من الإنتاج والتغير المؤسساتى . وفى كلتا الحالتين ، فإنه يجب البحث عن التفسيرات داخليا وفى علاقة أسبانيا بالاقتصاد العالمى معا .

فى النصف الأول من القرن العشرين ، أحدث التصنيع نتائج متواضعة فقط فى أسبانيا ـ فالمعدل السنوى المنحط للنمو فى الاقتصاد القومى نادرا ما تجاوز ١٪ . وبعد عام ١٩٦٠ ، وبرغم ذلك ، أظهر الاقتصاد الأسبانى معدل نمو إيجابى حتى عام ١٩٧٤ ـ وهو النتيجة المباشرة لارتخاء السياسات التسلطية (الأوتوقراطية) وسياسات التدخل التى اتسمت بها السنوات السابقة [١٠] . « وبرغم عدم توازن معدلات النمو

من عام إلى عام ، فإن المسئولية الكبرى للزيادات فى نصيب الفرد من الدخل القومى بين عام ١٩٦١ وعام ١٩٧٤ (معدل النمو الحقيقى يدور حول ٧٪) تقع على عاتق القطاع الصناعى ، الذى ارتفع نصيبه فى الناتج القومى الاجمالى من ٣١٪ فى عام ١٩٦٠ إلى ٤٧٪ فى عام ١٩٧٤ » [١١] ، وكانت هذه هى أول دورة صناعية حديثة وأصيلة فى أسبانيا .

ويكمن مفتاح هذا فى « الدمج الجزئى للاقتصاد الأسبانى فى إطار الرأسمالية العالمية » ، والتى بدأت فى الستينيات وكمحصلة للخطة التى بها « انفتحت الرأسمالية الأسبانية على العالم الخارجى وبذلك اشتركت فى موجة التوسع التى كانت حينذاك تفعل فعلها فى كل الاقتصاديات الغربية » [١٢] .

« ومن الواضح أن خطة الاستقرار السيئة الاسم لعام ١٩٥٩ لعبت دورا رئيسياً فعن طريق بعض الأساليب لعبت دورا سلبيا ، فى هذه التطورات ، كما فعل ذلك أيضا الأثر الحاسم للازدهار الاقتصادى العالمى ، إن أبرز القسمات الملحوظة للاجراءات التى اتخذت اعتبارا من يوليو ١٩٥٩ فصاعدا ـ وخلال الفترة التى يمكن تسميتها بـ « التحرر الاقتصادى ١٩٥٩ ـ ١٩٦٣ ـ كانت التغير فى السياسة الصناعية السائدة ، والتى أتاحت لأسبانيا التأثر بموجات النمو الاقتصادى الغربى ... وكانت النتيجة النهائية هى قدر أقل من التنبيه النشط للنمو وقدر أكبر من إزالة العقبات التى تعترض النمو [١٣] . إن خطة ١٩٥٩ هامة من حيث إنها تمثل القطيعة مع الماضى القائم على الاكتفاء الذاتى ومحاولة دمج الاقتصاد الأسبانى فى الاقتصاد النامى للأطلنطى » [١٤] .

وبهذه الطريقة ، فإن العائق الرئيسى للنمو الصناعى ـ أى الافتقار للوسائل اللازمة لشراء المنتجات الضرورية لتجهيز الصناعة الأسبانية من الخارج والارتفاع بمستويات الإنتاج ـ وبالذات المواد الخام ، والسلع الصناعية ، والمنتجات شبه النهائية ـ تم التغلب عليه .

وإبان الخمسة عشر عاما التى أعقبت ذلك ، فإن نفس العوامل التى أبقت على الازدهار الاقتصادى العالمى ظهرت من جديد فى عملية التراكم والنمو التى ميزت الاقتصاد الأسبانى . « كانت أسعار الطعام ، والطاقة ، والمواد الخام مواتية ، وأتى تعزيز

لعملية التراكم من خلال التمويل الخارجى المشتق من تحويلات المهاجرين ، ومن الدخل السياحى ووالاستثمار الأجنبى ، وأصبح من الممكن أن تحصل على التكنولوجيا والسلع الرأسمالية اللازمة لمواجهة التغيرات التى أفرزها النمو نفسه فى أنماط الطلب من السوق العالمى المتوسع » وفوق ذلك ، فإن العمل كان معروضا بكميات كبيرة من بين السكان الريفيين ومن بين القطاع النسائى السلبى ، مع الفرصة الإضافية المتمثلة فى أن أغلبية فائض العمل يمكن تصديرها بسهولة [١٥] . ونتج عن ذلك تغييرات هيكلية . فأولا ، تم تحديث الصناعة الأسبانية ؛ فى الخمسينيات كانت صناعة متخلفة تتميز بمصانع صغيرة تستخدم آلات عتيقة وذات درجة منخفضة من التخصص ، وما يترتب على ذلك من انخفاض الإنتاجية . وبحلول السبعينيات ، تنازلت القطاعات التقليدية عن مواقعها ؛ وأوشكت النسبة المئوية لإنتاج الصناعة الخفيفة والصناعة الثقيلة على الانقلاب ، وبدأ التخصص يأخذ مجراه ، وتعرضت إنتاجية العمل لزيادة هامة ومكنت المستويات الأعلى للاستثمارات الرأسمالية العديد من المشروعات الصناعية لأن يعاد تجهيزها بالأدوات [١٦] .

« وفى تطور مواز ، كانت هناك علاقة تداخل متناهية مع الاقتصاد العالمى ، ومع الاقتصاديات الأوروبية الصناعية بالتحديد . فقد حسنت الصناعة الأسبانية موقفها فى السوق الخارجى ، بما يعكس ثقلها المتزايد فى الصادرات العالمية . وبدأت تفوز بمواقع ليس فقط فى أسواق البلدان النامية ، لدرجة أن السلع الصناعية الأسبانية حصلت على موقع تفضيلى متزايد باستمرار ، وقبل كل شىء اعتبارا من عام ١٩٧٠ فصاعدا . وأصبحت الصادرات يتم النظر إليها على أنها عامل ديناميكى فى الإنتاج الداخلى ، وليس فقط وببساطة مجرد وسيلة لترتيب نظام الانتاج »[١٧] .

وبدأت منظورات أصحاب العمل ، والأساليب الإجتماعية الاقتصادية بوجه عام ، فى التغير بطريقة مواتية [١٨] . وبحلول بداية السبعينيات ، أظهرت الصناعة الأسبانية أوجه شبه عديدة وهامة مع بلدان السوق الأوروبية المشتركة ـEEC [١٩] .

وعلى الرغم من تلك التغيرات القيمة على كل من المستويين الكمى ، والكيفى ، « فقد أصبح من الواضح ، وبينما كانت فترة النمو تقترب من نهايتها ، أن الموقف الموروث ، مقترنا بالقصور أو التردد فى السياسة الاقتصادية ، يعنى أن المشكلات

القديمة ما زالت قائمة ، وفى بعض الحالات أصبحت أكثر خطورة ، خلال الستينيات » . وقد حدد بيثينس بيبس Vicens Vives على سبيل المثال ، فى عام ١٩٦٠ خمس صفات رئيسية لعملية التصنيع الأسبانية والتى ظلت بدون تغير خلال كل تلك الفترة[٢٠] . وكانت تلك القسمات هى ،

(١) الاستقطاب الإقليمى لباكورة الجماعات الصناعية .

(٢) اعتماد كل صناعة بالتقريب ، باستثناء المنسوجات ، على الاستثمار الأجنبى .

(٣) إزالة المنافسة وبلورة سلسلة من الممارسات الاحتكارية فى السوق الداخلى - ويعتبر هذا أحد الأوجه الهامة لتعزيز الصناعة الأسبانية .

(٤) الاعتماد على الإمدادات الأجنبية من المواد الخام ، والآلات ، والتجديد التكنولوجى ، والذى يعتبر كعب آخيل (أى نقطة الضعف) لهذه الرأسمالية التى كانت تتمتع باستثناء ذلك بحماية عالية .

(٥) ثم تعرض الصناعة للتأثر بالتذبذبات فى النشاط الزراعى » .

وبالتسليم بالنمو والتغيير السريع للصناعة الأسبانية . فقد أقام الأستاذ دجارو أحكامه على النجاح أو خلافه على أساس التغلب على هذه العقبات الهيكلية الهامة بوصفها الاختبار الأساسى لتقييم العملية ككل .

أولا ، وإلى المدى الذى يعنى فيه بالتركز الجغرافى ، فإن هذا التركز لم يختف . « فإذا كانت ٨ر٤٦٪ من صافى القيمة المضافة فى الصناعة (شاملة التعدين) قد تولدت فى قطالونيا واقليم الباسك ، ومدريد ، فى عام ١٩٦٠ ، فإن هذه النسبة المئوية قد ارتفعت إلى ٤٩٪ بحلول عام ١٩٧١[٢١] . وفى عام ١٩٥٠ ، إذا كانت ٥ر٧٧٪ من كل الشركات ذات المسئولية المحدودة قائمة فى مدن برشلونه ، ومدريد ، وفيزكايا ، وجويبوزكوا ، وفالنسيا ، فإن هذا الرقم قد ارتفع إلى ٤ر٨٦٪ بحلول عام ١٩٧٠[٢٢] . وعند قمة فترة النمو ، فى أوائل السبعينيات ، كان ٥٠٪ من الدخل القومى منتج فى ما لا يتجاوز ١٠٪ من مساحة أسبانيا ، فى حين أن ٥٠٪ من البلد أنتج ١٠٪ فقط من

ثروته [٢٣] . ويفيد هذا الاختلال المكانى (الجغرافى) فى التأكيد على الطابع المتجزئ والمستمر للرأسمالية الأسبانية » .

ولقد احتل رأس المال الأجنبى موقعا استراتيجيا فى القطاعات الصناعية الهامة خلال الستينيات . فمن ١٩٦٠ حتى ١٩٧٣ ، قدم ٢٠٪ من الاستثمار الاجمالى من أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، فى حين أن ٧٥٪ من أغلبية الاستثمار الأجنبى (أى التى تمثل أكثر من ٥٠٪ من نصيب رأس المال فى المشروع) كان فى مجال التصنيع . «إن السياسات المقيدة تجاه رأس المال الأجنبى والتى اتبعت بين عام ١٩٤٠ وحتى أواخر الخمسينيات بواسطة حكومة فرانكو المتغطرسة والقصيرة النظر .. قد أفادت فقط فى تعميق التبعية . وكان النظير الوحيد لذلك هو السيطرة الأجنبية على التعدين ، والسكك الحديدية ، والتمويل ، فى النصف الأخير من القرن الـ ١٩ » [٢٤] .

وبعد عام ١٩٥٩ ، تركت السياسة التقليدية للاحلال محل الاستيراد طريقها لسياسة الباب المفتوح (الانفتاح) Open - door Policy ، مع ما ترتب عليها من الزيادة غير العادية فى حجم السلع المستوردة . إلا أنه وبعد عام ١٩٦٣ فقد اغتنمت أكثر القطاعات تخلفا فى الرأسمالية الأسبانية الفرصة التى توفرت عن طريق سياسة أكثر محافظة وحماية ، ومارست ضغطا متناميا لمنع أى تخفيض اضافى للمستوى الفعلى الواقعى لحماية الصناعة [٢٥] . وانعكست السياسة الجديدة فى سلسلة من اللوائح المعدلة لقانون التعريفة الجمركية الصادر فى عام ١٩٦٠ [٢٦] ، مفرزة بذلك مجالا من الوسائل الجديدة المصممة لحماية الصناعة الأسبانية من المنافسة . وقد تراوحت هذه الوسائل من سياسات التسعير فى قطاعات معينة ، إلى أشكال من السياسة الضريبية والائتمانية التى ، وتحت عباءة من (تنشيط) أو (توجيه) الاستثمار الخاص ، كونت فى الحقيقة «حافزا للاحتكار الفردى Monopoly أو لاحتكار القلة Oligopoly ، وللمضاربة إلخ ، وبوجه عام مثلت تميزا إيجابيا لصالح الصناعات التحويلية وللمشروعات التى كانت المستفيد الأكيد من برنامج العمل المتناسق » Concerted Action Programme وهكذا ، فمن الواضح ، «أن طبقة منظمى المشروعات الأسبانية واصلت ممارساتها الاحتكارية المترسخة ، أو ، وعلى أقل تقدير ، استمرت فى التمتع بالامتيازات خارج نطاق

السوق » . ويضمن المستوى العالى لتدخل الدولة كون أن هذه الشبكة ذات السيطرة الفعالة [٢٧] . قد أبقت على أسوأ حل من بين كل الحلول الممكنة .. حيث لا يوجد أى من إضفاء الطابع الاجتماعى على الاقتصاد (التشريك) ولا السوق الحرة » [٢٨] .

وإلى المدى الذى يعتنى فيه بقضية التبعية ، فمن الواضح أنه ، وبدلا من تخفيف الاعتماد على المصادر الخارجية للمواد الخام ، والتكنولوجيا ، إلخ ، فإن فترة النمو الاقتصادى أحدثت زيادة فى هذه التبعية . «وهذا يثبت مرة ثانية علاقة التلازم المرتفعة بين مستوى الواردات المتزايد وبين الزيادة فى الإنتاج القومى ، وبالذات بين التقلبات فى الواردات من المواد الخام والسلع الرأسمالية من ناحية ، وبين التفاوتات فى مستويات الإنتاج الصناعى من الناحية الأخرى » . وقد وفر التحرير الجزئى للتجارة الأجنبية « طاقة الاقلاع » Take off Power للنمو الاقتصادى[٢٩] ، جنبا إلى جنب مع الزيادة غير المتناسبة فى الواردات من السلع الصناعية الوسيطة[٣٠] . وكشفت الأحداث عن مدى الاعتماد الخارجى فى الطاقة ، بينما أكدت تقلبات سعر البترول أن نصيب البترول فى فاتورة إجمالى الاستيراد قد قفز من ٨ر٢٧٪ إلى ٦ر٤٠٪ فى عام ١٩٧٤ وحده . والأكثر دلالة من كل هذا ، برغم ذلك ، كان التبعية التكنولوجية ، «وهى محصلة ضوابط السوق العالمى والهيمنة التى لا تنافس لعدد قليل جدا من مراكز الانتاج ، ولكنها أيضا محصلة لسياسات قصيرة النظر تجاه العلم والتكنولوجيا » . ولقد شهدت السنوات الخمس عشرة الماضية تصاعد هذه التبعية وتركزها إلى درجة أنها «تشكل الآن سمة تعريف بالرأسمالية الأسبانية » [٣١]

وأخيرا ، تشهد العلاقات بين الصناعة والزراعة تغيرا ملحوظا منذ عام ١٩٥٠ والأعوام الذى تلته . فمعدل النمو الصناعى الأعلى والتوسع فى القطاع الثالث قد خفضت مساهمة الزراعة فى الناتج القومى الإجمالى إلى ١٠٪ ؛ وتمثل قوة العمل الزراعية الآن ٢٠٪ فقط من قوة العمل الإجمالية ، بينما توفر الزراعة ربع إجمالى الصادرات فقط . وعند مراحل معينة من تطور الرأسمالية الأسبانية ، كانت الزراعة مصدرا صافيا لرأس المال ؛ واليوم أصبحت معتمدة على باقى النظام الإنتاجى[٣٢] ، عاكسة بذلك العلاقة السابقة بين الصناعة والزراعة .

إن الخصائص الهيكلية للنمو الصناعي الأسباني ، والتي تمت مناقشتها من قبل ، قد جعلتها أكثر تعرضا للتأثر بالأزمة في الاقتصاد العالمي .

« وعلى الرغم من أن كلا من أزمة ١٩٣٠ وأزمة السبعينيات (١٩٧٠ وما بعدها) قد توافقتا مع فترات من التغير السياسي الهام في أسبانيا[٣٣] ، فإن الكساد العظيم كان هامشي الأثر فقط على الاقتصاد الأسباني المنعزل . ولكنه ومن الناحية الأخرى ، فإن المستوى العالي من الاعتماد المتبادل مع الاقتصاد العالمي والاقتصاد الأوروبي والذي تحقق خلال ١٥ عاما من النمو ، قد خمن أنه سيكون لأزمة السبعينيات أثر عميق . ومحاولات التمويه أو التخفيف من تلك التأثيرات ، والتي بذلت أولا بواسطة حكومات فرانكو الأخيرة ، وبعد ذلك ، ابتداء ، في ظل الملكية ، قد أفادت فقط في جعل التغلغل الذي لا يمكن تجنبه للأزمة في المجتمع الأسباني أكثر إضرارا بما لا يقاس .

وعلاوة على ذلك ، كانت السياسة الاقتصادية الأسبانية في وجه الأزمة ضعيفة ومترددة ، مفاقمة بذلك من موقف كان قد أصبح بالفعل غير موات ناتج عن مستوى أعلى من الطلب والتضخم عما كان عليه في باقي أوروبا . فقد ضاع وقت ثمين . وفي مقابل خلفية من عملية تغيير سياسي معقدة وهشة ، لم تطرح أي سياسة واضحة لمواجهة الأزمة . وفي تلك الأثناء ، خلقت مطالب العمال توترات جديدة ، وبدأت الأرباح تتناقص »[٣٤] .

وبالإضافة إلى ذلك ، أفرزت الأزمة انخفاضا في الاستثمار بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٨[٣٥] ، مؤكدة بذلك على المشكلات التي تتدفق من نموذج النمو ذاته ، مضخمة أبعاد نقاط الضعف في الهيكل الانتاجي وفي إطار العمل المؤسساتي ، اللذين كانا موجودين بالفعل خلال فترة التوسع[٣٦] .

وفي القطاع الاقطاعي ، فإن المشكلة الرئيسية هي **البطالة** ؛ ولكنها أيضا مشتقة في المقام الأول من الصفة الخاصة للتوسع الصناعي الأسباني . والتي خفضت الطلب على العمل وبالمقابل زادت من الطلب على رأس المال ، وهما ثمرة التطور في القطاع الصناعي . وتكمن الأسباب في أن الصناعة الأسبانية « انفتحت على طرق إنتاج من بلدان تتميز بنقص العمل ، وبتشريعات عمالية تبقي على قوة العمل غير متحركة ، (من

قطاع لآخر) ، وتركيز النمو الاقتصادى فى صناعات مثل الكيماويات ، والصناعات الهندسية ، والطاقة ، ذات الطابع النمطى المتميز بالمستوى العالى لاستثمار رأس المال بالنسبة لكل عامل » .

وقد عزز هيكل الطلب الداخلى ، المتميز بالتركيز على أقل السلع والخدمات كثافة فى استخدام العمل ، التركيز المتزايد للصادرات الأسبانية على المنتجات ذات الحد الأعلى من استخدام رأس المال لكل وحدة من الإنتاج . وصارت النتيجة هى الإفراط فى إضفاء الطابع الرأسمالى الجذرى Progressiue Ouercapitalisation على الصناعة الأسبانية ، مع تناقص المقدرة على خلق فرص عمل . وقد خصص الاستثمار أساسا فى تلك القطاعات التى تولد أقل قدر من فرص العمل . وحيث يتم ملء فرص العمل النادرة والباهظة التكلفة التى يجرى خلقها بواسطة العمال المهرة ـ بالرغم من أن البطالة تؤثر بأكثر الأشكال مباشرة على أقل القطاعات مهارة من قوة العمل . والرقم الناتج من ذلك المتمثل فى تبطل ١٠٪ من السكان النشيطين اقتصاديا هو أكثر إزعاجا بشكل لا يقارن ، طالما أن إمكانيات تصدير فائض العمل والتى وجدت حتى عام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ لم تعد متاحة[٣٧] .

وعموما ، فإن تأثير الأزمة تمثل « فى زيادة **التبعية الخارجية** ، أساسا فى منتجات الطاقة[٣٨] ، مزيدة بذلك من تدفق الموارد خارج البلد بينما تدهورت شروط التجارة مع البلدان المنتجة للبترول وللمواد الأولية » . وما يزال القطاع الخارجى يمثل العقبة الكبرى فى وجه النمو الاقتصادى الأسبانى[٣٩] ، وعلى وجه الخصوص التبعية الخارجية فى الطاقة[٤٠] .

« إن قطاع الطاقة الأسبانى ، وصل من النفوذ فى كل الأنشطة الانتاجية ، لدرجة أنه عند مفارق طرق ، كنتيجة لكل من وبنفس القدر ، الأوضاع فى السوق العالمى ، وللقصور الادارى أو المصالح المترسخة داخل أسبانيا . إن أكثر المشكلات وضوحا هى عدم كفاية تنظيم الأسعار ، والتردد فى التصدى لأعمال النصب والسياسات غير المواتية فى مجالى الدعم والتعويض »[٤١] .

وبالإضافة إلى هذه العوامل الخارجية أساسا . فإن الهيكل المؤسساتى للصناعة

الأسبانية يولد مشاكله الخاصة . ويعتبر التمويل مشكلة مستمرة ، خاصة وأن الكثير من المشروعات الصناعية ذاتية التمويل . وبأخذ الخضوع التقليدى من الصناعة للبنوك ، فإن السياسات الائتمانية لكل من المؤسسات الخاصة والعامة قد أنتجت تشوهات ملحوظة ؛ وقد أفادت سطوة البنوك فى إضعاف القاعدة المالية بينما أخذت البنوك فى تعزيز موقعها المهيمن (أى ، من خلال سوق الأوراق المالية) على حساب الصناعة[٤٢] . وقد وفرت البنوك رأس المال للطلب المتزايد على الأسهم فى سوق الممتلكات ، وبذلك قلت الموارد المتاحة للصناعة[٤٣] . ثم إن السياسات الرسمية للائتمان ، وكما فى حالة التطور الاقليمى[٤٤] ، أنتجت فى كثير من الحالات نتائج مخالفة لتلك التى كانت تتوقع منها .

ويمدنا القطاع العام ، وبالذات الصناعة المملوكة ملكية عامة ، بسبب إضافى للقلق . فقد أصبح القطاع العام «غير مؤثر وصغير»[٤٥] .

«وعلاوة على ذلك ، يعكس الافتقار لأى سياسات محددة من أجل تطوير هذا القطاع اعتماده الذليل على أصحاب العمل الكبار ، وقد وصلت هذه العبودية الذليلة إلى ذروتها مع الحكومات التكنوقراطية (أى حكومات الفنيين) لمنتصف الستينيات ، والتى تحت إشرافها الاسمى وصل معهد الاستثمار القومى (INI) إلى حافة الانهيار[٤٦] . وما يزال «قانون المشروع العام» الموعود يجرى تأجيله ، كما أن أسس القطاع العام ذو الإدارة الكفء ، والإشراف المخلص الذى يشجع بهمة البحث والتطوير والمنافسة على حد سواء ، وإعادة تحديد العلاقات الصناعية ، كل هذا ما زال يجب إرساء قواعده» .

وأخيرا ، فإن مسألة العمل ـ أو مسألة العلاقات الصناعية برزت إلى المقدمة فى السنوات الأخيرة . إن الرفض الجذرى للتصور التسلطى القديم فى هذا المجال ، كما فى غيره ، قد أعطى نتائج إيجابية . ولكن يبقى أن قضية النموذج الجديد للعلاقات الصناعية القائمة على اتحادات أصحاب العمل الحرة ونقابات العمال الحرة مازالت بدون حل .

يجب على الاقتصاد الأسبانى أن يستجيب بوضوح للقضايا التى طرحت بواسطة

الأزمة العالمية بإحداث تغييرات جديدة وعميقة فى القطاع الإنتاجى . وبشكل حاسم ، فإن الطاقة الرخيصة التى يسهل استهلاكها ، والتصدير الميسور لفائض العمل الداخلى ، ــ وهما الدعامتان التوأمتان للنموذج الصناعى فى الستينيات ــ لم يعد يمكن أخذهما كمسلمتين . فسوق البترول العالمى الخطر[٤٧] والمستوى المرتفع للبطالة يفرضان بالحاح إعادة تحديد للأولويات .

«إن النموذج الجديد للتطور الصناعى سيكون أكثر تعقيدا ، بما لا يقاس ، لأنه يجب أن يبنى فى بيئة غير مستقرة على النطاق العالمى[٤٨] ، ولكنه أيضا سوف يشمل بالضرورة إعادة تنظيم للأرض على مستويين .

أولا ، الدخول إلى عضوية السوق الأوروبية المشتركة ، والتى هى قبل أى شىء آخر قرار سياسى ، والتى يمكن تبريرها الكامل فى أن تؤمن كون أن العملية الديمقراطية فى أسبانيا سوف تستمر بدون توقف[٤٩] » .

وفيما يختص بالصناعة ، فإن الدخول إلى السوق الأوروبية المشتركة سيتطلب تغييرات قطاعية بحيث تتيح للصناعة الأسبانية إمكانية التلاقى مع هياكل السوق المشتركة[٥٠] . وفى نفس الوقت ، فإن إعادة تنظيم أراضى الدولة الأسبانية ، وتكوين أقاليم ذات حكم ذاتى كما تعهد بذلك دستور ١٩٧٨ ، سيكون لها آثار واسعة على نمط التصنيع الأسبانى فى المستقبل . وفى هذه الحالة ، فإن هذا المستقبل لا يوجد له مثيل من قبل .

وفى البحث الأخير لهذا القسم ، ناقش الدكتور عصام الزعيم ، «الانتقال إلى نظام اقتصادى عالمى جديد» ، مع إشارة خاصة إلى العالم العربى . وأبرز ، أن مثل هذه الاشارات المخصوصة ، موضوعة فى سياق شكلته نشأة الشركات المتعددة الجنسية ، والطابع غير المتكافىء للاقتصاد العالمى والسيطرة عليه من قبل عدد قليل من البلدان الصناعية . وتتخذ المناقشة حول النظام الاقتصادى العالمى الجديد (NIEO) من الاستجابة السياسية على هذا التطور غير المتكافىء من قبل بلدان المحيط نقطة مرجعية لها ، والتى عبر عنها من خلال نمط اشتراكى مختلف ، وفى الترتيبات الاقليمية الجديدة الناشئة فى العالم العربى .

حتى عام ١٩١٤ ، كان الاقتصاد العالمى خاضعا لسيطرة عدد قليل من الاقتصاديات الرأسمالية الصناعية ، تستغل بوحشية العمل والموارد الطبيعية للاقتصاديات المستعمرة ، والتى كانت بدورها مقصورة على الانتاج الزراعى أو التعدينى [٥١] .

وعلى الرغم من وجودها منذ حوالى الثلاثينيات ، فإن الشركات المتعددة الجنسية كانت تشتغل أساسا بالزراعة ، والتعدين ، والبترول ، بالرغم من أن قلة قليلة ، مثل شركات العقاقير الطبية الألمانية العملاقة كانت قد بدأت بالفعل تشتغل بالتصنيع [٥٢] .

وكان نمط الاندماج ، برغم ذلك ، غير متوازن [٥٣] ، فبلدان مثل اليمن الشمالى يندر بشدة اندماجها فى السوق الرأسمالى العالمى على الإطلاق .

وإحدى نتائج الاندماج غير المتكافىء المقترنة بالأزمة الهيكلية للاقتصاديات الرأسمالية السائدة ، كانت هى نشأة النمط الاقتصادى الاشتراكى ، مع تنوع أشكاله اللاحق ومراجعة الأنماط الاقتصادية فى الاقتصاد العالمى . ويبقى أنه لا التغيرات التى أعقبت الثورة البولشفية . ولا تلك التى أتت بعد الحرب العالمية الثانية ، قد نجحت فى إزالة النظام الاقتصادى الاستعمارى العالمى . واستمر وجود الواقعين القائمين ؛ فالعلاقة الاستعمارية الجديدة قد اتسعت لكى تشمل بلدان مثل المكسيك ، والأرجنتين ، وكوريا الجنوبية ، وتايوان ، وسنغافورة ، والهند ، فى حين أن النموذج الاشتراكى تم تبنيه فى كوبا ، وفيتنام ، وفى بلدان أخرى فى جنوب شرق آسيا .

وبعد عام ١٩٤٥ . اتسع وتنوع بشكل عميق النمط الاقتصادى الاشتراكى مع قيام سلسلة من الديمقراطيات الشعبية ذات الاقتصاديات الاشتراكية فى شرق أوروبا ، كما قام أيضا عدد من التنويعات الآسيوية . إن أحد الآثار الفرعية المترتبة على الحرب العالمية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ كان « ظاهرة إزالة الاستعمار سياسيا فى عديد من الأقاليم وعديد من القارات ، والتى شملت أغلب آسيا وأفريقيا ، وبعد ذلك بلدان الجزر الصغيرة . ومن زاوية التغير الاقتصادى والتغيرات السياسية المرادفة ، وبرغم ذلك ، فقد ثبت أن هذا الأثر الفرعي كان بالأساس قانونى وسياسى ، إلى المدى الذى أحدث به قيام السيادة القومية والاعتراف بالاستقلال » . ولكن يبقى أن الآثار الاقتصادية قد تباينت

بشدة . وكانت بطيئة فى الظهور ، لأنه فى مجال التطبيق فإن الكثير من تلك «الدول الحديثة الاستقلال ، أو الحديثة التكوين» اتبعت استراتيجيات وسياسات اقتصادية متنوعة . ففى البداية ، حاولت الغالبية من هذه الدول أن تتبع النمط التاريخى للنمو فى الاقتصاديات الرأسمالية . فالبعض ، ــ منتجو البترول أو المعادن ، على سبيل المثال ، أو المنتجون الزراعيون فى أمريكا الوسطى ــ ظل خاضعا للتقسيم الاستعمارى للعمل ؛ وترتب على هذا سيادة الاستثمار الأجنبى المباشر فى قطاع المنتجات الأولية ، وتضخمه غير العادى فى الهيكل الاقتصادى العالمى ، وتوجه تصديرى قوى مع غياب أى تغيير قطاعى محلى قادر على تشغيل أو الارتقاء بمستوى منتجات القطاع الأولى .

ومرت بلدان أخرى بتخصص مفروض عليها فى مجال السلع الزراعية القابلة للارتقاء بمستواها والمصنعة مثل القطن ، والتى كانت حتى وقت قريب حيوية فى الابقاء على العملية الرأسمالية . وفى البلدان الأكثر كثافة بالسكان ــ مصر ، وسوريا ، والهند ، وربما الأرجنتين ــ دخلت فى علاقة استعمار جديد مع البلدان الرأسمالية المتقدمة ؛ وفى ظل هذا النمط ، كان الاستثمار فى القطاعات التصديرية الرئيسية ، محليا أكثر منه أجنبيا ، وتحدث المراحل الأولية للتشغيل والتغيير (مثل غزل ونسج القطن .. إلخ) داخل ذلك البلد .

«وفى العالم العربى ، ظهر نمطان اثنان رئيسيان بعد عام ١٩٤٥ ، ثم تطور نمط ثالث فيما بعد . ففى الحالة الأولى ، ضمن النموذج الاستعمارى المستمر فى البلدان العربية المنتجة للبترول والغاز الطبيعى أو للمعادن أن تكون اقتصاديات هذه البلدان خاضعة ومشوهة بواسطة قطاع تصديرى متضخم بشكل غير عادى . وفى الحالة الثانية ، أدى نمط الاستعمار الجديد ، المميز للبلدان العربية المصدرة أساسا للسلع الزراعية ، إلى الاستيلاء على التحكم فى تلك القطاعات الإنتاجية بواسطة البورجوازية القومية . وبذلك فقد أعيد دمج تلك البلدان فى الأسواق الرأسمالية العالمية من خلال تلك الروابط والآليات الخاصة بالاستعمار الجديد المتميزة بالتصدير الزراعى وبالصناعة الخفيفة والاستهلاكية للإحلال محل الاستيراد» .

وفى داخل هذا النمط الأخير ، فقد جرى تمايز متنامى ابتداء من أوائل الستينيات فصاعدا ، والذى أفرز نمطا ثالثا ومتميزا للتطور ، لا ــ رأسمالى التوجه .

وكان هذا النمط نتيجة لفشل مزدوج ؛ فشل الاستراتيجية الرأسمالية للإحلال محل الاستيراد فى بلدان مثل مصر ، وسوريا ، والعراق ، وفشل البورجوازية القومية الكبيرة فى اقامة دولة قومية ومن ثم توجيه مجتمعها . وفى أعقاب ذلك ، تم تنفيذ حركة تأميمات كبيرة ، وأقيم قطاع للدولة فى الصناعة ، والبنوك ، والتأمين ؛ وجرى تطبيق اصلاح زراعى ، وأصبح التعليم ديمقراطى ، ولكن فى ظل اشراف أقوى من قبل الدولة . وقد فتح هذا ، الطريق لمشروع اشتراكى ، اقتصادى ، واجتماعى ، وأيديولوجى .

وبرغم ذلك ، فإن التشوهات التاريخية فى هذه الاقتصاديات ، قد غرست تناقضات فى داخلها ، والتى صعدت إلى السطح كنتيجة لتلك العمليات ، «لأن أقساما من الطبقة الوسطى هى التى تولت مسئولية هذا المشروع ، بالرغم من حقيقة أنه لم يكن لها أى موقع متميز فى عملية الإنتاج ولم يكن لها أى مشروع ثقافى أو أيديولوجى متماسك خاص بها . وكانت النتيجة هى تطور العلاقات الرأسمالية فى الريف ، وإضعافا هاما للدور الانتاجى والصناعى للبورجوازيات المحلية ، بالاضافة إلى تحويل أقسام من الطبقات الوسطى العليا والرتب العسكرية العليا إلى بورجوازية . ومن الناحية الأخرى ، فإن عمال القطاع العام ، والفئات الدنيا من الفلاحين ، وسكان الحضر ، — بما فى ذلك العمال — جاهدت من أجل توسيع نطاق القطاع الاشتراكى فى الاقتصاد والتأكيد على المشروع الاشتراكى » .

وكانت حالة الجزائر واليمن الجنوبى مختلفة ، من حيث إن كلا منهما قد خبرا الاستعمار المباشر ، المثبط لنمو بورجوازية قومية ؛ وفى هذين البلدين ، أقيم القطاع العام على القطاعات المصادرة المملوكة للأجانب من الاقتصاد ، والتى امتد أثرها من ثم عبر باقى قطاعات الاقتصاد .

وبدون شك ، وبالرغم من الشخصية الاشتراكية لمشروعها ، فإنهما يقعان فى حدود النمط الثالث الذى تم وصفه من قبل ، والذى تعتبر قسماته النمطية هى ضعف قوى الانتاج المحلية ، والأهمية النسبية للبورجوازية الصغيرة فى الريف والحضر ، والأهمية النسبية للعسكريين ، فضلا عن ثقافة عربية إسلامية سائدة .

وقد استنتج الدكتور الزعيم فرضيتين اثنتين من تحليله :

١ - إن تصفية التقسيم الاستعمارى للعمل فى البلدان العربية المنتجة والمصدرة للبترول والمعادن ليس مجرد ظاهرة محلية أو إقليمية ، بل لها آثار عالمية على الإزالة النهائية للتقسيم الاستعمارى للعمل وللنظام الاقتصادى العالمى المترتب عليه. فله عواقبه بالنسبة لموقع ودور تلك البلدان العربية التى تواجه بالفعل خطر الاستعمار الجديد فى المستقبل - كما أن له أبعاده الضمنية فى التغيير العالمى الشامل للعالم.

٢ - إن إحياء وتعميق تقسيم العمل الاستعمارى الجديد فى بعض البلدان العربية قد أفرز رفض هذا البديل داخل الدول العربية ذات التوجه الاشتراكى.

ما هو إذن موقع العالم العربى فى النظام الاقتصادى العالمى الجديد ؟ لسوف يكون هذا الموقع نتيجة لنمط إندماجه الحالى فى الرأسمالية العالمية ؛ ويتعين على أى فرضيات صحيحة أن تضع هذا فى اعتبارها بالكامل. لقد كانت وما زالت عملية دمج البلدان العربية فى الرأسمالية العالمية ، عملية تدرجية ، ثم إن تقسيم العمل الذى يحكم هذه العملية متوجه صوب كل من الأشكال الاستعمارية ، والاستعمارية الجديدة .

وأصبحت النتيجة هى أنه «أصبحت المنطقة العربية مكانا حيويا ، ذا نسيج من هياكل استعمارية وسياسية». وقد نجم دمج المنطقة العربية من تقسيم واعادة تقسيم ما يسمى بالعالم الثالث والعالم العربى على وجه الخصوص. ولقد كانت العملية رأسية ، وأفقية ، وأفرزت دولا ، ودويلات ، ذات أشكال مختلفة ، وذات أهمية متفاوتة. وهذا يستدعى مناهج محددة لتناول قضية النظام الاقتصادى العالمى الجديد.

ويعزز أحد المناهج الشكل الموروث المنعزل والأحادى العلاقة ، ذو الإندماج التابع الرأسى ، والذى يستبعد كل امكانية للاندماج الإقليمى. والمنهج الآخر ، المرتكز على مفهوم «التطور الانطوائى » سيؤدى إلى استراتيجية اشتراكية التوجه ، ذات التحرر الاقتصادى والتطور الصناعى القومى ، والتى تتضمن قاعدة للإنتاج وللتطور الاقتصادى فى البلدان العربية ، إقليمية أو تحت إقليمية ، معاد تنظيمها. وهذا سوف يشتمل على استراتيجية مشتركة متماسكة مع مناطق أخرى. رغم أنها قد لا تكون بالضرورة مع البلدان الرأسمالية المتطورة. «ويبدو أنه من الضرورى أن نتصدى لدراسة

الممارسات والخبرات ، وكذلك سياسات ومذاهب التنسيق ، والتكامل ، والاندماج الاقتصادى ، على كل من المستويين القطاعى والعالمى الشامل ، فيما بين بعض أو كل البلدان العربية . ويجب على مثل هذه الدراسة أن تغطى أيضا العلاقات الاقتصادية المتعددة اقليميا والحديثة النمو للبلدان العربية ، خاصة مع آسيا ، وأفريقيا ، والبلدان الاشتراكية » . وعلى مستوى آخر ، فلقد كان هناك القليل من البحث فى العلاقات بين العالم العربى والبلدان الرأسمالية المتطورة ، بالرغم من حقيقة أن العالم العربى ، حتى فى هذه الأيام ، مقيد باستغلال موارده الطبيعية عن طريق النظام الرأسمالى العالمى ، والذى يعتبر نموذجه فى انتاج القيمة والتراكم قائماً على توليفة خاصة للغاية لعوامل الانتاج المستخدمة فى السوق العالمى الرأسمالى . وحتى عهد قريب ، ارتكزت هذه التوليفة على الهيدروكربونات * والمعادن (الرخيصة) ، وعلى قوة العمل (الرخيصة) ؛ إن ٤٠٪ من الموارد الطبيعية التى أسهم بها العالم المتخلف جاءت من البلدان العربية .

وعلى أساس هذه الخلفية ، احتج دكتور الزعيم بوجوب أن تشغل أبحاث المستقبل نفسها بالتخصصات العربية الممكنة مستقبلا فى اطار الاقتصاد العالمى ، شاملة صناعة مرتكزة على الهيدروكربونات (صناعات التكرير ، وإنتاج الغاز ، وصناعات بتروكيماوية قائمة على الغاز أو البترول) ، وإنتاج الحديد والصلب ، والصناعات المستهلكة للطاقة مثل تنقية الألومينيوم ، وصناعة وبنية أساسية مرتبطة بالبترول . وصناعات زراعية وإنتاج زراعى متجه نحو التصدير ، كما فى حالة السودان . ومثل هذا التقييم لامكانيات المستقبل يجب أن يرتكز على ثلاث فرضيات هى : (أ) إن الأقسام والدول المختلفة ذات الرأسمالية المتطورة لها مناهج مختلفة تتناول بها الأزمة الحالية ، (ب) إن الامبريالية السائدة هى أقل ما تكون استعدادا لتقديم «تنازلات» استعمارية جديدة للبلدان المتخلفة والتى قد تتضمن تركاً للتقسيم الرأسمالى للعمل فى شكله الاستعمارى القديم . وبالمقابل فإن الامبرياليات الثانوية ، تبدو بالفعل مستعدة لتقديم تنازلات توسع مجال علاقات الاستعمار الجديد وتميل إلى إزالة النمط الاستعمارى القديم ؛ (جـ) «إن تأثير الأزمات الدورية هو دائما تأثير متناقض ، فهو من ناحية يشجع التدويل الأكبر لرأس المال ، والإفراط فى التراكم ، والصراع الأكثر حدة من أجل الأسواق الخارجية . ومن الناحية الأخرى ، تولد هذه الأزمات فائض انتاج ،

وبطالة ، وانخفاض استغلال الطاقات الإنتاجية الموجودة فى المركز ، ومن ثم مقاومة تنفيذ أى سياسات جديدة فى المد بين القصير والمتوسط »(٥٤) .

« وبنفس الطريقة ، فقد نفترض أن هناك انخفاضا فى درجة إنجاز تركيز رأس المال وفى درجة إنجاز نشاط الشركات المتعددة الجنسية .. بالاضافة إلى ميل موضوعى لرأس مال المركز ، لأن يصفى أو يتخلى عن الأشكال الاستعمارية القديمة لنقل القيمة ، وللسيطرة ، ولكى يتبنى ، ويمد ، ويعمق أشكال الاستعمار الجديد »(٥٥) .

ولسوف يكون الهدف النهائى لمثل هذا البحث هو اكتشاف ما إذا كان هناك منهج استراتيجى مشترك من قبل البلدان الغربية المتطورة تجاه العالم العربى من ناحية ، وتجاه النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، من الأخرى . ولسوف تمكننا النتيجة من تخطى الاستجابات القصيرة والمتوسطة وصياغة خطة للعمل على الطبيعة وموضوعية فى العالم العربى .

« ولربما يكون للمصالح الرأسمالية المتطورة مناهج مختلفة تجاه مستقبل علاقات القوى الخاصة بها ، أى تجاه علاقات الاستغلال والسيطرة ، مع المنطقة العربية ، تبعا لمجالات ، وقطاعات ، وفروع نشاطها الاقتصادى المعنى . وسوف يتباين هذا بين الأنشطة الصناعية والزراعية ، أو بين صناعات الاستهلاك الخفيفة ، وبين ما عداها . إن ما هو مؤكد هو أن التدويل المستقبلى للأنشطة « الفوقية » Upstream (التكرير ، صهر الحديد ، البتروكيماويات الأساسية) وللأنشطة « التحتية » down stream (تجميع السيارات ، وتجميع التليفزيون ، والتشغيل الكيماوى .. إلخ) وكذلك مراحل وسيطة معينة للتصنيع قائمة على أساس التعاقد من الباطن ، ستهم جميعها ، العالم العربى » .

عند كل مرحلة فى التطور الاقتصادى ، فإن الترابط فيما بين تلك القطاعات المختلفة للرأسمالية العالمية يتحرك فى ظل هرمية متغيرة . واليوم ، فإن عملية التحرر الاقتصادى التى أعقبت الانعتاق السياسى ، المؤتلفة مع استخدام الثورة العلمية والتكنولوجية لأغراض التراكم الاحتكارى ، وتشجيع التغيير الأسرع خطى للجهاز الإنتاجى .

وبحلول العام ٢٠٠٠ ، فمن المرجح أن العالم العربى سيكون هو الإقليم الأكثر تأثرا بتلك التغييرات ؛ ولسوف ينمو التركيب العضوى لرأس المال ، ولكن الصناعات ستواصل توجيه استثماراتها نحو مناطق مختارة من العالم الثالث على أساس الموارد الطبيعية الموجودة بها ، أو عرض قوة العمل بها . وبينما تحدث هذه التغيرات ، تنشأ حاجة واضحة من أجل «رسم تضاريس الأشكال المقبلة للتبعية الصناعية ، ولنقل القيمة العالمى ، والتراكم ، وكذلك التناقضات الجديدة التى ستنشأ فى التغييرات المستقبلية للنظام الاقتصادى العالمى»[٥٦] .

ولسوف يتعين على الجزء الأخير لمثل هذا التحليل أن يقيم التيارات فى التجارة الخارجية وفى المساعدات المالية ، ومساعدات التنمية ، وتأثيرها على النظام الاقتصادى العالمى المستقبلى ، وكذا على التجارة الخارجية للبلدان العربية ، ودور التكنولوجيا فى التراكم الغربى المستقبلى ، والذى يبقى بذاته على تبعية العالم العربى[٥٧] ، بالإضافة إلى مسألة الاكتفاء الذاتى فى الطعام .

وهكذا ، فإن بحث الدكتور الزعيم حدد العناصر للدراسة التى ، «ستجدد الآليات الجديدة للتبادل غير المتكافئ ، ودورها فى اعادة تشكيل النظام العالمى» . ويتعين أخذ ملاحظة خاصة عن انسحاب الاستثمار الأجنبى من المنطقة ، وعن المشروعات المشتركة الجديدة فى الصناعات التحويلية ، وفى تصنيع المنتجات النهائية ـ لأن مساهمة رأس المال المحلى وبالذات رأس المال المملوك للدولة فى مثل تلك المشروعات أكبر فى البلدان العربية المصدرة للبترول عما فى سواها . وعموما ، فإن الاتجاهات الجديدة فى استراتيجية الاستثمار تشير إلى الاحلال محل الاستيراد ، وإلى استراتيجيات ذات توجه تصديرى ، فى البلدان ذات المستوى المنخفض من الاستهلاك الداخلى ، وإلى استراتيجيات (انطوائية) نسبيا فى البلدان ذات المستوى المتوسط من الاستهلاك .

ومنذ عام ١٩٧٤ ، فإن الاستثمارات المأخوذة فى البلدان الكبيرة المصدرة للبترول من عائدات البترول قد أسهمت فى إعادة تشكيل النظام الاقتصادى العالمى . ويجب أن يهتم العنصر الأخير فى البحث بـ (أ) الاستثمارات العربية المشتقة من عائدات

البترول منذ عام ١٩٧٣ ، حجمها الإجمالى وتوزيعها حسب القطاع الاقتصادى ، والقيود الهيكلية ، والاقتصادية ، والاجرائية المفروضة على مثل هذه الاستثمارات ؛ (ب) الاستثمارات العربية داخل العالم العربى ، وفيما بين البلدان العربية ، سواء كانت من جانب واحد ، أم استثمارات متعددة الأطراف ، أم من خلال الصندوق العربى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الذى توقف الآن عن النشاط (١٩٧٦ـ ١٩٧٧) توزيعها حسب القطاع ، وسياسة الاستثمار المحددة لهذا التوزيع (بما فى ذلك دراسة توحيد القطاع المصرفى والمالى فى الخليج العربى) ، (جـ) الاستثمارات العربية فى البلدان الرأسمالية المتقدمة منذ عام ١٩٧٤ ، توزيعها ومغزاها ؛ (د) الاستثمار البترولى العربى فى الأسواق الجديدة الأوروبية الأمريكية (أسواق الأورو دولار) ، غير الخاضعة للاشراف والتحكم ، فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وأوروبا الغربية ، واليابان ، وتوزيعها وفقا للقطاع ، وللعملة ، وأوضاعه وآثاره ؛ وأخيرا ؛ (هـ) الاستثمار العربى فى البلدان النامية غير العربية ـ فى آسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية ـ وتوزيعها حسب القطاع ، وحسب المنطقة .

القسم الثانى

الثورة العلمية والتكنولوجية
تأثيرها على المجتمعات
الحضرية والريفية

الرئيس : آن لجارى
Annelegare.

الرئيس المناوب : خوسيه رامون توريسجروسا
Jose Ramon Torregrosa.

المقرر : بارون دى
Barun De

الأبحـــاث :

إيف باريل :

هل مازلنا نستطيع أن نفكر فى الحداثة ؟

Yves Barel,

Can we still still think modernity ?

يانوش جولبيوفسكى :

القيم الاجتماعية وتطور التكنولوجيا .

Janusz Golebiowski

Socail Values and the development of technolog.

جان كاسيمير :

إطار التطور العلمى والتكنولوجى فى منطقة البحر الكاريبى

Jaan Casimir

The Framework of scientific and technological development in the Caribb ean.i

اسامة أ . الخولى
تقصى الامكانيات العلمية والتكنولوجية فى تراث وثقافة الجماعات من أجل إشباع الحاجات الأساسية (حالة مصر) .

Osama A. EL. Kholy.

Jnvestigation of Scientific and technological potevtials in the tradition and culture of communities for the satis Faction of the basic needs the Egyptian Case.

محمد بوخبزه :
تأثير الثورة العلمية والتكنولوجية على الموارد والحاجات فى مجتمع زراعى .

M;hamed Boukhobza.

Jmpact of the scientific and technical revolution on resaurceds

and needs in agricaltural society.

خوليو رود ريجيز آرامبيرى :
نحوَ علمٍ آثار للبنائية

Julia Rodriguez Aramberri.
Towards au archaeology of structuralism.

إن الثورة العلمية والتكنولوجية ليست خيراً بلا قيد أو شرط ـ على الرغم من أن أولئك الذين يضعون نظرياتها قدموها ببساطة على أنها جانب . أو مرحلة جديدة ، فى (تقدم) كلى الفائدة . فعملية (التحديث) ، التى يلعب فيها التطور التكنولوجى دوراً رئيسياً ، لها آثار شديدة التباين . وعلى حين أن الديناميكية الرئيسية لها اقتصادية ، فقد أكد جميع المتحدثين بقوة على الآثار الأوسع الثقافية ، والاجتماعية الاقتصادية ،* والسياسية لهذه (الثورة) فى مجال الإنتاج .

ولقد درس الأستاذان باريل وجولبيوفسكى المسألة العامة (للحداثة) و (التحديث) ، والنماذج المحددة للمناقشة . لأنه ، وكما بين كل منهما بقوة ، فإن أيديولوجية التقدم التكنولوجى هى نتاج لذات نفس النمط الإنتاجى العالمى الشامل والذى كان تأثيره غير المتكافىء على بلدان المحيط موضع المناقشة السابقة . واستكشفت الأبحاث الثلاثة التى أتت بعد ذلك ـ وقدمت من قبل الدكتور جان كاسيمير ، والأستاذ الخولى ، والسيد بوخبزه ـ المفارقات الرئيسية ، على كل من المستويين الواقعى الملموس والنظرى ، فى إطار التجربة المحددة للمناطق الثلاثة الواقعة فى المحيط الخارجى للاقتصاد العالمى . وفى النهاية ، حلل خوليو رودريجيز آرامبيرى ، محاولتين لتحدى نظريات التطور المرتكزة على ما حدث فى الغرب ـ وهما العملان اللذان قام بهما كلود ليفى شتراوس Claude levi-strauss وميشيل فوكو Michel Foucault ـ ولتحدى المسلمات الثقافية التى ألهمتها بشكل ضمنى .

افترض الأستاذ جولبيوفسكى أن التكنولوجيا ليس لها منطق مستقل ؛ إنها تشكل جزءاً من ثقافة إنسانية أوسع ، ويتم بداخلها خلق نظم اجتماعية تكون أسسها هى حق الملكية وعلاقات القوى . وتبعاً له ، فإن النماذج ، لا تنبع من أى منطق كونى ، بل من منطق نمط الإنتاج الرأسمالى . ويجرى تشكيل التكنولوجيا بواسطة السمات المحددة للرأسمالية والتى تحصل منها على ديناميكيتها .

ودرس تحليل الأستاذ باريل مفهوم الحداثة ، فى محاولته (أى هذا المفهوم) المتناقضة لكى يضع عملية واحدة من عمليات التحديث ـ تلك الخاصة بالاقتصاديات الصناعية الغربية ـ فى مركز المناقشة ، عن طريق تقديمها بوصفها حداثة **يراهن عليها الجميع** Tout Court ـ بوصفها نموذجاً كونياً . إن مثل هذا النموذج يفرز نطاقاً من البدائل **الظاهرة** ؛ ولكن طالما أن حداثة واحدة هى التى ينظر إليها على أنها الحداثة ذاتها ، فإن « الإمكانيات البديلة » الواقعية ، والاحتمالات لفكر اجتماعى بديل ، لا تناقش أبداً . هذا التقسيم البسيط بين الحداثة والتراث ، على سبيل المثال ، يزيد من بساطة العمليات الاجتماعية ، ويحول العمليات الاجتماعية إلى عمليات مجردة ، والتى هى أكثر تعقيداً من ذلك بكثير . وفى الغالب ، وكما يبرز ذلك باريل ، فإن الحداثة تحافظ على التراث ؛ وبالمقابل ، فإن التراث المحلى ، والتكنولوجيا المحلية قد توفر فى الغالب أساساً أكثر معقولية للتطور الاقتصادى من الغرض الميكانيكى للتكنولوجيا الغربية . وطالما أن المناقشة مقيدة ثقافياً بالمحافظة على التكنولوجيا الغربية ، فقد احتج جولبيوفسكى ، بأن هذه القضايا ستصبح أكثر التباساً . إن تأثير مثل هذا القيد له آثار محددة وملموسة ، والتى فحص بعضها الخولى وبوخبزه .

تنبع (الإمكانيات البديلة) التى يطرحها باريل من وضعين اثنين . فمن ناحية ، يصف التوترات والتناقضات الناتجة عن طريق عملية التحديث الأبعد ما تكون عن مسيرة التقدم ذات الاتجاه الواحد والتى تقترحها نظرية التحديث . لأن تلك الحداثة تفرز البطالة ، وتدمر أشكال الانتاج والتنظيم الاجتماعى (كما وصفت فى حالة الجزائر بواسطة بوخبزه) ، واغتراب قطاعات كاملة من المعدمين ، والمقاومة للعمل نفسه ، إلى جانب نشأة « عالم رابع » من « الجماهير المنسية » فى صميم قلب النظام العالمى .

هناك أيضاً مقاومة لتلك الآثار ـ المقاومة التى يبرز استنادها إلى تقاليد وتواريخ بديلة ، أى تلك الإمكانيات الأخرى التى يجب أن تنشأ دراستها من نقد الحداثة . وقد ينبع مثل هذا النقد ، كما يقترح باريل ذلك ، من تعريف الدكتور عبد الملك للحداثة بوصفها « استعادة للشخصية » . وتقدم مناقشة كاسيمير للروابط المستمرة بين المهاجرين من منطقة البحر الكاريبى وبين ثقافاتهم فى (الوطن الأم) حالة فى هذه النقطة . فإذا كان تأثير الثورة العلمية والتكنولوجية هو تدمير المجتمعات الريفية فى العالم الثالث ، وتعميق المظالم فى العلاقات الحضرية ـ الريفية على النطاق العالمى (الخولى) ، فمن ثم يجب على البحث عن الإمكانيات البديلة أن يشمل « مشاركة واحترام متبادل للكرامة » ، والذى يدعو إليه الأستاذ جولبيوفسكى ، إلى جانب نظرة جديدة للتقاليد الثقافية ، والتراث الثقافى لأمم وجماعات المحيط ـ بالإضافة إلى إعمال مفاهيم جديدة للحداثة لا تسلم بالنموذج الغربى للتطور .

ويقترح كاسيمير ، أن العلم والتكنولوجيا ، « ليسا جزءاً من وعى شعوب منطقة البحر الكاريبى » . بل ظهرا فى القطاعات السائدة من تلك المجتمعات وجرى فرضهما قسراً من أعلى على المؤسسات الشعبية . وفى الحقيقة ، فإن أثر الثورة العلمية والتكنولوجية لم يكن محسوساً فى المنطقة حتى أوائل القرن العشرين . وبرغم ذلك ، فإن تأثيرها ، أسفر عن خلل متزايد فى العمق بين المدينة والريف ، بينما كان يتراكم ناتج الانتاج الريفى فى المدينة ثم يعاد توزيعه نحو مركز الاقتصاد العالمى . وهنا ، وكما فى الحالات التى درسها الخولى وبوخبزه ، كان الأثر هو تدمير المجتمعات الزراعية وتدفق العمل نحو المدينة . ويبقى أن الوظيفة الإدارية لمدينة العالم الثالث هى تثبيط تطور القوى الإنتاجية ـ إلى جانب أن عدد فرص العمل المتاحة فى البيئة الحضرية لم تتزايد بطريقة متجاوبة . والنتيجة ، وهذا ينطوى على مفارقة ، هى الهجرة الواسعة النطاق من الكاريبى والتى تفيد فى المحافظة على الاقتصاد الريفى المحلى . ويبقى أن تلك المفارقة تنتج نوعاً جديداً من الإمكانية السياسية ، بينما (تتراكم أيديولوجياً) تجربة المهاجرين داخل المنطقة . وربما يوفر هذا القوى الاجتماعية ، حسب رأى كاسيمير ، التى تتيح لمنطقة الكاريبى أن تتفاوض من جديد على موقعها فى الاقتصاد العالمى بينما يتطور نظام اقتصادى عالمى جديد .

وبشكل مواز ، فإن تقرير الخولى حول العمل الراهن المتعلق بمطالبة العالم العربى بـ « رؤيا جديدة » ـ ليس فى معارضة للتطور أو للتحديث بوصفهما كذلك ، بل على الأرجح لكى تحافظ على استقلال وخصوصية المنطقة ، ولكى تتجنب « العبودية الحديثة » التى يحكم بها التقسيم العالمى للعمل على شعوب العالم الثالث ، والتى يجرى التأكيد عليها وتعميقها فقط عن طريق تأثير الثورة العلمية والتكنولوجية . لأنه إذا كان تأثيرها فى أوروبا الغربية هو زيادة الفائض الاقتصادى إلى أقصى حد ، وتحرير العمل ، وتغيير أنماط الاستهلاك ، فإن آثارها فى حالة الجزائر كانت هى تعميق تركيز ملكية الأرض ، وتحويل السكان الريفيين إلى بروليتاريا معدمة ، والتناقص الشامل فى الموارد القومية . وحتى الآن ، وطبقاً لبوخبزه ، فإن أمم المحيط « تستهلك هذه الثورة ببساطة » . فإذا كان عليها أن تؤدى إلى انعتاق حقيقى ، برغم ذلك . فإن التحكم فى أدوات التقدم التكنولوجى يجب أن ينتقل من مراكز الاقتصاد العالمى إلى الأمم الفقيرة . ولسوف تكون النتيجة هى نمو الموارد الذاتية ـ وهو ما لم يحدث حتى الآن .

لقد عرض كل من ليفى شتراوس وميشيل فوكو تحديات للنزعة الوظيفية Functionalism ولأشكالها المختلفة . وبالنسبة لرودريجيز آرامبيرى ، برغم ذلك ، فإن أيا منهما لم يتجنب إقامة مثالية جديدة ، ولم يحقق أياً منهما ، فى النهاية ، الإدراك الحسى الجدلى للعلاقات بين المجرد والملموس ، العام والخاص ، والذى قد يعطى ثورة علمية وتكنولوجية جديدة قادرة على ضمان التغيير الذاتى لكل المجتمعات فى علاقة جديدة ومتكافئة .

طرح بحث الأستاذ باريل قضية « هل مازلنا نستطيع أن نفكر فى الحداثة ؟ » . إن النظرة السطحية لمفهوم (الحداثة) تبدأ من ثلاثة تصورات أساسية هى : « الصورة الزمنية (القديم فى مقابل الجديد) » . والصورة (المتحركة) (التغير فى مقابل السكون) ، والصورة البيولوجية (المشيد عقلياً فى مقابل الكامن أو الموروث) » . إن الحركة العكسية لهذه الصور هى التى تكون (التراث) وقد تم الحكم على مثل هذه الرؤيا السطحية بعدم الكفاية من قبل عشرات الباحثين ، ورفضت علاقة الحداثة / التراث بوصفها قضية زائفة .

وقد اقترح الأستاذ باريل كنقطة بداية فرضية رودولف [1] Rudalph القائلة بأن الحداثة توجد عندما يكون لمجتمع ما فرصة الاختيار بين عدة طرق للتطور ـ عندما يوجد به ما يصفه الأستاذ باريل بالموقف المحدد بـ « عدم القدرة على تحديد إعادة الإنتاج الاجتماعى » . وعلى سبيل المثال ، فإن بالاندير Balandier قد تناول نفس المشكلة عن طريق الرجوع إلى استمرار إعادة إنتاج المجتمع لنفسه ، وبذلك تجنب التمييز الزائف بين الإنتاج وإعادة الإنتاج . « تكون هناك حداثة عندما يمارس المجتمع العمل على ذاته ، بمعنى ، عندما تصبح إعادة انتاجه اشكالية » . ومثل هذا التعريف يغطى نفس الأرضية التى يغطيها تعريف تورين Touraine للتاريخية historicity .

والخطر الكامن فى مثل هذا الافتراض العام ، برغم ذلك ، يتمثل فى « الانتقال من كهف خاربيدس Charybdis * أى الحداثة الغربية إلى الوحش سكيلا Scylla * أى الابتذال العام . لأنه وبمعنى ما ، فكل مجتمع فى حالة غير محددة بشكل نهائى ، كما عرفنا ذلك منذ أن تخلينا عن مفاهيم المجتمعات (الساخنة) و(الباردة) وعن مفاهيم المجتمعات (ذات) أو (بدون) التاريخ ، واعترفنا بأن « المجتمعات تتميز أكثر عن طريق ايقاع ومكان التغير ، مما تتميز بأى مضمون اجتماعى » . .

« ويتبقى أنه يجب علينا أن ندرك أن هناك مجتمعات لا تظهر فيها أى اختيارات متاحة ؛ وحيث لا يوجد أى من النزاعات الأيديولوجية أو الصراعات الاجتماعية التى تضع التشكيلة السائدة موضع التساؤل . ولكن القضية تطرح برغم هذا فى شكل البدائل **الممكنة** للأيديولوجيا السائدة » .

فى ظل الملكية الفرنسية المطلقة ، فى النصف الثانى من القرن السابع عشر ، على سبيل المثال ، كانت التشكيلة السائدة ، ظاهرياً ، وفى الواقع الفعلى ، يعاد إنتاجها فقط ؛ ويتبقى أن البدائل الممكنة كان يعاد إنتاجها باستمرار ، بالرغم من أن ذلك كان يحدث بطريقة سرية ، وبدون القدرة على تحدى التشكيلة السائدة . إن هناك لحظات

* Scyela ، وحسن مؤنث أسطورى ورد فى الأوديسا له سمته لخطف البحارة من السفن فشل أوديسيوس فى قتله وخاربيدس هو الكهف الذى تقيم بخ سكيلا (المترجم) .

تاريخية ، مثل هذه اللحظة ، يوضع فيها الحادث فى حالة توقف مؤقت ، عندما لا يكون هناك اختيار ؛ إلا أن البديل ، وبالضرورة ، وعاجلاً أو آجلاً ، سيطرح نفسه . ذلك هو ما قد يمكن تعريفه على أنه المجتمعات (التقليدية) . وعندما تصبح الاختيارات البديلة متاحة ، وبرغم هذا ، فإننا ندخل فى وضع الحداثة .

« وفى المحاولة لتفادى الحداثة الغربية ، بدا أننا كنا نبحث عن تعريف (عام) لا يستطيع أن يفسر أى شيء . ولكن حتى هذا ، طرح قضيتين ؛ (١) إن ما نعرفه بالفعل عن الحداثة الغربية ... لا يساعدنا فى أن نعرف ما إذا كانت إعادة الإنتاج الاجتماعية فى خطر أم لا ؟ ولا نعرف ما إذا كانت الحداثة الغربية فى الحقيقة حديثة أم لا ... ؟ هل الغرب هو منبع البدائل ، وهل تنشط خبرته فى الحداثة ، أم تثبط ، تلك البدائل ؟ (٢) ويؤدى هذا السؤال بدوره بنا إلى التساؤل مرة ثانية عن التصنيفات الدارجة للمجتمعات الحديثة والتقليدية ، طالما أنها لا تطرح مسألة إعادة الإنتاج الاجتماعى . فلربما كان من الراجح أن تصبح تقليدية إيران الخمينى حديثة ، وحداثة فرنسا الجيسكارية تقليدية * » .

فإذا كان هناك (عدم قدرة على التحديد) ، أى اختيار يجب عمله بين البدائل الممكنة ، فإن المجتمع يحتاج إلى الوسائل اللازمة لكى يعمل على ذاته .

ولقد آثار الدكتور عبدالملك القضية عن طريق تعريف الحداثة بوصفها انتصاراً أو استعادة الهوية انتصار أو استعادة خصوصية الأمم ، والشعوب الخ . ويكمن فى صميم قلب هذا التعريف القدرة على التحديد ذات المظهرين المرتبطين : قدرة الجماعية فى مواجهة الآخرين ، والهوه أو بدلاً من ذلك الاتصال بين النخب و (الجماهير) داخل تلك الجماعية . وأكد باريل ، على أن مفهوم عبد الملك ، لا هو محدد ولا محلى ، بالرغم من أنه وثيق الارتباط بالميلاد مرة ثانية للقارات المنسية ؛ « إنها الحداثة منظور إليها على أنها العمل على البدائل الممكنة » ؛ وبذلك يصبح لها تأثير نظرى عام . لأننا نستطيع أيضاً أن نتحدث عن (قارة منسية) رابعة ــ أى كتلة السكان فى ما يسمى البلدان

* نسبة إلى آية الله الخمينى زعيم الثورة الايرانية ، وفاليرى جيسكار ديستان رئيس فرنسا (١٩٧٤ ــ ١٩٨١)
X المترجم W.

(المتطورة) ، « منسية ، أو مطمورة فى داخل (بدرجة تزيد أو تقل) ديمقراطية نيابية والتى هى النقيض التام لتموضع ذات الجماعة (أى جعلها موضوعية) ، ومن ثم لهوية وخصوصية الجماعة » .

وهنا يطرح اختيار واقعى بين الديمقراطية النيابية ، والإدارة الذاتية ، وإمكانية ثالثة ــ الكارثة .

ولذلك فإن العلاقة بين الحداثة ومحتواها الاجتماعى ، مشابهة لتلك العلاقة القائمة بين الرمز وذلك الذى يرمز إليه . فإذ كسرت الرابطة « يصبح الرمز إشارة ــ وليس للإشارات علاقة مع الإشارات الأخرى . وبذلك تصبح إشارات فارغة »

ولا يدخل هذان الوجهان الاثنان للحداثة ، برغم ذلك ، فى علاقة جدلية بطريقة تلقائية . فهناك مواقف لا توجد بها اختيارات تحديداً بسبب أن هذه الجدلية لها دور حر ــ وحيث لا ينشأ اعتراض على التشكيلة السائدة . إن المراحل الأولى لحركة التصنيع الأوروبية والأمريكية الشمالية مع مسيرة العقل ، والعلم والتكنولوجيا ، المصاحبة لها تعتبر حالة فى هذه النقطة .

« تلك هى فترات (شباب) تشكيلة اجتماعية ، عندما تظهر كحل لمشكلات ، رغم أنها لم تكن قد نجحت بعد فى احتلال مجمل المجال الاجتماعى . فما زال يتعين عليها أن تقهر المجتمع ، فى الحقيقة ؛ وهذه مغامرة يتطور فيها التجديد ، والاختراع ، والجدة داخل التشكيلة الاجتماعية الصاعدة » .

وهنا فمازال يتعين على الحداثة أن تنجز مهمة تجسدها فى الحقيقة الاجتماعية ؛ فالمجتمع لم يتشبع بعد بالحداثة التى تعمل عليه . وعلى مستوى السيكولوجيا الاجتماعية فتلك فترات من النمو الواثق فى نفسه ، عندما يكون الشعور السائد خاصاً بمجتمع « يبتكر نفسه من جديد عبر تتابع للتجديدات والاختيارات » . وعندما يصل إلى نقطة التشبع ، ويصبح هناك غياب فى البدائل ، تصبح الحداثة تقليداً [٣] . « ومن ثم فلم يعد المجتمع يعيد إنتاج نفسه ، بل إنه يكرر نفسه ، كنوع من التسرية الذاتية . إنه ينشط الابتكار ، لأن الابتكار الأصيل يحصل على معناه من علاقته بالانتصار على ، أو خلق ، الواقع الملموس ، وبذلك تصبح الحداثة إشارة » .

« تلك فترات يتم فيها تنقيح الزبائن القدامى بشكل لا نهائى بتطوير جمالى استاطيقى مبالغ فيه ، لا يمس مطلقاً ما هو ملموس أو واقعى . والنتيجة هى شعور متنامى بأن الحقيقة الاجتماعية أصبحت زائفة ، تقلد بشكل ساخر العلاقة مع الواقعى والتى أصبحت الآن مجرد علاقة بين زيف وزيف فقط ، وأصبحت عملية سجن داخل زيف اجتماعى. » .

وهذا يذكرنا بتعليق كون Kuhn بأنه « عندما يستهلك نموذج للبحث ، فإنه يصبح تقليداً » ، وهنا يستتبع ذلك أزمة فى العلم ، ونافذة للنماذج البديلة . وبينما تسيطر هذه على المجال العلمى ، « فإنها يجب أن تولد من جديد داخل الحقيقة العلمية ، بحيث تفوز بكل من (السطح) والعمق . » وإن هناك توازياً واضحاً بين الطريقة التى سيطرت بها الحداثة النيوتونية Newtonian والحداثة الأينشتاينية Eienstienian على المجال العلمى وبين الطريقة التى فرضت بها النزعة الصناعية نفسها على الحقيقة الاجتماعية .

« وهكذا فإن عمق الحداثة يكمن فى علاقته المفارقة مع محتواها ، التوتر المتجدد بين المجرد والملموس ، بين العام والخاص . إن الحداثة هى التجديد ، التغيير ، التشييد ـ لكن لأى شيء ؟ فإذا لم يكن للسؤال من إجابة ، واقتصر التغيير ، إلخ على التغيير من أجل التغيير فقط ، فلربما نكون بالتالى قد توصلنا إلى تعريف للحداثة الغربية بوصفها نفياً لذاتها » .

وهذه هى المسألة التى انطلق باريل لاستكشافها فى الجزء الثانى من طرحه .

ولقد توفرت نقطة بداية جيدة عن طريق جان بودريلار(٤) Jean Baudrillard ، الذى اقتصرت دراسته للـ (حداثة) فى الحقيقة على الحداثة الغربية ، وفى الحقيقة فإن افتراضه الضمنى هو أن الحداثة لا يمكن إلا أن تكون غربية فقط . إن النتيجة المفاجئة ، المبتسرة التى يستخلصها من ثم هى أن الحداثة « تفعل فعلها فقط على مستوى أسطورة الأيديولوجيا ، على مستوى تمثيل الحقيقة الاجتماعية وليس على مستوى الحقيقة ذاتها » . ويقدم بودريلار نقداً للحداثة ، ويتبقى أنه يكشف كيف كان حتى هذا النقد غربياً قاصراً على الغرب لدرجة أن نتيجته الهامة هى التأكيد على سمة عدم وجود ، ووهم الحداثة .

وهناك عدة طرق لتناول تحليل الحداثة . فيمكن وصفها ، أولاً ، « على أنها ميل نحو العمومية والتوحيد . وهذا يتضمن رفض جميع الاختلافات ، فيما عدا الاختلافات الثانوية ، أو التصويرية ، أو الوظيفية « وليس لتلك أية أهمية ، برغم ذلك ، إلا إذا افترضنا أن التماثل فى أساليب الحياة ، والملبس ، والعمارة ، الخ هى أعراض للقطيعة فى العلاقة الجدلية بين الخاص والعام ... وبذلك فهى تعبيرات ملموسة لحداثة أصيلة » . إن التماثل الواضح فى فنادق المطارات قد يخفى رفضاً أعمق وأكثر حسماً للعلاقة مع الواقع الملموس ، وبذلك ينذر باشتباك مع الممارسة الاجتماعية . إن (قراءة أعراض) الميل إلى التماثل قد تكشف فى الحقيقة عن الفشل فى اقامة علاقة (طيبة) (أى ، أصيلة) مع الاختلاف ومع الواقع الفعلى .

واحتج الأستاذ باريل ، بأن السمة الأولى ، قادت إلى حركة لدمج كل المجتمعات فى نظام عالمى لأول مرة . « فازت الحداثة فى المساحة وهذا يشكل جزءاً من عمقها » .

« يعنى هذا النظام العالمى أن حرب فيتينام ، أو إيران الخمينى أصبحت تمثل جزءاً من التاريخ الأمريكى ، بالضبط كما أن صعود أفغانستان سيصبح فى الغد جزءاً من التاريخ الروسى . إن نشأة النظام العالمى ، بدوره ، يطرح المشكلة الجديدة والملموسة للغاية بشأن قيادة وتوجيه هذا النظام بكل ما فيه من عدم قدرة على التحديد ، سواء كانت واقعية أم ظاهرية ، والذى يتضمنه ذلك . كيف ، وبواسطة من ، يجب ممارسة هذا التوجيه أبواسطة القوى العظمى ، بالسيادة المشتركة الروسية ـ الأمريكية ، أو بواسطة كارتل (اتحاد تجارى) للشركات المتعددة الجنسية ؟ من خلال المساومة ، والمفاوضات ، أو من خلال المواجهة ؟ ... » .

هل يشير هذا إلى موقف غير محدد ، ومن ثم إلى حداثة أصيلة كما حدد باريل ذلك من قبل ؟ لقد احتج بأن الموقف ينطوى بالفعل على هذه السمات ، بقدر أقل بسبب من المواجهة بين الشرق والغرب أو بسبب المناقشات الراهنة حول مستقبل أوروبا الغربية ، وبدرجة أكبر بسبب المواجهة بين المجتمعات الغنية (الجيدة التجهيز) والعالم الثالث .

« إن الموقف يخلق عدم قدرة على التحديد ـ أولاً ، لأن المواجهة تتسع باستمرار ، وثانياً ، لأنه يصعب تصور حل بسيط أو سريع له ، مثل ، على سبيل المثال ، الانتصار الدائم للامبريالية فى بلد واحد ، أو فرض الشركات المتعددة الجنسية . إن المواجهة التى ستكون طويلة ، والتى ليس لها نتيجة واضحة ، برغم عدم تكافؤ القوى المتواجهة ، تطرح مشكلة الحداثة بوضوح ـ من حيث إنها تضطر المجتمع لأن يعمل على ذاته » .

ولن تكون الحالة بالضرورة ، وبطبيعة الحال ، أن هذا الموقف سيتم اختياره فى كل مكان بطريقة واحدة . فالقائد السياسى الأمريكى الشمالى ، والمدير الروسى ، والمسئول التنفيذى للشركة المتعددة الجنسية ـ إلى جانب البلدان أو الجماعات التى تتجه إليهم من أجل (حلول) للمشكلات ـ يختبرون مسألة توجيه العالم كقضية واقعية . « وبكلمات أخرى ، إن مشكلة عدم القدرة على التحديد ، تختبر كقضية واقعية فقط إلى المدى الذى فيه ، إن صواباً أو خطأ ، يتم الشعور بأن هناك شيئاً يمكن الفوز به من حلها » .

وبالنسبة للأمم (التاريخية) ، المتدهورة ، مثل فرنسا وبريطانيا العظمى ، من الناحية الأخرى ، فإن هذا التدويل لا يفتح مجالاً جديداً من الإمكانيات ، بل يطرح فقط سلسلة من مشكلات جديدة . « ولربما كانت التعاسة التى تنشأ من تحسس المرء لنفسه على أنه خارج مجال الحداثة تؤثر على التقدير العالمى للحداثة ، وتؤدى إلى توصيفها على أنها أسطورة . لأنه ، ومهما كانت نظرتنا إليها نقدية ، فإنه من الصعب أن ننسى أنها بيئتنا » .

ويمكن أيضاً وصف الحداثة الغربية على أنها « ميل عقلانى » ، حيث تتجسد تلك العقلانية فى العلم والتكنولوجيا ، « يحصل العلم ، والتكنولوجيا ، والكفاءة ، على تقدير من دورهم فى تنظيم المجتمع بوصفه آلة منتجة . هنا ، نجد أن النزعة الإنتاجية ، هى المحتوى الواقعى ، والنهائى للحداثة الغربية » وليست الغايات الواقعية لمثل هذه العملية هى النمو أو تطور القوى الإنتاجية ، برغم ذلك ، بل هى من نوع مختلف ـ القوة ، الربح ، الخ ـ وعلاوة على ذلك ، فمن المستحيل فهم النزعة الإنتاجية الغربية خارج نطاق علاقتها بمشروع الدمار . « ويجب على التحليل الماركسى أن يكمل تحليله لعلاقات الإنتاج بتحليل (لعلامات الدمار) والتى تعتبر جزءها المكمل » .

« وفى حدود هذا الإطار ، فإن الأطروحة القائلة بأن النزعة الإنتاجية هى المحتوى الواقعى والنهائى للحداثة الغربية تتضمن ما يلى : (أ) أنها أول مرة فى التاريخ يظهر فيها الإنتاج بوصفه أساس التنظيم الاجتماعى والسلطة الاجتماعية ، ومن حيث إنها أول مرة حافظت فيها الطبقات الحاكمة على سلطتها على المجتمع من خلال احتكارها وسيطرتها التكنولوجية على التنظيم الداخلى للإنتاج وللاقتصاد . (ب) وهكذا ، فإن تنظيم الانضباط فى الإنتاج وفى العمل يصبح جوهر التوجيه والإشراف الاجتماعى ... إلى جانب امتداده فوق ذلك إلى مجالات أخرى من الحياة اليومية ليست ظاهرة الارتباط بالنشاط الإنتاجى أو الاقتصادى » .

لقد نوقشت مراراً مسألة لا عقلانية العقلية الإنتاجية ، ولكن باريل أصر على أن هذه اللاعقلانية لا تعنى بحال من الأحوال أن النزعة الإنتاجية هى صيغة قد تجاوز التاريخ نمطها . وتكمن المفارقة هنا . فى أن صميم التباسها أو غموضها هو مكمن قوتها ؛ لأنها تبدو على أنها تقدم الحل الوحيد للبؤس والجوع ، ـ ويبقى أنه صحيح بنفس القدر أن الحد النهائى للنزعة الإنتاجية ليس من شأنه أن يضع نهاية للجوع . وبدون شك ، فما زال من الممكن الاحتفاظ بالنزعة الإنتاجية ، على أمل أنه يمكن تحويلها إلى غرضها الحقيقى) .

وفوق ذلك ، تميل الحداثة إلى إنتاج نظام عالمى .

« ولكن ، وبالتحديد ولأن هناك تدويل ، فإن هذا لا يعنى أن الهدف هو تطوير الإنتاج فى كل جزء من الكرة الأرضية : لقد اعتقدنا لمدة **طويلة** للغاية أن شرعية سلطة الجماعات والطبقات الحاكمة تنشأ **مباشرة** من قدرتها على تنشيط التطور الاقتصادى . ولكن الواقع الفعلى يتعلق باقتصاد عالمى (حديث) ضارب جذوره فى سلسلة من البيئات الاجتماعية الشديدة الاختلاف ، والتى تتضمن أشكالاً **دائمة** من السلطة الاجتماعية التى لا تستلزم التحكم فى الإنتاج عن طريق الجماعات الحاكمة ، وبدلاً من ذلك ، فإن تلك الأشكال تعتمد على أسس مختلفة ، والتى قد تكون (حديثة) أو (تقليدية) إلى حد يزيد أو ينقص ؛ بمعنى أنها تعتمد على الطفيلية المزدوجة للسلطة المحلية على الاقتصاد العالمى وعلى سلطة الاقتصاد العالمى على المجتمع المحلى إن التخلف ، أى ، رفض إقامة الإنتاجية فى كل مكان فى العالم ، يضمن دوام سلطة

اجتماعية لا تحتاج محلياً للإنتاجية ـ على الرغم من ، وبسبب من ، حقيقة أن التحكم فى النظام ككل ، على النطاق العالمى ، يعتمد على الإنتاجية ... وهكذا ، فإنها تؤدى وظيفة مماثلة لوظيفة الأسطورة ـ تمثل كل من مستقبل البلدان المتخلفة وبالتالى حاضر العالم المتقدم » .

وهكذا ، فإن لا عقلانية النزعة الإنتاجية يمكن رؤيتها بوصفها اتزاناً ديناميكياً بين القطبين التوأمين للإنتاج والدمار ، وهو توازن سيتعرض للخطر فقط بواسطة النمو الزائد عن اللزوم لقطب التدمير ، بمعنى ، عندما لا يعود التقدم والإنتاج ، الإنتاجية والكفاءة ، قادرين على ضمان التحسين العام لمستوى معيشة كتلة السكان ، وعلى هذا الأساس . لاحظ الأستاذ باريل خلال السنوات الـ ١٥ ـ ٢٠ الأخيرة عودة ظهور مشكلة **الفقر** فى البلدان المتطورة . وبرغم ذلك ، فإن مناقشة الفقر ، ليست نتيجة تجديد نزعة حب الخير الاجتماعى ، ولا هى محاولة بسيطة لتشتيت الانتباه عن الصراع الطبقى .

« خلال القرنين التاسع عشر ، والعشرين ، كانت المسألة الاجتماعية فى البلدان المتطورة يعاد تحديدها بشكل متزايد من خلال مسألة العمال ، ولذلك ، فمن المنطقى ، أن يؤدى الدمج المتزايد للطبقة العاملة فى النظام إلى خلع المسألة الاجتماعية ، بما يضمن انغلاق النظام على نفسه ، إلى الحد الذى أصبحت فيه المسألة تطرح على أساس ما هى الجماعية الثورية الافتراضية التى تستطيع أن تحل محل الطبقة العاملة المنحطة . وهنا ، استجاب الفقر للمعادلة ، ليس بوصفه مؤشراً على البؤس ، بل بوصفه مؤشراً على موقف ينتقل فيه جزء من السكان من خلال شبكة (الاقتصاد ، والثقافة ، والصحة) إلى المساهمة النشطة فى الحياة الاجتماعية . وبعبارات أخرى فإن الفقر الغربى يمكن تناوله بوصفه مؤشر على تشبع النزعة الإنتاجية » .

وإذا كان أحد ملامح الحداثة الغربية ، هو ميلها إلى جعل قاعدة السلطة الاجتماعية فى القدرة على تنظيم الإنتاج مباشرة ، يأخذ مكانة المنتجين المباشرين ، فإن العلم والتكنولوجيا الحديثة قد لعبا دوراً هاماً فى هذه العملية . لقد كان معنى هذه العملية هو إعادة تنظيم الإنتاج ، فى ظل أشكال جديدة من المعرفة مشكلة بواسطة **تجميع** الإنتاج الذى حل محل المهارات الإنتاجية للعمال ، والفلاحين ، والحرفيين » إن هذا

(التجميع) للإنتاج هو مصدر للسلطة الاجتماعية له نفس القدر من الأهمية التى للملكية ، أو للتحكم فى وسائل الإنتاج » . ولكن العملية اتسمت بالبطء ، وغالباً ماكانت تصل إلى نقطة توازن تترك للمنتجين المباشرين قدراً لا بأس به من حرية الحركة (المبادرة) . وفى الحقيقة « بدا أن الحداثة تحترم ، بل وحتى تحبذ فى بعض الحالات ، قدراً معيناً من (الديمقراطية) فى الإنتاج » . وبرغم ذلك . فإن السنوات العشرين أو الثلاثين الماضية ، وضعت هذا التوازن تحت تهديد متزايد بينما تسارعت خطى التجميع ؛ ويبقى أنه أصبح من الواضح أيضاً أن الإنتاج لا يمكن أن يستمر بدون المهارات التقليدية .

وكانت الخلاصة التى وصل إليها الأستاذ باريل هي أن الفترة الحالية ، هى فترة يستمر فيها البحث عن حل للمشكلات ، بالرغم من حقيقة أن شكوكاً متزايدة يجرى إثارتها حول ذلك الحل . إن ذات نفس الشكل (الحديث) لتنظيم الإنتاج هو الذى يوضع موضع التساؤل ؛ إن برامج (إثراء العمل) التى يجرى الآن تنفيذها بين قطاعات معينة تتمتع بالامتيازات من الطبقة العاملة هى دليل على التشبع الذى بلغه (نموذج التجميع) . وفى النهاية ، وبرغم ذلك ، « فإن اثراء العمل ، والتايلورية ، ليسا نموذجين كل منهما بديل للآخر ، بل هو تنقيح للثانى عن طريق الأول » . وهنا ، وكما فى مجال الطاقة ، (الطاقة النووية فى مقابل الطاقة البديلة) ، وكما فى مجال التكنولوجيا (التكنولوجيا الصلده مقابل التكنولوجيا الرقيقة) « فإن الاختيارات حقيقية ، لكنها ثانوية ، ولن يضع أى منها المحتوى التسلطى والهرمى للسلطة الاجتماعية موضع تساؤل » .

إن الحداثة الغربية ، مبنية على العمل ، ليس فقط على منتجات العمل ، بل أيضاً على حقيقة أن كتلة السكان تشيد حياتها اليومية وتشيد طموحاتها من حول هذه القيمة الأساسية ـ العمل . وتستلزم الحياة الحديثة الخضوع لانضباط العمل ولحالة من التوتر ناتجة بواسطة الطلب المستمر للمزيد وللأسرع . هذا الانضباط والاستعداد لإنتاج ١٠٪ أكثر مما يستهلك بواسطة المنتجين هو أساس النظام ؛ وحيث ترتخى التوترات ، فإن (انحرافات) غير متوقعة قد يكون من المتوقع حدوثها .

فى فرنسا ، هناك ٩ ملايين شخص بدون عمل من بين ٣٠ مليون شخص نشطين

اقتصادياً ؛ فى هذا الموقف ، فإن العقلانية القائمة على العمل يصبح من العسير بشكل متزايد أن تستمر.

ويشير تحليل لوفيفر للحياة اليومية (*) إلى بعد آخر للحداثة ـ ميلها إلى **الوظيفية** . ففى الماضى ، كانت الحياة اليومية تعبر عن تنوع أصيل ؛ واليوم ، فإنها منظمة وظيفياً ، وأصبح تنوعها ظاهرياً فقط . وتبعاً للوفيفر ، وفى مواجهة الانهيار العام للقيم والرموز ، أصبحت الحياة اليومية هى المرجع الوحيد للبداهه . ولكن الحياة اليومية ذات وتيرة واحدة (رتيبة) ؛ فهى تتغير باستمرار ، ولكن لا شىء يتغير . فإذا كانت الحياة اليومية هى نقطة البدء لتحليل للحداثة ، إذن فالحداثة تتكشف مرة ثانية على أنها فارغة ، وسطحية . « فمن توفلر Toffler إلى بروديلار ، يجرى تعريف الحداثة على أنها تحت جنون لإشارات لا ترجع بأى شكل إلى الواقع الفعلى للمجتمع أو التاريخ » .

« إن الحداثة الغربية واحدة من الحالات القليلة التى يعرض فيها التغير الحالى من المضمون على أنه إيجابى ... ولكن لا يوجد أى دليل على أن التشكيلات الاجتماعية للماضى قد خلصت جماهير الناس من حياة يومية مؤلمة ورتيبة فى وقت واحد ... إن (أزمة القيم) المفترضة جرى التباكى عليها فى كل عصر ... وفوق ذلك ، فلا أرى أى دليل على أن (الإنسان الحديث) لم يعد يعتقد فى أى شىء ، وفقد قيمه . الخ . فالإنسان الحديث ، لخيره أو لشره ، مازال يتوافق مع الأسرة ، والحب التزاوجى ، والأمة ، والسلطة ، والعمل ، ويستمع إلى كلمات (الناس الذين يعلمون) .... ولا أستطيع أن أعتقد فى حداثة لا تزيد عن أن تكون نظاماً من الإشارات ، ومنغلقة على نفسها . فإذا كانت تلك هى الحالة ، فما كانت لتكون فى أزمة » .

ولسوف يكون من الخطأ أن نستبعد نقد الحداثة بوصفها إشارة ، برغم ذلك . كما يشتكى من ذلك ببساطة المثقفون . ويقيناً . وككل الكائنات البشرية ، فهم يتحدثون أساساً عن تجاربهم وهمومهم الخاصة ؛ إلا أن تيارهم يشير إلى حقيقة أنه فى لحظات معينة فإن المثقفين ، وكأى كائن بشرى آخر ، يجدون أنه من الصعب عليهم أن يجدوا معنى لنشاطهم الاجتماعى » . فإذا تحدث مثقف من كويبك Quebec ، على سبيل المثال ، عن أزمة الإنسان الحديث ، فإن حديثه سيعكس قبل أى شىء آخر صعوبات الحياة فى كويبك التى يسودها أسلوب الحياة الأمريكى الشمالى ـ وسوف

تكون نتيجته هى مشروع من أجل حق تقرير المصير الذاتى . وعلى النقيض من ذلك ، فإن المثقف الفرنسى ، سيحصل على دواع قلقة من الأسئلة الخاصة بالدور العالمى لفرنسا . فكلا المجريين الثقافيين يعكسان واقعين مختلفين ـ ويؤكدان ثانية على أن الحداثة هى مشكلة العلاقة مع الواقع الفعلى ، أى مشروع قادر على التحقق الإنسانى .

فى هذا السياق ، استدعى الأستاذ باريل مفهوم ماركيوز Marcuse عن (الثقافة الراقية) (٦)

« تلك التى تعبر عما يكمن وراء ما يعاش ويختبر فى الحياة الإنسانية » ، تلك التى لا يمكن تحققها بالكامل . وهذا هو منبع عظمتها . إن الثقافة الحديثة ، بالمقابل ، تقصر نفسها على **ما يمكن تحقيقه** . وفى رأى ماركيوز ، فإن آخر ثقافة (راقية) حقاً كانت هى الثقافة الإقطاعية ـ « لأنها كانت رومانسية . ومملوكة لأقلية ، وتتضمن عنصراً معادياً للنزعة التجارية غير قابل للعلاج ممثلاً عن طريق الشخصيات (القلقة) للأدب العالمى ـ أولئك الذين عاشوا على الهوامش ـ الفنانون ، والعاهرات ، والمجرمون ، والبلهاء . واليوم ، فلقد جرى استبدال هؤلاء بهوامش زائفة . (النجوم ، والمضطربون عصبياً ، ورجال العصابات ، والرؤوس الكبيرة) الذين **يحاكون** أسلافهم ، لكنهم ما عادوا يمثلون شيئاً غير قابل للتناقض . « فالثقافة (الراقية) تختفى ، ولكن ليس الطموح إليها ؛ إنها تحتفظ بنوع من الوجود الشبحى . وفى رأى ماركيوز ، برغم ذلك . فإن جعل الثقافة (ديمقراطية) يقوض شخصيتها المتعالية Trauscevdevtal ، والنخبوية بالضرورة ؛ « فعندما (تستهلك) بواسطة أناس مندمجين فى النظام ، تفقد قوتها على النفى negation » . ومن ثـم ، يستخلص ماركيوز ، أن أى (ثقافة راقية) يجب أن تكون نخبوية .

« إن الاحتجاج بأن الاستهلاك الكبير للثقافة يدمر محتواها النقدى يعنى أن تقترح أن الروح لا يمكن أن يكون منبعها فى الحياة المادية ؛ إن يعنى الاحتجاج بأن المنتجات الثقافية تستهلك بوصفها سلعة ، وتصبح خاملة وغير مهاجمة مثلها مثل أى منتج آخر . وهذا ينكر إمكانية استعادة الاستحواز على الثقافة من قبل كتلة جماهير السكان ؛ ويبدو أيضاً ، أن ماركيوز يعتبر وسط الانتقال على أنه الرسالة . فتركيزه على (الثقافة الراقية)

قد منعه من إدراك كيف أن (الثقافة الشعبية) أنجزت بالفعل ، فى الماضى ، مهمة التعالى » [٧] .

ولا شك فى حقيقة أن الثقافة الغربية عاجزة عن التعبير عن تعالى الفعل الإنسانى ، ليس بسبب إدعاءاتها عن الثقافة الشعبية بل بسبب من القيود التى تفرضها على نفسها حول ما يجرى مناقشته وحول ما يقبل التحقيق . إن النزعة الإنتاجية السائدة تجعل الثقافة (رشيدة) ، فى حين أن الترف يخصص للتعالى (البحت) ؛ ولا يوجد أى جسر بين ثقافتى (العقل) و (اللاعقل) . « لأن الثقافة الحديثة عاجزة عن توحيد الحقيقة الاجتماعية ومظهرها المتعالى فى توتر ثقافى واحد » . وبذلك تكشف الحداثة الغربية عن عجزها عن العمل على ذاتها ؛ وتشبه ثقافتها « أيديولوجيا سائدة ، لم تعد من صنع نخبتها ، بل من صنع طبقة متوسطة اختصرت اجتماعياً وثقافياً إلى القيام بدور تنفيذى بحت ، ولكنها محرومة من جميع الوظائف النقدية » .

ويبدو ، برغم هذا ، أنه يجب أن توجد أفكار ، ويتعين نشرها لكى تكسب قاعدة عريضة ـ وأنه فى مجرى هذه العملية يعاد اكتشاف جزء من تعاليها ؛ وإلا فكيف يمكن تفسير تجدد الاهتمام بالثقافة فى الغرب ، أو تفسير حلم مالرو Malraux فى بناء قاعدة صلبة اجتماعية سياسية للجمهورية الخامسة من خلال الثقافة ؟

« وعند مستوى آخر . فلقد كانت هناك محاولات لا نهائية داخل الثقافة الغربية لتجاوز عقلانية الوضعية الجديدة neo-positivist ؛ محاولات لإعادة التفكير فى العلاقات بين العلم ، والدين ، والفلسفة ، أو لتحقيق تقارب بين الفكر (الشرقى) والفكر (الغربى) ؛ وتجدد الاهتمام فى المعرفة الخاصة بالنخبة esoteric مثل علم الكيمياء القديم ، والفلك ؛ والتواضع الجديد بين التكنولوجيين والذى حفزهم لأن يفسحوا مجالاً ضئيلاً للعلوم الإنسانية والاجتماعية ؛ وحب استطلاع جديد حول (الثقافات الشعبية) إلى المدى الذى قد تعبر فيه عن شىء (يتجاوز) الثقافة الحديثة ؛ والمكان الجديد الذى فتح أمام تكنولوجيا النفس القائمة على المصحات النفسية ، والتحليل النفسى ، والعلاج النفسى ، والتى ما زالت معارفها أقل دقة وأماناً ، لكن مجال تطبيقها أوسع ، وإعادة اكتشاف الاهتمام بالفن ، وبجسم وروح ، الرجال والنساء . إنه يبدو وكما لو كانت الثقافة الغربية تبحث عن عنصر من روح » .

وربما تكون هذه ، وبطبيعة الحال . وببساطة لحظة فى حركة بندولية وزمنية . وبرغم ذلك ، فإن ما هو جديد ، إنما هو محاولة لحم الثقافتين وبناء قاعدة كبيرة لنتاج هذا الالتحام . « ولكن يبقى أنه حتى الآن ، أن الغرب قد عبر بصمت عن الثورة الثقافية ؛ فما زال من الواجب تحقيقها » .

لقد ركز ماركس ، فى قراءته النقدية لهيجل Hegel على البعد الرابع للحداثة الغربية ـ على قدرتها **على التجريد** [٨] . وبالنسبة له فإن « فكرة الديمقراطية هى (اللغز المحلول) لجميع الدساتير[٩] ، النظام الوحيد الذى يكون فيه منبع السلطة السياسية مرصوداً على أنه الشعب الذى يملك حق تقرير المصير ، خالقاً ذاته بوصفه شعباً ، بوصفه جماعية إنسانية مترابطة عن طريق روابط اجتماعية وسياسية » . « إن الدستور لا يخلق الشعب ، بل الشعب هو الذى يخلق الدستور » [١٠] . وقد احتج ماركس ، بأنه فى جميع الدول الأخرى ، كانت الهياكل أشكالاً محددة ، ومعينة ؛ وفى الديمقراطية ، وبرغم ذلك ، فإن المبدأ **الشكلى** هو أيضاً الأساس **المادى** ـ وبذلك يمثل أول وحدة حقيقية بين العام والخاص [١١] .

تتضمن عدم الفصل بين العموم والخصوص ؛ وهذا هو المعنى الذى تكون فيه هناك وحدة بين الخاص والعام ، بين الفرد السياسى المجرد والكائن الإنسانى الواقعى .

يتكون تجريد الحداثة بالتحديد فى الفصل بين المخصوص والجماعى ، بين ما هو معين وما هو عام ؛ وهذا يؤدى إلى فصل الدولة والمجتمع ، وإلى فصل البشر عن المجتمع المدنى . وهكذا يصبح الجميع بدورهم مجردين . وبالنسبة إلى ماركس فإن هذا يتضمن ليس فقط فقدان الوحدة بين الدولة والفرد ، ولكنه يتضمن أيضاً خسارة قدر معين من الحقيقة » .

ما الذى كان يعنيه ماركس بـ (الرجال الحقيقيين) ؟ لقد وصف هيجل المجتمعات التقليدية بوصفها (مجتمعات جوهرية) ، والتى أشار هيجل أيضاً إلى جوهرها على أنه الروح ، الفكرة ، الرابطة فوق الفردية Supra-Indiuidual التى تحول كتلة من الأفراد إلى كل عضوى واحد . ولقد انتقد ماركس هيجل على أساس أن رؤيته

تؤدى إلى اعتبار النشاط الإنسانى ، والملموس ، على أنه شيء غير واقعى وغير جوهرى . إلا أن كلاً من هيجل وماركس قد لصقا دوراً هاماً بـ (جوهر) ما يحول كل الأفعال الإنسانية إلى أفعال سياسية .

فإذا كانت الحداثة توفر الحرية ، فإنها أيضاً (تزيل جوهرية) الفرد .

« وبالنسبة إلى ماركس . فإن الحداثة لا يمكن امتصاصها فى أى جوهر محدد ، مهما كانت عوامل الترتيب المادية ، والتاريخية ، والاجتماعية . والثقافية ... إن الحداثة تقاوم مثل هذا الاستثمار لأنه يصبح من العسير التخلص منه ؛ إنها تقبل فقط مثل هذا التجسيد على أسس مؤقته ، تماثل فى صحتها وعدم تحيزها أى شيء آخر » ، إن الحداثة تجريد فارغ ، وتعميم غير جدلى ، وغير مرتبط بالمحدد أو بالملموس » .

وبالنسبة لماركس ، فإن (الجوهر) هو الرجال الحقيقيون ، والذين يتم تجريد الحداثة لهم عن طريق تحويل الملموس إلى عمل مجرد من خلال التجميع ، وفصل الفعل عن جوهره ـ البشر الحقيقيين ذوى المهارات والمعرفة .

وقد لخص بومنسات Bommensath ورينيه Reyne ، فى مقال ممتاز[١٢] ، مضمون الحداثة ، بوصف (المدير الحديث) .

« إن ما يظهر إنما هو صورة المدير الجيد ـ وهو ضرب من المجرد العظيم Grand Abstractor أو من نازع الصفة الأرضية Deterritorialiser الذى يحل التجميع محل مهارات العمل ... إنه يستطيع أن ينتقل من منتج مادى معين أو من بلد معين ، إلى آخر ـ ولكنه لا يعطى نفسه لواحد أو لآخر ... إنه لا يرتكب قط خطأ التعلق الوجدانى ـ فهذا يمكن أن يفرز (انحرافات) . فالمدير الجيد ، رجل بارد ، وليس له وطن (أو مهنة ، أو مجال) ؛ إنه مستعد لتصنيع أى شيء بشرط أن يتم ذلك علمياً . وفى هذا الأفق الفارغ ، فإن الحقيقة الوحيدة تكون هى المدير نفسه ، ومهاراته ؛ وعالمه هو عالم من الحاجات التى يجب اشباعها ، إلا أنها حاجات يستطيع أن يصنعها وفقاً لمشيئته » .

إلى أى مدى استطاعت الحداثة الغربية أن (تجرد) العالم ؟ لا يمكن إنكار أن

(تمزيق) (أى ، تدويل) العالم هو حقيقة ، وهو ليس بأى معنى من المعانى ، أسطورى ، أو أيديولوجي . إنه كذلك ظاهرة حديثة ، مجسدة من الناحية المؤسساتية فى الشركات المتعددة الجنسية وتقدمت من خلال تجميع المنتجات ، والتكنولوجيا ، والعمال . ولكن يبقى أنه لم يبدأ سوى قريباً ، مد نطاق الطرف الأخير (العمال) إلى وظائف ذوى الياقات البيضاء والوظائف الإدارية ، ثم يتبقى أنه ما زال يتعين على الشركات المتعددة الجنسية أن تحتل مجمل المجال الاقتصادى .

« إن ما نشاهده هو (نموذج) أدارى حديث الابتكار ، والذى ما زال يجب جعله ملموساً ؟ وما زال يلزم أن تحدث سلسلة التطورات الثانوية التى ستكسو النموذج باللحم ، (وهنا سيكون لعلم المعلومات دوراً هاماً) . إن النموذج أبعد ما يكون عن التشبع ؛ فهناك طريق طويل يلزم اجتيازه قبل أن يمكن تجريد المنتجات والتكنولوجيا ، وقبل أن يمكن خلق الحاجات التى يمكن أقلمتها وفقاً للمنتجات التى تحل محل بعضها الخ ولا يزال هناك الكثير لإثارة خيال أجيال المديرين فى المستقبل » .

إلا أنه حتى وإذا تم إفراغها من كل مضمون بهذه الطريقة ، فليس هناك أى يقين فى أن الحداثة تستطيع أن تحتقر خصوصيات السياسة والمجتمعات . إن الذروة المثلى للنموذج الإدارى هى بوضوح التحكم الكامل الاقتصادى والسياسى فى النظام العالمى ، الالتحام الكامل بين السياسة والاقتصاد ، وهو الأمر الممكن نظرياً ، ولكنه يستلزم نموذجاً سياسياً لم يتم تطويره بعد من أجل أن يتحقق » . بدون مثل هذا التحكم الكامل ، فان النضالات (الملموسة) للكتل وللأمم ، النضالات المباشرة السياسية والعسكرية ، ستدخل من جديد الخصوصية فى الآلة الاقتصادية العالمية » .

ومن ثم يصير النموذج الإدارى ليبدو كحل زائف . وفوق ذلك ، فإن التجميع يواجه أيضا قيوداً ملموسة ؛ فى المقام الأول ، هناك حدود تكنولوجية ـ وليس هناك ما يضمن أن المهارات لن تولد من جديد باستمرار ؛ كما أن العوامل الاجتماعية والثقافية تربى المقاومة لترشيد أو عقلية العمل والمقاومة لدغدغة ومداعبة الحاجات الاستهلاكية .

« إن القضية هنا هى (الإنسان الحقيقى) وذوقه ، وجنسه ، وطبقته ، وثقافته ؛ إذ يمكن لحقيقته (أن تصبح إمكانية) وقد حققت الحداثة الغربية بعض النجاح فى

هذا . ولكننى لا أرى ضمانات فى النموذج الإدارى فى مقابل انبعاث الملموس فى هذا المجال » .

كانت نقطة البدء فى تحليل ماركس للتجريد هى الفصل بين المجالات الخاصة والعامة (للدولة) ، إنها أيضاً نقطة فراق بين الاقتصاد والسياسة . فخارج نطاق العالم الخاص للأفراد يوجد فقط نشاط اقتصادى .

« وبوصفه فاعلاً اقتصادياً ، يصبح الإنسان فقط ، ما يجعل السوق منه ، ساعياً وراء مصالحه الفردية . ويمارس إلى هذا المدى فقط السيطرة على الأشياء (بما فيها قوة العمل) . وبهذا المعنى ، يصبح الفرد شيئاً مجرداً ، فلم يعد نشاطه يكون من جديد ذلك الجوهر الذى يصنع مجتمعاً من كتلة من الناس . إنه فقط فى المجال الخاص تتم دعوته ليعيد إنتاج العلاقات الاجتماعية ... إن الدولة هى التى (تصنع الشعب) ، تغير الإرادات الفردية إلى إرادة جماعية من خلال وساطة الديمقراطية النيابية ... إنها نوع من الكيمياء القديمة ، إنها خلق لإرادة جماعية لا وجود لها » .

إن هذا الطرح للتقسيم الجديد للعمل ، برغم ذلك ، يجب أن يوضع الآن فى مقابل عوامل أخرى ، أولها هو **إعادة تسييس الاقتصاد** . فالاقتصاد لم يعد من الممكن تقديمه على أنه يعمل وفقاً لقوانينه الذاتية ، فاليوم تغزو السياسة الآليات الرئيسية الاقتصادية مثل تشكيل السعر ، وبناء هيكل الاستهلاك النهائى الخ . وهذا لا يعنى أن السوق الاقتصادى وهم ، فللسوق دور حاكم فى تنفيذ وتوجيه الاستراتيجيات التى لها بعد سياسى لا ينكر . إلا أن هذا البعد قد أغفل ، فمن الأسهل أن تتعامل مع (قوانين حديدية) ، بحيث يبدو أن التدفق هو دائماً من الاقتصادى إلى السياسى ، ملقياً بذلك عتامة على نظرة للأشياء أكثر اكتمالاً وأكثر توازناً .

« إلا أن إعادة التسييس هذه واضحة أولاً عند مستوى الدولة ، والتى يؤدى تدخلها حتى فى الوظائف الداخلية للاقتصاد إلى تسييسها بالضرورة ... ومن الواضح بنفس القدر أن الكيانات الاقتصادية الكبرى تصبح فى الواقع مؤسسات سياسية ، سواء كانت هى الشركات المتعددة الجنسية ، أو وكالات الأبحاث الضخمة ، أو التنظيمات المالية أو البنكية الخ ... وهذا التدخل الاقتصادى بدوره يزيد من مستوى

مسئولية الكائنات العضوية والناس الذين تنبع سلطهم ليس من صفهم بوصفهم نواباً « للشعب » . فإلى مدى معين ، تحل الكفاءة التكنولوجية محل التفويض الشعبي بوصفها معياراً للشرعية فى السلطة » .

ويشعر السياسيون ورجال الدولة بحاجة متزايدة للحصول على قدر من الخبرة التكنولوجية ، فى حين يسعى التكنيكيون (الفنيون) إلى الدخول مباشرة فى مجال التفاوض السياسى .

إن إعادة التسييس هذه تضع موضع التساؤل « القدرة على تحقيق الفصل بين الخاص والعام ، أى القطيعة مع الملموس ـ المحدد » . وحيث نجد أن (قوانين) الاقتصاد لكل من الاقتصاديات الكلاسيكية والماركسية تسعى إلى التعبير عن تجريد الاقتصاد من كل (الخبائث) Pollutauts الممكنة (الجنس ، المهارة ، اللغة ، التاريخ إلخ) ، فإن قوانين السياسة ليس لها نفس القدرة على التجريد ، لأنها توجد من أجل إقامة الاعتبار للخصوصية ، من أجل إعادة تأسيس الرابطة بين سماء الاقتصاد وأرض البشر . « وهكذا تظهر إعادة التسييس بوصفها فراملِ على الميل الخاص للحداثة الغربية نحو اضفاء الطابع العقلانى عليها ونحو التعميم ، وربما بوصفها مؤشر التشبع القريب لهذا الميل » .

والمفارقة ، برغم ذلك هى أن تلك العملية لا تعيد السلطة إلى البشر الحقيقيين ، ولا تؤدى إلى إعادة التلاحم بين الشعب والدولة ، أو إلى إعادة تركيب الحياة الاجتماعية . إنها ببساطة تضع المجتمع المدنى وجها لوجه مع كل من الدولة ومع مجمع

*

متكون من مؤسسات أخرى . إنها لا تمثل انتقام الملموس ـ المحدد من المجرد العام ، ولا اخضاع الاقتصاد لقد أصبحت الآليات الاقتصادية ، سياسية ، إلا أن هذا لا يتضمن أى التزام بأن تضع فى اعتبارها الواقع الملموس . « إنها مسألة تغلب على عقبات معينة فى طريق التجريد الاقتصادى . ويبدو أن تسييس الخبراء واستراتيجياتهم يشمل خلق **ملموس ـ زائف** ، استراتيجية تعود إلى الملموس فقط لتواصل التجريد . والمفارقة ، برغم ذلك ، هى أن هذا الملموس الزائف هو أيضاً ، وبمعنى ما ، واقع فعلى أصيل » ، لأنه يجب أن يعطى بعض الاعتبار للكائنات البشرية الواقعية ، وهذا

بدوره يصبح عقبة في طريق التجريد . « فالحداثة تخلق لنفسها عدم قدرة جديدة على التحديد » .

ولقد وضعت بالفعل العلاقات بين الدولة والمجتمع المدنى موضع التساؤل فى بعض البلدان الغربية . ففى فرنسا ، تنشأ من حول مسألة اللامركزية ، ثم « إنه يجرى الاحتجاج بأن الدولة يجب جعلها أكثر اقتراباً من المجتمع المدنى إلى جانب أن بعضاً من وظائفها (الصحة ، التعليم ، الأمن ، على سبيل المثال) يجب نقلها إلى الأخير » . وتؤكد الأيديولوجيا المصاحبة على المشاركة ، والإدارة الذاتية ، وتطور الجماعة ، المرتكزة على تعبئة الشعب .

ولسوف يكون من المغزى أن نربط هذه الظاهرة بأزمة دولة الرفاهية . The Welfare State فبينما تتدخل الدولة أكثر فأكثر تصبح ملتزمة بأن تتولى هى الوظائف ــ الصحة والتعليم ، مثلاً ــ والتى تسبب لها صعوبات خطيرة نقدية ومالية . « وعلاوة على ذلك ، فإن هذا النشاط من قبل الدولة يصبح متهما بأنه ينتج السلبية بين الجماعات والأفراد الذين يتهمون بدورهم بأن لهم (عقلية الرفاهية) Welfare Meatality . ومثل حركة التصنيع ، والنمو الحضرى ، فإن تدخل الدولة هذا يدمر ، أو يحيد الشبكة الاجتماعية التقليدية الممتدة فى البيئة الصغرى Micro - enuiroment والتى كانت تضمن حتى الآن جزءاً من عملية إعادة الإنتاج الاجتماعى . وبطريقة ما ، فإن تلك القرى ، والمقاطعات ، والعائلات ، والكنائس ، كانت تجسد جوهراً هيجلياً . لقد أنتجت دولة الرفاهية فى مجالها (زحاماً وحيداً) Lonely Crowd من العمال البدلاء لبعضهم البعض بدرجة تزيد أو تقل ، ومن سكان الحضر المتماثلين بدرجة تزيد أو تقل والذين هم بلا جذور . « وبمعنى ما ، أصبح المجتمع المدنى غير مرئى للدولة ، وأصبح يبدو بشكل متزايد أن دولة الرفاهية هى أسلوب مكلف وغير كفء لنسج (الجوهر) الاجتماعى ، وبالذات طالما أنها لا تستطيع أن تضمن التوافق الاجتماعى » .

إلا أن ما هو محل البحث ، إنما هو تقسيم العمل بين الدولة والمجتمع المدنى ، وليس تقسيم السلطة الاجتماعية ، والمفارقة ، هى أنه من المستحيل أن تنقل السلطة بدون إثارة قضية تقسيمها ، ومن ثم التنازل عن قدر من السلطة الواقعية للجسد الاجتماعى ، ولم تحل الحداثة المعاصرة هذه القضية ، لكنها اكتست بشكل متزايد

بمظهر نقل السلطة ـ رغم أنها تسارع باللجوء إلى الحلول التقليدية ، المتسلطة ، عند أول بادرة على الاضطراب الاجتماعى .

« إن المشكلة هى كيف تسمح للناس لأن يصبحوا (محددين لمصيرهم) بينما تضمن أن ذلك سيؤدى إلى نفس النتائج العامة التى تحدث فى حالة قيادهم بواسطة الدولة (أو بواسطة الكنيسة ، أو الحزب ، أو الشركة) ... فالناس يتعين عليهم أن يتخذوا قراراتهم الخاصة بهم ، لكن على أساس من نظام من العادات تم إدخاله فيهم بدرجة كافية لكى يصبح (نظامهم الخاص) ، حتى ولو كان مصدره يقع خارجهم . ويشابه تأثير هذه العادات تأثير الأفعال التى تتخذ لصالحهم نيابة عنهم » .

وتصبح المهمة معقدة ومبسطة فى وقت واحد ، عن طريق (أزمة القيم) ؛ معقدة لأن الكنائس ، والمدارس . والطهاة التقليديين للقيم يفقدون الأعضاء ؛ ومبسطة لأن فقدان القيم للمكانة تترك المجال مفتوحاً لتجديدات أكثر اتساقاً مع التطبيع (الحديث) للعادات . إن القيم التقليدية تقاوم التغيير ، ويضير النظر إلى مصدرها على أنه خارجي وتحيل إلى نوع من (العادة المترفعة) ؛ وهى تتطلب احتراماً للهرمية ونبذا (للارادة الحرة) . وبالمقابل ، فإن العادات الجديدة ، يجب أن تظهر على أنها منبعثة من الناس أنفسهم من خلال (أيديولوجيا غير مرئية) تكون أكثر انشغالاً ببث نمط إنتاج العادات منها ببث العادات ذاتها .

« ويوجد أهم أطر الأيديولوجيا غير المرئية فى مجال العمل ، الذى توفر أوضاعه ومضمونه سياقاً جاهزاً لخلق القيم (الخاصة بهم) . ومن ثم يكمن الخطر على الحداثة الغربية فى أى تحد جاد للعمل » . ويوفر العلم والتكنولوجيا مجالاً آخر ؛ فتقليدياً أصبح لها نفس السلطة التى للدين . إلا أن خبير هذه الأيام أكثر حنكة ، وأكثر رقة ، ويبدو على أنه يسعى إلى مناقشة (ديمقراطية) مع المستفيد » . وتصبح التكنولوجيا مهتمة بالبعد الإنسانى ، وقاصرة نفسها على مؤشرات المستقبل ، وتتركنا لكى نحدد سلوكنا الخاص ، ولكى نطور عاداتنا الخاصة » .

« ويتوافق تماماً هذا التغيير للعلم مع الإباحية .
Permissiveness فالعادات تعاش ، ويكون هناك القليل من النواهي المفروضة عليها .

إن هذه الإباحية هي واحدة من أدق أشكال الأيديولوجيا غير المرئية ، التي تعني ضمناً أن كل شيء صواب ، وأن كل الخبرات متساوية وتحل محل بعضها ، وأن كل أشكال السلوك شرعية بقدر متساو ... والرسالة هنا هي أنه طالما أن جميع الأشكال مقبولة ، فمن الأفضل الانحياز إلى تلك الأشكال التي تعتبر اجتماعياً أقل إيلاما إلى أقصى حد ... » .

« إن المنتجين ١ التقليديين) للعادات قليلو الترحيب بالأيديولوجيا غير المرئية ، وتتولى مؤسسات مثل أجهزة الإعلام ، والبيروقراطية ، والدولة ذاتها ، المسئولية عن تصنيعها » وهكذا ، وبرغم أن الدولة تبدو كما لو كانت تنسحب من مجالات معينة ، فإنها في الحقيقة تستوعب مجمل الحياة الخاصة ، ومجال إعادة الإنتاج الاجتماعي . وكما قال برشت * ، فإننا نوشك على بلوغ النقطة التي ستنتخب عندها الحكومة الناس .

وهذه دولة جديدة . « إنها لا تفعل الأشياء بالنيابة عن الناس ، بل إنها تسعى لتوجيه سلوكهم . إنها لا تشرع في إقامة مؤسسات جديدة ، أو أشكال جديدة للإدارة . بل عادات جديدة » . إنها قد تفضل حتى في بعض الأحيان الناس الذين يحددون مصائرهم بأنفسهم في ظروف معينة ، ولا تخاف من التجريب الاجتماعي . فلقد تعلمت من حركات السنين الأخيرة أن جميع أشكال الاحتجاج الاجتماعي تتضمن توجيهاً ذاتياً ضمنياً يعود بأدراجها نحو الدولة ـ على الرغم من أن بعض من مثل هذه التجارب الاجتماعية قد لا تكون قابلة للعلاج وقد تصبح تخريبية ـ إلا أن هذا احتمال بعيد .

« تصبح الدولة غير مرئية ويصبح المجتمع هو الدولة ... إن هذا لا يتضمن أي قطيعة مع مبدأ التجريد الكامن في صميم قلب الحداثة الغربية ، لأن تطبيع العادات هو نفسه طريقة لتجريد (البشر الحقيقيين) . والمسألة هي ما إذا كانت هذه العملية ستقوى من جديد عملية التجريد ... وتبدو فعالية تطبيع العادات خارج سياق العمل ، محل شك ، برغم ذلك ، إنه هناك ، في رأيي ، سيتم تقرير مصير الحداثة الغربية » .

إنه على ضوء هذا التحليل شرعت (جماعة الحداثة) في الـ C E P S ، في جامعة العلوم الاجتماعية بجرينوبل ، في دراسة عدد من المشكلات . واختتم الأستاذ باريل بحثه برسم الخطوط العريضة لتلك المجالات المحددة للدراسة .

إن القول بأن الحداثة الغربية فى أزمة هو فى الحالين قول صحيح وغير مفيد . إن ما هو صحيح هو أن مشكلات جديدة تماماً يجرى طرحها اليوم وهى متنوعة ومتناقضة لدرجة أن التصور النظرى السائد لا يستطيع أن يقدم أى تفسير لها . فأولاً ، تظهر اتجاهات اقتصادية جديدة لا يمكن تصنيفها وفقاً للتعارض الكلاسيكى بين الحداثة والقدم . وهذا ينطبق على (الزراعة المحيطية) التى أدارت ظهرها للتحديث والتى لا يمكن وصفها على أنها مجرد البقاء البسيط للاقتصاد الفلاحى . وتدلل المناقشة بخصوص (الاقتصاديات المزدوجة) على وجود نفس الظاهرة فى الصناعة والخدمات .

ثانياً ، لم تعد الدولة ـ القومية الغربية الكلاسيكية تبدو بوصفها أحسن طريق لضمان أقل أشكال التعايش سوءاً بين السلطة السياسية والشعب . فبوسعنا أن نكون شهوداً على تمزقه ببساطة ، على الرغم من غياب البدائل القادره على الحياة .

ثالثاً ، تستطيع الحضارات والثقافات الديناميكية أن تجتاز المهمة المزدوجة لتخصيص العام وتعميم الخاص ؛ إنها قادرة على التعميم انطلاقاً من التجربة المحددة ، وقادرة على تأصيل تلك التعميمات فى (جوهر) اجتماعى . « إلا أنه يبدو أن التعايش بين اقتصاد السوق وتلك (المجالات للحرية) لا يستطيع أن يجتاز هذه المهمة المفارقة . فالمجتمع الغربى يفتقر إلى القوة الداخلية الضرورية لذلك . إن نشأة الثقافة بوصفها أداة سياسية وأيديولوجية فى البحث عن (جذور) جديدة ... « يعين كل من الوعى بالمشكلة ، والطابع المحدود للحلول الموجودة » .

وأخيراً ، فمن الزيف أن نقول اننا نشاهد « نهاية الأيديولوجيا » ـ إلا أن هناك مشكلة مباشرة وحالة تتمثل فى البحث عن طرق جديدة لصك الأيديولوجيا . إن الأيديولوجيا غير المرئية هى المستوى الأول للاستجابة ، لأنها لا تمثل الاتصال مع المحتوى (وهى غالباً لا تبث أى شىء) بل تمثل الاتصال بين أساليب إنتاج محتوى ما ، فوق أساليب لإنتاج محتوى آخر . وبهذا المعنى ، فهى تمثل شكلاً غير مباشر للاحتواء الثقافى ، والأخلاقى ، والسياسى .

ولقد تصدى الأستاذ يانوش جولبيوفسكى ، فى بحثه لمسألة « القيم الاجتماعية وتطور التكنولوجيا » . وبدأ بإعلان الارتباط بين التكنولوجيا والثقافة ؛ « التكنولوجيا

تعنى الأدوات ، وتطبيقها ، إلى جانب المهارات العملية الانسانية ... إن كل تكنولوجيا جرى خلقها وتطويرها بوصفها عملاً إنسانياً ، ولذلك فهى محدودة بثقافة الجماعة التى تخلق الأفكار والآلات » . وقد عرف الثقافات على أنها «وسائل لتشييد حياة الجماعات ؛ فالقيم ، والمبادىء ، والمعرفة ، والمهارات ، وأنماط السلوك الإنسانى ، والعالم المنظم للسلع المادية ، مشكلة جميعا بوصفها ثقافات ونظم اجتماعية . فكل نظام اجتماعى قد خلق داخل إطار ثقافى محدد تعتمد حيويته على (جذوره الثقافية) » . فالرأسمالية الأوروبية ، على سبيل المثال ، لها عدة أبعاد ثقافية ؛ فما زالت الاختلافات بين الثقافات الكاثوليكية والبروتستانية ، أساسية ، والاختلافات الثقافية بين الرأسمالية الأوروبية ، والأمريكية ، واليابانية ، ذات مغزى شديد الأهمية .

وينبنى النظام الاجتماعى على علاقات الملكية فى الاقتصاد ، والذى تحكم فيه روابطه عن طريق إطار مؤسساتى والذى يؤثر بدوره فى الثقافة والتكنولوجيا .

وللتكنولوجيا الحديثة تاريخ طويل ، إلا أن أشكالها الحالية تنبع من حركة التصنيع الأوروبية ، ومن الثقافة الأوروبية ، ومن النظام الاجتماعى الرأسمالى .

ولربما يثير تطور الرأسمالية الأمريكية واليابانية مسألة شمولية (عمومية) هذا المنطق ـ إلا أنه فى الحقيقة ، فإن كليهما استمرار للنموذج الأوروبى . وعلى الرغم من أن تلك التكنولوجيا قد انتقلت إلى أجزاء أخرى من العالم جنباً إلى جنب مع قيم ثقافة غير تكنولوجية ، فإنها قد ظلت عميقة الجذور فى الثقافة الغربية وفى التجربة الأوروبية .

ولكن منبعها لا يشرح الفوائد أو الأضرار التى ربما أحضرتها معها . « الراسمالية ، كنظام اجتماعى متوسع وديناميكى ، هى التى نشطت التطور المربح اقتصادياً للتكنولوجيا . إن ثقافة أوروبا الغربية ، خاصة العقلية البروتستانتية القائمة على الكد والتنافس ، أيدت تأثير ذلك النظام الاجتماعى على التطور التكنولوجى» .

إن الصفات الدائمة للرأسمالية هى التى جددت شكل التقدم التكنولوجى . وتشمل تلك الصفات :

«١ ـ المحافظة على تفوق الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج على سائر الأشكال الأخرى للملكية ـ ملكية الدولة أو الملكية التعاونية ـ ... واليوم ، فإن أشكال النشاط

الاقتصادى الفردية أو العائلية ... تفسح الطريق بشكل متزايد لسيطرة مجهولة وغير شخصية ، منظمة فى شركات ـ بمعنى الملكية الخاصة للجماعة ـ وتؤدى إلى فصل الملكية عن الإدارة .

٢ـ إن ملكية وسائل الانتاج هو امتياز لقلة فى المجتمع ... وتحرم جماعات أكبر فأكبر من امتياز امتلاك وسائل الأنتاج وتلعب دور **قوة العمل الأجير**.

٣ـ المنافسة أساساً هى التى تحفز النشاط الاقتصادى والتجديد التكنولوجى ، بالرغم من أن بعضاً من أشكال التخطيط قد تطورت أيضاً .

٤ـ **الهدف المسيطر للادارة هو الحد الأقصى من الأرباح فى المدى الطويل** ، بالرغم من أن أهدافاً أخرى تقوم بدور هنا ، ويجرى التأكيد عليها بقوة عن طريق نظرية المسئولية الاجتماعية للنشاط ى التى تدفع الناس للقيام بعمل أجير ، وهى مرتبطة بدغدغة سيكولوجية وأيديولوجية للمواقف ، تشجع على ديناميكية أكبر فى الإنتاج .

٦ـ على الرغم من القيود القانونية والاجتماعية ، فمازال من المباح قانوناً استغلال العامل ، برغم أن شكل ومعدل هذا الاستغلال قد يتفاوت . **إلا أن عدم المساوة الأصلية فى الفرص وأوضاع المعيشة** يستمر » .

ولا يزال التطور التكنولوجى يمثل أداة للسيطرة . فحتى عندما يتم تطبيقه فى اقتصاد اشتراكى ، وبالنظر إلى تطبيقه وفقاً لأهداف اجتماعية مختلفة ، فالتكنولوجيا الحديثة مازالت محددة بخصائص الرأسمالية الغربية ، رغم أن الاشتراكية قد غيرت أسلوب تنظيم الإنتاج وتخلق بالتدريج عقلية جديدة للعمال .

« إن قبول هذه القيم ليس كاملاً اليوم كما كان الحال عندما أرسيت أسس الإنتاج المعاصر والتكنولوجيا العسكرية . ولقد كانت ومازالت أدوات الإنتاج وأدوات الحرب هما المنطقتان الرئيسيتان للإبداع التكنولوجى ؛ إلا أن شكلها الاجتماعى وأسلوب تطبيقها هو وإلى حد بعيد تعبير عن القيم الاجتماعية التى يجب على الجماعات مالكة الامتيازات أن تدافع عنها ، طالما أنها تجدد كلاً من هويتهم الثقافية ومكانتهم الاجتماعية » . وهكذا ينطلقون للبحث عن وسائل تكنولوجية للتحكم فى سلوك

الجماعات الاجتماعية من خلال وسائل الاعلام الجماهيرية والأقمار الصناعية للاتصالات » . إن التطور السريع فى الإليكترونيات ، والحاسبات الآلية ، وأجهزة المعاملات الدقيقة ، وتكنولوجيا الكيمياء الحيوية ، والهندسة الوراثية ، لا تمثل فقط تقدماً علمياً بل أيضاً تمثل وسائل للوصول إلى درجة الكمال بأدوات السيطرة على النطاق العالمى » .

وفى سنوات السبعينيات تـم تطوير أول نقد للآثار السلبية للتكنولوجيا (١٩٧٠ وما بعدها) . وباستخدام تقييم التكنولوجيا كأداة منهجية ، أظهر النقاد كيف أن دافع الربح والسيطرة الاجتماعية قد شوها تطور التكنولوجيا . وإنه لما يرفع من شأن الراديكاليين فى حركات تقييم التكنولوجيا ، وكذلك منظمات الدفاع عن البيئة وعن المستهلك أن نجد أن قطاعاً كبيراً من الرأى العام الغربى أصبح مقتنعاً بتلك الآثار السلبية ، وسجل الأستاذ جولبيوفسكى قائمة بما يرى أنه يكون « النتائج السلبية للتكنولوجيا التى تحظى بالقبول العام » .

« إضفاء الطابع التجارى على الفكر التكنولوجى ؛ وإضفاء الطابع العسكرى على البحث العلمى والتطبيقات التكنولوجية ؛ واختفاء الإحساس بالمسئولية من جانب العلماء بالنسبة للنتائج الخطيرة لأبحاثهم ؛ اغتراب العامل فى بيئة مفرطة التنظيم ومشبعة بتكنولوجيا معقدة بشكل زائد عن الحد ؛ ضغط السوق الذى يؤدى إلى الاستخدام المتسرع للأجهزة التكنولوجية ؛ القرارات التكنولوجية المرتكزة بالكامل على اعتبارات الكفاءة الاقتصادية أو التفوق السياسى ؛ تدمير الطبيعة والتدهور فى البيئة الحضرية ؛ النمو الاقتصادى غير المحكوم وغير المتوازن اجتماعياً ، والاستخدام السفيه للمواد الخام والطاقة ؛ وتطور ميول استهلاكية شرهة وغير معقولة على نطاق جماهيرى » .

وبدون شك ، فان نقد التكنولوجيا لا يكفى لكى نجعلها تتوافق مع قيم اجتماعية جديدة ؛ فالتكنولوجيا ومبدعوها ليسوا هم الدعائم النهائية . فالنقد الأكثر راديكالية يجب أيضاً أن ينظر إلى البيئة الاجتماعية الثقافية التى تنشأ فيها التكنولوجيا وتنتشر .

« ويقترح التقييم النقدى للتكنولوجيا معايير جديدة ؛ فالمثل القائلة بأن (الصغير جميل) والتى تتحدث عن التكنولوجيا البديلة ، مثلاً ، جرى افتراضها . والقيم الاجتماعية الجديدة التى ستؤثر على نمط نقل التكنولوجيا إلى المجتمعات الأقل تطوراً ،

تتباين اليوم فيما بين الشعارات الشعبية عن الهوية الثقافية ، والاعتماد على الذات ، والحاجات الأساسية ، والتطور الإنسانى . إن القيم السياسية والأخلاقية وراء هذه الفروض فى حالة من الالتباس مثلها مثل الفروض عن النوعية الجديدة للحياة والتى أثيرت فى المجتمعات الصناعية . ولكن ، وبرغم التباسها ، فإن انفعالات المؤيدين والمعارضين تتركز حول تلك الشعارات » .

وبرغم ذلك ، فان المشكلة ، هى أن تلك الأفكار أقل ألفة من القيم التقليدية عن الحياة الجيدة ، والكرامة . والحرية ، والمساواة الخ . وفوق هذا ، فإنها تتطور عن طريق النخب المثقفة والنخب السياسية بدون مناقشة عامة . « إن النظرة الانتقائية والتى عادة ما تكون غربية . عن الاعتماد على الذات أو التكنولوجيا الملائمة ، على سبيل المثال ، قد تؤدى إلى أن تصبح هذه القيم الاجتماعية الجديدة أداة للسيطرة بدلاً من أن تكون أداة للانعتاق والتطور » .

ولكن محتوى هذه التصورات يكون له معنى فقط فى سياق القيم التقليدية . وتستطيع القيم الجديدة أن تصبح طموحاً نظرياً هاماً ومنبعاً لقواعد توجيه جديدة للفعل ــ لكن فقط ما لم تستخدم لتشتيت النقاش بعيداً عن ما هو معروف (تكافؤ الفرص ، والتوزيع العادل للسلع) إلى ما هو غير معروف (نوعية الحياة) . وفوق ذلك ، « فكلما صارت لغة الخبراء والسياسيين أكثر انتقائية وأكثر فنية ، تتزايد احتمال تضليل مواقف الجماعات الأقل مبادأة . وليست هناك حاجة لأن تكون الحالة على هذا النحو دائماً ، إلا أن خطر حجب العامة عن المناقشة بشأن قواعد توجيه ، وتكلفة التطور التكنولوجى يكون جدياً للغاية » . إن المفتاح هو النقد العلنى ، المنقول فى لغة واضحة ، وبسيطة . لأن الآراء العلنية والمنظمة تستطيع أن تمارس تأثيراً أكبر على مراكز القرار من المناقشة المحدودة والمغلقة .

« إن الانعتاق الثقافى ينبع من التضامن الواعى للدوائر . مع من يجب على أن أتضامن ؟ مع من أشترك فى مصلحة مشتركة لحماية مصالحى ومصالحهم ؟ » تلك الأسئلة يمكن الاجابة عليها فى مجتمعات منظمة فى دول قومية أو دوائر ثقافية ، تشمل عدة أمم ، فى حين أن الهوية الثقافية للطبقات صاحبة الامتيازات تعمل عبر دول وثقافات

قومية مختلفة . ثم ما هو دور الجنس ؟ « لأن النساء يقمن بثلثى عمل البشرية ، فى حين أن التكنولوجيا تفيد إلى حد بعيد فى تيسير عمل الرجال » .

« تحبذ التكنولوجيا الأمم الأغنى على الأمم الفقيرة ، والطبقات الحاكمة على الطبقات الخاضعة ، والقبائل القوية على القبائل الأضعف ، والرجال على النساء ، والبالغين على الأطفال ... فإذا كنا نريد للنمو الإنسانى وللهوية الثقافية أن تصبح هامة سياسياً ، فإن ذلك التمايز فى الغرض هو الذى يجب علينا أن نستكشفه . وبدلاً من الحديث عن الهوية الثقافية بوجه عام ، يجب أن نتساءل عن هوية من تلك التى يجب احترامها عندما تتخذ قرارات تكنولوجية ؟ حاجات من التى تستلزم حماية خاصة ، من الذى يجرى التمييز ضده بواسطة هيكل وتوزيع التكنولوجيا ؟ ولماذا » ؟

وهكذا ، فالتوقعات الجديدة بخصوص التطور التكنولوجى يجب أن يتم ربطها ، كما أكد على ذلك الأستاذ جولبيوفسكى ، بمسائل الكرامة ، والمشاركة ، والانعتاق .

إن التصورات العادية عن عالم أفضل ـ عالم يتمتع بأمن بيئى ، وتخطيط اجتماعى ، وديمقراطية مباشرة ـ بها جميعا « مسحة من الطوباتية » . إنها « النتاج الطبيعى لتوليفه من النوايا الطيبة والامكانيات المحدودة . وهكذا فحتى إذا لم ننفذ تلك المشروعات اليوم ، فإنها توسع خيالنا السوسيولوجى ؛ إنها تعلمنا التفكير البديل الذى تتلاقى فيه الطوباتية مع الضرورة » . إن هذه النزعة الطوباتية هى الحليف الطبيعى للأفكار البديلة ضد نزعتى التشاؤم والمحافظة . ومنذ عشرين عاماً مضت كانت مثل هذه المثالية سيتم نقدها بسبب افتقارها للواقعية ؛ واليوم هى موضع مناقشة جادة . فلماذا تغير الجو؟

« لقد قنع الشعور العام البراجماتى والهندسة الاجتماعية التجزيئية بجد بهما . ثم إن احتدام مخاوفنا من مستقبل سىء هى أكبر اليوم من أملنا فى الاندفاع نحو غد أفضل . وأخلت الثقة فى التقدم التلقائى القائم على العلم والتكنولوجيا ، والتى كانت قوية جداً فى الستينيات ، الطريق لرؤى غيبيه أو متشككة عن امكانيات الإنسان التكنولوجى » .

وقد يكون الاقناع الذهنى والأخلاقى أسهل بينما يرتفع المستوى التعليمى العام ـ لكنه غير كاف فى مواجهة تنازع المصالح بين الجماعات الاجتماعية . واليوم ، ينشأ

التحدى لا من الزيادات فى أسعار المواد الخام أو الطاقة ، بل كنتيجة للانفجار السكانى ، وانخفاض معدلات المواليد فى العالم المتقدم ومن الوعى الجديد . « فالناس يريدون أن يعملوا لساعات أقل ، ويريدون زيادة مطردة فى الدخل والاستهلاك ، ومساهمة أكبر فى اتخاذ القرارات . وفى نفس الوقت فهناك أزمة متناهية لإيجاد دوافع للقيام بالعمل الشاق ، والقذر ، والروتينى . فالناس يرغبون فى عمل أقل ، وأكثر إبداعاً . إلا أن تغيير بيئة العمل ، تستلزم تغييراً أساسياً فى نماذج التفكير التكنولوجى ... إن ما تجرى الحاجة إليه إنما هو تكنولوجيا متوافقة مع عقلية جماعية للعمل وتخطيط اجتماعى ديمقراطى » .

يجب أن ترتكز السياسة التكنولوجية الجديدة على المشاركة الحقيقية ، ونزعة انسانية جديدة لا تطيق أى نزعة أنانية ، والتى ستكون قادرة على التغلب على المعضلة الليبرالية التقليدية الخاصة بالارتفاع بمستوى حياة الأفراد فى مقابل كل الجنس البشرى . « إن المصلحين المحدثين يشيرون إلى الحاجة لوجود (وعى شامل) أو (وعى كوكبى) Planetary Consiousness. ، من أجل التخطيط الشامل على نطاق الأرض ، واهتمام مشترك بالارتفاع بمستوى حياة البشرية » . وحيث اتهم الليبراليون مرة الماركسيين بعدم الاهتمام بالأفراد ، فاليوم أصبح الماركسيون هم الذين توصلوا لإدراك الحاجة الفردية فى سياق من التحسن العام للإنسانية . « اليوم ، أصبح الماركسيون هم الذين لديهم منطق لاتهام الليبراليين والاشتراكيين بنزعة إنسانية مجردة وبالحديث الغامض عن الإنسان والإنسانية » ـ لأن الفرد هو أيضاً عضو فى طبقة ، أو نقابة ، أو جماعة قومية « فالمصالح الخاصة للأفراد يمكن تلبيتها طالما أنها لا تتنازع مع المصلحة العامة » . والمشكلة ، بالطبع ، هى « من الذى سيصبح الحارس الشرعى لمصالح كل البشرية ؟ وبالذات الأجيال المقبلة مستقبلاً ، إذا كان يصعب اليوم وإلى هذه الدرجة أن تمثل بشرف المصالح الجارية للجماعات النقابية ، والشرائح ، وبالذات تلك الخاصة بالطبقات الاجتماعية ؟ » وتقع المسئولية الكبرى اليوم على الطبقات ذات الامتيازات ، إلا أنه وفى عبارات عملية فإنها التزام شائع بين كل أولئك الذين يفهمون أن العالم يقف حالياً عند مفرق طرق .

« إن أيديولوجيا السعادة الفردية تواجه انغماساً راديكالياً فى النضال من أجل

الانعتاق . إن أيديولوجيا السعادة الفردية يمكن مقابلتها بأيديولوجيا الكرامة ... ، إن النزعتين الانسانية والراديكالية التحريريتين هما البدائل لرفاهة المستهلك وللسعادة التافهة » . فالقضية الحاسمة ، فى كل مجال ، **هى الكرامة** .

التكنولوجيا وسيلة للتحكم والتى ، بتوليفها مع المنافسة والسعى وراء المكسب الشخصى ، تدمر الروابط الاجتماعية . والتكنولوجيا الجديدة يتعين أن تكون ثمرة « إضفاء الطابع الإنسانى والديمقراطى على العلاقات السياسية ... وتقليل القهر والتضليل سيكون خطوة صغيرة لكن هامة فى اتجاه هذه الغاية » .

« لكنها يجب أن تنتهى إلى عالم تنبع فيه السلطة من **فكرة تتجاوب مع خيال ووعى الناس** ... تشق طريقها عبر الأفكار ، والمناقشة النقدية ، والاتصال غير المقيد . تلك هى شروط المشاركة . والكرامة الحقيقة ، والقيم الحقيقية التى هى مقياس نوعية جميع الثقافات والنظم الاجتماعية » .

والضمان الوحيد ضد إساءة استخدام هذه الأفكار « هو النقاش غير المقيد حول جدواها ووظيفتها العملية . وميزة هذه القيم هى تفتحها ووضوحها ؛ فكل فرد ، وبصرف النظر عن الثقافة التى تربى عليها ، أو المعرفة التى يحوزها ، سيكون له فرصة متكافئة فى تلك المناقشة » .

وهذا ، بذلك اختتم جولبيوفسكى بحثه ، هو الذى يجب علينا الآن أن نسعى إليه ـ المناقشة النقدية والمفتوحة حول تطور التكنولوجيا . إن منهجية تقييم التكنولوجيا تحمل خطر قصر المناقشة على أولئك الذين يستطيعون أن يستخدموا مصطلحات معينة « إن الحوار بين النخب يستطيع أن يجعل السيطرة أكثر إرشاداً وربما أقل حدة . لكن لكى نجعل التكنولوجيا وسيلة للانعتاق الاجتماعى والثقافى ، فإننا نحتاج إلى مناقشة مفتوحة وعامة مع المشاركة الكاملة من جانب الجماهير الاجتماعية » .

وفى بحث الدكتور جان كاسيمير « إطار تطور العلم والتكنولوجيا فى منطقة البحر الكاريبى » تـم تصوير ومناقشة عدم التوازن فى إنتاج واستخدام العلم والتكنولوجيا وتبعاً له ، فلا العلم ولا التكنولوجيا يمثلان جزءاً من وعى أو ممارسة شعوب الكاريبى ؛ فهما يستخدمان فى القطاعات السائدة من تلك المجتمعات ويجرى فرضهما من أعلى على

المؤسسات الشعبية ـ وتاريخياً ، فإن تلك المؤسسات السائدة قد اقتصرت على تنظيم مشاركة هذه المجتمعات فى العلاقات الدولية ، هابطة بمستوى إشباع الحاجات المحلية إلى مرتبة الاهتمام الثانوى .

ويختلف التنظيم الاجتماعى فى الكاريبى عن التنظيم الاجتماعى فى سائر أمريكا اللاتينية ، ولو فقط فى أسلوب تجنيد وتوظيف السكان العاملين . « فعلى القارة ، يتحدد تنظيم أو إعادة تنظيم القطاع الريفى بواسطة المصالح الحضرية فى ظل رأسمالية المشروع الحر ، ثم ثانية فى ظل الرأسمالية الاحتكارية ، ونظراً لأن مجتمعات الكاريبى كان لديها القليل جداً الذى يمكن أن تقدمه لصناعة متنامية ، فقد انطوت هذه المجتمعات على نفسها إبان القرن الـ ١٩ . فما هو التجديد الذى كان يمكن أن يحدث إبان تلك المدة فى الريف ، بعيداً عن متناول نظام السيطرة ؟ » . وهكذا فبالكاد أثرت الثورة العلمية والتكنولوجيه على هذه المنطقة حتى بداية القرن العشرين ، عندما أيقظ إحياء المزارع الكبيرة Plautation ذكريات القرنين السابع عشر والثامن عشر ، منبهاً استجابات شعبية حركت عملية تغيير للجهاز الحضرى ، ولعلاقاته مع الريف .

لقد « نشأت » المدينة فى تاريخ منطقة الكاريبى « فى القرنين الـ ١٧ والـ ١٨ بوصفها ميناء بحرياً ، وقاعدة عسكرية للقراصنة ولصوص البحار . وكانت توفر قاعدة معاونه للأنشطة الدولية ، سواء كانت هذه الأنشطة حروب بين القوى العظمى أو تجارة . وكانت هذه القاعدة العسكرية أيضاً مدينة عميله للمصالح الأجنبية » . -Ville Comptoir . (أى يرتكز نشاطها على أعمال الوكالة لهذه المصالح) .

وكان المواطنون الأول أكثر انشغالاً بالدفاع عن ، أو بتحدى المطامع الأسبانية ، فى القارة ، منهم بالأنشطة الإنتاجية . واعتمد ربح التجارة على النجاح العسكرى بدرجة أكثر من اعتمادها على مشروع استعمارى كفء .

« وكانت التطورات فى صناعة الحرب هى التى حددت العلاقات بين الميناء والأرض الداخلية ، وهكذا فقد اعتمد تغيير نظم الانتاج على تطوير الهيمنة السياسية للمراكز الحضرية الكبرى المتروبوليتانية المختلفة .

لم تنشأ المدينة من الريف ، بل خلقت هى ريفها الداخلى الخاص على أساس

مكونات اجتماعية غير متعايشة . ويتضمن مشروع تطورها تدمير جهود التنظيم الريفى التى استهدفت اشباع حاجاته الخاصة » . وبما أن تبعيتها قد منعتها من تشييد أشكال للتحكيم المؤسساتى بين هذه المصالح . فقد اتجهت نحو خلق قوميات مختلفة فى الكاريبى ، فى محاولة للتغلب على الطبقة ذات المصالح الثابتة الحضرية والريفية [١٣] .

« لقد نشأ نمطان من العلاقات بين المدينة والريف فى القرن الـ ١٩ . (أ) الميناء ، والذى بسبب حرمانه من حماية المراكز الحضرية الكبرى (المتروبوليتان) يجد نفسه عاجزاً عن فرض أشكال التنظيم الاجتماعى والاقتصادى على مجتمع القرية . وينمو الأخير ويتطور خارج إطار الحياة الدولية ، ثـم إن المواطنين لا يستطيعون التعبير عن هذه الغلبة الريفية فى شكل دستورى ـ وهكذا تصبح العلاقات بين المدينة والريف فى حدها الأدنى ، (ب) حيث تفرض السلطات الاستعمارية نظاماً للإنتاج ، ونظاماً اجتماعياً وثيق الارتباط بالسوق العالمى ، فإن المقاومة الشعبية تضطر هذه التنظيمات للاتجاه نحو الهجرة الاختيارية بدرجة تزيد أو تقل . ويظل هؤلاء المهاجرون عاجزين لبعض الوقت عن التفاوض بشأن شروط اندماجهم فى النظام الإنتاجى [١٤] . ويصبح تطور الزراعة فى حالة توقف وتصبح العلاقات بين المدينة والريف متسمة بالفجوة بين المواطنين والعمال » .

وفى كلا الحالين تكون النتيجة هى نوع من الاكتفاء الذاتى الثقافى . والعمال الذين يشبعون الحاجات المحلية يظلون خارج نطاق هياكل التراكم . وعلى النقيض ، فإن الاستثمار والتراكم الرأسماليين المرتبطين بالسوق العالمى يتطلبان جهازاً إدارياً وبوليسياً يمتص طاقات المدينة .

ومنذ عهد القراصنة ، كانت المزرعة الكبيرة Plautation هى الشكل الوحيد لتنظيم الأرض الذى إرتأته المدينة . ثـم إنه وحتى فى هذا المجال ، لم تأت المبادرة من جانب الكريوليين ـ *Creoles ، « إذ يأتى رأس المال والتكنولوجيا من المهاجرين . ويكون إسهام المدينة هو توفير القمع الاقتصادى الإضافى اللازم » .

ولقد أقيمت المزارع الكبيرة ابان القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر بواسطة الإنجليز والفرنسيين على الجزر الأصغر ، وفى القرن التاسع عشر تـم تطويرها فى الجزر الأكبر ، والأقل سكاناً التى تـم الاستيلاء عليها فى البداية بواسطة أسبانيا فى القرن

الخامس عشر . وفى أواخر القرن الـ ١٩ وأوائل القرن الـ ٢٠ ، شجعت الاستثمارات القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية التحرك نحو الأقاليم الساحلية الخالية من السكان فى أمريكا الوسطى ، وحيث كانت المزارع الكبيرة فى حالة تماس مع الاقتصاديات الهندية ومع الملكيات العقارية فى أمريكا الوسطى .

« ولم يكن لا رأس المال ، ولا العمل ، محلى . فالعمال أوروبيو الصنعة ، وبعد ذلك العبيد الأفريقيون كانوا يستخدمون فى الفترة المبكرة ، فى حين أنه فى القرن الـ ١٩ أتى العمل المهاجر من جنوب شرق آسيا . وفى القرن العشرين ، أثارت الشركات المتعددة الجنسية حالة ابتعاد كامل عن جزر المزارع الكبيرة » . إن ما هو واضح ، فى هذا الوصف السريع الموجز ، هو « أنه لم يحدث أبداً أن اندمجت سلطة رأس المال والعمل فى النسيج الداخلى لمجتمعات المزارع الكبيرة بطريقة تمكن من إنتاج نظام من علاقات اجتماعية قادر على التفاوض بشأن التحكم فى البيئة [١٥] .

فرأس المال يتراكم فى القطاع التجارى فقط ، والعمل ، إما أن يهرب إلى اقتصاد المزارعين أو يهاجر إلى المدينة » . وفى ظل مثل هذا الموقف لا تستطيع الثورة العلمية والتكنولوجية أن تفرز أى تغييرات محلية .

لقد أجريت العديد من الدراسات لهجرة العمالة ولاتجاه أرباح المزارع الكبيرة [١٦] . والأمر الهام ، فيما يختص برأس المال ، هو الوظائف الجديدة التى يؤديها فى التغلغل فى أنماط الانتاج الأكثر تعقيداً ، وما يترتب على ذلك بالنسبة لإعادة إنتاج ولتغيير نظام المزارع الكبيرة [١٧] .

فالمزرعة الكبيرة تطرد قوة عملها ، والتى تنتقل إلى بيئات اجتماعية جديدة ، وتحدث بها تغييرات ، وتمارس من هناك بعض الأثر على مجتمعها الأصلى ، ولصالح عملية التغيير المحلى بوجه عام . وفى الحقيقة ، « فنى المجتمعات التى تستخدم قدراً إضافياً من القهر غير الاقتصادى ، فإن الآثار المترتبة على تشتيت السكان العاملين توفر واحدة من الآليات القليلة للتغيير المحلى » .

« ومن المفارقات ، أن الهجرة من الكاريبى يجب اعتبارها حلاً محلياً لمشكلات محلية . فلقد بدأت الهجرة الداخلية فى منطقتى الكاريبى فى القرن الـ ١٩ ، ثم امتدت

إلى خارج الإقليم خاصة بعد عام ١٩٤٥ . إن عمليات النزوح هذه للسكان ، هى استطراد لعملية (الفرار إلى التلال) ، ولاقامة اقتصاديات المزارعين التى جرت فيما بين الالغاء الرسمى للعبودية فى الولايات المتحدة وافتتاح قناة بنما . ولقد استمرت الهجرة الداخلية فى الحدوث ، بالرغم من النواهى القانونية[١٨] ، وهى أيضاً ، حلاً محلياً لمشكلات محليه . وينطبق نفس الشىء على تحركات الهجرة الداخلية فى منطقة الكاريبى » .

وعلى الرغم من أن المهاجر الكاريبى قد لا يفكر فى العودة ، إلا أنه يحتفظ بصلة وثيقة مع موطنه الأصلى ، لعدة أجيال فى الغالب . « إن الاقتصاديات المبكرة للمزارع الكبيرة قد خلقت مكاناً جديداً ـ حوض بحر الكاريبى ـ والذى لم يكن مكاناً طبيعياً ، بل نظاماً من علاقات اجتماعية وولاءات عائلية ... وبالإمكان النظر إليه أى المهاجر بوصفه محاولة للعثور فى الخارج على الموارد التى يمكن بها حماية اقتصاد القرية » . ولكن تدويل سوق الطعام ، جعل هذه الجهود اليائسة عقيمة ، وأحدث موجة جديدة من الهجرة بعد الحرب العالمية الثانية ، اتجهت بصفة رئيسية إلى البلدان المتقدمة وأخيراً ، وعلى هذا الأساس ، فمن المهم أن « نلاحظ الخلق غير المكتمل لوحدة الكاريبى ، والتى يجب أن تضاف إليها الجهود التى تبذلها حكومات معينة فى المنطقة من أجل تحقيق الاندماج والتعاون . ولسوف تكون هذه الاستراتيجية أكثر فعالية إذا كانت قادرة على الكسب من شبكة العلاقات والولاءات الاجتماعية التى تشمل المهاجرين وأبناءهم » .

واليوم ، يعتمد التغيير المحلى على قدرة هذه البلدان على اغتنام الفرص التى توفرها الأزمة الاقتصادية العالمية . ولقد ركز الدكتور كاسيمير على عدد من العوامل فى هذا السياق .

« أولاً ، عدم توازن العملية السياسية والاقتصادية لبناء الأمة ، من حيث البطء الذى تتسم به ، والوجود المستمر لشعوب مستعمرة ، وتدهور المساهمة الاقليمية فى الاقتصاد العالمى ، وصعوبات الحصول على الوسائل الضرورية للتطور الاقتصادى ، وكذلك تزايد مديونية هذه البلدان . ثانياً ، إن تحكم شعوب الكاريبى فى ناتج عملها وفى مصيرها السياسى يعتمد بدرجة أقل على القوى الاجتماعية داخل الأراضى القومية . واليوم ، فإن منطقة الكاريبى مرتبطة بشكل لا مخرج منه بباقى العالم . ثالثاً ، تتكون

المنطقة من عدد من مجتمعات الجزر الضعيفة والتى يمكن احتلالها ، وكانت بالفعل محتلة بواسطة حفنة من الدول البحرية القوية ، على الرغم من المقاومة البطولية [١٩] . إن الخلاصة يجب أن تكون هى أن التماسك الاجتماعى والحكم الذاتى لمنطقة الكاريبى ستظهر ثانية فى سياق التداخل مع القوى الخارجية » .

وفى هذا الإطار ، كلما كان البلد أضعف ، كان تأثير علاقته مع المركز الحضرى الكبير أضخم ، وعلى العكس ، فكلما تعززت أكثر العلاقات بين العالم الثالث وبلدان عدم الانحياز ، تزايد مجال المناورة الذى ستستمتع به تلك البلدان . وتعكس السياسة الاستعمارية بدائل التطور داخل المراكز الحضرية الكبرى المتروبوليتانية ، حيث يؤدى نشاط قواها الاجتماعية الخاصة إلى تضييق المكان الذى تعمل فيه البلدان المتخلفة ؛ « يضاف إلى ذلك أن أعداداً متزايدة من المهاجرين وأبنائهم يقومون بدور ، ويصبحون جزءاً من نضالات العمال فى البلدان المتطورة ، وتتزايد الاحتمالات بشأن قيامهم بصياغة مطالب تتعلق بحقوقهم ، وبحقوق شعوبهم الأصلية » .

« وبسبب عزلتهم عن بلدانهم الأصلية ، فإن المهاجرين الأول من عمال الكاريبى فقدوا الروابط مع جماعات معينة وأصبحوا جزءاً من كيان قومى جديد ... واليوم ، تنشأ إمكانيات جديدة للتماسك الاجتماعى فى ارتباط وثيق مع بلادهم الأصلية فى المراكز المتروبوليتانية ... إنها لم تعد مسألة متعلقة بالتضامن الأممى لجميع العمال والذى ما زال بعيداً . لكننا نستطيع أن نلاحظ (أ) تلاحم مصالح المواطنين الذين يعملون فى المراكز المتروبوليتانية لكنهم مسئولون عن أسرهم فى أوطانهم البعيدة ، و(ب) التوطد التدريجى للعلاقات الاجتماعية بين الشرائح المختلفة لقوة العمل فى المجتمعات الصناعية » .

وعلى حين تناقش المنظمات الدولية النظام الاقتصادى والاجتماعى الجديد ، فإن العمال من البلدان المتطورة والمتخلفة يلتقون يومياً فى طرقات عواصم العالم ، وبرغم ذلك يبقون على علاقاتهم مع الأقارب والمواطنين الذين يعملون فى ظل أنماط وأشكال مختلفة للإنتاج . وعلى حين تناقش بلدان العالم الثالث موضوع الاندماج ، فإن مواطنيهم وأبناءهم يطورون بهدوء فهماً ومعرفة مقابلة . وعلى حين أن الديمقراطية والمشاركة

الشعبية يعتبران قضيتين حيويتين فى العالم المتخلف ، يتعلم المهاجرون الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم الخاصة .

« وهكذا ، وعلى حين أن المدينة والريف فى منطقة الكاريبى لم يتحررا بعد من أسر عزلتهما ، فإنهما يتصاحبان معاً على الأرض الأجنبية ؛ إنه هناك حيث يتم التغلب على بلقنة Balkanisation منطقة الكاريبى » ، وبالتحديد كنتيجة للتعامل المباشر مع المراكز المتروبوليتانية . وقد يبدو من العسير أن نتحدث عن علاقات المدينة / الريف إلخ فى سياق أوضاع المراكز الحضرية المتروبوليتانية ؛ لكنه « ومنذ عام ١٩٤٥ ، لم يعد هناك وجود لجيوب المهاجرين المنعزلين عن بلدانهم الأصلية ؛ فهم يسافرون جيئة وذهاباً ، وتفعل السلع والأفكار نفس الشيء » .

ولهذه التغييرات أهميتها فى سياق التغيرات فى العلاقات الاجتماعية داخل المراكز الحضرية المتروبوليتانية ، وفيما بينها وبين العالم الثالث ، والتى تعتبر نتيجة لفترات الازدهار والركود فى الاقتصاد العالمى .

« عندما تنخفض البطالة فى المركز ، يحول المهاجرون مقادير هامة من النقود للأقارب فى الوطن ؛ وزياراتهم ، والهدايا التى يحملونها يكون لها تأثير مباشر على الإنتاج والاستهلاك المحلى . ومع الكساد وتقلص سوق العمل ، يتعين على المهاجرين أن يواجهوا جماعياً سلاسل من الإجراءات والممارسات المتحيزة ضدهم ، تقرب فيما بين المدينة والريف ، وفيما بين العمال والطبقات المتوسطة ، وحتى أرستقراطية الكريولى القديمة . إن هذه التجربة المشتركة تفرز طلباً لجعل العلاقات ديمقراطية ، الأمر الذى يكون له تأثيره على المجتمعات القومية . ويتفاوض معاً سكان الريف والحضر من خلال لغة مشتركة ، وتكون النتيجة هى حركة للتضامن مع الآخرين من منطقة الكاريبى » .

وأخيراً ، فإن وضعاً اقتصادياً متدهوراً ، بصرف النظر عن أسبابه ـ تدويل السوق الداخلى ، تدهور الموارد المحلية ، شروط تجارية غير مواتية ، أو ضغوط تضخمية ـ يشجع موجة جديدة من الهجرة ، تفرض على البلدان المتروبوليتانية (الحضريه الكبرى) أن تتفاوض بجدية حول النظام الاقتصادى الجديد .

ومن ثم ، فإن مسألة تغيير مجتمعات المزارع الكبيرة ، يجب أن تطرح فى إطار

أوسع نطاقاً من منطقة الكاريبى وحدها ، وبالذات عندما نضع فى الاعتبار السهولة التى بواسطتها تستقطب الحكومات والشركات المتعددة الجنسية ، هياكلها الاجتماعية والعقلية . « ولكن منطقة كاريبى خالية من السكان يعاد تكوينها فى مراكز هامة فى المجتمع الغربى ، وبالتحديد حيث يتم صياغة السياسات التى ستؤثر على التغيير المحلى . وهكذا ، فإن تخطيط أى تغيير أو تطور مثل هذا ، يجب أن يأخذ فى الاعتبار تأثير المهاجرين على سياسات العالم المتطور . لأن المراكز المتروبوليتانية قد كفت أيضاً عن أن تكون معزولة ؛ فالنفاذ إلى أسواق العمل بها أعطى للمساومة الاجتماعية صفة كوكبية شاملة » .

وعلى أساس هذه الخلفية ، فمن الواضح أنه ، كما ركز على ذلك الدكتور كاسيمير ، « لا يمكن اعتبار العلم والتكنولوجيا كسلع بسيطة يمكن نقلها من سياق إلى آخر » . إن هدف (التقدم الذاتى) الذى يكمن فى صميم لب معظم استراتيجيات التطور العلمى والتكنولوجى ، يمكن إنجازه فقط من خلال خلق هياكل الشركات المندمجة المتأقلمة مع هذه المجتمعات ، ومع انقساماتها الاجتماعية العميقة ، ومع استعدادهم للتأثر بالنفوذ الأجنبى ، ومع عزلتها السيئة السمعة .

ان تأسيس الحكومات القومية يمثل نقطة تحول فى المفاوضات مع المراكز المتروبوليتانية ؛ ولكنها لا تستطيع أن تعمل بدون الحد الأدنى من الشرعية . « إن الجرى وراء رضا المحكومين ينتج فى النهاية تغييراً فى الهياكل الموروثة ، التى يجرى فتحها أمام القوى الاجتماعية التى كانت مستبعدة حتى هذه اللحظة ... ثم إن الطلب على الديمقراطية وصبغ الحياة بها له ضرورته التكنيكية الخاصة ، وله ضغوطه الخاصة على العلم والتكنولوجيا » .

وهناك مرحلتان فى تشكيل الدولة القومية وفى الاستخدام المحلى للعلم والتكنولوجيا . فبينما يتم تشكيل الإدارة القومية ، تصبح العاصمة متميزة عن باقى المدن . ويلعب سكانها دوراً مزدوجاً ؛ فهم حراس الاستقلال القومى . وهم أيضاً أول المنتفعين به ، بينما يبدأون فى الاشتراك فى الحياة الدولية باسم كل الشعب . وبرغم أنها تكون ما تزال تفتقر إلى جهاز إنتاجى ، تصبح المدينة فى الكاريبى مستهلك . كبير

للواردات ، « بما فى ذلك الواردات التى تستهلك بواسطة الجيش الوطنى ، والذى يفيد فى ضمان بقاء نظام اقتصادى وسياسى عالمى معين » .

إن دخول قطاعات واسعة فى سوق السلع المصنعة يعزز التعديلات التى حدثت بعد الحرب (الثانية) فى مدينة منطقة الكاريبى . وتعجز الصناعة الجنينية التى تسعى للاحلال محل الاستيراد عن الاستجابة لهذا المطلب ، وبرغم ذلك ، تنتج سلعاً تتفق مع الأذواق والنماذج ، والأهداف الأجنبية [٢٠] . « إن طرق الإنتاج المستخدمة فى البلدان الصناعية تنقل وتزرع مباشرة فى منطقة الكاريبى ؛ ولذلك . لا يفيد فى شىء مدى إتاحة العلم والتكنولوجيا من حيث تغيير درجة تحكم السكان المحليين فى الموارد التى من المفروض نظرياً أنهم يديرونها » . وبينما يحدد الموظفون العامون مستوى الاستهلاك الجديد ، يطالب العمال أيضاً بسلع ترفية ، وهو تأثير يتعزز بنفوذ المهاجرين . « إن العاصمة ، عن طريق تشجيع هذا التصنيع الكاذب ، تبقى على **نظام فعال** modus operandi لتجارة الاستيراد والتصدير ، وتواصل كونها وكيلا ومركزاً للتجارة على الرغم من وجود بعض المشروعات الصناعية .

« فى هذه ، المرحلة الأولى من بناء الأمة ، لا تؤيد ممارسات المواطنين التطور المحلى ، ولا تطوير العلاقات بين المدينة/ الريف . فالخدمة المدنية (فى الحكومة) تجذب أفضل الأفراد وتوفر أفضل الطرق للترقى الاجتماعى ، ـ إلا أنها لا تستطيع أن تتوسع إلى ما لا نهاية ، وبذلك تفقد المنطقة أفضل مواردها البشرية » .

وفى النصف الأخير من القرن العشرين ، فإن المهنيين والفنيين وكذلك العمال غير المهرة يقيمون فى البلدان الصناعية . وتولد الأزمة الاقتصادية عقبات أمام الهجرة ، حافزة بذلك المرحلة الثانية لبناء الأمة ، عندما لا يعود من الممكن تصدير فائض العمل . ومن ثم تصبح السياسات الجديدة للتطور ضرورة ، وبالذات بينما تخفض الأسعار المتزايدة للبترول موارد الأمة والخزانة العامة .

« والآن ، يصبح من الضرورى للعلم والتكنولوجيا أن ينتجا محلياً ، وأن يتم خلق آليات اجتماعية تكون قادرة على توقيف ، أو تعديل المصالح والحقوق الاستعمارية الموروثة . وتصير الحاجة أيضاً إلى نمط جديد من المواطن ، قادر على التفاوض بشأن

نظام اقتصادى قومى جديد ونظام اقتصادى عالمى جديد . وقد تجعل التغييرات الهيكلية مشاريع التطور المحلى ممكنة ، لكنها تستلزم حداً أدنى من أعداد المواطنين المزودين بالأيديولوجيا والتعليم الملائمين . لأن الكثير من المفاوضين يرسبون بسبب النقص فى التأهيل ، أكثر مما يرسبون بسبب الالتزام بالوضع القائم » .

إن المشكلة الملحة هى كيف تقيم هياكل العمل على المستويات المختلفة . فالمشروع موجود ، ويسجد أكثر صياغاته عمومية فى وثيقة (استراتيجية من أجل منطقة الكاريبى فى عقد التنمية الثالث للأمم المتحدة)[٢١] ، وتم وضعه بواسطة جماعة من مثقفى وسياسيى الكاريبى الذين التقوا كأفراد تحت إشراف لجنة الكاريبى للتنمية والتعاون واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية .

وقد اقترحت المجموعة ثلاثة خطوط رئيسية للعمل ، لخصها الدكتور كاسيمير فيما يلى .

« (١) تعزيز القدرة على التفاوض لبلدان المنطقة . فمن الضرورى بشكل عاجل أن نعد مؤسسات قومية مهتمة بالعلاقات الخارجية ، إلى جانب تعزيز الجماعات الدولية التى تردد مطالب المنطقة » وتشير الوثيقة بالتحديد إلى مجموعة عدم الانحياز ، وكذلك إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . ولجنة الكاريبى للتنمية والتعاون ، ولجنة الكاريبى » . (٢) والمنطقة التى تحتل المرتبة الثانية فى الأولوية هى التخطيط الاقتصادى ، وإدارة الموارد المتاحة » . وتؤكد الوثيقة على الحاجة للتخطيط المرن ، الذى يستطيع أن يأخذ فى اعتباره أبعاد وهياكل المجتمعات المحلية ، التى يجعل صغر حجمها من المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات إمكانية واقعية ، والتى تتطلب هياكلها التوليف بين أنشطة تخدم كلا من السوقين الداخلى والخارجى . ولاحظت الوثيقة أن النظم الاقتصادية فى الكاريبى نظم هشة ، وركزت على الحاجة للمحافظة على الطاقة وعلى الحاجة لتطوير مصادر بديلة للطاقة . « (٣) اقامة الهياكل التى تسمح بالمشاركة ، آخذة فى الاعتبار الوضع الجغرافى السياسى لتلك البلدان » . ثم شرعت الوثيقة فى تحديد الإجراءات الضرورية للتطور الداخلى المنتظم لأشكال التماسك الاجتماعى . وتعترف استراتيجية هذه المجتمعات بأن مجتمعات المزارع الكبيرة هى فى مركز ميدان

المعركة بين القوى الكبرى ، وأنها حساسة على وجه الخصوص للتأثيرات الخارجية . ولذلك ، فإن تغييرها يستلزم قدرة وطنية على التعامل مع هذه التأثيرات » .

« ويؤدى الحجم الصغير لهذه البلدان ، بحكومات المنطقة ، مهما كانت أيديولوجيتها ، لأن تتبنى مواقف مشتركة خدمة لمصالحها المشتركة ، ورسم سياسة للتوحيد الاجتماعى للتغلب على الانقسامات الاجتماعية » . وأخيراً ، فإن الوثيقة تشير إلى الحاجة للاصلاح التعليمى وللتطور التكنولوجى المنتظم كاستجابة قومية لدواعى البقاء والارتقاء بمستوى المعيشة .

إن الإجراءات المقترحة لا تستنفذ الإمكانيات ، لكنها تعترف بالإمكانيات الواقعية الفعلية للحكومات ، وتعترف بمستوى التوحد والتماسك بين القوى الاجتماعية . إن التبعية الاقتصادية والنسياسية تستمر ؛ والصراعات القومية والدولية تظل بدون حل . لكن المصالح المشتركة للمنطقة تجعل من الممكن تصور مشروع وتحقيق تطور للعلم والتكنولوجيا يستجيب لحاجات السكان المحليين . والأهمية المعلقة على التطور الاجتماعى ، وعلى تغيير العلاقات الاجتماعية هى دليل على الاعتراف بالطابع الرشيد للممارسات المحلية . مما يجعل من الممكن الارتقاء بفعاليتها وبأهميتها وتشجيعها » .

وفى كلمات قاطعة ، فإن للمنطقة دورًا سلبيًا فى هذه الاقتراحات ، طالما أنها تفترض استخدام المؤسسات الدولية لحماية مصالحها ؛ ولكنه لا توجد هناك أية نوايا معبر عنها لاستخدام المهاجرين من أهالى المنطقة ، أو لاستخدام نفوذهم . إنها جماعة لمنطقة الكاريبى « غير محليةْ » وهى التى يناط بها الإبقاء على اقتصاد بعض الجزر المفقرة (من الإفقار) ، والتى لها اتصال أضخم بالعلم والتكنولوجيا . « إن (النظرة العالمية) التى تتطور بين هذه الجماعات لا يمكن مقارنتها بالهياكل الصلبة التى تحدد الهوية الثقافية القومية ... لكنها تؤثر بالفعل على أساليب التفكير الاقليمية والقومية لعالم الكاريبى ، وعلى التصورات الخارجية لهذا العالم . إن هذا المجال الكاريبى ، والتقدم الذى تحقق هناك ، هما استجابة للمشكلات المحلية . وهكذا فهى تمثل قوة اجتماعية ، متواضعة ، لكنها ذات مكانة استراتيجية ، لا يجب تجاهلها » .

« إن منطقة الكاريبى لا يمكن أن تختار العزلة » ، تلك هى الخلاصة التى توصل

إليها الدكتور كاسيمير. » لقد ولدت من تلاقى تأثيرات وكانت مجبرة عبر تاريخها لأن تخدم مصالح غير مصالحها الخاصة. ومن أجل البقاء، يجب عليها أن تخلق بيئة دولية يكون تأثيرها أقل تخريباً. فإذا لم تفعل، فإن أفضل مواردها البشرية سيتم استقبالها بسرعة فى الخارج بالتالى. وبينما يجرى تطوير النظام الاقتصادى العالمى الجديد، فإن المنطقة ستكون قادرة على التقدم نحو مستوى جديد من السيطرة على ظروفها الخاصة ».

وطرح الدكتور أسامة الخولى تقريراً عن مدى التقدم فى عمل فريق من الباحثين بشأن « الإمكانيات العلمية والتكنولوجية فى تراث وثقافة المجتمعات من أجل إشباع الحاجات الأساسية »[٢٢] مع إشارة خاصة إلى حالة مصر. وللمشروع طوران اثنان؛ يتكون الطور الأول من عرض للتيارات فى أدب التنمية، وتقييم لاستراتيجيات (الاكتفاء الذاتى الإقليمى)، أى لمشاريع تنمية الاكتفاء الذاتى كما طرحت بواسطة بعض الدارسين العرب وبعض المفكرين، ومسح للتجديدات وعمليات أقلمة التكنولوجيا الدقيقة. وفى حين أن الكثير من العمل قد أنجز بالفعل على المستوى الكبير، Macro-Level فإن فريق الباحثين فى المشروع شعر بأن « الوقت قد حان لمواجهة التحدى المتمثل فى اختبار هذه المفاهيم والنماذج فى الواقع المضطرم لعالم اليوم، ولصياغة برامج عمل ملموسة على المستوى الدقيق Micro-level على أساس من التحليل المفصل لأمثلة محددة ».

ولقد حدد الفريق « ثلاثة أمثلة محددة للبحث فى التفاعل بين التراث والثقافة، وبين التجديد والأقلمة التكنولوجية المحلية على المستوى الدقيق للقرية أو المدينة الصغيرة »؛ وكان اثنان منهما ريفيان، والثالث حضرى.

وفى سياق الندوة، طرح الدكتور الخولى فرضية رئيسية:

« لقد جرت العادة على توجيه اللوم للعلم والتكنولوجيا، وبل بإفراط، لتمزيق التعايش المتناغم للمدينة والقرية والذى وجد فى الماضى، ولسوف يكون أكثر صدقاً أن نقول إن **العلم والتكنولوجيا المحليان** هما وبنفس القدر ضحايا لنماذج التنمية الراهنة مثلهما مثل البيئتين الحضرية والريفية.

ونحن نعتقد أن إعادة الاعتبار للقدرة العلمية ـ التكنولوجية للجماعة يمكنها أن تسهم بإيجابية فى معالجة أخطاء وأمراض استراتيجيات التنمية القائمة على فرض أساليب حياة أجنبية ، وسائدة ، وقمعية والمرتكزة على علاقات اقتصادية غير متكافئة بين القطاعين الحضرى والريفى ».

إن دور العلم والتكنولوجيا فى التنمية الريفية ، لا يجب تجاهله ؛ لكن مثل هذه التكنولوجيا لا تستطيع أن ترفض سواء الكم الهائل للمعرفة العلمية الموجودة ، أو تعجز عن أن تأخذ فى اعتبارها ثروة الخبرة الاجتماعية الكامنة فى التكنولوجيا التقليدية والتكنولوجيا المحلية . وهكذا يجب عليها أن تكون « متفتحة فى نظم الأبحاث التى تجريها ، وتخرج إلى مراكز الإنتاج ، وتقيم اتصال وثيق مع المنتجين » . وبتوجيه نفسها بعيداً عن المشروعات الكثيفة الاستخدام لرأس المال و (الإنتاج الكبير) فإن اللامركزية ستصبح ممكنة ، مع الضمانات الناتجة عن ذلك ضد السيطرة بواسطة أقلية أو (نخبة تكنولوجية) . إنها سيتعين عليها أيضاً أن تكون « رشيدة بيئياً ، وتعتمد على الموارد المحلية المتجددة ، وتستهلك الحد الأدنى من الطاقة ، وقائمة على أساس الحد الأقصى من إعادة التدوير ، والحد الأدنى من التلوث ، الخ » وعند هذا الحد ، فسوف تكون فى انسجام وثيق مع التكنولوجيا المحلية ، والتقليدية ، ومع أبنيتها العلوية الاجتماعية والثقافية . وفى معنى أوسع ، يجب أن تكون « متجهة إلى إعادة التوازن بين المدينة والريف ، وبين المجتمعات المحلية والقومية ، إلى المدى الذى عنده يسهم المجتمع الريفى مباشرة فى تشكيل النظام التكنولوجى ، وكذلك الحياة الثقافية ، والسياسة الاقتصادية ، وفى التعبير عن الحاجات الاجتماعية على المستوى القومى » . ولسوف يكون الهدف هو ضمان أن المجتمع الريفى يستطيع بذلك أن يصبح شريكاً فعالاً فى التنمية القومية ، وأن التوازن بين البلدان المتطورة والمتخلفة يمكن استعادته عن طريق تحرير الأخيرة من التبعية التكنولوجية ، والاقتصادية ، والثقافية .

ولسوف تصبح العلاقات بين المجتمعات الحضرية والريفية فى مجال رؤية المشروع أيضاً .

« وعلى خلاف البلدان الصناعية ، حيث لعبت المدينة الدور الهام فى تطوير قوى المجتمع الإنتاجية ، فان المدينة فى العالم الثالث وإلى مدى بعيد تعتبر طفيلية . وهكذا فإن

(نمو الحضر) لا يمثل أكثر من زائدة لمركز (غربى) فى تلك التجمعات الحضرية المحيطية . وتتشكل علاقاتها مع المجتمعات المحلية المحيطة بها عن طريق آليات الامتصاص ، والسيطرة والاستغلال » .

ولم يؤد الاستقلال السياسى إلى تغيرات هامة . فالنخبة الحاكمة الجديدة ، ذات النزعة الاستهلاكية ، وعقلية الوساطة التجارية ، فشلت فى تغيير المجتمعات الحضرية إلى مراكز إنتاجية . « إن ما تحقق كان هو خلق امتدادات وزوائد هامشية وتابعة لمراكز الانتاج والتجديد فى المركز ؛ ولم تكن هناك محاولة لإقامة نظام تكنولوجى محلى منسجم ومتنامى » . وهكذا ، فقد كانت المناطق الريفية هى التى واصلت كونها المراكز الرئيسية للإنتاج والمراكز الرئيسية لتوليد الثروة القومية .

وفى هذا السياق ، فإن مناقشة (التنمية الريفية) بواسطة النخبة الحضرية ليس أكثر من ذريعة لامتصاص الريف .

إن هذا يمثل الإطار العام ، الذى فى حدوده سيدرس فريق العمل فى المشروع ثلاثة مجتمعات تقليدية فى مصر ــ هى النوبه ، وسيوه ، والعريش ، بهدف تحليل إلى أى مدى « جرى اغترابهم عن تكنولوجيتهم المحلية فى الزراعة والحرف اليدوية » ، وما إذا كانت « هياكلهم الاجتماعية ــ الاقتصادية يجرى تفكيكها من أجل صالح أنماط معينة من التكنولوجيا المستوردة والتى تسمى (قومية) ، والتى هى فى الحقيقة تجسيد للتخريب الثقافى لمجتمعات العالم الثالث » .

وفى التقسيم القومى للعمل ، فإن تلك المجتمعات تبادل حصادها من المحاصيل عملياً للحصول على جميع حاجاتها ؛ « ولكونهم فقدوا الأساس المادى لوجودهم ، فقد أصبحوا مرابعين ينتجون طبقاً لقواعد جديدة وغريبة عليهم » (*) .

وأكد الدكتور الحولى . على أن المشروع البحثى ، له هدف عملى « يتمثل فى إعادة تلك المجتمعات إلى حالة من الاستقلال والدينامية ، حتى يمكنهم أن يصبحوا مكتفين ذاتياً بالمعنى الأساسى » . إن هذا لا يعنى ، كما يلح هو على ذلك ، رفض التطور أو التحديث ، لكنه يستلزم فى الواقع الاعتراف بأن الرؤية المتميزة للمجتمع فى المستقبل يجب أن ترتكز على التفاعل الايجابى .

واختتم الدكتور الخولى تقريره بتعليق على مسألة التراث والموروث (بالمعنى الثقافى) . « إذا تـم تناول الميراث الثقافى بعقلية العبد العاجز عن التفكير الخلاق ، فإنه يصبح صرحاً مقدساً لا يجب انتهاك حرمته . ولكن وعندما ينظر إليه عقل حر ومبدع ، فلسوف يكتشف وكسائر الظواهر الإنسانية الأخرى ، أن التراث والموروث يشكلان بنية ديناميكية لها تناقضاتها الخاصة ، والتى يمكن استخدامها بوعى للتصدى للتحديات الجديدة » .

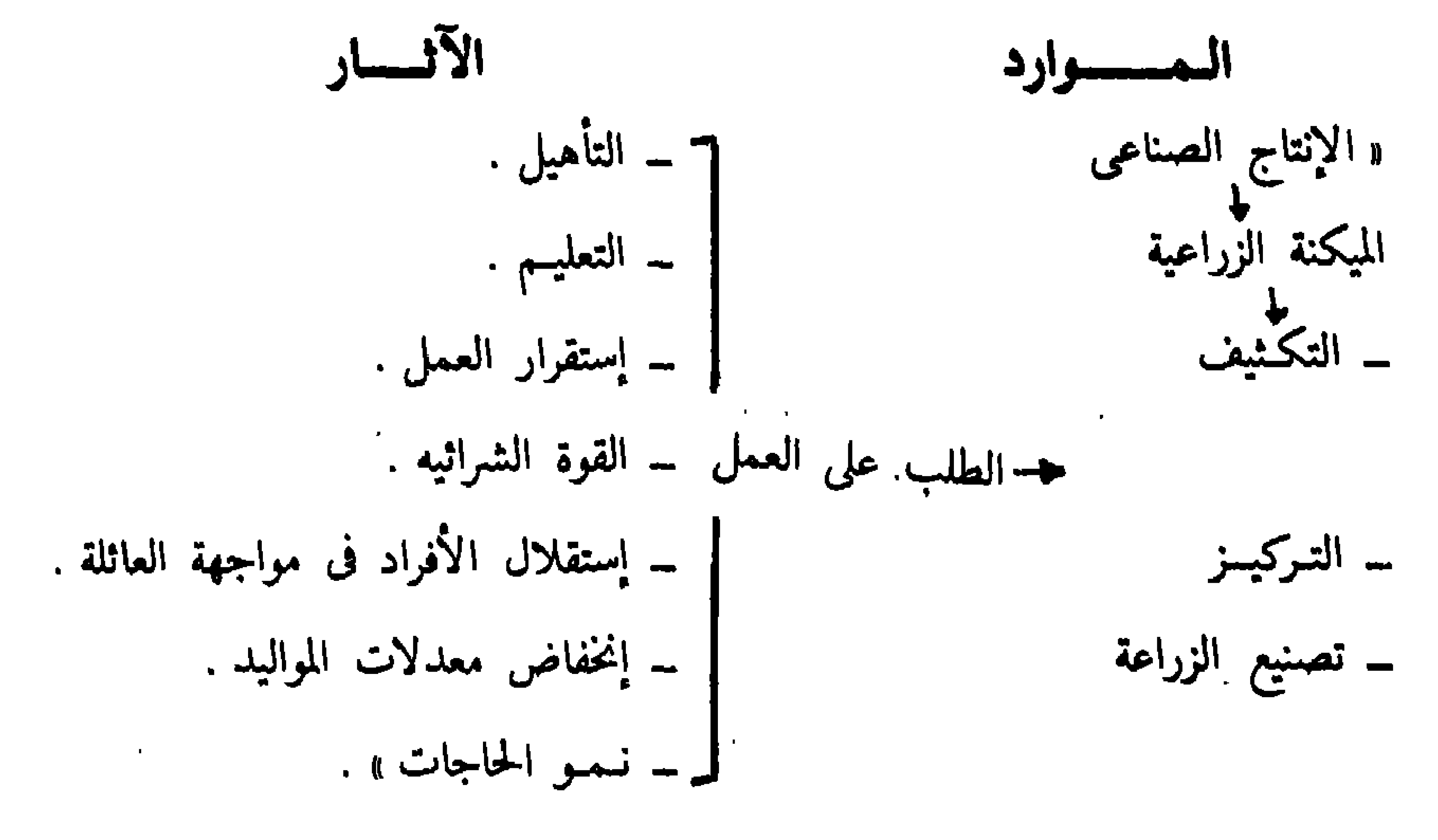
وفى البحث التالى ، درس السيد محمد بوخبزه ، « تأثير الثورة العلمية والتكنولوجية على الموارد والحاجات فى المجتمعات الزراعية » . وقد أشار إلى أن مثل هذه الدراسة ، تتطلب كلاً من التصور التاريخى والمعرفة الوافية بالحقائق فى كل مجال . ولذلك . اقتصر تحليل بوخبزه ، على ثلاثة مجالات محددة هى ، (أ) السكان الزراعيون فى الجزائر ، على المستوى الاجتماعى ؛ (ب) تأثير الثورة العلمية والتكنولوجية فى البيئة الزراعية ، وبالذات فيما يختص بمدى مساهمتها فى تحسين الموارد الاقتصادية . وتحت هذا العنوان ، يجب على التحليل أن يشتمل على نشأة حاجات جديدة كنتيجة للنمو السكانى وللنموذج الغربى السائد للاستهلاك والذى ينقل بواسطة النخب المحلية ووسائل الإعلام الجماهيرية . (جـ) عامل الوقت ، على الرغم من أن الدراسة هنا هى فى مرحلة مبكرة للغاية .

وباتفاق مع كل المتحدثين الآخرين ، أكد بوخبزه على ضرورة رؤية الثورة العلمية والتكنولوجية فى حدود معايير السياق الاجتماعى ـ الاقتصادى الذى نشأت منه ـ أى ذلك السياق الخاص بأوروبا الغربية فى مجرى النمو الصناعى .

« إن إنتاج السلع والخدمات يخلق تقسيماً جديداً للعمل بكل من المعنيين المكانى والاجتماعى ، فالتركيز والميكنة المتزايدان للأنشطة الزراعية والصناعية يؤدى إلى تحرير للعمل يمكن استخدامه فى القطاعات الناشئة فى الإنتاج والخدمات . ومحور الاقتصاد الجديد هو زيادة الفائض إلى أقصى حد ؛ ... ويكون نمو الموارد نتيجة للاستغلال المكثف والمتزايد لعوامل الإنتاج مع نقل الثروة التى خلقت فى المستعمرات إلى أوروبا . والنتيجة هى التغيير الكامل لأنماط الاستهلاك فى البلدان الصناعية » .

وبدورها ، فإن حركة التصنيع الهائلة ، تستلزم سياسة تعليم منتظمة ، وترشيد مستمر للتقسيم الاجتماعى للعمل . وتكون النتيجة هى اطراد نمو أعداد السكان الذين يدخلون المدارس ، والإزالة المتزايدة للأمية . « وفى نفس الوقت . فإن الدخول الكبير للنساء إلى سوق العمل أنتج تقلص الأسرة الكبيرة واستبدال الأسرة الصغيرة بها (الأسرة النووية) . وداخل البنية الصغيرة النووية ، تتفتح الإمكانيات بواسطة المجتمع الصناعى ، فى شكل التعليم والتدريب ، وإثارة نزاعات على السلطة والمصالح المادية بين الآباء والأبناء ، حالما يبدأ الأخيرون حياة العمل » . ويتوقف الابن عن أن يقدم دعماً اقتصادياً ، وتصبح قضية الميراث أقل أهمية مع الانتشار العام للعمل الأجير. وتنخفض معدلات ميلاد ووفيات الأطفال ، ويؤدى ارتفاع القوة الشرائية إلى ظهور حاجات أقل توجهاً إلى إعادة الإنتاج البيولوجية منها إلى التمايز الاجتماعى . » وهكذا تتعرض جميع الأنشطة الاجتماعية وفى وقت واحد لتغييرات متقابلة ومتماسكة على مستوى الرشد الاقتصادى ، **يقودها القطاع الانتاجى** » .

ويفضى التصنيع والميكنة إلى ثورة مماثلة فى الزراعة ، مؤتلفة كما فعلت فى الواقع مع الاكتشافات العلمية المتصلة بانتخاب البذور وبالتوفير الجديد لكميات ضخمة من المياة اللازمة للرى . ويحضر التكثيف الناتج فى الإنتاج الزراعى معه تغييرات فى كل من ممارسات العمل الزراعى وفى حياة العمال الزراعيين . ولخص بوخبزه تلك الآثار فى أشكال الرسم التوضيحى التالى :



« وككل بلدان العالم الثالث ، نعمت الجزائر فقط بتلك الجوانب من الثورة العلمية والتكنولوجية التى وضعتها المصالح الاستعمارية تحت تصرفها ـ على الرغم من الجهود الهائلة من أجل التصنيع والتطور فى أعقاب الاستقلال » . والنتيجة المترتبة ، هنا وكما فى أى مكان آخر ، كانت هى تغيير ـ مع ما استتبع ذلك من نتائج لها وقع الكارثة ـ التوازن بين الموارد والحاجات .

« وبعد تجريد الجزائريين من أفضل الأراضى ، ركز المستعمرون على انتزاع أعلى عائد ممكن منهم والذى يمكن لأحدث الطرق التكنولوجية الغربية أن تنتجه ؛ أولاً ، من خلال استخدام الحرث الميكانيكى ، ثم من خلال الآلات الأثقل ، وانتخاب البذور ، واستخدام الأسمدة ، والطرق التكنولوجية للمزارع الصناعية (الصوب) التى تستخرج الحد الأقصى للإنتاج من الأرض . وهكذا ، فإن النزعة الاستعمارية طبقت الطرق التكنولوجية الجديدة والاكتشافات الجديدة لتحقيق مآربها الخاصة » .

وكان لهذا أثران ، الأول يتعلق بملكية الأرض ، والثانى يتعلق بتطبيق التكنولوجيا .

فعن طريق الاستيلاء على الأرض حتى يتم استغلالها ، (حرر) المستعمرون المنتجين من وسائل الإنتاج ؛ وأصبحت الأرض سلعة ، وموضوعاً لتجارة كثيفة ، كما تصور ذلك بوضوح دراسة لعمليات الاتجار فى الأرض بين عامى ١٨٨٠ و١٩٥٤ (٢٣) .

« وهذه العملية هى نتيجة مباشرة للثورة العلمية والتكنولوجية والتى ، عن طريق انتاج الآلات الصناعية ، تفرض **من تلقاء ذاتها** ipso Facto حداً أدنى لوحدة الإنتاج . وهكذا يصبح التركيز ، كما فى أوروبا ، معياراً للربحية » .

وفى أوروبا الغربية ، أحدثت الدعوة للعمل الصناعى نزوحاً ضخماً من الريف ، وتركيزاً لملكية الأرض . وفى الجزائر ، كان الإفقار هو الذى أدى إلى تكوين الملكيات العقارية الكبيرة . وأصابت البطالة سكان الريف والحضر سواء بسواء ؛ وببساطة اندفع الفلاحون للبحث عن العمل ، والذى كان فى الغالب بعيد المنال . « إن خصوصية التجربة الجزائرية ، برغم ذلك ، تتمثل فى أن العملية مازالت ناقصة ، بينما

لا زال المزارعون يتمسكون بقطع أراضيهم الصغيرة ، حتى بالرغم من أنها بالكاد توفر ٢٠٪ من حاجاتهم » .

« وهذا يشير إلى انعدام الأمان المتوطن فى عالم المزارع . وفى أوروبا ، فإن قطع الأرض غير القوية اقتصادياً تختفى ؛ ولكن الأوضاع فى بلداننا ، برغم ذلك ، لا تسمح بهذا . فتركيز الأرض ، بسبب سوق العمل المحدودة ، وعلى خلاف مما حدث فى أوروبا ، لم يؤد إلى تكون وحدات اقتصادية قوية . بل على النقيض ، أدى إلى ظهور نمطين اثنين من الملكية ؛ مزارع شاسعة للغاية ، ومزارع صغيرة جداً mini Funclia ، فى علاقة ارتباط جدلى لتطور التخلف الزراعى » .

وفى عام ١٩٣٠ ، وبعد ١٠٠ عام من الاحتلال ، كانت ٢٣٪ من مساحة الأرض تتمثل فى حيازات أقل من ١٠ هكتارات (الهكتار = ١٠ آلاف متر مربع) ؛ وبرغم هذا فإن ٧٠ر٤٪ من العمال الزراعيين يتعين البحث عنهم بها . أما نسبة الـ ٢١٪ من الأرض التى كانت موزعة على مزارع تتكون من ١٠٠ هكتار فأكثر ، من الناحية الأخرى ، فقد استخدمت فقط ١ر١٪ من قوة العمل الريفية . وطالما أن الأسرة تحتاج فى مؤنتها لما بين ١٥ ــ ٢٠ هكتاراً ، فإن الكثير من صغار المزارعين اندفعوا إذن إلى سوق العمل الذى لا يستطيع أن يستوعبهم . وكانت إحدى النتائج الفورية هى تدمير النظام التقليدى الزراعى ــ الرعوى القائم على أساس دورة زراعية كل سنتين أو كل ثلاث سنوات .

« وفى أوروبا ، كان هذا نتيجة لضرورة اقتصادية ؛ فلقد كانت هناك أهمية قليلة لترك نصف الأرض بوراً فى حين أن الأسمدة الصناعية تستطيع أن ترفع إنتاجية الأرض . وفى الجزائر على النقيض ، فإن النظم الزراعية ــ الرعوية لم تستطع أن تعيش بسبب تناقص كمية الأرض الخاضعة لهذه النظم » . فحوالى ثلاثة ملايين هكتار تم استبعادها من الاستغلال الوطنى بواسطة المستعمرين ، وحال تركيز الباقى دون أى تطور واسع النطاق . أما لماذا لم تتجه البورجوازية الأوربية والمحلية نحو الزراعة الكثيفة بالتالى ؟ فهذا سؤال مازال يتعين على البحث التاريخى أن يجيب عليه [٢٤] .

ولقد تمثل التأثير غير المباشر للثورة التكنولوجية فى الجزائر فى تحويل معظم المزارعين إلى بروليتاريا ، وفى الإزالة شبه الكاملة لمزارع الأغنام والماشية فى شمال البلد .

فى الفترة من ١٨٨٥ ـ ١٨٨٩ كان هناك ٢٨٥ رأساً من الغنم لكل ١٠٠ شخص من السكان ؛ وبعد ذلك بعشر سنوات انخفض الرقم إلى ١٩٠ رأساً من الغنم[٢٥] .

ولربما يمكن استخدام عدد من الطرق التكنولوجية لزيادة الفائض الزراعى الصافى لصالح المنتجين والمجتمع ككل مثل : الميكنة ، استخدام المبيدات الحشرية ، انتخاب البذور ، الدورة الزراعية المحصولية ، الرى الفعال إلخ . ولكن الزراعة الجزائرية تظهر **مستوى فى منخفض** .

إن هناك ثلاثة قطاعات فى الزراعة الجزائرية ؛ وعلى الرغم من أن الاحصاءات التى يستخدمها بوخبزه تنطبق على القطاع الخاص ، فإن نتائجها صحيحة بنفس القدر بالنسبة للقطاع العام[٢٦] إن نصف أولئك الذين يعملون فى الزراعة لا يستخدمون أى طرق ميكانيكية على الإطلاق .

وبداخل النظم الثلاثة المختلفة للزراعة ، فإن الحجم المتوسط للحيازات يكون أكبر باستمرار حيث يكون هناك ميكنة ، بمعنى بنسبة ١ : ٢ فى الحبوب . و١ : ٣ فى الزراعة المختلطة الأكثر تعقيداً . وهذا يترجم بالضبط الافتراضات بشأن الاستخدام الرشيد للأرض وللطرق التكنولوجية للإنتاج الكثيف والزراعة المختلطة ، فى توليفاتها المختلفة ، تشمل ٣٧٫٩٪ من مساحة الأرض ولكن فقط ٢٢٫٥٪ من العمال ؛ وهكذا فإنه فى تلك المساحات يجرى استخدام الطرق التكنولوجية الأكثر تقدماً . ويشمل الإنتاج المختلط للحبوب ٣١٫٥٪ من العمال على ٣٨٪ من الأرض ، فى حين أن المزارع المنتجة للحبوب فقط تحتل ٢٠٪ من إجمالى مساحة الأرض الزراعية .

« وهذا يعنى أن ٥٨٪ من الأرض مازالت تفلح بالطرق التقليدية ، بالرغم من التغيرات فى طرق الإنتاج » .

ومن ثم ، فهناك ثلاث فئات للاستغلال تبعاً لدرجة التسيير الذاتى الاقتصادى ؛ الملكية الكبيرة ، التى تغل فائضاً هاماً ، والتى تبلغ مساحتها السطحية فى المتوسط ٣٠ هكتاراً فأعلى (تبعاً لنمط التربة) ؛ والملكية المتوسطة ، والتى يكون فائضها منخفضاً لكنها تضمن أوضاع إعادة الإنتاج . والحيازات الصغيرة ، والتى تظل باقية عن طريق اللجوء إلى العمل الأجير فقط .

وفى دراسته للتطور التكنولوجى لعوامل الإنتاج ، درس السيد بوخبزه الميكنة ، والأسمدة ، وانتخاب البذور ، الخ .

« وإلى المدى الذى يخص الميكنة ، فإن معظم الوحدات الكبيرة تستخدم الآلات للحصاد ـ بنسبة ٨٠٪ فى الحيازات الأكبر من ١٠٠ هكتار ، وبنسبة ٣٥٪ فى الحيازات المتوسطة ، و ١٤٪ فى الملكية الصغيرة ... وقد تكون الآلات مملوكة ، أو مستأجرة . فأكثر من ٥٠٪ من الحيازات الكبيرة تمتلك جراراً ، بالرغم من أن نسبة ضئيلة فقط هى التى تحوز حصادة آلية (آلة ضم Combiuc) ؛ و ١٠ ـ ١٢٪ من الملكيات المتوسطة الحجم تحوز جراراً . فى حين أن أولئك الحائزين الصغار الذين يستخدمون الجرارات ، يستأجرونها .. وآخذين فى الاعتبار التوزيع غير المتكافىء لوسائل الإنتاج ، فإن نسبة عالية من المزارع الصغيرة والمتوسطة مازالت تستخدم الممارسات التقليدية ، بما فى ذلك الحيوانات فى حراثة الأرض » .

وتستوعب المزارع الصغيرة والمتوسطة ككل ٩٠٪ من إجمالى قوة العمل ، ولكنها تشغل فقط ٣٠ ـ ٣٥٪ من مساحة سطح الأرض . وفى القطاع الاشتراكى ، يكاد يوجد ميكنة كاملة ، بالرغم من أن درجة تكثيف الإنتاج لا تختلف بأى قدر من الأهمية عن درجة التكثيف فى القطاع الخاص .

ولقد كشف آخر إحصاء زراعى عام (لعام ١٩٧٣) عن ما يلى ، (١) ٢٢٪ من كبار ملاك الأرض (١٠٠ هكتار فأكثر) يستخدمون الأسمدة ، مقارنة بـ ٥ر٣٪ عند الطرف الآخر للمقياس (٢ هكتار أو أقل) . (٢) المنتجات التى تحافظ على صحة النباتات وتقيها من الآفات phyto-sauitary تستخدم بواسطة قلة فقط من المزارعين خارج القطاع العام . (٣) ١٢ ديناراً لكل هكتار فى منطقة تلمسان ، فى مقابل ٤ دنانير لكل هكتار بين المزارعين المتوسطين ولا شيء بين صغار المزارعين . (٤) الزراعة المختلطة * للأعلاف للرعى وتربية الحيوانات الزراعية تشمل فقط المزارعين الكبار (٦٠٪) والمزارعين المتوسطين (٢٠٪) . (٥) البذور المنتقاة (المنتخبة علمياً) تستخدم فقط بين المزارعين الكبار وفى القطاع الاشتراكى ـ فأغلب المزارعين الصغار ينتجون بذورهم . إن هذه العوامل ، مأخوذة معاً ، تضمن انخفاض العائد لكل هكتار ، ٦٧٩ ديناراً للمزارع الكبيرة ، و ٦٥١ ديناراً ، للمزارع المتوسطة ، و ٢٤٣

ديناراً للمزارع الصغيرة . وقد حددت دراسة حديثة العائد الصافى لكل هكتار بالنسبة لكل الأرض الوطنية عند ٤٧٠ ديناراً بين المزارع الصغيرة (أقل من خمسة هكتارات) ، و ٦٣٩ ديناراً للمزارعين الصغار (٥ ـ ١٠ هكتارات) ، و ٦٩٢ ديناراً للمزارعين المتوسطين (١٠ ـ ٢٠ هكتاراً) و ٧٦٠ ديناراً للمزارع الأكبر من ٢٠ هكتاراً .

وحيث تستخدم الطرق الحديثة ، فإن الغلة لكل هكتار تكون أعلى بشكل واضح . « ونستطيع أن نحدد ثلاث حالات نمطية : (أ) فيما بين المزارعين الكبار ، توجد الوسائل المادية لاستخلاص المزيد من الفائض ، لكنها لم تستخدم بعد ـ كما فى الغرب ؛ (ب) فيما بين المزارعين المتوسطين ، يكون الفائض غير كاف للتوسع فى إعادة الإنتاج ؛ وعلى أية حال ، فإن تكثيف الإنتاج محكوم بالعوامل غير الاقتصادية ؛ (جـ) فيما بين صغار المنتجين ، تكون شروط إعادة الإنتاج غير مضمونة ، ويجرى النظر إلى العمل فى الأرض بوصفه ملحقاً اضافياً » .

« لماذا لا يكثف كبار المنتجين الانتاج ؟ فى أوروبا فإن الثورة العلمية والتكنولوجية قد غيرت جميع العوامل فى وقت واحد ، واستفادت عملية الإنتاج كنتيجة لذلك . وفى بلدنا ، كانت الثورة انتقائية لحد بعيد ؛ فقد تأثرت بها فقط قطاعات قليلة ، فى حين أن مستوى الحاجة قد ارتفع بدرجة كبيرة . وفى الزراعة ، فإن تعميم آليات السوق وضغط الحاجات الجديدة أفرز تركيزاً لملكية الأرض ، ٥٠٪ من المزارعين يملكون ١٤٪ من الأرض ، فى حين أن الـ ١٧٪ الأغنى من المزارعين يسيطرون على ٧٠٪ من الملكية الزراعية . وبينما كان حجم المزرعة ينمو ، أصبحت الميكنة لا مفر منها ، إلا أن تأثيرها كان محدوداً عن طريق غياب العوامل الأخرى للتكثيف (البذور المنتقاة ، والمنتجات الواقية لصحة المزروعات .. الخ) ونقص العمالة الماهرة ، وغياب البيئة التكنولوجية الملائمة والأفراد المناسبين ، واستمرار النماذج الفقيرة للاستهلاك ، والجذب الذى تمارسه فرص الاستثمار غير الزراعى ، (التجارة ، على سبيل المثال) ... إن محاكاة الاستعماريين وحجم الحيازات يستطيع أن يفسر الميكنة الجزئية ؛ لكنها تنفذ فى ظل غياب تحول اجتماعى واقتصادى صوب التكثيف ، بمعنى التغيير/ التلاقى للصناعات ، وللعمل الماهر ، وسياسة تعليم ، وسياسة للمياه ، وقروض مالية الخ ... فالمزارع يجب

أن يرى بنفسه تكثيف الإنتاج بوصفه ضرورة ؛ وهذا يستلزم تمكنه من الطرق التكنولوجية الجديدة . وفى الواقع ، فإن هذا لم يحدث ؛ فالعملية لم تكن عملية واعية ، ولكنها فى الغالب محاكاة بسيطة أو استهلاك لطرق تكنولوجية معينة للإنتاج » .

ويتطلب الترشيد الاقتصادى الصارم شروطاً موضوعية معينة ـ أى سياق من التقدم الاجتماعى . وفى الجزائر ، برغم ذلك ، ترك العالم الريفى لنفسه ، فى حين جرى تصور الرقى الاجتماعى على أنه فقط **الانتقال إلى المدينة** ، وكانت النتيجة هى (أ) استثمار الفائض الزراعى فى الأرصدة الحضرية مثل التجارة ، الفنادق ، والمضاربة ، الخ (ب) كان كبار ملاك الأرض مهتمين أساساً بأعمالهم الحضرية ، تاركين الأرض للمزارعين بأسلوب المشاركة على المحصول ، والمؤجرين ، بدلاً من تطوير قوة عمل تتكسب بالأجر ، ـ كما أظهر ذلك إحصاء عام ١٩٥٠[٢٧] . ويلفت النظر ، أن نسبة ملاك الأرض الأوروبيين الذين يستخدمون المزارعين بأسلوب المشاركة على المحصول ، الخ أكبر مما بين الجزائريين فى الملكيات من ٥٠ هكتاراً فأقل ؛ والعكس صحيح بالنسبة للملكيات فوق ٥٠ هكتاراً . « لقد كان هذا سمة تقليدية للمغرب ، حيث الأعيان ، أقوى الفئات الاجتماعية ، يستخدمون قوة عمل يدفع لها الأجر فى شكل عينى فى مقابل استغلال الأرض (**خمس الحضار**) (**أى خمس المحصول**) Khamas-Khadars ورعى القطعان (berger-azzal) وهو نموذج نمطى لاقتصاديات ما قبل المرحلة الاستعمارية وهذا ، جنباً إلى جنب مع الافتقار إلى تقليد زراعى ، يفسر لماذا تفضل البورجوازية المالكة للأرض النشاط التجارى على النشاط الإنتاجى » . وعلاوة على ذلك ، فإن الإفقار العام للزراعة قد ضمن وجود احتياطى متنامى لقوة العمل ؛ وقد وضعت أيضاً الروح الأبوية وتضامن العائلة والعشيرة فى وجه السلطة الاستعمارية المتعسفة قيوداً على انتشار الممارسات الزراعية الأكثر تعقيداً وعلى التمكن منها واتقانها .

وأدى الاستقلال إلى توقف الاستثمار الزراعى ؛ فسياسة التصنيع ، والعائد الأعلى على الاستثمار فى المدينة ، وإمكانيات الترقى الاجتماعى ، والافتقار إلى سياسة واضحة تجاه المزارعين ، كل هذه العوامل تضافرت لتمنع الثورة الزراعية . ومن

الناحية الأخرى ، فإن المزارعين الصغار والمتوسطين ، لم ينظروا إلى مصالحهم بوصفها كامنة فى اقتصاد الحضر .

لقد كان أيضاً للثورة العلمية والتكنولوجية عدد من الآثار الاجتماعية . فالحاجات قد تغيرت استجابة للنمو السكانى ولانتشار أنماط الاستهلاك الغربية « ولقد كان النضال ضد الموت واحداً من أكثر الآثار غير العادية ، والتى اقترنت فى العالم الصناعى بالارتفاع المستمر لمستوى المعيشة ، والأمان الأكبر فى ظروف التوظف ، إلى جانب ترشيد اقتصادى يتزايد عمقاً . أما فى مجتمعنا فقد عبرت عن نفسها فى تطبيق بعض الاكتشافات المعينة ، خارج السياق ، بمعنى مكافحة الأمراض الوبائية . وهكذا ، **فقد نمت حاجات السكان بدون قدرة متناسبة معها لاشباعها** » .

لقد ارتفع المعدل السنوى للنمو السكانى من أقل من ١٪ فى القرن الـ ١٩ إلى ٣ر١٢٪ فيما بين عامى ١٩٦٦ و ١٩٧٧ . وهذا يتضمن ضغطاً خرافياً على الأرض ، وقدرة متناقصة على اطعام السكان الزراعيين ، ــ مع ما يترتب على ذلك من بيوع الأراضى ، وتركز الملكية . وانتشار التسول Pauperisation [٢٨] . فالجزائر ، التى كانت فى وقت من الأوقات ، مصدرة للسلع الزراعية ، يجب عليها الآن أن تستورد الطعام ، كما تكشف عن ذلك بوضوح الأرقام الخاصة بالسنوات العشر الأخيرة [٢٩]

« **إن المجتمع الزراعى ، الريفى ، لم يعد قادراً على ضمان بقائه الخاص** . فما لم تكن هناك هجرة ، فكان سيكون هناك اليوم ٢ مليون مزارع وليس ٧٠٠ ألف ، وكان الموقف الحالى المهتز للسكان الريفيين ، سيصبح الآن كارثة . ولكن وبالرغم من هذا النزوح الريفى ، فإن المعدل المتوسط لحيازة الأرض قد انخفض من ٢٠ هكتاراً عشية الاحتلال ، إلى ١٢ هكتاراً بعد هذا التاريخ بقرن ، ثم إلى ٧ هكتارات فى عام ١٩٧٣ [٣٠] . ثم إن تلك الآثار المتلاحقة لم تترك أشكال العمل الزراعى ، ولا الهياكل السكانية ، ولا العلاقات المحلية » . فبالنسبة لـ ٧٥٪ من المزارعين ، يمثل الدخل غير الزراعى $\frac{٢}{٣}$ دخلهم الاجمالى ؛ ويتم النظر بشكل متزايد إلى عملهم فى الأرض بوصفه دخلاً ثانوياً ، يمكن التخلى عنه عندما تظهر وظيفة مستقرة . إن نزوح أصغر الناس عمراً وأكثرهم ديناميكية وأفضلهم تعليماً من الريف يؤكد هذا الانخفاض الموضوعى فى قيمة العمل الزراعى .

« فى المجتمع التقليدى تخص الأرض شخصاً واحداً ، أو اثنين أو ثلاثة إخوة ؛ ويأتى الدخل من فلاحة الأرض ، ولكل وحدة من وحدات الإنتاج الاقتصادى وحدة اتخاذ القرارات المتناسبة معها . ومع الانفجار السكانى تصبح الأرض أقل فأقل مقدرة على الوفاء بحاجات أسر المزارعين ، ومن ثم ينشأ اللجوء إلى العمل الأجير وانهيار كل من وحدتى الانتاج الاقتصادى واتخاذ القرار . وبينما يصبح دخل الأجور أكثر انتظاماً وأكثر أهمية ، فإنه يتأكد بشكل متزايد خضوع عمال الأرض لكاسبى الأجور ؛ وتظهر هنا الأسرة النووية (الصغيرة) ، والتى هى سمة مميزة للغرب ، بالرغم مما يلحق بها من تشوهات محددة تنشأ من تعايش أجيال مختلفة ذات مصالح متباعدة » .

وفيما يتعلق بالاستهلاك ، فإن المجتمعات التقليدية تؤكد على التقشف . ولكن التصنيع يطور السوق وينتج العمل الأجير ، وكذلك القدرة على إشباع الحاجات المتنامية . وتقوم النخب المحلية بدور السير الناقل من المجتمعات الصناعية لعدد ضخم من السلع ؛ إلا أن الأجور لا تكفى أبداً لإشباع كل هذه الحاجات ، ويظل الوفاء بها أملاً ، وحلماً . وتحتم البطالة المزمنة ، وضغوط ودواعى البقاء ، اتخاذ قرار استراتيجى بأن تجذب أكبر عدد ممكن من الأيدى المتاحة ، والتى تقوم بتحويل جزء من أجورها إلى السمة الثقافية التقليدية ـ أى الأسرة الكبيرة التى تنشأ سلطتها ومكانتها من عدد الأبناء .

« وبمعنى ما ، فإن انخفاض نسبة الوفيات ، قد انتعشت بواسطة النظام التقليدى لكى يواجه الصعوبات الاقتصادية الناشئة من التخلف . ولربما يرتفع العائد لكل أسرة ، ولكن الدخل لكل كاسب أجر يستمر فى الانخفاض » . فالزيادة السكانية أكثر سرعة من الزيادة فى القوة الشرائية ، لدرجة أن الاستراتيجية الناجحة بشأن تكوين أسر كبيرة يمكن أن تؤدى فقط ، وبدورها ، إلى تطور « **نمط الإنتاج التقشفى** »[٣١] .

« إن دخل الأسرة يرتفع ، لكن الإنفاق على الطعام لكل شخص لا ينخفض ؛ فمن الواضح أن الإنفاق منخفض لدرجة أنه لا يمكن تخفيضه بأكثر من ذلك إلا بشق الأنفس .

وهكذا تنخفض أوجه الاستهلاك الأخرى ، وبالتالى فهناك التقشف المترتب على

ذلك . فمن أجل البقاء ، يجب على المزارعين أن يبيعوا قوة عملهم ؛ وتنمو مواردهم كنتيجة لهذا ، كما يزداد حجم الأسرة ، وبذلك يتم القضاء على أى تحسن فى مستويات المعيشة بينما يزداد معدل المواليد بأسرع من معدل زيادة القوة الشرائية » . ومن ثم يبقى تضامن أسر المزارعين ، أما الاستقلال الذاتى الثقافى والاقتصادى للفرد فيتم تقييده من الخلف ؛ والنتيجة هى ثقافة فرعية (تحتيه) تتكون من القدرية والتقاعس . إن هذا يرقى إلى إعادة فرض القيم التقليدية ، إلى (نزعة تقليدية جديدة) . فى الممارسة الاجتماعية ؛ فيتم الاحتفاظ بشكل التنظيم الاجتماعى ، بينما تختفى أسسه . وعند المستوى الأكبر ، فإن التزايد السكانى يصيب مجمل التقدم بالنكسات طالما أن معدله أكبر من معدل التحسن فى الأوضاع العامة للحياة . ويكون الأثر النهائى الصافى بالغ العمق ، ومدمر على كل مستوى .

وفى تلخيصه لحجته ، ذكر السيد بوخبزه بأن بلدان العالم المتخلف قد استهلكت ببساطة الثورة العلمية والتكنولوجية ، وأنها قد أثرت فقط على الحاجات فى تلك البلدان ، ولكن ليس على القدرة على إشباعها . « ومع الاستقلال ، فإن الفجوة بين حاجات السكان والهياكل الإنتاجية الضعيفة التى ما زالت أسيرة داخل أشكال عتيقة كان معناها أنه من المستحيل تفادى الأوضاع الاستفزازية للفقر الاقتصادى والثقافى بدون تضحية غير ممكن تصورها » .

واختتم بوخبزه بحثه قائلاً : « ربما نستطيع أن ننظر إلى الأمام متطلعين إلى ثورة علمية وتكنولوجية ثانية قائمة على التعاون بين البلدان الغنية والفقيرة ، والتى ستمكننا من الخروج من ربقة الفقر . إن مثل هذه الثورة يجب أن تكون تغييراً شاملاً ، وتضمن أن أولئك الذين سيساهمون فيها هم الذين سيجنون فوائدها . إن إشباع الحاجات يجب أن يسير يداً بيد مع نمو الموارد المحلية . ثم إنه واحد من الشروط المسبقة لمثل هذا الانعتاق الاقتصادى والثقافى أن تكون المجتمعات المختلفة ذاتها هى التى تتحكم فى الأدوات التكنولوجية للتقدم » .

وفى بحثه « نحو علم آثار للبنائية » والذى يختتم به هذا القسم ، درس الدكتور خوليو رودريجيز آرامبيرى اثنين من المفكرين الذين تحدوا بأقصى قدر من الوضوح الوضعية المنطقية Positivism السائدة المميزة للفكر الغربى ـ هما كلود ليفى شتراوس وميشيل

فوكو . ومن بين كل تيارات الفكر فى عقد السبعينيات فلربما كان العمل الذى قام به فوكو هو الذى مارست أصداؤه أقوى تأثير . وعلى الرغم من أن عمله اللاحق أكثر ذيوعاً ، فإن أسس أفكاره قد أرسيت فى عمله المبكر ، « الذى نتج عن المناخ الثقافى لباريس فى الستينيات ؛ فإسهامات التحليل النفسى ، وعلم اللغات ، وعلم الإنسان (الأنثروبولوجيا) تضافرت جميعاً لكى تشكل علم معرفة جديد له قواعده الخاصة وعلاقاته الداخلية الخاصة ـ هو البنائية » .

« ولدهشة الكثير من الماركسيين ، فلقد مارست البنائية آثاراً بعيدة المدى فى السنوات الأخيرة باهتمامها المتجدد بتفاصيل السلطة وبنشأة نظرية (جديدة ؟) بداخلها عن الدولة . فلقد اصبح لإصرارها على الاهتمام بالظواهر الاجتماعية للتشتت والانقطاع ، ومطالبتها بالاهتمام بالمقهورين ، من العناصر المكونة لفكر اجتماعى جديد » .

« إلا أنه وفى رأيى ، فإن مجرد صياغة تلك الأفكار الرئيسية للنظرية الاجتماعية البنائية يناقض ، ليس الصياغة نفسها بقدر ما يناقض الوعد بالتحرر الاجتماعى الفورى الذى قدمته بعض تيارات البنائية وفى رأيى ، فإن البنائية هى وعد محبط للانعتاق » .

وإلى جانب فوكو ، فإن ليفى ـ شتراوس هو أشهر ممثلى البنائية . فلقد اندفع إلى حقل النظرية الاجتماعية بهجوم حاد على النزعة التاريخية بوصفها أداة منهجية فى حقل الأنثروبولوجيا ؛ وفى كتابه العرق والتاريخ Race and History (عام ١٩٥٦) كشف عن أن هذا المنهج يبرر ببساطة التسلط العرقى ethno cantrism* ، محولاً أكثر الثقافات تطوراً إلى فكرة أخلاقية يجب أن تطمح إليها كل الثقافات الأخرى . « إنه وفى وقت واحد ، وسيلة للحكم بعدم أهلية وانعدام صلاحية كل الثقافات السابقة التى عجزت عن الاستجابة لمطالبها ، لأى سبب من الأسباب . وهكذا ، فإن ثقافتنا الغربية الصناعية يجرى اعتبارها بوصفها التتويج والذروة النهائية لعملية من التطور والرقى نحو المستويات الأعلى من التركيب والوعى ولكن ليفى ـ شتراوس بين أن ما هو كامن فى حالة تطور الحياة الحيوانية إنما هو فرض علمى له درجة عالية من احتمال الحدوث ، والذى لا يمكن تطبيقه على الثقافة »[٣٢] .

وفى الحقيقة ، فإن النزعة التاريخية ، ونزعة التسلط العرقى ، الخ تقع فى الخطأ المزدوج بشأن افتراض فكرة أن التقدم يتم فى خط مستقيم ، وفى رؤية المجتمع الصناعى بوصفه أعلى مستويات التطور التاريخى . « إن ليفى – شتراوس يرفض هذا التفكير التاريخى ... فأسطورة التقدم ، النموذج الأمثل لكل النزعة الوضعية الأكاديمية ، هى مفهوم يمكن التعامل معه حسب المشيئة . إن انتقاداته صحيحة ؛ ولكن يبدو أن ليفى – شتراوس عاجز عن أن يحمل انتقاداته إلى المدى الذى يجعله يلغى التاريخ نفسه . ولذلك ، أليس من المحتمل ، أنه يكرر نفس الأخطاء التى ينتقدها ؟ » .

« فإذا كانت النزعة التاريخية طريق إلى الخطأ ، فإنه يجب على العالم الاجتماعى أن يتجنبها عن طريق تجنب الرؤية الأبدية ، ذات الخط المستقيم للزمن . إنه يجب عليه ، هكذا يحتج ليفى – شتراوس ، أن يضع نفسه فى المتزامن ، ويضع التمزق والقطيعة فى قلب منهجيته » .

لكل عنصر من عناصر الثقافة منطقه الخاص المستقل . ولكن مالينوفسكى وأصحاب المدرسة الوظيفية الآخرين دافعوا أيضاً عن مبدأ عدم القابلية للتخفيض . فعلى سبيل المثال ، أبرز جلنر Gellner أن « مضمون النزعة الوظيفية Functionalism هو الأهمية التى تعطيها للسياق (بوصفه مناقضاً للأصول origins وللدوافع motivation) فى تفسير السلوك [٣٣] وترى التزامن synchrony بوصفه مفتاح السببية الاجتماعية . [٣٤]

ولقد رد ليفى – شتراوس بالاحتجاج بأنه ، برغم ما قد تكون عليه النزعة الوظيفية من وعى للمشكلات القائمة فى التصور النشوئى (الارتقائى) للتقدم ، فإنها مازالت تشترك فى الاعتقاد الزائف بأن كياناً معيناً من الحقائق التجريبية – نتيجة للبحث فى الأصول العرقية – يمكن تفسيره فقط من خلال منهجية تجريبية . إن جوهر نقده يتمثل فى إظهار أن هذه التجريبية الساذجة ، هذا الزيف التصحيحى ، يجعل النزعة الوظيفية شديدة الاقتراب من النزعة التاريخية ، وبذلك تحرمها من أى سمة علمية حقيقية . إن هذا لا يمكن إلا أن يكون نتيجة للبنائية الأنثروبولوجية .

« وعلى سبيل المثال ، فليست هناك فائدة ترجى من وصف نظام قرابة الدم ، أو

شعيرة (طقس) ، أو أسطورة بدون أن نأخذ فى الاعتبار وظيفتها ، ليس فى داخل جماعةٌ اجتماعية معينة بالذات ... ولكن كجزء من كيان أو جسم للمعنى » ..

إن ما يهم ، فى رأى ليفى ـ شتراوس ، إنما هو نقطة البداية المعرفية الابيستمولوجية لأى تحليل . إن الحقائق مهمة فقط فى حدود المدى الذى يتم فيه الاقتراب منها بشكل صحيح ، « بوصفها إشارات ، بوصفها عناصر ، من نظام المفاهيم . إن الحقائق لا تختفى ، لكنها تغير وظيفتها . إنها تكف عن أن تكون (حقائق مجردة) وتصبح بدلاً من ذلك جزءاً من شبكة إشارات ذات دلالة » . ومن هنا جاء تمييز ليفى ـ شتراوس المبكر بين النموذجين الميكانيكى والإحصائى [٣٥] وفى مجمل عمله ، فإن ليفى ـ شتراوس يشرع فى أن يطبق على الأنثروبولوجيا وعلى العلوم الاجتماعية بوجهٍ عام مناهج الرياضيات وعلم اللغات ، أى العلم الشامل العام للإشارات . فحتى قيام سوسير Slussure بوضع عمله الهام ، كان علم اللغات متأثراً بنفس الدرجة بكل من النزعة التجريبية ، والنزعة النسبية ، والنزعة اللاعقلانية ، وكانت الكلمات توصف بوصفها أدوات اعتباطية خلقت بطريقة عارضة بواسطة مستخدميها ـ إلى أن أظهر سوسير أن مشكلات اللغة لا تنشأ من العلاقات بين حس واع ، وتجريبى ، وصوت غير متماسك واعتباطى ، ولكنها تطرح قضية فهم الأصوات فى سياق محدد عن طريق لغة ، وبشكل مماثل ، فإن الأنثروبولوجيا يجب تغييرها لإثبات أن همها ليس هو الإرادة الفردية ، وأن المعتقدات الاجتماعية ، والمؤسسات الاجتماعية ، إلخ لا تنشأ بالصدفة ، بل هى محددة بشكل متماسك بشروطها المنطقية المسبقة .

إن المنهج المزدوج الأساسى لعلم اللغات يستخدم أيضاً فى علم المعلومات . « وهكذا يتم طرح إمكانية علم حقيقى للاتصال ، يصبح فيه الإنسان والمجتمع بالإمكان وضعهما فى علاقة أكثر إثارة للرضا مع الطبيعة ... إن هذا سيتم إنجازه من خلال بلورة (شفرة عالمية) قادرة على التعبير عن القسمات المشتركة لبنيات محددة . ومثل هذه الشفرة يمكن تطبيقها بشكل مبرر تماماً على كل من النظام الواحد المفرد وعلى الكل » [٣٦]

« وهكذا ، فالفارق الأساسى بين الدراسات العرقية السلالية والتصوير التاريخى المدارج وبين الأنثروبولوجيا البنائية هو أنه بينما يبحث الأخير عن حقائق الوعى ، عن

الإرادة الانسانية المتبلورة فى الحياة الجماعية ، فإن الأول يبحث فى اللاوعى عن الوسائل اللازمة للهروب من شبكة المعنى وينشأ تفوق البنائية من معالجتها لكل الحقائق الاجتماعية ، سواء عرقية سلالية أو تاريخية ، بشكل مستقل عن الإرادة الفاعلة ، بوصفها إشارات تنتمى إلى النظام المنطقى - اللاوعى » .

برغم ذلك ، فليس هذا هو اللاوعى الفرويدى (نسبة إلى فرويد Freud) ، ولا شبكة العلاقات الاجتماعية الجبرية التى يتم فيها اصطياد البشر كما وصف ماركس ذلك ، ولا هى أيضاً الروح الهيجيلية . وبالنسبة لليفى - شتراوس فإن اللاوعى هو أى شىء ليس له مرجع تجريبى ، « إنه البنية الخالصة النقية للعقل الإنسانى أو العقل (المقدس الإلهى) . هذا العقل هو ببساطة نظام للإمكانيات غير المتناهية للعلاقات المنطقية ، والذى لا تحصى تنويعاته وتركيباته المحتملة » . فإذا كانت هناك سابقة له . فهى عقل كانت Kant ؛ وتحل شفرة المعلومات محل المهندس المعمارى الإلهى . وفى العالم الواقعى الفعلى ، فإن بعضاً من تلك التوليفات المنطقية المحتملة فقط هى التى تتحقق مادياً ، كما يوضح ذلك بجلاء ليفى - شتراوس فى تفرقته بين (**الاستعارة أو المجاز**) Metaphor **والكناية** Metonymy . فالاستعارة أو المجاز تشير فقط إلى عالم الممكن ، فى حين أن الكناية هى ما يظهر فعلاً . إن كل حقيقة ثقافية هى واحدة مما لا نهاية له من الاحتمالات التى بمقدور اللاوعى الأرقى أن يفكر فيها ، بالرغم من أن التسوية بين اللاوعى وبين ذاته ، والمحتمل تماماً **فى حدو نموذج رياضى عالمى شامل** mathesis universalis ، هو فقط مجرد مثال ، وهدف .

« ومختصرة إلى هذه السمة الأساسية ، فإن حقائق الحياة الاجتماعية ، كلية المؤسسات التى تبدو ظاهرياً غير قابلة للاختصار يمكن دمجها فى توليفة يمكن التنبؤ بها تتكون من عدة عناصر ، فالأشكال المرئية تتباين ، بالرغم من أنه حتى هذه الأشكال تتكون من عناصر معينة غير متباينة . وهكذا فإن العناصر العقلية للفعل الاجتماعى تعطى مرة واحدة وإلى الأبد .

« ولكن أليس هذا بالضبط مجرد نسخة أخرى من المثالية القديمة من المعرفة المثالية ؟ إن ليفى - شتراوس يحتج بأنه ، على خلاف أى صورة من صور المثالية ، فإن نظريته تستطيع أن تفسر الاختلافات والانقطاعات ؛ وحيث تفترض المثالية ككل

توافقاً عالمياً شاملاً ، فإنه لا يقدم صورة متوافقة ومتناغمة للكون أو للتاريخ . وإذا كان علينا أن لا نصبح سجناء لهذه الانقطاعات ، فإنه يجب علينا أن نكتشف نظاماً من المعنى يتكشف على هديه ذلك التنوع والاختلاف ـ إذ يستمر وجود الانقطاع ، ولكن فقط داخل نظام له أولوية وجودية أونتولوجية Ontology . وبذلك يتم التغلب على انعدام النظام عن طريق تدخل المجاز والاستعارة ؛ ويجرى اخضاع التاريخ للعقل ، أى للاوعى وبكلمات ليفى ـ شتراوس (لسوف نحاول أن نبين ليس كيف يفكر البشر من خلال الأساطير ، بل كيف تم التفكير فى الأساطير من خلال البشر ، وحتى ولو كانوا غير واعين بهذا التفكير » [٣٧]

إن هذه الفكرة عن اللاوعى الذى يستطيع أن يبقى خالصاً بدون ما حاجة إلى حقائق قائمة أو تاريخ هو مقولة أو فكرة مسبقة فى الذهن مستقلة عن الوجود والتجربة apriori والتى ، مثلها مثل إله الحجة الأونتولوجية للوجود . تجد تبريرها فى الشكل النقى الخالص لبداهتها .. « وهذا بوضوح هو صياغة مثالية جديدة لعلم الاجتماع ، ولموضوعه ، تفترض بداهة وجود عقل مجازى ومتزامن ، (محصلة للماضى والمستقبل) والذى يمكن فصمه عن عالم الحقائق القائمة . وتتمثل خفة اليد الفائقة لليفى ـ شتراوس فى الإصرار على التزامن إلى الحد الذى لا تكون معه هناك أى حاجة للتجاوب مع حقائق التاريخ . إن هذه الحقائق توجد ، ولكن فقط كمجرد أمثلة خاضعة »[٣٨] وهذه المثالية لا يمكن دحضها ـ فالحقائق لا تستطيع أن تدحض النموذج ؛ فالتاريخ قد مات . « وحل التاريخ الخيالى ، الوهمى ، محل التاريخ العالمى المادى ، وفى النهاية ، وتبعاً لأفضل تراث تجريبى ، يصبح الحاضر مقدساً » .

ويبدأ فوكو أيضاً ، بنقد النزعة التاريخية ، لكنه ينتهى بفصل التاريخ عن العقل ، لأنه إذا كان للحوار العلمى أن يستعيد مكانته اللائقة به ، فإن الانقطاع والخصوصية ، يجب أن يعاد ادخالها فى مجراه ، وتزاح جانباً وجهة النظر القائلة بأن التاريخ الانسانى يسير فى خط مستقيم . « **إن الصدفة ، والانقطاع ، والتحقق المادى** ، يجب إدخالهم فى الجذور الأصلية للفكر » [٣٩] والمستهدف ، هو التغلب على النزعة الوضعية بدون السقوط فى السلبية الهجيلية . وفى النهاية ، وبرغم ذلك ، فقد أبرز آرامبيرى ، عجز نظرية المعرفة للبنائية (الابيستمولوجيا) عن إنجاز هذا الهدف .

« إن لتحليل الحوار وظيفة نقدية وتأصيلية فى وقت واحد معاً ، فهو يستكشف أنماط الحوار الموحد ، وكذلك تعيين الطرق التى تتشكل بها أنماط الحوار من حول نموذج منتظم متكرر بالرغم من انقطاع هذه الأنماط ... ولقد جرى التنبؤ بهذا التمييز ، فى تمييز ليفى ـ شتراوس بين المجاز / الكناية ، وفى تمييز بارتيه Barthe بين بناء الجملة syntax/syntagm ـ =ل /قمل / لله /ذب /) . وفى نظرية المعرفة البنائية ، فهذا هو أساس التمييز بين الكينونة الداخلية واللاوعى الأرقى ، الذى ليس هو فقط العقل ، بل غالباً ما يناقضه »[٤٠] .

ولقد حدد فوكو مشروعه فى كتبه **ميلاد العيادة** Birth of the clinic ، **تاريخ الجنون** ـ History of madness ، **وعلم آثار المعرفة** Archaeology of Knowledge .
ويحدد مصطلح **علم الآثار** archaeology منهجاً جديداً ؛ فعلى نقيض من التيار السائد فى العلوم الاجتماعية ، الذى يعتمد بالكامل على **الوثائق** ، والعمليات التجريبية ، والحقائق الثابتة المزودة بأهمية وبمغزى معين ، فإن فوكو يقترح معاملتها بوصفها **شواهد أثرية** ، ومعاملة الحوار بوصفه ناتجاً عن انقطاع الاستمرار ، وبمعنى ما كعناصر غير ممكن رؤيتها ، والمشكلة هى أن تكتشف القواعد الكامنة المحددة للحوار ولنظم التشتت التى يخضع لها ؛ فنحن ننتقل من الحقيقة التجريبية إلى مجال العلاقات المنطقية الكامنة وهكذا فاننا لا نحتاج بالضرورة لأن نعرف ما هى الظروف التاريخية الملموسة التى تؤدى إلى نشأة أشكال معينة من السلوك ، ولكننا نحتاج فقط لأن نفهم قواعد ، تشكيل الحوار ، والتغيرات التى تخضع لها هذه القواعد . ولذلك فإن المنهجية الجديدة ستزيل الطابع الآلى للأشياء[٤١] ولا يجب أن يكون هناك أى شىء يعيق هذا التكشف للمنطق الكامن . إلا أن فوكو يؤكد أن « مجال التكوين المنطقى ليس مجالاً أبدياً ولا هو مجال مطابق لذاته فى كل الأوقات ؛ إنه أيضاً يخضع للانقطاع وللتغير »[٤٢]

وفى الإمكان تطبيق هذه المنهجية على مكونات مجمل الحوار ـ أى المؤشرات ـ التى هى جميعاً إشارات ؛ وبذلك فهى تستلزم تأييداً مادياً من المؤشر ذى المعنى الذى هو وسيلة (عربة) الانتقال إلا أن المؤشر هو دائماً أكبر بكثير من وسطه المادى للتعبير ؛ وهذا التحقق المادى يجعل من المؤشر حاضر ـ لكنه لا يستطيع أن يفرض قيوداً عليه[٤٣] إن كلا من المؤشر والحوار يشتركان فى إيجابية خاصة ، محكومة بواسطة السياق

الذى يتعين أن يتم توصيلها عبره . إنهما يتلاءمان مع قواعد معينة للإمكانية التاريخية ، مع **مقولة مسبقة** متغيرة ، ومنقطعة ، وتاريخية . إن كلية هذه المجالات المتكونة من إمكانيات أو مقولات تاريخية **مسبقة** تكون **الأرشيف** ، أى « القانون الذى يحكم ما يمكن أن يقال ، النظام الذى يحكم مظهر المؤشرات بوصفها أحداثاً فردية ، بينما يضمن فى ذات الوقت أنها لم تجمع فى كثرة بلا شكل . ويحدد الأرشيف منذ البداية **نظام نطقها وعملها** ؛ إنه هو الذى يميز بين الحوارات فى تعدديتها الكثيرة المتضاعفة ويميزها فى بقائها »[٤٤] وهكذا ، فنى منهجية فوكو ، فإن الأرشيف يصبح فى وقت واحد مجمل الإمكانيات والإيجابيات وخليط من العقل الخالص والتاريخ التى لا تنجح قط فى الالتحام لتصير وحدة كاملة .

وفى عمل مبكر له ، **الكلمات والأشياء** ــ Words and things ، أرسى قواعد هذا البناء ، محدداً **المقولات المسبقة المختلفة** a priaris للعقل الغربى منذ عصر النهضة فصاعدا . واكتشف أن هناك أربعة تشكيلات أساسية .

« (أ) فى القرنين الـ ١٥ والـ ١٦ ؛ مفهوم **التوقيع** signature . الأشياء صور للعقل الذى يوجه البشر ؛ مهمة المعرفة مختصرة لمجرد رصد المتعالى Transcendcutal فى الأشياء ؛ فإن ترى معنى الأشياء هو أن تدرك **وحى العقل المقدس** . (ب) **المقولة المسبقة** للقرنين الاثنين التاليين هى مقولة **النموذج الرياضى العالمى الشامل** mathesis universalis العلم العام للنظام . فنى العصر الكلاسيكى (القديم) لا تستخدم الإشارات لكشف النص البدائى للحوار الأبدى ، ولكن لاكتشاف اللغة الاعتباطية التى ستسمح للطبيعة بأن تتكشف فى المكان ، والمعايير النهائية لتحليلها ، وقوانين التكوين الخاصة بها) ![٤٥] وهنا فإن نشاط الروح يولد فى العقل ، الذى هو قوة التمييز التى تثبت ضرورة تحويل الواحد إلى الكل ، لأن التحليل والتركيب هما عمليتان متكاملتان » .

وبحلول القرن الـ ١٩ ، تدعم العقل بواسطة طريقة جديدة فى النظر إلى الأشياء ، ظهرت فيها ولأول مرة الانقطاعية الكامنة وراء الاستمرارية . واستسلم العقل الكانتى (نسبة إلى كانت Kant) لفلسفة تكشف الذات ــ فالإنسان ، ذات

التاريخ ، يظهر فى المشهد . (د) وبنهاية القرن الـ ١٩ ، بدا انحسار التاريخ بوصفه عملية إنسانية مستمرة ، بوصفه صعوداً للعقل . لقد اكتشفت المعرفة الجديدة اللاوعى . وفى جميع مجالات المعرفة ، أصبح البشر يعرفون الآخر . ويجب على مجمل العقل الحديث أن يواجه نقيضه ـ اللاعقل . فتم تمزيق الوعى إلى أشلاء ، وأصبح مضطراً لأن يتقبل أن ليس كل ما هو واقع إنما هو معقول . إن دراسة اللاوعى التى كانت الأساس للأنثروبولوجيا . وللتحليل النفسى ، أصبحت النموذج لتلك العلوم الاجتماعية التى اكتشفت منهجها فى نظرية اللغة .

هل بر فوكو بوعده الأول بأن يفسر الانقطاع وبأن يتجاوز عثرات التصوير التاريخى الكلاسيكى ؟ إن الحوارات التى نواجه من خلالها الأحداث يمكن بكل يقين دراستها علمياً ، خاضعة كما هى لأنماط التكرار . « ولكن ترى لماذا اكتشف فوكو أربع **مقولات معرفية** فقط منذ عصر النهضة ؛ إنه له الحق فى اختيار وترتيب مادته ، بطبيعة الحال ، ولكنه يجب أن يفسر أيضاً هذا الاختيار إذا أراد أن يتجنب الاتهام بأنه اختار فقط ذلك الذى يناسب افتراضه . وعلى سبيل المثال ، فإنه يحتج بأن المعرفة الكلاسيكية قد هزمت فيما بين ١٧٧٥ و ١٨٢٥ كنتيجة لمناقشة دى توت دى تراسى De stutt de tracy للأيديولوجيا ، ولنقده كانت Kant إن المنظور العلمى الجديد ، كما يحتج هو ، يسد الفجوة بين التراث والموضوع ، ويرسى الأساس لسيادة الإنسان » وبرغم ذلك فهو يحافظ على افتراضه متكلفاً بذلك تجاهل ميلاد ، **فى نفس الفترة** ، التقليد الهيجلى الذى يؤكد أن « كل شيء يعتمد على إدراك الحقيقة المجردة والتعبير عنها لا بوصفها **جوهراً** وحسب . بل أيضاً بوصفها **ذات** »[٤٦] .

فإذا كان يمكن التخلص من ، أو طرد الفلسفة الهيجلية بكلمات قليلة[٤٧] ، فإن **المقولات المسبقة** التى تكون أساس معرفتنا بالتاريخ تثبت إذن وببساطة أنها ملخص لوجهة نظر كاتب واحد » . إن فوكو ينتهى إلى أن يزيح جانباً نفس الانقطاعية التى بدأ بمحاولة تفسيرها لأنه بافتراض بداهة **مقولة مسبقة** معينة وبأنها تميز ، أو علامة على ، كل عصر ، فانه يترك الانتقال من عصر معين إلى آخر ، بدون تفسير ، ولم يقل لنا أبداً لماذا يتحرك الممثلون على مسرح التاريخ فى طريق معين بالذات ـ باستثناء القول

فقط بان علم القرن السادس عشر له مبادىء مختلفة للتنظيم الداخلى عن علم القرن السابع عشر » .

« لقد وعد فوكو بتصور للمتناهى ، للانقطاعية ، للتحقق المادى للنقيض ؛ وفى الحقيقة ، فانه يتركنا أمام الافتراض ، وبالنتيجة ، تختفى انقطاعية الحوارات ، أو تستوعب فى استمرارية الانقطاعية المعبر عنها فى الأرشيف . ثم وفى هذه العملية ، يتم الفض من قيمة التاريخ » . لقد كان المشروع الأول هو تفسير عمليات معينة ، وتجاوزها ، وتجميد أحد أوجه القضية ـ أى خصوصية التعاقبات التاريخية ـ بهدف الكشف عن الشروط المنطقية للإمكانية . « لقد وضع نفسه فى جانب الحوار ؛ إلا أن الحوار هو تكوين عقلى آنى مرتكز على القواعد المنطقية للتماسك الداخلى لترتيب وتغيير المؤشرات . وبهذا المعنى ، يكون مجمل الحوار محصن ضد الحقيقة التاريخية . وفى أفضل الأحوال ، فإن الحقائق القائمة تستطيع ببساطة أن تصور ما يحدث على مستوى آخر . وينشأ معناها من قدرتها على تعزيز صوابية الـ (ما وراء اللغة metalauguage* المحتواة بداخل الحوار ، لكنها لا تستطيع أبداً أن تبطل معناها . فالحقائق القائمة هى أمثلة للتأكيد . وليست أمثلة لاثبات الزيف » .

ان القواعد المعرفية الاساسية ، والأرشيف هما افتراضات بديهية للعقل الخالص المحصن ، ويستحيل إثباتهما كما يستحيل إثبات الجدليات المتعالية ، فإذا كان لهذه النظرية أن تعمل ، فإنه يجب أن يكون هناك استمرارية بين القاعدة الأساسية للمعرفة والأرشيف . « وإذا ما كان علينا أن نأخذ الانقطاعات بجدية ، فإن التاريخ فى بعده التجريبى لا يمكن تقديمه فقط على أنه تمزق عند مستوى الحوار إنه يمكن تفسيره فقط عن طريق الأخذ فى الاعتبار لانقساماته غير القابلة للاختصار ، والمنقطعة ، المرتكزة على المصالح المادية المتعارضة . وفى مواجهة معضلة استبدال التصور القائم على المقولة المسبقة أو السماح لتعددية تاريخية مقلقة بأن تقتحم العالم الهادىء للحوار ، فإن فوكو يفضل الاختيار الأول ، ـ مثل كل المثاليين الذين يحترمون أنفسهم » .

وبينما يحظى كل عمل جديد لأى من المؤلفين (ليفى ـ شتراوس وفوكو) بترحيب حار ، فإن رود ريجيز آرامبيرى انتهى بالتأكيد على السمة المشتركة بينهما ـ فصلهما الجذرى بين العقل والتاريخ ، معلنان سيادة العقل . ولا يمكن فهم أفكارهما بشأن

السلطة والسياسة بدون هذا النقد المسبق لفروضها الأساسية ، ـ تلك الفروض التى ، هى فى أصلها تكشف عن نظرية المعرفة البنائية ، على أنها اسم جديد لبعض الأساليب العقلية القديمة للغاية » .

القسم الثالث

السلطة الاجتماعية

الدولة ، والعاملون ، والطبقات المهيمنة

الرئيس : برونو ريب .

Bruno Ribes.

الرئيس المناوب : زينات توفيق .

Zinat Tofiq.

المقرر : إيمانويل والرشتين .

Iman anuel Wallerstein.

الأبـــحاث :

كازوكو تسورومى : «الإبداع الثقافى المحلى

Kazuko Tsurumi.

والنظام الاقتصادى العالمى الجديد الناشئ » .

Endogenous intellectual creativity and the ewerging New International

Economic Order .

آن لجار : «عناصر لتحليل كويبك ، اليوم وغدا »

Anne Legare

Elements for an aualysis of Quebec/ today and tomorrow .

كويسى بوتشوى : «صراع الطبقات الاجتماعية » .

Kwesi Botehwey

من أجل الديمقراطية والسيادة فى غانا المعاصرة .

The struggle of the social classes for democracy. and souereignty in contemporory Chana .

ماريا آنجليز دوران :

« الأزمة الاقتصادية والصراع الاجتماعى فى أسبانيا »

Maria Angeles Duran

Economic crisis and social conflict in spain .

بارون دى : « الدولة ، والطبقات المهيمنة ، وسلطة الطبقة العاملة : نظرة من أعلى » .

Barun De

The state/ hegemonic classes/ and working class power : an ouerview

إن النتيجة الملحة النابعة من تحليل المتحدثين السابقين للنظام العالمى . كانت هى أنه . على حين أن الطموح لإنتاج نظام عالمى واحد كان هو السمة السائدة للرأسمالية بوصفها نـمطاً للانتاج ، فإنها قد أنتجت أيضا ، وبشكل جدلى ، التناقضات التى أشار إليها ماركس . إن التناقض الطبقى ـ إنتاج الرأسمالية لطبقتين متعاديتين تاريخيا ـ يعاد إنتاجه عند عدد من المستويات ؛ فعلى حين أن الاتجاه العام يميل إلى تحويل المنتجين إلى بروليتاريا على نطاق العالم ، فقد شعر كثير من المتحدثين بأن التناقض الرئيسى المتكشف من خلال الأزمة الحالية كان بين الأمم والنظام العالمى . ولقد كان هذا نتيجة مترتبة على نهب واختفاء الفلاحة ، كنتيجة للاندماج والتمركز المتزايد للإنتاج وللتحكم فى النظام العالمى . وبالتحديد ، فإن هذا يولد استجابة على مستوى الدول ـ القومية المحيطية التى تواجه قضايا التنمية والركود .

ولذلك فلقد عبر التناقض الشامل ـ للطبقات العالمية ـ عن نفسه بأوضح ما يمكن فى أشكال قومية . ومازلنا بعيدين عن اللحظة التى يستطيع فيها التضامن على نطاق العالم أن يولد بديلاً عالمياً ـ على الرغم من أن هذا هو الافتراض الكامن تحت مجمل الفكر الاشتراكى . إن الواقع الفعلى يتمثل فى أن الاتجاهات البديلة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تميل لأن تنشأ على مستوى الدولة ـ القومية ـ وأن النتيجة الأكثر وضوحا للأزمة فى النظام العالمى كانت هى التفتيت الذى يعزز من هذا السعى للتنمية القومية . وبالنتيجة لذلك . فإن الخبرة المعنية للأمم داخل الواقع الفعلى العالمى

الشامل توفر نقطة بداية معينة من أجل تحليل اجتماعى جديد يكون أساسه هو نقد للافتراضات الكونية الشاملة ، للعلم الاجتماعى البورجوازى ، الغربى ، والذى يؤدى إلى فحص عميق لمفاهيمه الرئيسية ، الموحدة له ـ مثل التنمية ، التحديث ، إلخ . ولقد أصبحت **الخصوصية** تحتل مكانة رئيسية فى التحليل النقدى للعلاقات الاقتصادية والسياسية العالمية . إن الخصوصية ليست ، بالطبع ، غير إشكالية non - problematic فالتناقضات العالمية الشاملة يعاد إنتاجها داخل كل شريحة من شرائح النظام العالمى . لكنه وبينما تتزايد إمكانية رؤية الخبرة القومية فى أعقاب الأزمة العالمية ، فإنها قد تصاحبت مع البحث عن اتجاهات بديلة للتطور فى المستقبل والذى تكمن جذوره فى التجربة القومية أو الإقليمية . وحتى البديل الاشتراكى (كما يحتج بذلك بارون دى) فإنه قد اتسم بأساسه **القومى**، وبوقوعه فى مصيدة ، داخل تصورات للتنمية موازية للفكر الغربى ، إلى درجة معينة ، على الرغم من أن أشكال التعبير التى يتخذها قد تكون بديلة له .

وبما أن البحث عن طرق مستقلة للتنمية قد تكشف منذ الحرب العالمية الثانية ، فإن (الإبداع المحلى) قد أحرز أيضا تقدمات ملحوظة ـ بمعنى أن النماذج النظرية والتحليلية البديلة قد نشأت من ، وفى علاقة جدلية مع التجارب الاجتماعية والاقتصادية فى المحيط . ولم تحقق جميع هذه التجارب تقدمات بعيدة المدى أو تقدم أمثلة على النجاح ؛ فمعظمها ، إن لم يكن كلها ، جزئية ، ومتناقضة ، وغير كاملة . لكن ، وكما تبين ذلك بوضوح الأطروحات فى هذا القسم ، فإن كل واحدة منها تقدم مادة جديدة للمناقشة وللجدل ، أو فى أقل الأحوال ، تقدم خبرة كاشفة أو تعليمية .

وإذا كانت مناقشة الخبرات المختلفة كما تختلف أسبانيا ، وكويبك ، والهند ، وغانا ، واليابان ، يجمعها أى ملمح مشترك ، فإن ذلك يتمثل فى إظهار أن تأثير النظام العالمى له القدرة على تحديد هيكل الواقع الفعلى القومى ، بشكل مباشر وغير مباشر على حد سواء ، وتنتج صراعات طبقية وصراعات مصالح داخل الأمة ، والتى هى قوى متناقضة يتعين أن تخرج من ثناياها البدائل المحلية .

إن النظر فى التجربة اليابانية ، على سبيل المثال ، كما لخصها تسورومى ، تقدم كلا من النقد والمؤشرات للبديل . إن الاتجاهات الأخيرة فى السياسة الرسمية

(الحكومية) للتنمية تشير إلى اشكال من عمليات التصنيع التى تزيد من استغلال وانحطاط الفلاحة . ومن استغلال وانحطاط المحيط بواسطة المركز . ومن تلوث البيئة ـ وهى عملية مشابهة لاتجاهات التطور فى النظام العالمى ككل . ان الاعتبارات البيئية الإيكولوجية وأسلوب الاقتراب من التجربة التاريخية يعطيان نماذج بديلة للتغيير تأخذ فى حسبانها قضايا البيئة والخصوصية (أى . التقاليد . والثقافة المحلية . إلخ) . ويتحدى أيضا تسلط فكرة النمو على الفكر الغربى . والتى سادت اليابان منذ عهد ميجى Meiji . ويجرى التدليل على الآثار الضارة والمؤذية لمثل هذه العملية بشكل كاف ومدهش ـ وتعطى مصداقية إضافية لمطلب جميع الباحثين الذين أوردهم تسورومى من أجل اتجاه بديل نحو الاعتماد على الذات ونحو نظام عالمى جديد قائم على التسيير الذاتى والتعاون ـ إنه اختبار قاس مطروح لمفهوم النظام الاقتصادى العالمى الجديد الذى مازال سائدا . والذى يتنبأ بالاعتماد المستمر على نقل أنماط الإنتاج الغربية . والتكنولوجيا الغربية . والفكر الغربى. وربما يمكن اكتشاف الأسس الاجتماعية السياسية لمثل هذه النظم التعاونية فى الثقافة القومية ـ من خلال بحث واستقصاء متحرر من النماذج الغربية .

ويفيد مثال كويبك فى تدعيم هذا الموقف ؛ إذ أن مناقشة الدكتورة آن لجار تضع تأكيدها على الظواهر السياسية التى تعكس حركة طرد مركزية . وفى حالة كويبك . فإن الهياكل المؤسساتية ، وأشكال الحياة السياسية قد أفادت فى إعادة إنتاج علاقة التبعية والاعتماد مع الحكومة الاتحادية (الفيدرالية) ومن ثم مع هيمنة الولايات المتحدة . وفى نفس الوقت ، فإن القطاع الإنتاجى ينكمش ، والهياكل المختصة **بإعادة إنتاج** العلاقات الاجتماعية للإنتاج تنمو بشكل متجاوب . إنه هنا وبالتحديد نجد أن الأنماط البديلة للفكر تنشأ ؛ داخل مؤسسات إعادة الإنتاج ، ولكنها تتحداها . وفى حالة كويبك المخصوصة ، يتم إغلاق أو مساومة القنوات السياسية لمثل هذا النوع من التعبير ، ثم إنه وفى المجال الثقافى يتم التعبير عن تلك المقاومة .

أما أسبانيا ، والتى كان تاريخها (كما أظهر ذلك جارسيا دلجارو فى القسم الأول) حركة معاكسة من الاكتفاء الذاتى إلى الاندماج فى النظام العالمى ، فقد عانت مباشرة من آثار أزمتها العالمية . والنتيجة ، كما تدلل على ذلك الدكتورة ماريا آنجليز دوران ، كانت هى أن ظهر ضعف الاقتصاد التابع وتعرضه للخطر وأن تنتج المعاناة والبؤس بين

جماهير الشعب ــ وهى معاناة رفض علم الاجتماع أن يشغل نفسه بها بإصرار والحاح . وبذلك ، فقد عجز علم الاجتماع أيضا عن تحليل ، وفهم ، أو ، وهذا هو الأكثر أهمية ، أن يسهم فى حركة المقاومة ، أو فى خلق البدائل . ولكن انهيار الدولة الأسبانية ، قد قدم بذاته بعض الأدلة عن الاتجاه الذى قد تأخذه مثل هذه المقاومة ــ صوب إعادة التأكيد على الثقافات (القومية) والمطالب الخاصة بالحكم الذاتى .

ولا يعرض المثل الفانى نفس التفتت والتمزق ؛ ولكنه يثبت ، بحسم ، كيف أن القوى الاجتماعية الداخلية المتحدة ظاهريا حول قضية الاستقلال لها فى الحقيقة آراء ووجهات نظر شديدة الاختلاف بشأن دورها فى النظام العالمى . إن طبقة الكومبرادور المحلية ، على سبيل المثال ، سعت لاغتنام الفرصة لكى تتفاوض من جديد بشأن شروط تلك العلاقة . والآخرون ــ كالبورجوازية الصغيرة ، مثلا ــ مستعدون لدفع المطالبة بالاستقلال السياسى ، إلا أن افتقارهم لمشروع بديل يجعل من المستحيل بالنسبة لهم تغيير العلاقة مع الامبريالية . وهكذا ، فإن تاريخ غانا هو تاريخ للمحاولات الفاشلة لتحقيق الاعتماد على الذات . لكن بوتشوى يثبت أن لهذا علاقة كبيرة بالقضايا **الطبقية** ؛ لأنهم هم ، كما يعلن ذلك أيضاً الباحثون اليابانيون ، منتجو الثروة ــ أى العمال والفلاحون ــ هم الذين يمثلون القوة الاجتماعية التى تعتبر الحامل الوحيد للبديل الحقيقى الأصيل .

ويثير بارون دى نقطة مماثلة فى تحليله للهيمنة ، والطبقة ، والامبريالية . وتدلل مناقشاته الواسعة على بعض من التناقضات الكامنة فى التيارات البديلة ــ أى الحاجة للجدال من أجل شكل بديل للدولة ولفهم وظيفتها الطبقية العريضة بوصفها آلية لــوفى داخل النظام ، وليست فقط وببساطة أداة لجماعة أو لأخرى من الجماعات الحاكمة . فالاشتراكية ــ أحد البدائل ــ وقعت فى مصيدة تقديم صورة مرآة للمعايير الغربية للتنمية ، وتبنيها عن طريق التشبه بها . ولكن البحث الذى يثرى معلومات كل اسهام فى المناقشة ، هو البحث عن بديل اجتماعى ثقافى وكذلك بديل اقتصادى تكون قوانين حركته الأساسية مختلفة عن تلك القوانين الخاصة بنظرية التطور الغربية . فهذا هو العنصر الذى يجب العثور عليه بالتنقيب عن الإبداع المحلى ، وعن التاريخ ، وعن الخصوصية القومية ، وفى التنقيب عن الدور المشكل والمتغير للدول ــ القومية فى علاقاتها مع الامبريالية .

لقد تـم طرح عمل الجماعة الفرعية المهتمة بـ « الإبداع الثقافى المحلى والنظام العالمى الجديد الناشئ » بواسطة كازوكو تسوررومى ، الذى لخص أربعة من الأبحاث التى سبق أن نوقشت فى اجتماعات مبكرة لفريق العمل فى هذا المشروع . وتركزت هذه الأبحاث الأربعة على سياسات التنمية التى تتبعها الحكومة اليابانية وقدمت انتقادات متعددة لهذه السياسات على أساس الاعتبارات الإيكولوجية البيئية بأوسع معانيها . وابتداءا من هذه الأرضية ، انطلقوا لينظروا فى شكل نظام اقتصادى عالمى مستقبلى قادر على دمج هذه المبادئ فى بنية علاقاته الدولية .

وكان أول أبحاث هذه المناقشات ، والذى أعده كينيتشى مياموتو Kenichi Miyamoto ، فى رأى المقرر «أكثر التحاليل التجريبية التى أجريت على الإطلاق دقة وتغلغلا فى البحث عن الآثار الاجتماعية الاقتصادية (لطريقة استغلال القاعدة الصناعية) وهى أكثر الطرق أصالة للتنمية الإقليمية التى ابتدعتها وشجعتها الحكومة اليابانية إبان مرحلة النمو الاقتصادى العالى فى سنوات الستينيات (١٩٦٠ ومابعدها) » . .وعلى نقيض من أهدافها المقررة ، برغم ذلك ، تظهر دراسة ميامونو أنها لم تخلق عمالة محلية ، ولم تزد عوائد ضرائب الحكومة المحلية ، ولم تشجع الصناعات المحلية المرتبطة بها . «فبدلا من ذلك أحدثت التلوث ، واستنزاف الموارد المحلية وزيادة فجوة توزيع الدخل بين المركز والمحيط داخل الأمة » . ومنطقيا ، فإن استراتيجية بديلة للتنمية تصبح لازمة . وبرغم ذلك ، كانت حجة يوشيرو تامانوى ، هى أنه «لكى تقدم تصورا عن تنمية اقتصادية متوافقة مع البيئة الطبيعية ، فإن النظرية الاقتصادية يـجب أن يعاد بنائها على أساس من التطورات الجديدة فى الفكر الإيكولوجى (البيئى) ، وبالذات الأفكار التى تـم تطويرها مؤخرا بواسطة آتسوشى تسوشيدا Atsushi Tsuchida وتاكيشى موروتا Takeshi Murota »[*]. إن تركيزه على الماء بوصفه أساساً لنظام حياة قليل الإهدار للطاقة ، «والتى يـجب أن تكون الأساس للنظام الاجتماعى» ، هو إشارة مباشرة إلى حركات الاعتماد على الذات التى تنشأت وتطورت فى جزيرة أوكيناوا Okinawa ، والتى يمكن أن نربط بها مباشرة نظرية تـامانوى .

وشرع شون نيشيكاوا Jun Nishikawa فى ربط الاستراتيجيات البديلة للتنمية

الداخلية بالاتجاهات الجديدة فى النظام الاقتصادى العالمى الجديد . وأخيرا ، فإن شيرو كاميشيما Jiro Kamishima ، طور إطارا مقارنا ، يشمل اليابان وبلدان آسيوية أخرى ، واشتق منه ستة مبادئ يمكن على أساسها بناء نظام اقتصادى عالمى جديد .

لقد حلل فريق البحث العامل بإشراف مياموتو بالتفضيل نتائج طريقة استغلال القاعدة الصناعية فى مدن أوساكا ، ويوكايشى ، وفى مدن أخرى بين عامى ١٩٧٤ و١٩٧٦ . وكانت القسمات المميزة لهذه الطريقة هى «خلق **المجمعات الصناعية** التى تجمع صناعات مختلفة فى منطقة ، وتسهل الاستخدام المشترك للوقود ولمنتجات أخرى[1] . ولقد كانت هذه المجمعات متركزة فى المناطق الساحلية الحضرية الكبرى (المتروبوليتانية) »[2] وكان التوجه الرئيسى يميل إلى الصناعات الكيماوية الثقيلة التى توفر مواد مثل الحديد والصلب ، البترول والبتروكيماويات ، والتى كانت قواعد أساسية لصناعات أخرى . ولقد كان من المفروض أن الأثر الناجم عنها سيكون هو احداث تطور لاحق فى صناعات أخرى .

«إن هذا التركيز لأهم الصناعات العالمية فى مجتمعات صناعية داخل منطقة محدودة ، كثيفة السكان يكشف عن الطبيعة الأساسية للرأسمالية اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية ، لأنه يتناقض مع بلدان أخرى حيث أقيمت مثل هذه المجمعات فى المناطق الداخلية (البعيدة عن السواحل) وبتركيز أقل . وفى الواقع ، فإن مثل هذا التركيز هو نتيجة لسياسة التنمية الاقليمية اليابانية والتى أفادت الصناعات اليابانية فى شكل (الأرباح المركزة) » .

ولقد ثبت أن الواقع الفعلى مختلف تماما عن الأهداف المعلنة لهذه **الطريقة** كما أظهر ذلك الجدول رقم (١) . لقد درس تحليل النتائج فى منطقة ساكاى- سينبوكو- Sakai- Senboku فى أوساكا هذه الآثار ، «ليس فقط بمعايير الدخل الفردى ، والتمويلات العامة ولكن أيضا بمعايير الضرر الذى لحق بالبيئة ، بما فى ذلك التلوث ، والاصابات التى لحقت بصحة سكان المنطقة ، والمحافظة على البيئة وتخطيط البلديات لاستغلال الأرض» . وكانت الخلاصات التى توصلوا إليها هى كما يلى :

١ - على خلاف من نية صناع السياسة وكذا اعتقاد العامة من الناس فى أن المجمع

الصناعى سيزود المنطقة بفوائد اقتصادية ، تبين النتائج أثرا اقتصاديا ضيئلا بشكل غير عادى : فالمجمع مسئول عن ٤٢٪ من الملوثات المنبعثة ، ويستهلك ٤١٪ من القوة الكهربائية ، و٢٢٪ من المياه ، و١٧٪ من الأرض[٣] .

٢ـ على خلاف توقع صناع السياسة ، فإن المجمع الصناعى غير مرتبط بالصناعة المحلية ـ ٢٠٪ فقط من الصلب المنتج محليا يستخدم محليا ، ويتم تصدير ٣٣٪ ، والباقى يرسل إلى هيروهاتا لكى يصنع . ومن الناحية الأخرى ، فإن المصانع المحلية لصناعة السيارات ، وبناء السفن ، والصناعات المعدنية ، تستورد ٨٠٪ من احتياجاتها من الصلب من خارج المنطقة ، فليست هناك علاقة تكاملية على أى مستوى بين الصناعة المحلية والمجمع الصناعى .

٣ـ الآثار السلبية ، أو التكلفة الاجتماعية ، هى فى وقت واحد ، مباشرة ، وغير مباشرة . فنصيب العمالة المحلية فى أوساكا يقدر بـ ٧٧٠٠ ضحية للتلوث (بالرغم من أن الحكومة لاتعترف إلا بـ ٣٠٠٠ شخص بوصفهم مرضى بأمراض التلوث) ؛ وتوفى ١٠٠ شخص كنتيجة للتلوث . وتشمل التكاليف الاجتماعية الإضافية الضرر الذى أصاب صناعة صيد السمك ، وخسارة السكان المحليين لمناطق من مياه المحيط كانوا يستخدمونها من قبل للاستحمام . وتشمل الخسائر غير المباشرة ما يتحمله العامة من الإجراءات المضادة لمكافحة التلوث والأضرار الأخرى » .

ويحسب ، مياموتو التكلفة الاجتماعية على أنها تبلغ ٠٠٠ر٠٠٠ر٢٨٠ر٣١ مليون ين يابانى ، فى مقابل عوائد الضرائب المحلية التى تبلغ ٠٠٠ر٠٠٠ر١٠٠ر٤ مليون ين يابانى[٤]

وطبقا للنظام العام للضرائب اليابانى ، فإن ٧٠٪ من ضرائب الشركات تذهب إلى الحكومة المركزية ، ويذهب الباقى فقط إلى الحكومة المحلية[٥] . وبينما تتزايد عوائد الضريبة المحلية ، فإن دعم الحكومة المركزية للمحليات يتناقص بالتناسب مع هذه الزيادة ؛ وهكذا تحصل التجمعات العمالية والمدن على عائد غير كاف لموازنة استنزاف العامة المتضمن فى إحضار المجمعات الصناعية إلى المحليات . وبالإضافة إلى هذا ، فإن الحكومة المحلية هى التى يجب عليها أن تتحمل تكاليف اجراءات مكافحة التلوث[٦]

الجدول رقم (١)

(منطق الحكومة)	(الواقع الفعلى)

تركيز الإستثمار العام فى قاعدة صناعية .

الإستثمار فى العرض المادى من نمط الصناعة الكيماوية الثقيلة .

تطور الصناعة المرتبطة بها .

تغيير أساليب المعيشة ؛ الإنتقال للحضر ، عادات جديدة فى الأكل .

تحسن الزراعة وصيد السمك فى القرى المحيطة .

زيادة قيمة الممتلكات (الأرض) فى المنطقة ككل وزيادة مستوى الدخل .

زيادة دخل الميزانية العامة .

تحسن رفاهة السكان ، كنتيجة للإستثمار العام فى قاعدة المعيشة وفى الرفاهية الإجتماعية . .

تركيز الإستثمار العام فى قاعدة صناعية يعجز عن

دعوة للكيماويات الثقيلة .

تركز الثروة فى المركز .

إتساع المدن الضخمة .

علاقة غير كافية مع الصناعة المحلية .

إستنزاف الطاقة المالية .

(عجز الميزانيات وتأخر تكوين المدن) .

دعوة المصانع .

زيادة التلوث والأضرار .

أزمة مالية .

تدهور الزراعة وصيد الأسماك وتزايد البطالة .

إلتماس الدعم . الكفاح لتشجيع المصانع .الاندفاع لتطوير السياحة .

أزمة فى الحكم الذاتى الإقليمى .

«إن هذا النمط الخارجى المميز لبرامج التنمية لايكون مصحوبا بتقدم فى الحكم الذاتى المحلى ، ولكنه يعزز المركزية بدلا من ذلك » .

«ويجرى امتصاص الأرباح الضرورية لاقامة صناعات جديدة فى المحليات بواسطة المكتب فى طوكيو ، حيث يجرى استخدامها هناك فى القطاع الإدارى وفى صناعات من المرتبة الثالثة ، مثل الإعلان . فكلما يزداد انتشار المصانع ، تصبح طوكيو أكثر ازدهارا . وكلما تصبح الأقاليم مناطق صناعية ، يزداد تراكم الأرباح فى طوكيو حيث تزداد العمالة . فأرباح الصناعات المحلية يجرى توزيعها فى الناحية ، فى حين أن أرباح المجمع الصناعى ، القادمة من الخارج ، يجرى تركيزها فى طوكيو»[٧] .

وتشبه **طريقة القاعدة الصناعية** نموذج التصنيع الروسى ، ويجرى الآن تنفيذها فى سائر أنحاء منطقة جنوب شرق آسيا من خلال المشروعات المشتركة . وبذلك فإن لتحليل مياموتو مغزى إضافى .

والتقط تامانوى حجة مياموتو بوصفها أساساً ينطلق منه للمطالبة بشكل «إقليمى» بديل للتنمية ـ «مواصلة الاستقلال الذاتى الادارى ، والاعتماد الاقتصادى على الذات ، والاستقلال الثقافى من قبل سكان المنطقة ، الذين يطابقون بين أنفسهم وبين مجتمعهم الإقليمى ، والمرتكز بصلابة على نسقه البيئى الايكولوجى المعين»[٨] . لأنه «لكى تقترب من النظام الاجتماعى بالطريقة الصحيحة يجب وضعه فى حدود بيئته الأيكولوجية ومعاملته ككائن مرتكز على ، وفى تفاعل دائم مع ، النظام الايكولوجى القليل الاهدار للطاقة ـ وكل هذا يستلزم إعادة النظر جذريا فى النظريات الاقتصادية » . وقد أعطى تامانوى لكينيث بولدينج Lenneth Boulding شرف أول من حاول القيام بمثل هذا التناول ، لكنه انتقده لمعاملته للتنظيمات الاجتماعية بوصفها تنظيمات مشابهة للكائنات الحية العضوية البيولوجية ـ فى حين أن تامانوى ينظر إلى العلاقة بين الاثنين على أنها علاقة تفاعل[٩] . إن مفهوم بولدينج عن «الأرض مركبة الفضاء» Spaceship earth يخطىء فى النظر إلى الأرض بوصفها نظاماً مغلقاً ، وليس بوصفها نظاماً مفتوحاً .

وفى أعماله الأولى ، استفاد تامانوى بالكامل من النظريات الايكولوجية التى

طرحت بواسطة المنظرين الغربيين ؛ أما كتاباته الأكثر حداثة فهى أكثر اعتمادا بكثير ، برغم ذلك ، على عمل الباحثين اليابانيين آتسوشى تسوشيدا ، وتاكيشى موروتا ، وأكيرا تاماكى ، فضلا عن تأثرها بدرجة كبيرة بخبرته الخاصة فى أوكيناوا . ومشيرا إلى عمل جورجيسكو روجن[١٠] ، يستقدم تامانوى مفهوم **عدم القابلية للانعكاس** : irreversibility :

«إذا أدخلنا افتراض أن الانتاج عملية يزداد فيها إهدار الطاقة ، فإنه يستتبع ذلك أيضا أنه عند صناعة شىء واحد ، يتم تدمير شىء آخر ؛ وإذا نظرنا إلى عملية الانتاج بمعايير المنتج النهائى ، فإننا نستطيع أن نقول أنه قد أنتج من المدخل (أى المكونات الداخلة فى إنتاجه) input ؛ ولكن عندما ننظر إليه من زاوية المدخل ، فإن كلا من المواد الخام والآلات يجرى إستهلاكها . ولذلك يصبح من الضرورى أن نعيد تقييم مفهومى الإنتاج والاستهلاك :. وتعنى العلاقة غير القابلة للانعكاس أنه حالما يتحول شىء له قيمة استعمال ممكنة إلى شىء عن طريق الإنتاج ، فإن المنتج لا يمكن اختصاره مطلقا إلى ما كان عليه من قبل .. فليست هناك فائدة فى أن ندرس الاقتصاد وفى نفس الوقت نغفل النظام الحى . فالاقتصاد يجب أن يتغير من (اقتصاد الإنتاج) إلى (اقتصاد الحياة)[١١] .

وإذا كان جورجيسكو- روجن هو الذى إستقدم مفهوم إهدار الطاقة entropy الإنتروبيا ، عامل لقياس كمية الطاقة غير المستفاد منها أو المهدرة فى أى نظام ديناميكى حرارى ـ المترجم ، فإن تطبيقه على الإنتاج والتكنولوجيا هو نتيجة العمل الذى قام به تسوشيدا وموروتا . وطبقا للقانون الثانى للديناميكا الحرارية ، فإن إهدار الطاقة يتزايد داخل النظام المغلق بمرور الوقت حتى يصل النظام إلى نقطة الانهيار . ولكن الكائنات البشرية تمكنت من البقاء عبر العصور الطويلة الممتدة قبل الثورة الصناعية . ولم يستطع أى من بولدينج أو جورجيسكو- روجن تفسير ذلك ؛ وهكذا فقد طور تسوشيدا مفهوما تصبح طبقا له «الكائنات الحية العضوية والنظم الاجتماعية موجودة بوصفها **نظماً مطرده مفتوحة**»[١٢] .

ويجرى تعريفها كما يلى :

«إنه النظام الذى يكون فيه :

(أ) مقدار المادة الداخلة يساوى كميا مقدار المادة الناتجة (الخارجة).
(ب) مقدار الطاقة الداخلة يساوى كميا مقدار الطاقة الخارجة.
(جـ) الناتج من الطاقة المهدرة فيه يكون أكبر كميا من الطاقة المهدرة الداخلة إليه، والفارق بين الاثنين، هو كمية الطاقة المهدرة الموجودة داخل النظام*؛ إن الفرضين (أ، ب) مشتقان مباشرة من القانون الثانى للديناميكا الحرارية، لكن الغرض (جـ) هو شرط هام لوجود الكائنات الحية، والمجتمعات الإنسانية، والتى تكون أنشطتها إيجابية، وغير تلقائية».

إن المجتمع الانسانى، الذى هو فى ذاته، نظام مطرد مفتوح، يعتمد على النباتات والحيوانات والميكروبات إلخ، والتى يعتبر كلا منها نظاما مستقلا من هذا النوع، مرتبطين معا فى علاقة تكافلية داخل النظام الأكبر. والنتيجة الختامية التى يتوصل إليها تسوشيدا هى «إن أى نظام مطرد مفتوح يستطيع أن يبقى إذن، وفقط إذا، وجد داخل نظام ثابت مفتوح أكبر من ذاته».

إن الكرة الأرضية هى بالضبط نظام كهذا، «يلقى بالطاقة غير المستفادة بعيدا» فى الجو من خلال الاختلاف فى درجات الحرارة؛ وهنا يكون للماء وظيفة حيوية للتحويل. وفى النظام الاجتماعى، فإن الطاقة غير المستفاد منها والتى يتم التخلص منها فى شكل فاقد فى المواد، والسوائل، والحرارة، يعادل محصلة إهدار المواد الأولية مضافا إليها الطاقة غير المستفاد منها والتى تنبعث داخل النظام. لكنه، «ولكى يتم التأكد من أن ناتج الطاقة غير المستفاد منها أكبر من الداخل منها، فإن الكائنات البشرية قادرة على حساب كم من الطاقة غير المستفاد منها يجب على المجتمع ككل أن (يلقى بها) فى بيئته وما هى كمية المواد الخام التى يجب عليه أن يأخذها.. إن هذه هى السمة المميزة للنظام (الحى)، والتى تفسر لماذا هو (إيجابى)»[13]؟ وعلى هذا الأساس ينتقد تسوشيدا مفهوم شرودينجر Schrodinger عن «نفى الطاقة غير المستفاد منها» negentropy والذى يذهب إلى أن عملية موازنة أو معادلة الطاقة غير المستفاد منها هى عملية تلقائية ذاتية؛ إن شرط البقاء للنظام الحى هو مقدرته على اطلاق طاقة غير مستفاد منها من خلال فعل إيجابى من جانب النظام الاجتماعى[14]. وعلى هذا الأساس يصر تامانوى على أن العلاقة فيما بين «الماء، والتربة، والتكنولوجيا»[15] هى علاقة

أساسية لكى نفهم . ومن ثـم جاءت مناقشته لتجربة التكنولوجيا التى تستخدم الماء فى الزراعة اليابانية[١٦] إن العمل البحثى لأكبرا تاماكى[١٧] ولزميله فى التأليف هاتاتى Hatate ، يبين أنه ، «إبان السنوات العشرين للنمو الاقتصادى العالى ، أحرزت الزراعة اليابانية والقرى الزراعية (توافقا ملحوظا) مع التصنيع السريع للمجتمع اليابانى .. فلقد أصبح للادارة فى مجال الزراعة الأهمية الأولى بدلا من ملكية الأرض . وفى الأيام القديمة ، كانت القرى فى الإقليم أو المنطقة هى التى تتحكم فى امدادات الماء[١٨] ، وفى المحافظة على التربة ، والغابات ، وهى التى تقرر الممارسات المعتادة لفلاحة الأرض . والآن ولأن المجتمعات القروية فى حالة تدهور .. فإن الكثير من جوانب العمل الزراعى تترك لحصافة المزارعين الأفراد ؛ ولكن اليوم ، فإن ٨٥٪ منهم يعتبرون مزارعين لجزء من الوقت ، تأتى معظم دخولهم من خارج نطاق الزراعة .. ولذلك فإن ١٥٪ منهم فقط يعتبرون أصحاب مشروعات . وإحدى نتائج ذلك هى تدنى مستوى الاكتفاء الذاتى فى مجمل الناتج الزراعى .. وبدلا من توجيه نداء غير واقعى لإحياء المجتمعات القروية لكى تؤدى وظائفها السابقة ، يذهب تاماكى فى حجته إلى إقامة «نظام إدارى زراعى إقليمى» يتولى تخطيط استغلال الأرض ، والمحافظة على المياه والغابات والتحكم فيهما ، واقامة المصارف وقنوات الرى ، وتجميع ونقل المنتجات الزراعية . ثـم إن الأسرة الفردية ، وليست القرية ، تلك هى التى يـجب أن تكون وحدة الأساس لهذا التنظيم الجديد ـ لأن وظيفته هى حفز المبادرات الفردية وإشباعها المترتب على ذلك»[١٩] .

ويؤيد تامانوى هذا الاقتراح[٢٠] ، ويشير إلى الخبرة المعاصرة فى جزيرة إيشيجاكى Ishigaki التابعة لأوكيناوا حيث تكونت جمعيات تعاونية لصيد السمك ، والزراعة ، والصناعة ، لكنها كانت تعانى من نقص التنسيق الأفقى ؛ والنتيجة هى أنهم يكونون الآن تنظيماً إقليمياً ، وسيطاً للتنسيق بين الوظائف المختلفة . ويعتبر هذا شرطا ضروريا من وجهة نظر تامانوى ، من أجل نـمو «التكنولوجيا الوسيطة»[٢١] «لتوليد خصائصها الايكولوجية ، والثقافية فى الإقليم» . وتاريخيا ، فإن مخزن الجماعة الذى امتد عبر أوكيناوا فى العشرينيات (١٩٢٠ ومابعده)[٢٢] يقدم نـموذجا أوليا لنظام وسيط مرتكز على السكان المحليين والمبادرات المحلية[٢٣] .

إن البحث الذى أعده شون نيشيكاوا[٢٤] «يحاول القيام بفحص نظرى للاتجاهات المحتملة التى قد يتخذها إقامة النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، على ضوء علاقته بتعبئة الموارد المحلية والتنمية المحلية »[٢٥] .

«إن الإعلان عن إقامة نظام اقتصادى عالمى جديد ، والذى تبنته الأمم المتحدة فى عام ١٩٧٤ ، هو رفض للتقسيم العالمى الراهن للعمل ؛ وبدلا من ذلك ، فإن الإعلان يؤيد التنمية عن طريق وسائل الاستقلال الاقتصادى ، والاعتماد على الذات ، بالرغم من أن الاعتماد على الذات يجب تمييزه عن الاكتفاء الذاتى الذى ، وفى سياق المجتمع التقليدى ، يعنى ضمنا اقتصادا مغلقا . وعلى النقيض من ذلك ، فإن النظام المعتمد على الذات يجب أن يقوم على أساس «الاعتماد الجماعى على الذات ، أى الاعتماد المتبادل فيما بين النظم على قدم المساواة » .

ويرصد نيشيكاوا سياقين اثنين محتملين يتطوران مع إقامة النظام الاقتصادى العالمى الجديد . السياق الأول ، «هو السيناريو الذى تصبح فيه الفوارق بين الأمم الجنوبية أضخم ، .. بينما تتزايد الفوارق داخل الحدود الإقليمية القومية ، كما ستتزايد أيضا الفجوة بين (النخبة الثرية) التى تسيطر وتتحكم فى مواطن النفوذ سياسيا ، واقتصاديا ، واجتماعيا ، وثقافيا ، وبين الجماهير المفقرة » . والسيناريو الثانى ، « هو سياق يؤدى فيه الاعتماد على الذات إلى النمو ؛ لكن ، وبخلاف استراتيجية التحديث التى تؤيدها أمم الشمال الصناعية ، فسوف تكون مرتكزة ، ليس على زيادة الأرباح إلى حدها الأقصى ، بل على أربعة أهداف ؛ (أ) إقامة الحكم الذاتى والاستقلال فى الواقع الفعلى ؛ (ب) تقليل مظاهر عدم المساواة فيما بين الأقاليم والمناطق المعنية وبين الطبقات الاجتماعية داخل الأمة ؛ (جـ) ازالة المعايير الخارجية للتقييم وإقامة ايديولوجيا محلية ؛ (د) تعبئة الموارد المحلية بوصفها الوسيلة الأساسية لتجميع رأس المال » . ولكى يكون هذا ممكنا ، يجب اتباع أربع سياسات هى : «التحكم القومى فى الفوائض المحلية ، والزيادة فى معدل الادخار ؛ إعادة توزيع الدخل ؛ تكوين هيكل توزيع اقتصادى محلى ؛ والمشاركة الشعبية » .

وفى اليابان ، بلغ معدل المدخرات الصافى خلال الفترة بين ١٩٥٦ ـ ١٩٧٥ ، ٣٤٪ ، بالمقارنة بالمعدل الغربى الذى بلغ ٢٠٪ . وعادة ما يكون الادخار أعلى فى

فترات النمو الاقتصادى ؛ وبالإضافة إلى ذلك «ينخفض الاستهلاك غير الإنتاجى ، بسبب القيود على الانفاق الدفاعى ، ولمستوى المعيشة المنخفض ، وللتأخر فى تطبيق سياسات الرفاهية الاجتماعية[٢٦] .

ان إعادة توزيع الدخل يجب أن يصاحبها إعادة توزيع للثروة والسلطة ، لتقليل آثار الاغراء ولمنع الموارد من التدفق للخارج ، ولزيادة المستوى العام للادخار ، ولتوسيع السوق المحلية ، ولخلق الأساس الاقتصادى للمشاركة الجماهيرية .

ويجب أن يكون هناك أيضا ازدياد فى الإنتاجية فى إنتاج الغذاء وغيره من المنتجات الأولية الأخرى ، مع استثمار الفوائض فى الصناعة والتى ستلتزم باعادة تنظيم الاقتصاديات المحلية[٢٧] . إلا أن المشاركة الشعبية هى المفتاح لكل هذا ، وهنا فإن تجربة الصين ، وجمهورية كوريا الشعبية[٢٨] ، وكذلك تجربة إيران فى ظل آية الله الخمينى ، تزودنا بتفهم هام فيما يختص بطبيعة عملية تعبئة قدرات الإبداع المحلى للجماهير فى الاقتصاديات القومية .

إن كلا من هذين السياقين يعملان فى نظام دولى قائم وموجود ، إلا أن السياق الثانى يثير معارضة الأمم المتقدمة ، والذين تعتبر إستراتيجياتهم البديلة عن الحاجات الإنسانية الأساسية ، والتكنولوجيا الملائمة ، والتوافق الايجابى ، « جهدا لدمج النظام الاقتصادى العالمى الجديد فى النظام الاقتصادى العالمى الحالى ، الذى يبقى على هيمنة الأمم المتقدمة عن طريق اغتنام فرصة التناقضات الداخلية للنظام الاقتصادى العالمى الجديد »[٢٩] إن مقولة الحاجات الانسانية الأساسية كانت قد اقترحت أصلا من قبل أمم الجنوب ، ثم التقطتها الأمم المتقدمة كمعيار توجيهى للمساعدة الاجنبية وكوسيلة لممارسة التأثير على الجنوب . وفى تلك الأثناء ، يجرى النظر إلى مقولة التكنولوجيا الملائمة بتشكك[٣٠] ؛ فإذا كانت تعتبر طريقة لنقل التكنولوجيا ، فإنها من ثم ستعترض طريق تنمية الجنوب[٣١] أما مقولة التوافق الايجابى ، فقد ابتدعتها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD وفرضت على الجنوب ؛ فعن طريق التخصص فى الصناعات الكيماوية ، والإليكترونية ، وصناعة المعلومات الكثيفة (الحاسبات الآلية) وبالتخلص من تلك المجالات من الصناعة التى فقدت قدرتها التنافسية منذ تصنيع أمم أخرى فى الجنوب ، فإن الدول المتقدمة تأمل فى المحافظة على سيطرتها . «وعن طريق

المحافظة على التقسيم العالمي التقليدي للعمل كاملا وبرمته ، وعن طريق حماية التجارة الحرة ، والانتقال الحر لرأس المال على نطاق العالم ، فإن الأمم الشمالية تشجع أنشطة الشركات المتعددة الجنسية » .

ما هي ، إذن ، التوقعات القائمة أمام تكشف السيناريو الثاني ؟ إن إعادة ترتيب العلاقات بين الشمال والجنوب ستكون أحد الشروط ؛ ولسوف يتضمن هذا «إزالة الارتباط» ، أي التخلي عن الاقتصاد الأحادي الانتاج* ، المتخصص عالميا ، وتنويع التجارة الخارجية . ثم «إعادة الارتباط» ـ أي تقوية الهياكل الدولية الأفقية للتعاون وجعلها ديمقراطية[٣٣] . إن هذه العلاقة الديناميكية بين النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتنمية المحلية ظاهرة في بحث نيشيكاوا «مصفوفة للنماذج المحتملة للنظام العالمي (جدول رقم ٢)» . وتبين الإشارات السالبة استحالة التنميه المحلية في ظل السيطرة الإمبريالية ؛ بينما تبين الإشارات الموجبة امكانية حدوث مثل هذه التنمية حتى في ظل أوضاع «الاعتماد الفوضوي على الذات» ، والذي تتفق معه إلى حد بعيد التنمية اليابانية في فترة ما بعد الحرب الثانية . وفي ظل غياب نظام عالمي ، برغم ذلك ، فإن هذا النمط من التنمية يميل دائما إلى الاعتماد على القوى الكبرى (كما تبين ذلك الأسهم)[٣٤] :

جدول رقم ٢

بعد – النظام الاقتصادى العالمى الجديد الاعتماد على الذات		قبل – النظام الاقتصادى العالمى الجديد الاعتماد على القوى الكبرى		إعادة الارتباط / النظام العالمى
تبادل الاعتماد الأفقى والرأسى		الاعتماد الفوضوى على الـــذات	السيطرة - الإمبريالية	
+	–		–	التنمية المحلية
+	+	–	–	النظام الاقتصادى العالمى الجديد

ويوفر إطار نيشيكاوا ارتباطا مع عمل مياموتو . لأن طريقة استغلال القاعدة الصناعية ، هي مثل على السيناريو الأول ، في حين أن آراء تامانوتى تنبع بوضوح من السيناريو الثاني . ثم إنه مما له مغزى أن حركات الاعتماد على الذات بدأت تظهر الآن في أوكيناوا ، أكثر المناطق محيطية (بعدا عن المركز) في اليابان ، بينما كانت طريقة استغلال القاعدة الصناعية ، يجرى تطبيقها على المناطق الحضرية الرئيسية المتروبوليتانية[٣٥] .

«ويبين مسح قريب للسواحل الطبيعية أنه كلما تزايد التقدم طبقا للسيناريو الأول ، كانت الخسارة أفدح ، للبيئة الطبيعية ، وبالذات فيما يتصل بالماء . ومن الناحية الأخرى ، كلما كان التقدم أقل ، كانت البيئة الطبيعية مصانة بشكل أكبر»[٣٦] . وبذلك فإن أقل المناطق تقدما هي التي لديها أضخم الفرص للبحث عن أشكال للتنمية تتوافق مع النظام البيئي المحلي . وحاليا يتعين على حركات الاعتماد على الذات اليابانية أن تبحث عن طرق للارتباط مع حركات أخرى مماثلة عالميا ، وبذلك تسهم في تشييد نظام عالمي أكثر مساواة :

وشرع شيروكاميشيما في تقديم اطار نظرى قائم على كتابه الأخير «**العيون التي ترى السياسة**»[٣٧] Seiji O Mirume ؛ فهنا يعبر عن شكوكه المتنامية في مدى الصواب الشامل للإطار النظرى لعلم السياسة الغربي (المقبول في اليابان منذ عصر ميجى) . إن المبدأ الغربي للسيطرة (كما وصفه كاميشيما) قد يكون صحيحا بالنسبة للغرب ، لكنه ليس نموذجا عالميا . وعلى هذا الأساس ، نهض كاميشيما لكي يشتق مبادئ جديدة للتفسير من التجربة التاريخية لليابان ولبلدان أخرى في شرق آسيا كالصين والهند .

«إنه يقيم تمييزاً بين (مجتمع الألفة) و (مجتمع الغربة) . فمجتمع الألفة ، هو المجتمع الذى يكون فيه الفرد تحت قيد التصرف (في وحدة مع الآخرين) ، في حين أن مجتمع الغربة ، هو المجتمع الذى يكون فيه الأفراد تحت قيد التصرف بشكل مختلف عن الآخرين . فالأول يؤكد على التبادلية ويميل إلى تكوين مجتمع بدون طبقية ؛ والأخير يركز على الفردية ويميل إلى إنتاج مجتمع طبقى . وبالنسبة لكاميشيما ، يمثل المجتمع الياباني مجتمع ألفة ، في حين أن معظم المجتمعات الغربية تصور مجتمع الغربة»[٣٨] .

وفى اليابان ، يرتبط قيد الألفة بعزلتها الجغرافية ؛ ولكن اليابان لا يمكن اعتبارها بأى معنى مجتمع متجانس له ثقافة متجانسة . ولقد حدد المؤرخون خمس طرق مختلفة للهجرة إلى اليابان ، على سبيل المثال ، فيما بين عام ٨٠٠٠ قبل الميلاد والقرن الرابع بعد الميلاد[٣٩] . وفى مجتمع برى ، يكون الفتح بالقوة أو بالغزو امكانية قائمة ؛ ولكنها تكون أقل رجحانا فى حالة جزيرة معزولة .

« وبدلاً من ذلك ، فإن القادمين الجدد حاولوا أخذ زمام القيادة عن طريق اكتساب احترام المستوطنين السابقين بإظهار أن الثقافة التى أحضرها أولئك السابقون معهم أرقى ، ولسوف يتأكد أنها مفيدة . ويسمى كاميشما هذه السياسة باسم جنشين Jinshin (الشعور العام) فى مقابل ممارسة السياسة باستخدام القوة ... إنها قائمة على أساس مبدأ الشينتو Shinto للشعب اليابانى القديم القائل كيشين - سوسو Keishin - Soso ، ويعنى حرفيا (تبجيل الآلهة وعبادة الأسلاف) ... إنه مثال بين على الدين (غير الاستبعادى) أو (المتسامح) ، والذى يسمح للمرء بأن يعبد آلهته الخاصة ، بينما يحترم آلهة الناس الآخرين . إن مثل هذا الدين (اللامركزى) يرسى الأساس لأسلوب سياسى مميز لليابان ، والذى يسميه كاميشما (مبدأ الانسحاب إلى الداخل) Jnvolution .

إن هذا هو الأساس للرصد الطوبوغرافى الفريد الذى قام به كاميشما للمبادىء السياسية ومكوناتها الهيكلية[٤٠] المرتكز على ستة مبادىء للتماسك السياسى ، لكل منها إثباتاته التاريخية : الصراع (المراجع الصينية واليابانية حول استراتيجيات القتال) ، السيطرة والحكم الذاتى (مرتكز على الخبرة الغربية) ؛ التمثل (الخبرة الصينية) ؛ القدر أو المصير (الكرمة Karma = مبدأ فى العقيدة الهندوسية والبوذية ، (نشأ أصلاً فى المجتمع الهندى) ؛ والانسحاب إلى الداخل (نابع من الخبرة اليابانية) . وهذا يؤدى إلى ثلاثة أنماط للتماسك السياسى - هى الصلد ، والفضفاض ، واللين . (انظر الجدول رقم ٣) . إلا أنه لا يوجد أى مجتمع يعمل على أساس من أى مبدأ واحد مفرد[٤١] . ويصور تاريخ اليابان ، وحاضرها ، المبادىء الستة جميعا ؛ وفى أوروبا وأمريكا . فإن مبادىء السيطرة والحكم الذاتى أكثر تطورا بشكل أكمل ، بالرغم من ممارسة الانسحاب للداخل ، وحتى ولو لم يكن معترفا به . وبينما ينكمش العالم ، فإنه يصبح شبيها بجزيرة معزولة ، ويصبح لمبدأ الانسحاب إلى الداخل أهمية متزايدة[٤٢] .

« ويقدم كاميشيما أربعة معايير جديدة لقياس درجة التطور السياسى ؛ (١) تقبل التحاليل السياسية والانتقادات السياسية ذات النماذج العديدة ؛ (٢) إيضاح المبادىء السياسية المختلفة وظهور تنويعات وتوليفات متزايدة منها ؛ (٣) الاختيار الواعى لمثل هذه المبادىء بهدف تقليل العنف والسيطرة ؛ (٤) توسيع نطاق وتكثيف الجهود من أجل التعايش فى سلام بين الأفراد ، والجماعات ، والأمم »[٤٣] .

وفى اليابان ، فإن مبادىء السيطرة والصراع يمكن أن تؤدى فقط إلى تكثيف وتصعيد سباق التسلح ، فى حين أن مبدأ الانسحاب للداخل يقترح أن التهديد الواقعى الفعلى للأمن القومى يأتى من نقص الغذاء أكثر مما يأتى من الغزو العسكرى ، ويقترح أيضا نزع السلاح .

« إن إسهام كاميشيما يستهدف اقتراح طريقة قد يمكن وفقا لها إحياء وبعث المبدأ التقليدى للثقافة السياسية اليابانية ، إلى جانب الإسهام فى تشكيل استراتيجية من أجل تغيير النظام العالمى ، من السيطرة والتبعية ، إلى المساواة والاعتماد المتبادل » .

إن الموقف الخاص لكويبك Quebec ، وتطور أشكال محددة للمقاومة هناك ، دفعت الدكتورة آن لجاز لأن تستخلص ، فى بحثها « عناصر لتحليل كويبك ، اليوم وغدا » ، أنه « فى حالة كويبك ، تلتقى القضايا القومية والاجتماعية فى مجال الثقافة » .

ومثل مقاطعة كويبك ذاتها ، فإن حزب أنصار كويبك ممتلىء بالازدواجيات ، « فثقافياً ، يختار مصباح الزيت ، فى حين أنه اقتصاديا يختار الضوء الكهربائى »[٤٤] كما يوضح المسألة أحد الكتاب . إلا أنه لا تستطيع أى دراسه عن كويبك أن تقصر نفسها على التاريخ لأحزابها السياسية .

« إن تاريخ فرنسا الجديدة ، وكندا ، وكويبك ، هو تاريخ ندر أن لمست فيه الأحزاب الحركة الاجتماعية التى تهتم اليوم بمستقبل كويبك . ويقيم الميثاق السياسى للمقاطعة نظام الحزبين ، والذى يؤدى بمرور الوقت إلى اختفاء أى أحزاب ثالثة ؛ كما أن صوت اليسار التقليدى يندر أن يسمع فى المشهد السياسى . واليوم ، فهناك صوتان انتخابيان ـ الحزب الحر أو الليبرالى المؤيد للفيدرالية فى كويبك ، وحزب أنصار كويبك . الذى يشجع أن تكون للمقاطعة سيادة مستقلة مع اتحادها مع المقاطعات الأخرى .

جدول رقم (٣)

المبادئ المكونات الهيكلية	الإنسحاب إلى الداخل	القدر Karma	التمثل	الحكم الذاتى	السيطرة	الصراع
التناسب النهائى	جينشين	القدر	الحضارة	تقرير المصير	العنف	مانا ١ الأخلاق)
الهيكل	ماتسوروشيراسو	هوتوبراتايايا	مركز- محيط	التجميع الاجتماعى	سيطرة- خضوع	عدو- صديق
حركة التنظيم	يوساشى مونو	زارما يوجا	تعليم المحيط	إقناع- إعتراض	قيادة- مقاومة	نظام- فوضى
التغير	غفله- نارو	سامسارو بانتاراى)	ثورة ثقافية	تطور إزدواجى	ثورة عنيفة	صعود وسقوط
القيمة	سيميل	سانتى	بجبوحه	إكتفاء ذاتى	عداله	حياة
القاعدة الاجتماعية	قيود ألفه	قيود إزالة الخيال	قيود سياسية	قيود فوضويه	قيود تغريب	قيود التحويل المادى للأشياء

* ملحوظة : وردت كلمة يابانية فى الجدول ، بدون ترجمة ، إنجليزية أو فرنسية أو أسبانية ، وتركناها كما هى . (المترجم) .

ويؤثر الوضع المزدوج للسلطة الفيدرالية والسلطة فى المقاطعة على جميع المجالات ، بما فى ذلك الثقافة . وبسبب القهر القومى والهياكل السياسية والتشريعية للنظام الفيدرالى ، فإن المؤسسات تحددت تقليديا بوصفها أجهزة عقائدية ومجتمعاً مدنياً تميزهما عملية زرع للهوية القومية والبحث عن ثقافة داخل الحدود السياسية للسيادة . لكن الدولة هى التى تتحكم فى هذا البحث » .

ويترتب على هذا نتيجة ذات شعبتين ، (أ) الافراط فى التركيز على الجانب الثقافى من قبل المسألة القومية ؛ (ب) غزو مواقع السلطة تلك بواسطة شرائح اجتماعية تحمل المشروع القومى ، أى البورجوازية المحلية من خلال مواقعها السياسية والبورجوازية الصغيرة من خلال إنجازها لوظائفها فى عملية إعادة الإنتاج . ويواجه هذان التياران عقبات ؛ هى السيطرة الأجنبية (الناطقة باللغة الإنجليزية ، والأمريكية) على (صناعة الثقافة) ، وثقافة سياسية كندية ـ انجليزية ، والاستقطاب تجاه الدولة ـ القومية الفيدرالية التى تدافع عنها الصفوة الكندية ـ الفرنسية المؤيدة للفيدرالية . وفى السنوات الأخيرة ، ومنذ تكوين حزب أنصار كويبك فى عام ١٩٦٨ ، تشددت مواقف القطبين . إن القضايا الاستراتيجية ، وكذلك قصر النظر ، يفسران الفجوات الهامة فى البرنامج الاجتماعى لحزب أنصار كويبك ـ رغم أنه كان حزباً يطالب بالاستقلال . وفى ظل غياب مشروع اجتماعى بديل ، فقد آل ببساطة إلى إعادة إنتاج ما يتوافق مع الاتحاد مع كندا ، فى حين أنه فى المجال الانتخابى أصبح أقل ميلا للقومية وأكثر نزوعا نحو الدستورية .

« وهكذا فإن أشد أنصاره تحمسا وعلى حين أنهم لم يسحبوا تاييدهم . فقد اتخذوا (طرقا جانبية أخرى) ، سواء بمجرد إعطاء تأييدهم الانتقادى أو بتطوير وسائل غير حزبية ، ومستقلة ذاتيا ، وأكثر مؤسساتية لاكتشاف المجتمع الجديد . وكانت هذه الوسائل الجديدة فى عالم الثقافة . فلقد اتجهت طاقات حركة الاستقلال صوب المشروعات الجديدة التى تكمن على حد سواء داخل إعادة الإنتاج التى أرستها الدولة ، وتنزع إلى الخروج عن هذه الحدود فى ذات الوقت » . هل هذه مجرد ظاهرة عرضية لأزمة التمثيل النيابى التى تؤثر على الأحزاب فى كل مكان فى الغرب ؛ أم أنها إدانة لمحاولة حزب أنصار كويبك لتوسيع نطاق تأييده فى أرضية أكثر ميلا إلى المحافظة ؟ لقد

رأت الدكتورة لجار فى تلك « السفاهات السياسية » البشارة على وجود مفارقات متفجرة قد يكون لها تأثير هام على مستقبل كويبك ، والتى يجب أن تعد العلوم الاجتماعية ذاتها على مستوى المفاهيم لكي تتعامل معها . وبوضوح ، فإن هذا ينطوى على تحد مباشر لتلك المركزية فى العلوم الاجتماعية التى تضع الأحزاب ونقابات العمال بشكل شبه كامل يستبعد ما سواه فى قلب البحث المرتقب . لربما كانت هذه الطريقة ملائمة بشكل جيد للمجتمعات الليبرالية خلال مراحل التكوين الخاصة بها ، ـ وهى طريقة ما زالت غنية بالإمكانيات فى مجال استكشاف العلاقات بين الطبقات الحاكمة والدولة ـ « لكنها أيضاً ما زالت قاصرة وغير كافية من أجل فهم التيارات الأعمق التى تثير بقية المجتمع . إن هيمنة المسألة الحزبية فى مجال تحليل الدول الرأسمالية التى تحتل المركز تحمل فى طياتها خطر إنتاج تصور كمى بحت للتغيير » . إن خصوصية كويبك ، بالنقيض ، تتكشف فى الهوامش (الحدود » غير المؤسساتية ، فى النشاط الخلاق والثقافة . وليس فى عالم الأحزاب ، ونقابات العمال ، والمؤسسات .

لقد تعرضت كويبك لتغييرات جذرية ومفاجئة فى الستينيات (١٩٦٠ وما بعده) . وأطلقت عليها حكومة جان ليساج Jean Lesage الليبرالية اسم « الثورة الهادئة » ، « بالرغم من أن أحد علماء الاجتماع ، وبشكل ليس غير واقعى ، يفضل أن يتحدث عن (التحرر الهادىء من الأوهام) ، طالما أن تلك التغييرات انطوت على قدر أقل من التجديد الاجتماعى الحقيقى ولم تكن سوى عملية تطويع وفقا للدواعى الأساسية لنمط الإنتاج ، وعملية لحاق بالنظر إلى أونتاريو Ontario » .

« يبين تطور الهيكل الوظيفى خلال أعوام ١٩٥١ ـ ١٩٧١ الأعداد المتزايدة للوظائف التى أسندت للعمل الذهنى ـ ارتفاعا بلغت نسبته ١٥٪ فى ٢٠ عاما ؛ وانخفضت الوظائف اليدوية كنسبة من الإجمالى . والاتجاه ، كما يظهر ذلك الجدول التالى : هو نحو البيروقراطية لكل العمل الأجير :

وبنفس القدر ، فإن الأرقام المتعلقة بقطاعات الاقتصاد ، القطاع الأولى ، والقطاع الثانوى ، والقطاع الثالث ، خلال الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٧١ ، تكشف عن نفس الاتجاه ، لأنها تبين نمو قطاع ثالث يشمل العديد من وظائف إعادة الإنتاج الاجتماعى .

الجدول رقم « ١ »

النسبة المئوية للعمال ، مقسمين إلى أربع مجموعات خلال الفترة (١٩٥١ ـ ١٩٧١)[٤٥]

	١٩٥١	١٩٦١	١٩٧١
العمال اليدويون	٨٧.٤	٨٤	٧٩,٣
ذوو الياقات الزرقاء	(٥٤,٥)	(٤٨,٦)	(٣٩,٠)
ذوو الياقات البيضاء	(٣٢.٩)	(٣٥.٤)	(٤٠,٣)
العمال الذهنيون	٨.١	١٠,١	١٣.٠٠
الإداريون والمديرون	٣.٧	٤,٧	٥.٥
المهنيـون	٠.٨	١.٢	٢.٢

النسبة المئوية للعمال المشتغلين ، بالقطاع : كويبك ١٩٦١ ـ ١٩٧٠ [٤٦] :

	١٩٦١	١٩٧٠
الأولى	٣ر٥	٢ر٥
الثانوى	١ر٥١	٢ر٤٤
الثالث	٤ر٥٤	٢ر٥٣

وتظهر دراسة الطبقات الاجتماعية على أساس إحصائيات ١٩٦١ أن الطبقة العاملة ، أى عمال الإنتاج اليدوى فقط كانوا يمثلون ٢٢٪ من الإجمالى ، والبورجوازية الصغيرة التى تقبض مرتبات ٢٢٪ ، والبورجوازية الصغيرة التقليدية ٤ر٥٪ ، وسيدات المنازل خارج نطاق الإنتاج الاجتماعى كانوا يمثلون ٤٤٪ بينما كان وكلاء رأس المال يمثلون ٥٪ [٤٧] .

« إن البورجوازية الصغيرة الجديدة ، بسبب الارتباط الوثيق بين مكانتها فى التقسيم الاجتماعى للعمل ، والمسألة القومية فى كويبك ، أصبحت هامة كيفياً . وأظهرت دراستى أن هناك ثلاثة أقسام من تلك الطبقة ما زالت تتجاوز الخطوط العقائدية والسياسية ؛ (أ) قسم بروليتارى وذو طابع نسائى قوى ، وتكون علاقته بالمسألة القومية تالية لـ ، وفى أفضل الأحوال ، ولاءاتهم النقابية ؛ (ب) قسم مثقف مستقطب متأثر بعوامل التغيير الثقافية الاجتماعية ويجد فى المصادر الثقافية خارج هياكل الحزب نمطه فى التعبير العقائدى والسياسى ؛ ثم (جـ) قسم يكثف وظائف السيطرة والسلطة فى عملية العمل (الملاحظون ، والمدرسون ، الخ) ومندفع جزئيا للتأييد غير المشروط لحزب أنصار كويبك » [٤٨]

وتعانى الفئتان الأوليتان من عدم استقرار العمل ويتجهون عادة للخلاص من هذا الوضع من خلال الأنشطة الهامشية ، أو بالركون إلى البطالة الموسمية ، بهدف الابتعاد عن هيكل قهرى يقدم فرصة ضئيلة للرقى الاجتماعى . وتشمل هذه الفئة أعدادا كبيرة من السكان صغار السن . ذات الدور الهامشي اجتماعيا ، والوعى السياسى والحماسى القومى الشديد . إن الطبقة العاملة المخلطة عرقيا قد تم تجاهلها من قبل

التحليل السوسيولوجي (الاجتماعي) نتيجة لافتقارها إلى تقاليد تنظيمية ؛ وهكذا اتخذت التنظيمات الرئيسية الثلاثة للعمال فى كويبك ثلاثة مواقف مختلفة ، الأرستقراطية العمالية (وبالذات فى المجال الهندسي) وكل اتحاد العمال فى كويبك FLQ يؤيد رسميا حزب أنصار كويبك ؛ أما تنظيم الـ CSN ، الذى يمثل القطاع العام ، والصحة ، الخ ، فإنه يميل إلى التأييد الانتقادى ؛ أما تنظيم الـ CDS فقد رفض أن يتخذ موقفا .

ولقد دفعت الدراسات الحديثة للعلاقات بين الأحزاب السياسية ، والطبقات الاجتماعية ، المحللين البورجوازيين لاقتراح التمييز بين البورجوازية الكندية الفرنسية وبورجوازية كويبك(٤٩) ، الأولى مرتبطة سياسياً واقتصادياً بالبورجوازية الكندية ، والأخيرة حظت باهتمام أكثر منذ تكوينها بوصفها حزباً ، أى حزب أنصار كويبك . وتضم بورجوازية كويبك أربعة قطاعات ،

« (أ) شريحة غير احتكارية (فى التجارة ، والمؤسسات المالية ، والتشييد والمقاولات من الباطن فى صناعة التكنولوجيا الحديثة) ؛ (ب) شريحة احتكارية متنامية مرتبطة بمشروعات الدولة ، (جـ) شريحة تابعة للدولة نمت بشكل ملحوظ خلال السنوات العشر الأخيرة ، ومتخصصة فى إنتاج الصلب والطاقة ، والأبحاث الصناعية ، والغابات ، والتعدين ، والأعمال المصرفية والتمويل إلخ ؛ (د) شريحة فى القطاع التعاونى ، والتى لا يعترف بنك كندا ، بفروع الإقراض التابعة لهذا القطاع ، وهى تحل محل البنوك وتسعى إلى تركيز مدخرات أهالى كويبك . ولقد اتحدت أقسام من كل هذه الشرائح الأربع سياسياً من حول المسألة القومية . ولذلك ، فإن المسألة القومية ، هى عامل للتماسك السياسى والعقائدى ، وتزيد من التأكيد على دور مجموعات معينة من الوكلاء فى قلب الهيكل ، بينما يباعد ما بينهم ثم يعاد استيعابهم من خلال النشاط الانتخابى » .

« إن هذه الأمة فى كويبك قد مزقت العلاقات الاجتماعية والخريطة السياسية لكل كندا ، وتطرح على كل حزب اقليمى مسألة ولاءه للحكومة المركزية فى أوتاوا » وتضع التناغم الضمنى الذى ظل سائدا حتى الآن فى كتلة السلطة الكندية فى موضع التساؤل . ولقد أحدثت الحركة اللامركزية فى صفوف بورجوازية كويبك أصداء ترددت فيما بين القطاعات الأخرى من البورجوازية المختلفة مع الحكومة المركزية

(مثل ، الخلاف على البترول فى البرتا Alberta)[50] . وفى ظل هذه الظروف اكتشفت الدكتورة لجار أن إعلانها الخاص « باتجاه الدولة الكندية نحو الانهيار هيكلياً » هو قول مبرر[51] .

إن التمثيل العقائدى وشعبية حزب أنصار كويبك له علاقة قوية مع « سنوات الظلام العشرين » التى سبقت تكوينه فى عام ١٩٦٨ ، ومثلت فترة من العزلة العقائدية والسياسية فرضت وجرى المحافظة عليها من خلال تحالف بين السلطة والكنيسة . وكانت قاعدتها الاجتماعية الأساسية هى الزراعة الفلاحية التى ، وطبقا لدوبليسيس Duplessis ، وفرت عنصر « الاستقرار الاقتصادى ، والنظام الاجتماعى »[52] . وخارجة من هذا الليل الطويل ، القيت كويبك فى غمار عملية تحديث أثارت أملاً جديداً ، وتوقعات متصاعدة .

« فى عام ١٩٦٣ ، تم تشكيل مجلس الاستقلال القومى ، (RIN) ؛ وما زالت نزعته الراديكالية مصدر إلهام للإطار الديمقراطى الاشتراكى لحزب أنصار كويبك . وعلى الرغم من أنه يمثل أقلية منذ أن فرضت البورجوازية القومية هيمنتها[53] ، فإن الفكر المستقل الراديكالى مازال مستمرا وقائما فى جهاز إعادة الإنتاج العقائدى ، وبالذات من خلال (عمال اللغة) »[54] .

ووفقا لمونييه Moniere ، فإن برنامج مجلس الاستقلال القومى أكد على التخطيط الاقتصادى الشامل ، وتدخل الدولة ، والتوزيع المتساوى للدخل ، وأكد على المجتمع العلمانى ، وتأميم الموارد الطبيعية ، وتأميم قطاعات احتكارية معينة فى الاقتصاد[55] . وفى عام ١٩٦٨ ، التحم مجلس الاستقلال القومى بحزب أنصار كويبك ، « حزب الجيل الجديد ، حزب من هم دون الأربعين الذين كانوا قد حصلوا على تعليم راق ويعتقدون فى التعليم بوصفه وسيلة للرقى الاجتماعى[56] . وبسرعة تخلى حزب أنصار كويبك عن بديل الاستقلال ، بالرغم من ، تأييده لإصلاحات لغوية وثقافية داخليا ، والاتحاد السياسى والاقتصادى مع كندا على الجبهة الخارجية . وفى الواقع ، فقد أشار برنامجه رأسا إلى « تقوية وتوسيع الرأسمالية فى كويبك » . ومع تعمق الأزمة الاقتصادية ، والتدخلات القمعية المتزايدة من قبل السلطة المركزية ، برغم

ذلك ، فإن هدف حزب أنصار كويبك المتمثل فى « جعل الرأسمالية إنسانية » أصبح هدفا غير مقبول لمؤيديه (٥٧) .

وفى الـ ٢٠ من مايو فى عام ١٩٦٨ ، رفض ٦٠٪ من هيئة الناخبين فى كويبك فى استفتاء إقتراحاً محدوداً للغاية من أجل تمتع الاقليم بالسيادة مع استمرار اتحاده بكندا . وتظهر الدراسات أن الاقتراع بـ « نعم » بين المتحدثين باللغة الفرنسية كان يمثل حوالى ٤٨٪ (٥٨) .

كان حزب أنصار كويبك هو الوريث الرسمى للنزعة القومية فى كويبك ؛ وقد احتل هذا الحزب قلب المسرح منذ عام ١٩٦٨ ، وقلة من القوميين هم الذين تجرأوا على حجب أصواتهم عنه . وبرغم ذلك ، فإن البديل الذى يمثله حزب أنصار كويبك هو بديل راكد ، ينكره الانفصاليون ، ومتزع بالانقسامات الداخلية . فى عام ١٩٨٠ ، طالب مؤسس مجلس الاستقلال القومى باستقالة رينيه ليفسك Rene Levesque رئيس الوزراء فى كويبك ، معلنا « أن الوقت قد حان للعودة إلى الهدف الأصلى لحزب أنصار كويبك ـ أى الاستقلال (٥٩) » ، ثم ردد جاك باريزو Jacque Parizeau وزير المالية هذا الرأى (٦٠) .

وبرغم هذا ، فقد فاز حزب أنصار كويبك بـ ٤٠٪ من أصوات الاستفتاء الذى أجرى على اقتراحه بشأن تمتع الإقليم بالسيادة . مع اتحاده بكندا .

« وهناك سببان لهذا هما (أ) احتفظ حزب أنصار كويبك باحتكاره للمسألة القومية ، مستخدما التأييد الذى يتمتع به بين البورجوازية الصغيرة لمنع تكوين أى حزب يطالب بالاستقلال ويكون على يساره ؛ (ب) أن حزب أنصار كويبك احتفظ بهذا التأييد لأنه سيطر على الوسط ضد البديل الاتحادى الليبرالى المحافظ . ولكن حكومة حزب أنصار كويبك أثبتت عجزها عن استخدام المسألة القومية لتوليد وتطوير حركة جماهيرية حقيقية ، بل وأصبحت أكثر صعوبة بواسطة عقبتين هيكليتين هما الروابط القوية التى تربط الدولة برأس المال الاحتكارى ، وتضعف بذلك موقف البورجوازية المتوسطة الإقليمية ، الإصلاحية النزعة ، بصرف النظر عن مشروعها المنشود ؛ ثم العلاقة العضوية بين الشريحة الاتحادية ووظائف إعادة إنتاج رأس المال الاحتكارى ،

الأمر الذى يجعل حدوث أى أزمة فى روابط التمثيل النيابى بين الأحزاب الاقليمية والاتحادية مسألة غير واردة فى المدى المتوسط » .

ولذلك فاليوم ، يجرى التعبير عن الرغبة فى التزود بالمنابع الثقافية والاجتماعية خارج نطاق الحزب .

وتتعين حدود السياسات المؤسساتية فى كويبك بواسطة « الافتقار إلى تماسك الحركة الجماهيرية ، وغياب نظرية لتوليد مثل هذه الحركة ، وانعزال المثقفين وسيطرة العقائد التكنوقراطية على الأفكار الاجتماعية الانتقادية ، إلى جانب العزلة الثقافية للبلد والإيمان الأعمى بمؤسسات الديمقراطية الليبرالية » . ويتم تطويق كل محاولة للتجديد بواسطة شبكة معقدة من العوامل المقيدة : نفوذ الولايات المتحدة ، والإحسان الآنجلوساكسونى ، والحنين للبلد الأم ، والبحث الحار عن الهوية ، إلخ . « فمن العسير بذل جهود ضخمة لكى تصبح بلدا إذا كان من المقدر لك أن تصبح مجرد نسخة لبلد آخر »[٦١] إن تحذير جارمين Garmain يعطى بعض المعنى لما يبزغ حاليا فى مجال الثقافة ، حيث يجرى التعبير عن البحث الصادق عن الهوية الثقافية ، إن ما هو مؤسساتى لا يمكن اختصاره لمجرد المعيار الفقهى والاقتصادى وحدهما ؛ فالمسرح والسينما ليسا بالضرورة مؤسسات فقط لمجرد أنهما يتم تمويلهما بواسطة الدولة . إن الابداع يصبح مؤسسة مستقرة عندما يخضع لدواعى إعادة الإنتاج الاجتماعى ، ويعلم بالحاح شرعية علاقات السيطرة وعدم المساواة إلا أن الصدع غير المؤسساتى هو صدع تاريخى ، ولا يمكن تعريفه وتحديده بشكل مجرد .

« ليس هناك حد مجرد بين الدولة والحركات خارج نطاق إعادة الإنتاج ؛ فالعديد من الأنشطة تحتل النقاط الوسيطة . وأفترض أنا أن كل عمليات الإبداع التى مالت منذ الستينيات نحو التأكيد على الهوية الثقافية المستقلة للدولة هى الآن فى طور الانفصال عن الإطار المؤسساتى . إن ثقافة أهالى كويبك هى الموضع الذى يجرى فيه البحث عن انفصال جديد ، وغير مهيمن ، والذى سيتم تجديد أشكاله باستمرار . ويجب علينا أن نبتكر أسلوبا ملائما لهذا الهدف ، ليس فقط فى مجال علاقاته مع العقيدة السائدة ، بل إن شمولية المحددات هى التى ستعين الاتجاه السائد » .

وعلى هذا الأساس ، عرضت الدكتورة لجار فرضين الأول ، « أن تفهم التغييرات الاجتماعية الجارية فى كويبك اليوم يجب أن تنظر إلى العمليات غير المؤسساتية الناشئة فى مجال الثقافة » . والثانى ، « ان التناقضات الفاعلة فى تلك المجالات تستطيع أن تفسر الركود السياسى الراهن » . إن الاقتراب الشديد لثقافة الولايات المتحدة ، والعلاقة مع كندا الانجليزية ، والحنين للجذور الفرنسية ، والتحرر من أوهام الوسائل السياسية التقليدية ، أو الحماس القومى ، أدت « جميعها إلى توليد الرغبة فى أن تكون هناك هوية ، والرغبة فى التجديد . وهذا هو السبب الذى يبين لماذا تعتبر الثقافة هى السياسة » .

ان الاوضاع الداخلية التى تفسر المكانة الجديدة للنشاط الخلاق يكمن مصدرها فى الواقع الفعلى المادى للهياكل الموجودة وفى اللحظة التاريخية وتحرك إرادة الاستقلال الذاتى تلك المشروعات الثقافية لاقتفاء آثار وتعيين حدود المجتمع الجديد ، ولم تتقدم المسألة القومية للأمام بسبب ضعف استراتيجية حزب أنصار كويبك وعجزه عن تبنى المسألة الاجتماعية ؛ ويبدو أن النزعة القومية للبورجوازية الصغيرة قد وصلت أقصى حد لها تحت جناح البورجوازية القومية ؛ وهذا هو السبب فى أزمة حزب أنصار كويبك اليوم ؛ ولقد أعلن بالفعل الجناح المؤيد للاستقلال ، الجناح الديمقراطى الاشتراكى فى الحزب عن تحرره من الأوهام ؛ « ثم إنه وفى مجال الثقافة ، تواصل المسألة القومية تعزيز القطيعة مع الثقافات السائدة » .

ويستلزم تغيير (المحيط) ، من جانبه ، أداة نظرية جديدة قادرة على تحليل ووصف الخصوصية القومية وعلى إقامة اتصال جدلى مع القوى الاجتماعية الواقعية . كان هذا ، على الأقل ، هو نقطة البداية فى تحليل كويسى بوتشوى عن « صراع القوى الاجتماعية فى غانا من أجل الديمقراطية والسيادة القومية » .

إن أحد الاتجاهات داخل الأسلوب التحليلى الجديد للواقع الاقتصادى يحمل المراكز المتروبوليتانية للإمبريالية المسئولية عن كل التطورات فى (المحيط) وبذلك ، وعلى الرغم من « رسمه لصورة وصفية للنظام الرأسمالى العالمى » ، فإنه « غالبا ما يقوم بتعتيم دور القوى الاجتماعية فى تشكيل وتحديد اتجاه كل أمة على انفراد » . وثمة اتجاه ثان ، ففى حين أنه يعترف بأهمية تلك القوى ، فإنه قد مال إلى « تشخيص تلك

الطبقات بشكل ميكانيكى ثم يفسر صراعاتها على أساس معيار من قوانين حديدية مجردة يتعين على كل الصراعات الطبقية فى كل مكان أن تخضع لها بوضوح » ، وهذا يؤدى إلى نظرية اجتماعية تتميز بالتجرد .

إن العالم الاجتماعى هو جزء من المجتمع الذى يلاحظه ـ وتلك قضية لا تنشأ فى العلوم الطبيعية ـ وفوق ذلك فإنه يواجه واقعا اجتماعيا لا تتيح دائما التغيرات السريعة التى تحدث به فسحة من الوقت لتحليلها . ولكنه « سيكون من السذاجة إرجاع كل الأخطاء فى مجال النظرية الاجتماعية لمجرد الموضوعات العملية البحتة » ـ ولكن هذه التغييرات تتعرض لخطر تجميعها معا بدون تصور علمى للتمييز الاجتماعى وبدون « الاعتراف بصراع الطبقات الاجتماعية بوصفه حاملاً للتغيير الاجتماعى » .

إن تغيير العالم يكون ممكنا فقط « إذا أدركنا الطابع العالمى للتناقضات بداخله » ، والتى يمكن لمعرفتها أن تنجو من التجريد فقط من خلال « الإدراك » وبنفس القدر « لخصوصية الوحدات داخل ذلك الكل المعقد » . إن تلك الخصوصية ترجع ، بدورها ، إلى « البشر الواقعيين الملموسين الفاعلين فى ظروف محددة تماما » .

تضرب جذور الهيكل الطبقى لغانا فى الفترة الاستعمارية القديمة الممتدة منذ نهاية القرن الـ ١٩ وحتى عام ١٩٥٧ . وكان معنى هذا الاستعمار هو الفرض القسرى لعلاقات الانتاج الرأسمالية على علاقات غير رأسمالية ، وإقامة علاقات اجتماعية بين الطبقات الرأسمالية المتروبوليتانية والطبقة العاملة المحلية . وبحلول عام ١٩١٤ ، كانت الطبقة التى تتكون من المزارعين الذين يعيشون على حد الكفاف ، قد بدأت تتحول بالفعل إلى طبقة منتجة للسلع الزراعية المخصصة للتصدير أو إلى عمال أجراء فى مجال التعدين . وارتفع إنتاج الكاكاو من ٢٠٠ طن فى الفترة من (١٩٠٠ ـ ١٩٠٤) إلى ٢٢٤ ألف طنا فى الفترة من (١٩٢٥ ـ ١٩٢٩) ، بينما كان المزارعون الرأسماليون يطردون صغار المزارعين ، ويستولون على القسم الرئيسى من الأرض المزروعة ومن المنتج النهائى للإنتاج .

وفى مجال التعدين ، بدىء فى استخدام العمل الأجير فى وقت مبكر ـ فى مناجم الذهب ابتداء من عام ١٨٩٧ ، وفى مناجم الماس ابتداء من عام ١٩١٩ ، وفى مناجم

المنجنيز ابتداء من عام ١٩١٦ . وعلى الرغم من المقاومة المحلية ، تعاونت العناصر الاقطاعية فى تجنيد وتعبئة العمل الأجير ، لدرجة أنه بحلول عام ١٩١١ كان هناك ٦٠٠٠ عامل خارج مجال تعدين الذهب . وفى مجال تجارتى الاستيراد والتصدير ، والتجزئة ، اشتغل التجار المحليون جنباً إلى جنب مع الشركات الأوروبية ، إلى أن شهد كساد العشرينيات (عام ١٩٢٠ وما بعده) انتقال تلك المجالات بالكامل إلى أيدى التجار الأوروبيين والوسطاء الشوام (اللبنانيين والسوريين) . وقرب نهاية القرن الـ ١٩ ، أصبحت جماعة صغيرة من المتعلمين ، تتكون من الكتبة ، والقساوسة ، والمحامين ، والمنتجين الصغار للسلع ، نشطة فى الحياة السياسية فى المدن .

« إن التاريخ السياسى للبلد حتى الحرب العالمية الثانية هو إلى حد بعيد تاريخ الصراع بين تلك الطبقات الجنينية (وبالذات مزارعو الكاكاو الأغنياء ، ورؤساء القبائل ، والتجار ، والمحامون ، والأطباء) والامبريالية البريطانية . وبالرغم من أن تلك النزاعات وضعت حسب الموضه فى مصطلحات الاستقلال القومى ، فإنها كانت إلى درجة كبيرة صراعات من جانب القوى المحلية الطفيلية والجنينية من أجل القيام بدور أكبر فى آلة الدولة الاستعمارية ، ولكى تكون لها مكانة أفضل فى الاقتصاد الاستعمارى » .

وعلى الرغم من حقيقة أن إدخال تغييرات أساسية على العلاقات الاجتماعية لم تكن مثارة فى تلك الصراعات ، « فقد كان لها بدون شك طابع ايجابى وديمقراطى ومهدت الأرض للنضال من أجل الاستقلال » ، فى أعقاب الحرب العالمية الثانية .

وقبيل الكساد الكبير ، فإن التجار الافريقيين ــ بالاشتراك مع العناصر الاقطاعية فى أنماط الإنتاج السابقة على المرحلة الاستعمارية ــ عملوا بوصفهم الوكلاء المحليين للامبريالية . وكانت نتيجة الكساد الكبير ، برغم ذلك ، عملية متسارعة للتركيز والاحتكار . فقد أغلقت الحرب (الأولى) السوق الألمانية للكاكاو ، وأجبرت المزارعين على إعادة النظر فى توزيع الدخل والتبادل فى الصناعة . وانعكست الاحتكاكات المتنامية بين المصالح المحلية والمصالح البريطانية بقوة فى مؤتمر غرب أفريقيا البريطانية الهام ، الذى عقد فى عام ١٩٢٠ . فعلى حين دارى المؤتمر موقفه بالحديث عن حق تقرير المصير ، فإن قراراته طالبت بإرجاع التجار الشوام (السوريين واللبنانيين)

إلى بلادهم . وبدور أوسع وأقوى للوسطاء الأفريقيين فى تجارة الكاكاو ، وبفرص أكبر للمهنيين الأفريقيين ، ألخ ـ « وهذا يعتبر مؤشراً مبكراً على الإمكانيات الثورية المحدودة لتلك الطبقات الطفيلية » . ومن الناحية الأخرى ، فإن الآفاق المحدودة للمؤتمر وضعت حدودا على صراعات القوى الاجتماعية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . وفى الحقيقة ، فإن أول تنظيم سياسى رئيسى فى المستعمرة وهو (الميثاق) الموحد لساحل الذهب) « كان نتيجة للنزاعات بين العناصر الاقطاعية والتجار الأثرياء معا والصفوة المهنية المتعلمة حول قضية المشاركة المحلية فى الادارة الاستعمارية » .

ويمكن إرجاع التطورات فى فترة ما بعد الحرب إلى عدد من التناقضات . أولاً ، إن حل الإدارة الاستعمارية الوحشى للعدوى الواسعة النطاق التى أصابت أشجار الكاكاو دفعت الكثيرين من زراع الكاكاو إلى مرحلة التمرد العلنى بحلول عام ١٩٤٧ . ثانياً ، إن التحيز لصالح الاحتكارات البريطانية منع التجار المحليين من جنى الأرباح من الازدهار فى مرحلة ما بعد الحرب . وقد عجز المثقفون والمهنيون عن تأمين تمثيل لهم فى المؤسسات التشريعية الاستعمارية ، فى حين أنه وفيما يتعلق بالطبقات العاملة ، أدى نقص السلع الاستهلاكية واشتراك الإدارة فى احتكار الاستيراد والتصدير إلى بلوغ المشاعر المعادية للاستعمار إلى الذروة .

« فبالرغم من عدم تجانس مصالحهم ، فإن تلك القوى الاجتماعية كانت متحدة فى معارضتها للامبريالية البريطانية وللجزء الأكبر من العناصر الاقطاعية المحلية التى كونت أكثر دعائمها صمودا . وانفجرت تلك التوترات الملتهبة إلى النطاق العلنى فى أوائل عام ١٩٤٨ وأدت إلى حدوث انقسام فى الميثاق الموحد لساحل الذهب ـ وهو الصدع الذى مازال من الممكن رصد آثاره الذابلة فى الموقف السياسى المعاصر .

وفى عام ١٩٤٩ ، انفجرت علناً الخلافات الكامنة العقائدية والسياسية بين العناصر الإصلاحية والعناصر المحافظة فى الميثاق الموحد لساحل الذهب من جانب ، والعناصر الأكثر تشددا وقومية بقيادة نكروما ، من جانب آخر ، وانفصل الأخير لكى يشكل (حزب الميثاق الشعبى) » .

ومنذ البداية ، كانت جذور حزب الميثاق الشعبى تكمن بين « الطبقات العاملة ، والعناصر الحضرية من البورجوازية الصغيرة ؛ واتحادات الشباب التقدمى ، وجماعات المزارعين ، والنقابات » . ولقد وفرت الطبقة العاملة الصغيرة الركيزة الأساسية للحزب الجديد ، مع حسها الأكثر إرهافا للمقاومة الناشىء من النضال ضد أوضاع العمل المزرية ، ومن تجربة وخبرة التنظيم النقابى ـ بينما كانت تقر بذلك ضمنيا ، محاولات الإدارة الاستعمارية تصفية القادة النقابيين ، واعتقال قياداتهم ، ومحاولاتها إقامة اتحادها الخاص لنقابات العمال . ولكن ، وبالرغم من أن حزب الميثاق الشعبى كان قادراً على تعبئة قطاعات واسعة للنضال من أجل الاستقلال ، « فإن غياب قيادة الطبقة العاملة فى الحركة المعادية للاستعمار ، وأوجه القصور العقائدية المترتبة على ذلك ، سيثبت أنها كانت حاسمة فى مرحلة ما بعد الاستقلال » .

لقد كان الاستقلال فى عام ١٩٥٧ تقدما هاما فى الكفاح من أجل السيادة القومية والديمقراطية ـ لكنه كان حلا جزئيا فحسب » ؛ فى ذلك الوقت ، كان رأس المال الأجنبى (أساسا بريطانيا) يسيطر على كل قطاع من قطاعات الاقتصاد ، وفى الوقت نفسه كان الاقتصاد ككل مندمجا فى النظام الرأسمالى العالمى . وكانت الدولة الحديثة العهد بالاستقلال ، تمتلك فقط ٢٠٠ مليون جنيه استرلينى كاحتياطيات من العملات الأجنبية ممكنة بذلك الامبريالية البريطانية من الاستمرار فى مداعبة الدولة . ولا يمكن للصراع الطبقى إلا أن يصبح أكثر حدة فى ظل تلك الظروف لأن التناقضات كانت قد نشأت بالفعل فى مجرى الكفاح من أجل الاستقلال بين « الطموحات الديمقراطية للجماهير ومصالح القوى المحلية الملتزمة بالابقاء على العلاقات الاستعمارية (وقد تركزت الأخيرة بالأساس فى الميثاق الموحد لساحل الذهب) » . وكانت تلك القوى (الأخيرة) هى التى شرعت فوراً فى شن حملة من التآمر ضد حكومة الأغلبية الجديدة لحزب الميثاق الشعبى .

« وعلى الرغم من الرؤى المبكرة لنكروما فى طبيعة عمل الاستعمار الجديد ، فإن سياسات الحكومة الجديدة مالت إلى الإبقاء على علاقات الإنتاج القديمة ، ويبدو أن ذلك كان بناء على نصيحة التكنوقراط الذين لديهم ايمان مفرط فى قدرة النظام الرأسمالى العالمى على الإتيان بالمعجزات فى مستعمراته السابقة بشرط أن يخصصوا النسبة

الأكبر من مواردهم النادرة لبناء البنية التحتية ، فى استجابة لـ ، وفى توقع مسبق لطلبات رأس المال الغربى » .

وقد حدث ، أن الاستثمارات الضخمة فى البنية التحتية لم تجذب أى تدفق له أهمية من الاستثمار الأجنبى ؛ وفى تلك الأثناء « تدهورت الأوضاع المعاشية لجماهير السكان بينما استمروا يحيون فى فقر ، وينتجون من أجل احتكارات الشيكولاتة والحلويات فى أوروبا والولايات المتحدة » . وبحلول عام ١٩٦١ ، كانت الأجور قد انخفضت إلى مستويات أقل من مستويات عام ١٩٣٩ ، وارتفعت البطالة فى الحضر إلى ٢٠٪ . وقد رد العمال على ذلك بالإضرابات والتى ، وبرغم التشوش اليمينى فى خطبها ، فقد عكست توترات بين العمال وحزب الميثاق الشعبى الحاكم ؛ وقد أدى اعتقال زعماء الإضراب وأعضاء المعارضة إلى زيادة درجة التهاب الموقف . وآثار التحرر الشعبى الواضح من الوهم موجة من النقد الذاتى داخل حزب الميثاق الشعبى وإلى البحث عن أشكال للتنظيم الديمقراطى الذاتى الذى يضمن تخطيط الإنتاج الاجتماعى بحيث يلبى حاجات الجماهير . وقد اكتسبت هذه العملية تشجيعا إضافيا من خلال تأثيرات مؤتمرات باندونج Bandung ، وبلجراد[٦٢] ، وتأثيرات الناصرية ، والخبرة الفيتنامية والكورية الشمالية ــ وجميعها تشير فى اتجاه الخصوصية القومية .

« ولقد أذن إدخال برنامج العمل والسعادة فى عام ١٩٦٢ بحدوث تغير أساسى فى الموقف العقائدى للحزب . وفى إطار هذا البرنامج ، تم رسم خطة للتنمية تستغرق سبع سنوات ، بادئة بذلك خطط الحزب لإعادة تشكيل العلاقات الطبقية الموجودة . وكان الهدف الواضح للخطة هو بناء الاشتراكية . وتضمنت الخطة انخفاضا جوهريا فى إنفاق الدولة على البنية التحتية وزيادة الإنفاق على الصناعة والزراعة . ولكن نمط الملكية فى الصناعة كان قد تغير تغيرا ضئيلا عند انقلاب فبراير ١٩٦٦ الذى أطاح بحكومة نكروما . وفى عام ١٩٦٥ ، كانت الدولة تمتلك ١٧٫٢٪ من الصناعة مقارنة بـ ١١٪ فى عام ١٩٦٢ . وبالتعبير النسبى ، برغم ذلك ، فإن مجال استثمار الدولة كان قد وسع إلى درجة كبيرة بحلول عام ١٩٦٦ ، باقامة نحو ٥٥ شركة عملاقة مملوكة للدولة تغطى بالفعل كل قطاع من قطاعات الصناعة ... لأن النية كانت هى إرساء أسس اقتصاد قومى معتمد على الذات » .

وكانت تلك الاستراتيجية تواجه المشكلات منذ البداية ؛ فقد حدث توسع القطاع العام فى مقابل خلفية من نفاذ الاحتياطيات ، لدرجة أن الجزء الرئيسى من الإنفاق المخطط كان عليه أن يأتى من قروض أجنبية عالية الفائدة ، قصيرة الأمد وقد أتاح هذا « للإمبريالية التغلغل فى القطاع العام وجعله رأسماليا بالأساس ومن حيث الجوهر »[٦٣] ، ـ وفشلت القروض القادمة من أوروبا الشرقية وفق شروط أكثر تسامحا فى التخفيف من موقف الدين الأجنبى . وأدت المشكلات التمويلية ، والإدارة الفاسدة وغير الكفؤة ، والافتقار إلى مساهمة العمال فى عملية صنع القرار ، إلى التقييد الشديد لدور تلك المشروعات بوصفها بؤرة للتنمية القومية المتكاملة .

« وانتهزت معارضة الجناح اليمينى تلك الصعوبات الأولية ، وكثفت حملتها ضد استثمار الدولة فى النشاط الصناعى ، وأيدت العودة إلى سياسات (المشروع الحر) فى عصر ما قبل كينز Keynes والتى فقدت اعتبارها منذ زمن بعيد فى مراكز الإمبريالية ... واستدعت المعارضة إلى المقدمة كل شعارات الحرب الباردة بشأن عدم كفاءة مشروعات الدولة ، وظلال الديكتاتورية ، ومجد الارتباط المستمر بـ (العالم الحر) » . ومن جانبه ، فإن حزب الميثاق الشعبى ، « ظل أساسا آلة انتخابية واهنة يسيطر عليه الموظفون والمنافقون » . وكان تكوين الأقسام الشبابية والنسائية ، وكذلك الأجهزة الدائمة لتمثيل العمال والفلاحين ، محدود الأثر فى إشراك أعضاء الحزب فى تحديد سياسته ، كما أنه لم يمنع انتشار المحسوبية والفساد عبر آلة الحزب .

ومنذ عام ١٩٥٩ ، كان نكروما قد بدأ يشتكى بالفعل من أن أعضاء الحزب قد فقدوا روحهم القديمة ، روح « الحماس والتضحية بالنفس »[٦٤] ، وفى أبريل ١٩٦١ ، اعترف بكيف أن الحزب أصبح فاسدا[٦٥] وأعقب ذلك ، تطهير كبير للقيادة ، لكنه قد نفذ بطريقة سلطوية لدرجة أن الكتلة الأساسية لأعضاء الحزب عجزوا عن إدراك أبعاد التطهير السياسية والعقائدية . لأن ما كان داخلا فى العملية كان « صراعاً بين اتجاهات طبقية وعقائدية مختلفة داخل حزب الميثاق الشعبى ، بين الاتجاه الكومبريدورى Comprador العميل من جانب ، والتيار القومى والوطنى الملتزم بالاستقلال القومى من خلال الاعتماد على الذات ، وتعبئة الطبقات العاملة ، من الجانب الآخر » . وكان حظر نشاط كل أحزاب المعارضة فى عام ١٩٦٤ هو إشارة إلى

المشكلات الداخلية فى حزب الميثاق الشعبى ، والتى أعجزته عن قيادة حركة ماهيية بهدف تعزيز السلطة ، بالرغم من حقيقة أن الخطة قد وفرت أساسا موضوعيا لبناء اقتصاد قومى نشط وكامل . وعلى سبيل المثال ، فقد أظهر تقرير لعام ١٩٦٦ ، أن ١٣ من ١٩ مشروعا للدولة قائمين فعلا ، كانت قوية بدون أى شك حتى باستخدام المعيار الضيق للربحية كأساس للتقييم . ومن الناحية الأخرى ، فإن عبء الدين (٣٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٦٦) ، قد تفاقم بانخفاض فى أسعار الكاكاو ، ووضع عقبات شديدة أمام التوسع الصناعى . وظلت البطالة مرتفعة ، وكذلك الاختناقات الواسعة النطاق التى أثرت مباشرة على أوضاع معيشة العمال الذين يتقاضون أجورا ومرتبات . وهكذا ، « فعندما أطاحت مجموعة من ضباط الجيش والبوليس الموالين للامبريالية بكل قوة بنظام نكروما فى فبراير ١٩٦٦ ، فإن الطبقات العاملة لم تذرف أية دموع ؛ وبالعكس ، فقد انضموا إلى عناصر البورجوازية الصغيرة من الطلاب ، والتجار ، وموظفى الخدمة المدنية الخ فى الابتهاج علنا فى الطرقات ! » .

لقد أدرك نظام نكروما الحاجة إلى التغيير الجذرى لعلاقات الإنتاج القائمة ، وتبنى مواقف ثورية فى الشئون الاقليمية حيثما كانت المصالح التجارية والمالية الغربية ضالعة — ومن هنا كان تنفس الصعداء عند سقوطه . « ومالت حكومات ما بعد عام ١٩٦٦ إلى التساهل والإبقاء على علاقات التبعية والتى أظهر التاريخ أنها تمثل قيودا على تنمية القوى الإنتاجية » . وبحلول عام ١٩٦٥ ، كان الدين الخارجى الإجمالى يبلغ ٥٦٩ مليونا من الدولارات ، منها ٤٩١ مليونا كانت فى شكل تسهيلات ائتمانية متوسطة وقصيرة الأمد ، وتستحق ٨١٪ منها للمصادر الغربية . وقبلت الديكتاتورية العسكرية الجديدة ، ممثلة فى مجلس التحرير القومى ، شروط صندوق النقد الدولى لخدمة الدين وللحصول على ائتمانات جديدة ، — ثم عرض الصندوق ائتماناً قابلاً للاستخدام يتكون من ٢٠ مليوناً دولار ، فى حين أنه كان قد حجب من قبل معونة غذائية وصلت غانا خلال شهر من الانقلاب . ووقعت المانيا الغربية أيضا اتفاقية قرض لمدة ٢٠ سنة مع النظام الجديد . وتخلى مجلس التحرير القومى عن خطة السنوات السبع واستبدلها ببرنامج للتحرير تحت إشراف صندوق النقد الدولى ؛ وبيعت مشروعات الدولة للمصالح الأجنبية الخاصة وفقا لشروط فاضحة ، وجرى ترك المشروعات التى كانت

تحت الانشاء . وتضمنت تشريعا جديدا عقوبات جزائية صارمة للمضربين عن العمل .

وفى عام ١٩٦٩ ، وصل حزب التقدم إلى السلطة ، وواصل سياسات مجلس التحرير القومى فى ظل قيادة الجناح اليمينى للمثقفين ، ورجال الأعمال ، والفلاحين الأثرياء ، ورؤساء القبائل بالحزب ، وبالرغم من مواقفه الموالية للإمبريالية ، فإن الدول الدائنة ، فوق ذلك فرضت دينا إضافيا يبلغ ٨٩ مليونا دولار فى مقابل إعادة جدولة الديون بين عامى ١٩٦٦ - ١٩٦٨ ، ثم فى عام ١٩٧٢ . وفى تلك الأثناء قوبلت مطالب الطبقة العاملة بالقمع ؛ ورفض مطلب مجلس نقابات العمال بزيادة الأجور ٢٥٪ وفرضت بدلاً من ذلك ضريبة على الأجور بلغت ٥٪ . وردا على الاضطرابات التى عمت البلد ، اقترحت الحكومة حل مجلس نقابات العمال ، والذى نفذته فى شهر سبتمبر ١٩٧١ ؛ وفى نفس الوقت ، فقد خولت الحكومة نفسها صلاحيات واسعة لمنع وتنظيم الاضرابات ، وكذلك التجريم القانونى لأى إشارة لنكروما أو لحزبه . وعندما طلب الدكتور بزيا Busia رئيس الوزراء قرضا طويل الأمد من بريطانيا بلغ ٣٦٠ مليون دولار ، جعل البريطانيون القرض مشروطا بقبول البرنامج الشامل لصندوق النقد الدولى « للتحرير » . وهكذا ، وفى ديسمبر عام ١٩٧١ ، تم الإعلان عن تخفيض قيمة العملة ، وأجريت استقطاعات فى الميزانية ، مكتسحة أية فوائد قد تحدث كنتيجة للزيادات التى كانت قد تقررت قبل ذلك فى الحد الأدنى من الأجور .

« فى يناير عام ١٩٧٢ ... استولى الجيش مرة ثانية على السلطة ، ووعد بتنفيذ برنامج قومى متشدد ، شاملا رفض الديون الأجنبية الملوثة بالنصب . وعلى أساس من هذا الوعد المبهم المعادى للإمبريالية ، التف المثقفون الاشتراكيون ، والعمال ، والقوى الديمقراطية الأخرى خلف النظام الجديد . وفى غضون شهر أو نحو ذلك من تولى السلطة ، بررت الحكومة الجديدة بالفعل تلك الآمال بإنكار حوالى ٩٤ مليون دولار من الديون متوسطة المدى المستحقة للمصالح البريطانية ، وأعلنت عن خطة لإعادة جدولة باقى الديون من جانب واحد ... وبرغم المقاومة الأولية ، وافقت الأوليجارشية المالية المتعددة الجنسية فى النهاية على برنامج التسديد إلى جانب شروط أخرى مواتية

بشكل أكثر ظهوراً للمصالح القومية ... وبالإضافة إلى هذا ، أعادت الحكومة تقييم العملة القومية بما يرفع قيمتها ، وبذلك اكتسحت نحو ثلثى تأثير التخفيض الحاد فى قيمة العملة الذى فرضه صندوق النقد الدولى على الحكومة السابقة » .

ولم يؤد أى من هذا التأكيد على السيادة القومية ، ولا إعادة إقامة العلاقات التجارية مع البلدان الاشتراكية ، إلى العواقب الوخيمة التى تم التنبؤ بها . وأصبح من الواجب سداد قيمة الواردات نقدا ، إلا أن الموقف قد أصبح أسهل بالارتفاع الضخم فى السعر الحر للكاكاو من ٢٥٠ دولار للطن فى أوائل عام ١٩٧٢ إلى ٩٠٠ دولاراً فى يوليو ١٩٧٣ . وساهم التأييد المتحمس للشباب ، وتعبئة الفلاحين ، فى تحسين الموقف الغذائى ، ومكن البلد من أن يصبح مكتفيا ذاتيا فى الأرز لأول مرة . « لقد كانت سياسات الحكومة الجديدة شعبية بشكل هائل ، وبدا كما لو كان النظام يتأهب لقيادة القوى الديمقراطية فى صراع كثيف لإنجاز الاستقلال القومى » . ولكن أكثر الطبقات الاجتماعية تخلفاً ـ كبار ملاك الأرض والكومبرادور العملاء ـ كان عليها أن تبكر بسرعة لأخذ زمام السلطة مرة ثانية ، وقيادة البلد إلى حافة التفكك الكامل بنهاية عام ١٩٧٧ .

« وكانت إشارات الخطر موجودة هناك بالفعل عندما ، وفى أبريل ١٩٧٥ ، مررت الحكومة قانون استثمار جديد ، والذى أعاد التأكيد على الالتزام (بالتنمية القومية من خلال الاعتماد على الذات) واستخدام الدولة (للسيطرة على القمم القيادية فى الاقتصاد والمحافظة على نموها) . ولقد انطوى القانون بالفعل على بنود مكملة للاجراءات القومية التى اتخذها النظام إبان الشهور الأولى القليلة لوصوله السلطة ـ كالحيازة الجبرية للدولة لأغلبية الأسهم فى المشروعات الكبيرة فى الصناعات التعدينية والخشبية المربحة ، على سبيل المثال . ولكنها أبقت على أنشطة اقتصادية معينة أيضا ، وبالذات تمثيل المشروعات الأجنبية ، والسمسرة فى المنتج ، والإعلان ، والنقل التجارى ، والوكالات العقارية . وقصر تجارة التجزئة الصغيرة الحجم بالكامل على الوطنيين ، كما ألزمت أيضا المؤسسات التجارية والصناعية التى تتجاوز حجماً معينا وكذلك البنوك التجارية بقبول مشاركة نسب مئوية متفاوتة من الأفراد الغانيين .

وهكذا فقد كان المسرح معدا لصراع شرس بين العناصر الطفيلية فى المجتمع من أجل الفوز بأشكال مختلفة من محاباة الدولة » .

وتم توزيع قروض ضخمة على شركات مزيفة أقيمت على أثر هذا القانون ، وشاع فرض الأتاوات على تراخيص الاستيراد والنقد الأجنبى . وذهبت أغلب قروض البنوك إلى المضاربين والتجار بدلاً من الذهاب إلى القطاع الإنتاجى ، وكانت تراخيص الاستيراد تؤول فى النهاية إلى أيدى مستوردى المنتجات النهائية . وكان تفضيل الحكومة لمستوردى المنتجات النهائية مصدراً للنزاع بين عناصر البورجوازية القومية وطبقة الكومبريدور العملاء ، الذين بدا أنهم يحظون بتأييد الحكومة . وعندما أعلنت الحكومة عن ارتفاع حاد فى الحد الأدنى للأجور . اشتكى رئيس اتحاد صناعات غانا من أن هذا الاجراء يضع عبئا لا يحتمل على الصناع القوميين الصغار[٦٦] . « وتدهورت بشدة مستويات معيشة الأغلبية العظمى من الشعب وسط تضخم لا مثيل له من قبل ونقص فى الضرورات الأساسية للحياة . وارتفع الدين القومى الداخلى بأكثر من ٤٣٦٪ بين عامى ١٩٧٢ و١٩٧٧ ، فى حين ارتفع عرض النقود بأكثر من ٥٥٠٪ فى نفس الفترة » . ورداً على هذا ، « بدأت حركة احتجاج تمثلت فى اضرابات عمالية ومظاهرات طلابية عفوية . ذات طابع متشدد بشكل متزايد ؛ ولم تفلح محاولة النظام فى تفادى الأزمة عن طريق حيلة دستورية (إقامة حكومة غير حزبية يشارك فيها العسكريون) سوى فى إعطاء المقاومة قدرا أكبر من التماسك » . وحتى القطاعات الأقل تمتعا بالامتيازات من طبقة الكومبريدور العميلة ، والمثقفين ، والمهنيين ، والسياسيين الغاضبين من مستويات المعيشة المرتفعة التى يتمتع بها ضباط الجيش والبوليس ، انضمت إلى الحركة .

وفى يوليو ١٩٧٨ ، قامت مجموعة من كبار الضباط بـ (انقلاب قصر) ، ووعدوا بالعودة إلى الحكومة الديمقراطية . وفى أوائل عام ١٩٧٩ حصلت غانا على ائتمان قدره ٥٣ مليون دولارا من صندوق النقد الدولى كان محملاً بالشروط العادية ؛ وفى مارس ، تضمن إصلاحاً للعملة ، بؤسا جديدا للطبقات العاملة ، وبالذات الفلاحين الفقراء الذين لا يتعاملون بوجه عام مع البنوك . إلا أن التضخم واصل الارتفاع ، كما ارتفع أيضا مستوى الكفاح الشعبى . وبدأت التوترات الكامنة فى الظهور داخل

الجيش ذاته ، وفى الرابع من يونيو ١٩٧٩ أسقط الجنود وصغار الضباط الحكومة وشكلوا مجلساً ثوريا AFRC لحين إجراء انتخابات ديمقراط . وعبر المجلس عن غضبه من خلال الإعدام التعسفى لعدد من كبار الضباط ، والطرد السريع لكبار الموظفين فى الحكومة ، والاستيلاء على أملاك وارصدة العناصر القيادية من الكومبريدور العملاء . وحظت تلك الاجراءات بشعبية واسعة جدا من قبل العمال[٦٧] ، بالرغم من أنه كانت هناك بعض الأدلة التى تفيد بأن الدافع فى بعض من هذه الحالات كان هو الانتقام من قبل الكومبريدور العملاء المنافسين لأولئك . « وقد تركت المصالح الإمبريالية المباشرة والتى ما زالت ضخمة بدون أن تمس ، إلا أن مطاردة العناصر الكومبريدورية العميلة والتصريحات ذات السمة البروليتارية المتزايدة للقادة الجدد ، أحدثت انزعاجاً فى الدوائر الإمبريالية ، وأدت بسرعة إلى ظهور حملة عالمية من التشنيع والتخريب ضد المجلس الثورى » .

« وبحكم طبيعة الأشياء ، ولأن التنظيمات الجماهيرية الثورية لم يصدر قانون يعترف بشرعية وجودها ، كان المجلس الثورى عاجزا عن قيادة ثورة حقيقية فى العلاقات الطبقية . وبالرغم من أن الجنود العاديين والضباط الصغار كانوا مدفوعين إلى مستوى عال من التشدد بمجرد إيقاع الصراعات الطبقية ، فقد كانوا فى أغلبهم وإلى درجة بعيدة بورجوازيين صغاراً فى رؤيتهم ثم إنهم لم يعترضوا على سقطات قادتهم من الضباط على أساس من أى مبدأ ديمقراطى » .

وفى النهاية ، تضافرت التناقضات الداخلية فى الجيش مع الضغوط الغربية ، للتعجيل بوفاة المجلس الثورى والعودة إلى الحكومة الدستورية بعد عشر سنوات من الحكم العسكرى . وقد أفرزت الانتخابات التى أذنت بقدوم الجمهورية الثالثة نفس توزيع القوى الطبقية والاتجاهات العقائدية التى ميزت السياسة القومية منذ الاستقلال . وادعى حزب الشعب القومى الارتبالرئيسية ، الجبهة الشعبية ، هو إلى حد بعيد إعادة تجميع للعناصر المعادية لنكروما بقيادة شخصيات يمينية ، مثل رجال الأعمال والمزارعين الأغنياء . وإجمالا ، فإن هناك ، « صعوداً لا تخطئه العين للقوى الاجتماعية الملتزمة بالإبقاء على هيمنة الاستثمارات الغربية » .

«ويجب أن نلاحظ عددا من الاتجاهات فى التجربة الغانية . فإذا كان حكم القوى الاجتماعية يتم الحكم عليه عن طريق قدرتها على تشجيع مصالحها الخاصة ، فإنه إذن يكون من الواضح أن القوة المهيمنة فى غانا ما بعد الاستقلال هى المصالح المالية فى المراكز المتروبوليتانية للامبريالية . ولا تتعارض مصالح الكومبريدور المحليين مع مصالح الامبريالية ، لكنها لا تتوافق مع تنمية نظم الإنتاج الاجتماعى المعتمدة على الذات . وتبين التجربة الغانية أن الهيمنة المستمرة لرأس المال الأجنبى مالت إلى إفشال العناصر البورجوازية القومية الطامحة إلى تطوير وتنمية الرأسمالية القومية من خلال التحكم فى القوى الإنتاجية .

«وأخيرا ، تشير تجربة غانا أيضا إلى القصور فى الديمقراطية البرلمانية ، (وكذلك فى هياكل الدولة المرتبطة بها) ، بوصفها ضمانة للسلطة السياسية للجماهير . وتبين أنه فى غياب تنظيم ديمقراطى للجماهير ذاتها ، فإن أكثر التناقضات الاجتماعية تفجرا سيتم احباطها ببساطة ، ثم إنها وفى أفضل الأحوال ستؤدى إلى نشوء النزعة الدستورية الشكلية ، وفى أسوأ الأحوال إلى ديكتاتورية الجناح اليمينى» .

افتتحت الدكتورة ماريا أنجليز دوران مناقشتها «للأزمة الاقتصادية والصراع الاجتماعى فى أسبانيا» بمناقشة أكثر عمومية ، وانتقاداً لترسانة المفاهيم المتاحة لعلم الاجتماع المعاصر . وكأغلب المتحدثين السابقين ، أبرزت الطابع المنحرف للعديد من المفاهيم المتاحة ، كمفهوم الأزمة ، فهو مثلا ، يميل إلى افتراض السمة المنحرفة للظاهرة ، فى حين يشير (الصراع الاجتماعى) إلى قضايا السلطة لكنه لا يقيم أى اعتبار للقهر . ثم إنه وفى التحليل النهائى ، يكون التحليل نفسه غير مفيد ما لم تكن له أصداء تتردد ، وينال القبول داخل ، فئة اجتماعية يمكن إثراء أعمالها بواسطة مثل هذا الإدراك . تلك ، إذن ، كانت هى الحدود التى سيسير فى إطارها بحث الدكتورة دوران .

يقترح مفهوم **الأزمة** أن هناك شذوذا عابرا ، وبذلك فهو يفترض مسبقا فكرة **الوضع العادى** ، لنظام يعمل» .

ولهذا المفهوم أيضا بعد زمنى ، يرجع إلى الحاضر ، لكنه يشير كذلك إلى كل من

الماضى والمستقبل . «ولا ينطوى استشراف المستقبل على أى تصور عن انهيار النظام الذى تـجرى الإشارة إليه ، أو للتغيير الكامل له ، بل فى الغالب ينطوى هذا المفهوم على عملية من التغلب على الأعطال المؤقتة والعودة إلى الوضع العادى » ، وفوق ذلك فإن هذا الشذوذ (أو الوضع غير العادى) لا يقيم أى اعتبار للبؤس ، أو الحاجة ، أو المعاناة ؛ «ففـى تأكيده على الصعوبات التى تواجه **النظام** ، فإنه يغفل **الشعب** ، **والفئات** التى تقطن هذا النظام » .

« وبعبارات أخرى ، فإن نظاما اجتماعيا ملموسا يكون فيه الجوع ، والمرض ، والبؤس ، أمراضا متوطنة ، لا يحتاج لأن يجرى تصوره بوصفه نظاماً فى حالة أزمة » .

وبالنسبة للعالم الاجتماعى ، يكون لاختيار موضوع الدراسة أهمية حاسمة ـ فهل يـجب عليه أن يدرس الشعب ، أو النظم الاجتماعية ؟ إن خطر معاملة الأفراد على أنهم يشغلون أماكن داخل نظام هو بذاته الهدف الحقيقى للبحث ، يكمن فى أن تتحول تلك الكائنات البشرية الملموسة إلى ما لا يزيد عن كائنات مجردة مبسطة للغاية . إلا أن الدكتورة دوران تحذر من أن «الحاجة إلى **تفسير** موقف الذوات الملموسة ، والبحث عن الأسباب القابلة للفهم التى دفعت الباحث نحو المفاهيم ، والنظم ، والنماذج الشاملة ، قد تجعل الباحث أيضا غير مفهوم لنفس تلك الذوات البشرية الملموسة » .

ويتضمن مفهوم **الصراع الاجتماعى** مشكلات مماثلة ، من حيث انه «مفهوم يتصل **بالسلطة** ، لدرجة أنه يكون من الممكن أن يصبح لدينا الحد الأقصى من القهر بدون أن يكون هناك صراع اجتماعى . ولا ينشأ مثل هذا الصراع إلا فقط عندما تكون علاقات القوى فى حالة توازن وتصبح المقاومة مرئية » . والقضية هى إلى أى مدى يبحث علم الاجتماع فيما وراء ما هو ظاهر . وكحرفة ، فإن البحث الاجتماعى يخصص الكثير من الجهد لدراسة الصراع الاجتماعى ، «لكنه يفعل ذلك بناء على تحريض من أولئك المتأثرين به ، حتى عندما تجرى ممارسته من خلال جهاز غير مباشر وتحت إشراف المنظمات العالمية الظاهرة . ولكن إلى أى مدى تكون دراسة **الصراع** بديلاً لـ ، ومخرسة لدراسة **القمع** وللمشكلات العميقة للمعاناة والحرية ؟ » . وعلى سبيل المثال ، فإن دراسة علاقات القوى ، تغفل بالتحديد تلك العلاقات حيث يكون عدم التوازن فى القوة من الضخامة لدرجة أنه لا يمكن تفاديه .

«إن علم الاجتماع المعاصر ، بتأكيده على التجريبية والكمية ، لا يمكنه أن يفعل سوى أقل القليل بخلاف استبدال دراسة الصراع المفتوح بدراسة القمع . وتفتقر أشد الجماعات تعرضا للقمع والجماعات الهامشية إلى مثقفيها العضويين وإلى العلماء الذين يلاحظون ما يمكن رؤيته ولا يرون سوى ما يتطابق معهم .

ولا يعمل علماء الاجتماع على الصراعات ذاتها بل على صور الصراعات التى تم إدراكها حسيا وتم تقييمها بالفعل . وحتى فطنة وبصيرة أكثر المراقبين تدقيقا لا يمكنها أن ترى القمع بوصفه صراعاً إلا إذا كان لتلك البصيرة صدى داخل جماعة قادرة على رؤية ما تراه وتمتلك الأدوات اللازمة لنشر الرؤيا الجديدة » .

وعلى هذا الأساس ، احتجت الدكتورة دوران ، بأن تحليل أسبانيا المعاصرة لا يمكنه فى هذه المرحلة أن يكون أكثر من مجرد رسم توضيحى أولى للواقع الفعلى الذى له ألف وجه ، وتعانى ظلاله الدقيقة وارتباطاته الداخلية دائما من خطر الاختفاء ، وأن تصبح غير مرئية ، تحت ضغط الحاجة للفهم .

«ولا تتفق عملية التصنيع الأسبانية مع أى من النماذج الكلاسيكية التى حددها كير Kerr ؛ ولم يكن وكلاؤها (نخباً أسرية حاكمة) ، ولا (مثقفون ثوريون) ، أو (إداريون استعماريون) . إنها أقرب ما تكون لما يسمى بالنماذج (القومية) ، أو بنماذج (تصنيع الطبقة الوسطى) ، ذات السوق المفتوح » . وقد حدد كارلوس مويا Carlos Moya سماتها الأساسية كما يلى :

١ـ السيطرة المالية على التنمية الصناعية بواسطة البنوك والشركات العملاقة .
٢ـ استمرارية الطبقة الحاكمة ، ابتداء من رجال المال غير الارستقراطيين إلى الارستقراطيين غير الماليين .
٣ـ الالتحام بين المجالات العامة والخاصة ، والعلاقات المعقدة بين النخب السياسية والبيروقراطية والارستقراطية المالية .
٤ـ فى مرحلة الاكتفاء الذاتى (١٩٣٩ـ ١٩٥٧) ، كانت الأرستقراطية العسكرية والمالية هما اللذان اشتركا فى قيادة الاندفاع نحو التصنيع ؛ وشغلت المشروعات التقليدية والشركات الجديدة المكتفية ذاتيا مكانة ثانوية وحسب .

٥ـ ابتداء من عام ١٩٥٦ فصاعدا ، أصبحت القيم الجديدة «للكفاءة ، والتنظيم » ، والترشيد ، والتنمية ذات طابع عام .

وظهرت الكوادر التنفيذية والتكنوقراطية ، ودفعت الدولة إلى الأمام باقتصاد المشروع الحر ، والسوق الحر .

وساهمت التيارات الدينية الجديد ة فى العملية عن طريق ترشيد السلوك الفردى وفقا للمعايير الجديدة لبيروقراطية الشركات العملاقة .

وكانت الطبقة الوسطى مستبعدة من هذه العملية واقعيا حتى عام ١٩٦٠ ؛ «وحتى هذا الوقت ، قدمت أفكار (الدفاع القومى والاستقلال) الأساس للتغير الاقتصادى ، ولفترة طويلة وقبل أن يتم استبدالها بمعايير الترشيد والربح » . وقد حملت سنوات الستينيات معها نـموا اقتصاديا وجاء مع هذا النـمو القبول العام لقيمة التغيير ؛ إلا أن علم الاجتماع قد تجاهل بعضاً من آثار هذا النـمو .

«كان النـمو فى الدخل الفردى ممكنا فقط بسبب أن نسبة هامة من كاسبى الأجور تركوا أسبانيا إلى البلدان الأوروبية المتطورة ، حيث باعوا قوة عملهم ؛ واحتفظ هؤلاء المهاجرون بارتباطاتهم العائلية فى أسبانيا ، لدرجة أن تحويلاتهم النقدية أصبحت هى ثـمن المنفى .. ورغم أن الأرقام المحددة غير معروفة ، فإنه من الواضح أن الطبيعة الاختيارية للهجرة الخارجية تضمنت تغيرا فى توازن الجنس والعمر بين قوة العمل . وكان كل مهاجر يعنى أسرة ناقصة ؛ وفقدت المناطق الراكدة معظم شبانها البالغين » .

وبالنتيجة ، تغير نظام التفاوت الاجتماعى فى المجتمعات الريفية ؛ ففقدت الأرض قيمتها كمعيار للسلطة والهيبة بالمقارنة إلى دخل الأجر من العمل فى الخارج . «وكانت الهجرة صماماً للهروب نجح فى تقليل التوترات الاجتماعية لمدة عشر سنوات . لكنه لم يفعل أى شىء للوصول بالقمع إلى حده الأدنى ، لأنه لا المهاجرون ولا أولئك الذين تركوهم من خلفهم طوروا أى شكل قوى للتنظيم » . وفوق ذلك ، تصاحبت الهجرة الخارجية ، مع هجرة داخلية كبيرة ، تمثلت فى انتقال العمال من الزراعة إلى الصناعة ، تاركينْ فى أعقابهم المدن الريفية والقرى القليلة السكان . وأصبحت المناطق الفقيرة أكثر فقراً .

«وتكمن المفارقة فى استيعاب التغيير لنسبة كبيرة من تلك الموارد الاقتصادية التى يجرى وصفها فى الكتابات الاقتصادية على أنها (السلع المصنعة) ، و(الإسهامات فى نمو الدخل القومى) ، والتى تتدنى بشدة قدرتها الواقعية على إشباع الحاجات» .

وخلقت الهجرة الداخلية طلباً جديداً على الإسكان والخدمات فى المدن المتسعة ، مضطرة مجالس المدن الكبرى لتخصيص ميزانيات ضخمة لصيانة ومد الخدمات الحضرية ـ مفضية إلى ديون طويلة الأمد لكى تفعل ذلك ، وبمعايير السوق ، «كان خلق المدن يعنى بدون شك (خلق الثروة)» ؛ وأنتجت الصناعة المواد اللازمة لبرنامج إسكانى متسع ، واستفادت صناعة السيارات من تزايد الطلب على النقل داخل الحضر . ولكن إلى أى مدى كانت تستجيب لحاجات الشعب ؟ .

ومع السبعينيات حل الكساد وانتهاء النمو ؛ وصنعت أجهزة الاعلام الجماهيرية والسياسيون على حد سواء مسرحية ضخمة من البعد العالمى للأزمة ـ ولكن الأزمة لم تكن عالمية بأكثر من الازدهار الذى سبقها . وبرغم ذلك ، فإن التركيز على الجوانب العالمية ، برأ الجماعات القومية من المسئولية عن الأزمة ، وشجع منهجا من السلبية .

«ولقد جرى الاعتراف بالعوامل الداخلية على أنها قد زادت من عمق الأزمة ـ قطاع خدمات متضخم ، ونقص موارد الطاقة ، والاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية والتجارة الخارجية ، ونقص التمويل الداخلى ، والتوزيع غير المتساوى للناتج القومى الإجمالى ، إلخ» . ولكن ، جرى الاحتجاج بأنه ، طالما كان الاقتصاد الأسبانى جزء من نظام أوسع ، فإن إصلاحات جزئية هى التى يمكن اجراؤها محليا وحسب ، وكانت هناك أهمية ضئيلة لمناقشة تغيير ثورى داخلى . «إن كل مانستطيع أن نفعله ، هو الانتظار» . وبرغم ذلك ، فقد توافقت الأزمة الاقتصادية مع الأزمة السياسية التى أعقبت موت فرانكو وماأعقب ذلك من الاعتراف بالاحزاب السياسية ، وحل النقابات الضخمة القديمة وتكوين نقابات عمالية جديدة واتحادات لأصحاب الأعمال ، وإقامة النظام البرلمانى ثم بداية تنفيذ الحكم الذاتى الإقليمى .

«وفى الحقيقة ، فلقد بدأت الأزمة قبل ذلك بعامين أو بثلاثة أعوام ، رغم أن آثارها الكاملة لم تلمس إلا فى عام ١٩٧٥ . ومنذ هذا الوقت وحتى عام ١٩٧٩ ،

وبرغم ذلك ، فإن جو الارتياح السعيد الناشئ* عن التغير السياسى ترك حيزا ضئيلا للنظر فى الحقائق الاقتصادية الجديدة . وأكدت الانتخابات العامة التى أجريت فى عام ١٩٧٧ سلطة الفريق الذى أشرف على الانتقال إلى الديمقراطية ؛ ولم يكن هناك أى انفصال عن الماضى وظلت البيروقراطية فعليا بدون تغيير . كما لم تكن هناك أية تغييرات هامة فى طرز أو أنماط الملكية أو العلاقات السياسية الخارجية . ورغم أن أحزاب الجناح اليسارى حصلت على أغلبية الأصوات (حيث اقترعت المناطق الصناعية الغنية لصالح الحزب الاشتراكى) ، فقد كانت المناطق الزراعية التى يزيد عدد ممثليها بشكل مفرط هى التى جعلت كفة الميزان تميل لصالح الوسط » .

واشتركت كل الأحزاب ، بدءاً من الوسط حتى الأحزاب اليسارية غير الممثلة فى البرلمان ه فى محاولة إنكار أى ربط جاد بين التغير السياسى والأزمة الاقتصادية إلا أن الصراع الآن تركز على تحييد آثار الركود والذى كان له آثار مباشرة فيما يتعلق بالتوترات الاجتماعية .

١ـ أقوى وأفضل الجماعات تنظيما كانت فى موقع جيد للدفاع عن نفسها ضد تلك الآثار إلا أنه لم تكن تلك الجماعات هى التى عانت من هذه الآثار بأكثر الطرق مباشرة .

٢ـ فى السنوات بعد عام ١٩٧٥ جرى النظر إلى التغير الاجتماعى بمعايير سياسية ، بينما كان نموذج التغيير المقترح من قبل كل جماعة أو حزب كان ينظر إليه على أنه جزء من برنامج سياسى .

وبحلول وقت الانتخابات المحلية فى عام ١٩٧٩ ، برغم ذلك ، اختفى الكثير من النزعة الرومانسية الأولية ؛ فإذا كانت المخاوف من التغيير قد ثبت أنها بدون أساس ، فكذلك كان الأمر فيما يتعلق بتوهم أن تغييرات عميقة توشك على الحدوث . وأفسحت المناظرة حول (نماذج المجتمع) المجال للممارسة البرلمانية من خلال اللجان التى يتعذر على الناخبين إدراك عملياتها المعقدة . وأصيبت السياسة بالفقر نتيجة لانشغالها الكامل فى القضايا الحزبية أو قضايا البناء العلوى المرئى للدولة » .

وفى أوروبا ، فقد كانت «الأمة غير المرئية» التى تتكون من ١٠ ملايين عامل

مهاجر لدول الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، هى الأشد تأثراً بشكل ظاهر ، بينما كانت عملية إعادتهم إلى بلدهم قد بدأت . وتعذر على المهاجر العائد الدخول إلى سوق العمل الأسبانى المشبع ؛ وفوق ذلك ، فى البلدان التى عادوا منها ، تعاونت الدولة ونقابات العمال ، على طردهم من مجتمعات لم تفتح لهم ذراعيها قط على أنهم مواطنون كاملون . وفى أسبانيا ، أصبح من المتعين عليهم أن يتنافسوا مع عمال أسبان آخرين ؛ والحجة القائلة بأن تحويلاتهم النقدية كانت هى التى خلقت فرص العمل لم يكن لها سوى قوة أخلاقية ، طالما أن تشتتهم عبر البلد جعل من المستحيل عليهم تكوين تنظيم قادر على تمثيل مصالحهم . وبالمثل ، «فالأزمة دفعت العمال إلى الدخول فى مواجهة مع العاطلين ، بينما حاربت النقابات للدفاع عن مكاسب السنوات الأخيرة وضد أية محاولة (لترخيص) سعر العمل» . وفى مواجهة قوة عمل جيدة التنظيم ومكلفة بشكل متزايد ، جرب أصحاب العمل الأسبان التنافس عن طريق ميكنة المصنع وتشغيل العمال غير المنظمين . واحدى النتائج المترتبة على هذا ، كانت إعادة ظهور أشكال من حصص العمل المنزلى فى المناطق الصناعية مثل إقليم فالنشيا Valencia .

ولم يكن فى مقدور الشباب ، والنساء ، والكهول التنافس بحثا عن العمل ؛ ولم تكن هناك أية فوائد تجنى من البطالة من قبل صغار السن ، وعادت الكثيرات من النساء إلى العمل المنزلى . ولكن الاقتصاديين لم يعطوا سوى اهتمام قليل لدور المنزل فى الأزمة الحالية ؛ فالآن الأسرة بكاملها تبيع قوة عملها ، لأن السلع المستوردة متاحة فقط لأولئك الذين لديهم دخل إضافى . وإبان عقد التنمية ، كانت هناك تغييرات هامة فى عدد وجودة الخدمات التى تستهلك وتنتج فى المنزل ؛ فتم إدخال المياه إلى المناطق الريفية ، وتم تركيب دورات مياه ، ومياه ساخنة ، وأصبحت الأجهزة المنزلية أكثر شيوعا ، واستقرت عادات جديدة فى المأكل والملبس . وأثر توقف العمل الإضافى ، والمكافآت التشجيعية على جميع العائلات ؛ وهذا ، بالإضافة إلى التضخم ، كان معناه انخفاض حقيقى فى مستوى المعيشة لكل العائلات . وبينما أخذت تتناقص الخدمات المتاحة فى المنزل بالتناسب مع مايجرى ، فإن كمية العمل المنزلى يجب عليها أن تتزايد نتيجة لذلك . «إلا أن الانخفاض فى الموارد المنزلية لم يتم تعويضه إلا جزئيا بواسطة العمل المنزلى . وتمت عملية إعادة التنظيم داخل المنزل بدون أى صراع مرئى أو

مقاومة » . إن هذا لا يعنى ، على أية حال ، أنه لم يؤد إلى قمع وبؤس . فبالنسبة للعمال الأكبر سناً ، كانت الأزمة تعنى فرص عمل أقل وانخفاضا فى القوة الشرائية لأولئك ذوى الدخول الثابتة (أى أرباب المعاشات) . وقد عانى منها أيضا ، صغار التجار ، والعمال القائمون بأمر أنفسهم ، والذين يوجد منهم الكثيرون فى أسبانيا . وسيكولوجياً ، يهدد الخطر المزارع الصغير على وجه الخصوص عن طريق منافسة قطاع الأعمال الكبير والطلب على عماله الأجراء .

ونشأت أشكال أخرى من الصراع بين القطاعات الإنتاجية ؛ فالزراعة أخضعت للصناعة ، وهناك وعى متزايد بين العمال الزراعيين عن مستوى معيشتهم المنخفض بالمقارنة مع العمال فى الصناعة أو لدى الدولة . ولحملة الأسهم ، أيضا ، عنت الأزمة انخفاضا حادا فى رأسمالهم ؛ وبالرغم من أنه فى أسبانيا لا تستثمر المدخرات عموما فى الأرصدة ، فإن الانخفاض فى القيمة قد أثر على الطبقات المتوسطة وبالذات كبار السن .

«وأخيرا ، فإن السبعينيات قد أحضرت معها الصراع بين الأقاليم أو القوميات فى أسبانيا ، بالرغم من أنه لا توجد علاقة سببية ضرورية بين هذا الصراع وبين الأزمة ـ والمطالب الرئيسية لتلك الحركات هى دائما سياسية أكثر منها اقتصادية . إلا أن الإقليمين اللذين حققا أعلى مستوى من الحكم الذاتى (قطالونيا ، وأرض الباسك) هما الأكثر تصنيعاً وتقدماً » وفى قطالونيا ، فإن التحرك صوب الحكم الذاتى تم انجازه بدون عنف ، وبالرغم من الركود ؛ والعمال من الاقاليم الأخرى ، فوق ذلك ، لم يعودوا من حيث أتوا فى أعداد كبيرة . وفى أرض الباسك ، تطور الصراع من حول عنف متزايد وركود اقتصادى مماثل لما يجرى فى الأقاليم الأقل تقدما .

وقد طرح الأستاذ بارون دى ، فى البحث الختامى لهذا القسم ، نظرة علوية شاملة عن «الدولة ، والطبقات المهيمنة ، وسلطة الطبقة العاملة» ، وصدر نفسه على وجه الخصوص للحاجة إلى مفهوم واضح لشكل بديل للسلطة يتجاوز الدولة البورجوازية . لأنه يجب على أى مناقشة عن الأمم ، أو الدول القومية ، أن تتصدى للجذور التاريخية لتلك الدول والأمم فى تطور الرأسمالية ذاتها .

مرت صياغة العالم الحديث عبر طورين ؛ الطور الأول ، فترة تبلور ، بين منتصف القرن الـ ١٦ وأواخر القرن الـ ١٩ ، شملت عصر الامبراطوريات المطلقة فى جنوب وغرب آسيا ، والاصلاح والحروب الدينية فى منطقتى البحر المتوسط والأطلنطى ، وتكون الحكم المطلق لأسرتى تيودور Tudor والبوربون Bourbon ، ونهب أمريكا اللاتينية . «وبنهاية هذه الفترة ، بلغت الرأسمالية ، بتباين طرقها التكنولوجية ، وتعدد أشكال سلطة الدولة ، وأنماط السيطرة المختلفة على أراض مختلفة ، وتعدد أنماط الاستغلال ، الذروة » . أما الطور الثانى ، الذى بدأ بمقدم القرن العشرين ، فقد كان عصر التغييرات الضخمة ، لكنه أيضا طرح الميل إلى الانهيار داخل النظام . وبعد حربين عالميتين ، أفرزت عودة الحرب الباردة المخاوف فى أوروبا من حرب عالمية ثالثة والتى ستؤدى فى أعقابها إلى خراب شامل .

«إن شكلا جديدا من العصور المظلمة ليس بالأمر الذى لا يصدق ؛ إذا سمح للتضخم ، وللركود الريفى والصناعى ، وللنزعة المحافظة فى مواجهة الأزمة ، ولسيادة استراتيجية الأسلحة النووية على سلطة الدولة فى المجتمع المدنى ، بأن تزحف عبر الشرايين الممزقة لنظم الدولة (الإقليمية) المكونة للحياة العالمية السياسية والاقتصادية » .

«فإبان الرأسمالية المبكرة ، كانت العمليات المركزية السريعة للتجديد ، قادمة من التغييرات داخل الهيكل الطبقى لأوروبا الغربية . ومروراً بالتراكم الزراعى للفائض الناتج من الايجار والريع ، الذى تزايدت سرعته كنتيجة للتطورات فى التبادل التجارى للسلع لكى تصب مباشرة فى اعصار آثار التصنيع المتضاعفة . لقد كانت هذه التغييرات مرتبطة بالاستعمار التقليدى فى الأمريكتين ، وأفريقيا ، وآسيا ، سواء عن طريق التجارة أو النهب . ومن هنا فقد تبع ذلك الاستغلال المنظم للمواد الخام ، ولانتاج الصناعات اليدوية فى تلك البلدان ، حيث كانت العملية الأكثر إبطاء لتكوين رأس المال إما أنها أعيقت أو تراجعت ، بفضل السيادة التامة للركود الزراعى على أشكال الانتاج الهامشية ، والتبادلية البحتة ، والترفية لنشاط التجارة ، والحرف اليدوية ، أو التى أبيدت تماما من الناحية العملية بسبب الحروب القبلية » .

حمل القرن الـ ٢٠ تغيراً تكنولوجياً سريعاً كما حمل مع هذا التغير نزوعا ديمقراطيا متزايدا ؛ وارتبط هذا جدليا بدوره مع تكرار الحروب وتوجيه الاقتصاد والسياسة نحو الحرب ، مع التغيرات الكمية المترتبة على ذلك فى عوامل وجهاز الإنتاج . وقد أفرز التطور غير المتوازن للرأسمالية صراعات تحررية فى العالم المستعمر وخلق العالم الثالث . إلا أن تلك الإمكانية اللانهائية للتقدم ظاهريا والتى تطورت خلال المراحل المبكرة للتحديث «يبدو أنها الآن قد أخلت الطريق واستسلمت لسيادة القيود والحدود المقيدة للتنمية» . وبمصطلحات ليفى ـ شتراوس التى تميز بين المجتمعات (الساخنة) و(الباردة) ، فسوف يكون من المغرى النظر إلى القرن العشرين على أنه فترة تبريد بعد فترة (الحرارة البيضاء White heat) للتنمية الرأسمالية[٦٨] . ولقد خلقت المنافسة والاندفاع نحو التعبير عن الذات بواسطة المعذبين فى الأرض تناقضات جديدة فى انتشار رأسمال[٦٩] .

وفى حدود الأفق التاريخى الطويل[٧٠] ، فإن هناك «علاقة بين التنظيمات الاجتماعية والسياسية المترتبة على التغييرات المترابطة وعلى العقائد الإدراكية التابعة لها» . ولقد أفرزت الخصوصيات القومية المختلفة قيماً ، ومثلا ، وأساطير مختلفة عن التقدم تقاسمتها الطبقات الحاكمة لكل دولة ـ قومية . وكانت تلك القيم ـ الأكثر وضوحا من نظم الاعتقاد الأسطورى المبهمة فى عصر ما قبل التاريخ ـ هى التى أصبحت قواعد النظم السياسية بينما كانت الرأسمالية تنتشر فى كل مكان فى العالم . **فالحكم المطلق** ، على سبيل المثال ، يؤكد تفوق القيادة ، (من الأشكال المختلفة التى وصفها مكيافللى ، وبوران ، وجروتيوس) ويؤكد الحدود المفروضة على الاستبداد من جانب القوى المكونة للسياق الاجتماعى لسلطة الدولة ، (كما حللها هوبز ، ولوك ، ومونتسكيو) ؛ وقد طور «مبادئ لتنظيم تكوين الدولة عن طريق التعبيرات القومية للسيادة الداخلية والخارجية» . **والليبرالية** (التحررية) ، فى أشكالها المختلفة ، تطورت بوصفها «رد فعل ديمقراطى ومسكن لتجاوزات سلطة الدولة الأرستقراطية فى القرن الـ ١٨» . وأنصار هذه الدولة «اعتمدوا على الدولة ـ القومية لكى تنهض بوصفها حكماً تشريعياً ، وتنفيذياً ، وقضائياً على خطواتهم الخاصة المرغوبة للاصلاح أو للتغيير التصحيحى» ؛ وفى أوائل القرن الـ ١٩ ، «اعتمدت أمم مختلفة إما على المجموع الإحصائى للمشروع

الفردى الذى يعمل فى سوق تصورية (رشيدة) و(حرة) ، أو على التنظيم النشط للتشريع الهادف الذى يتحكم فيه لجنة أو هيئة تنفيذية تشبه الحكومة » . وفى بريطانيا القرن الـ ١٨ ، على سبيل المثال ، كانت هناك بدائل عقائدية ؛ كالفكرة المحافظة عن (اليد الخفية) المرتبطة بتصور بيرك Burke عن التراث ، أو مقترحات الفوكسيت ويج Foxite Whig لعام ١٧٨٣ من أجل إدارة المستعمرات التابعة لشركة الهند الشرقية عن طريق لجنة مفوضة ، أو مجلس إدارة [٧١] ليست مغايرة للنموذج اليعقوبى للحكم بواسطة لجنة الاثنا عشر (١٧٩٢ - ١٧٩٣) . ولقد تكرر هذا النموذج فى الكثير من المشروعات الديمقراطية أو الاشتراكية بهدف التنظيم المقصود للرأسمالية » .

«إن الطابع المتساهل ولكن المرؤوس للطبقات الحاكمة فى جهاز الدولة الرأسمالى يتأكد من حقيقة أنها كان من المفروض أن تكون موجهة بواسطة طبقة حاكمة ، تشكلت اجتماعيا طبقا لقيم بورجوازية لم تكن غازية بالكامل . وبدلا من ذلك فقد تشكلت بالتجاوب مع العقول الأكثر نشاطا بين أسياد الأرض ، ومديرى الأعمال ، والمهنيين من البورجوازية الصغيرة التى كانت ماتزال ترقى صاعدة السلم الاجتماعى ، مثل عراة باريس إبان الثورة الفرنسية ، أو عمال الثورة الصناعية الفيكتورية ، أو المحامين والمرؤوسين المستنيرين فى قطاع الأعمال فى المستعمرات المدارية والحارة ، والتى تخضع لسيطرة متروبولات أوروبا الغربية » .

ولقد كانت المكانة الرئيسية للدولة مقبولة فى بريطانيا القرن الـ ١٩ [٧٢] ، ولدى الإمبريالية الفرنسية وكذلك فى الفكر الشيوعى المبكر . وأعلن كل من ماركس ولينين الحاجة إلى (سحق) جهاز الدولة الموجود إذا كان من المتعين على التغيير الاشتراكى أن يحدث [٧٣] . ولكن ، «هناك تمييزا هاما يجب عمله بين (تكوين) و(جهاز) داخل فكرة الـ (دولة) » فما كان يقصده ماركس وإنجلز وخلفائهما هو أنه يجب إقامة جهاز دولة بديل فى الوقت الذى يجرى فيه حل الجهاز السابق . ويقتطف بارون دى تقييم جوران تربورن Goran Therborn لآراء لينين فى هذا الشأن ، لأنه من رأى تربورن أن لينين قد أخطأ فى الربط بين إقامة المجتمع الاشتراكى بدولته ، وبين المجتمع الشيوعى اللاطبقى ، وفى حصر تصوره عن الدولة فى حدود قضايا الدفاع ضد العدوان الخارجى . «فداخل الحصن المسلح للبروليتاريا ، مال لينين ، برغم ذلك ، إلى افتراض

دولة مسلحة بدرجة من المساواة ، والكفاءة ، والانفتاح ممكنة فقط فى المجتمع الشيوعى المستقبلى » . إلا أن البروليتاريا سياسيا جماعة غير متجانسة وليست مكونة من أفراد ملتزمين بنفس القدر وقادرين على قدم المساواة ؛ فهى تحتاج إلى أشكال خاصة من التنظيم والقيادة ، ويكون الكوادر فى قلبها . «فلكى توجه ، وتتحكم فى البيروقراطية ، يجب أن ترسخ قيادة الكوادر السياسية ، ولكن هذا ينطوى على اعادة انتاج التمييز بين الكادر والعامل ، أو بين الطليعة والجماهير ، الذى يسد الطريق أمام تقرير المصير الجماعى فى الشيوعية »[٧٤] .

وفى فرنسا فى عام ١٨٤٨ أو إبان كوميونة باريس ، «كان التنظيم الفعلى لانتفاضات البورجوازية الصغيرة ، والعمال ، طوباثيا (مثاليا) للغاية ، ومن ثم كان العجز عن صد التنظيم الأرقى للبورجوازية الذى كان قد تشرب بقيمها وعقيدتها فى ذلك الوقت هيكل المؤسسات المدنية التى ترتكز عليها الدولة . وقادت هزيمتهم بالقانون البورجوازى ، أى بحكم الدولة ، الحركات التالية من قبل الطبقات الخاضعة ، إلى تقبل فكرة أن «الدولة يجب سحقها»[٧٥] ، بوصفها (قاعدة اللعبة) . ولم يتطور أى تصور بديل لشكل الدولة البورجوازية للآن .

إن القوى الهائلة للتغيير التى انطلقت من عقالها فى القرن الـ ٢٠ يكمن أصلها فى التوسع وفى الأزمة الرأسمالية . فلقد نشبت الحربان العالميتان بين الدولة ــ القومية المبكرة التى كان لها فضل ريادة الرأسمالية وبين الامبراطوريات القومية الرأسمالية التى ظهرت متأخرة . وكان لهذا ثلاثة آثار : « سلطة الدولة الشيوعية فى الربع الشمالى الشرقى من العالم ؛ وادخال النزعة العسكرية أولا ، ثم الفاشية ، وأخيرا النزعة المحافظة المتسلطة فى الديمقراطيات البورجوازية ؛ إلى جانب نضالات الحرية وحروب التحرر القومى جنوب مدار السرطان ، التى أدت إلى خلق العالم الثالث » .

ولقد تطورت الشيوعية ــ عقيدة تغيير سلطة الدولة ــ فى القرن الـ ١٩ ، وتكمن جذورها فى الفترة التى كان فيها مور More ، وونستانلى Winstanley وجماعة العزاقين The Diggers ، وبابيف Babeuf ، وبليك Blake ، يحاجون من أجل شكل للتقدم يخفف أوضاع الفقراء فى مرحلة الانتقال من الاقطاعية . وكانت الاستجابة القمعية ــ كرومويل ، وترميدور ، والبورجوازية الصناعية البريطانية ــ «تمثل مخاوف الجماهير التى

اختبرت بواسطة ذوى الوعى السياسى فى ذلك الوقت » . لأن هؤلاء المفكرين الرواد كانوا يمثلون سخط الأرستقراطية والحرفيين على الثورة التى استولت على سلطة الدولة من الطبقات الإقطاعية ولكنها لم تعد توزيعها بين الفقراء . وقد طور الاشتراكيون الخياليون ، وهم مقدمات الشيوعية ، « عقيدة ثورية ، تعمل فى ثنايا جهاز البورجوازية الصاعدة ، لتفسير عذاب الفقراء الحقيقيين » ، كما أظهر ذلك كريستوفر هيل Christopher Hill[٧٦] . إلا أنه لم يكن لدى حركة الطبقة العاملة أية فكرة واضحة عن نوع الدولة التى ستقوم بوضعها مكان الدولة البورجوازية . ولم يكن سقوط الدولة القيصرية يعنى انهيار العالم الرأسمالى ؛ وفى الحقيقة فإن هزيمة الحكومات الشيوعية القصيرة العمر فى المانيا والمجر أجبرت الشيوعية على أن تصبح دولة مطحونة ومهمومة بدبلوماسيتها العالمية الخاصة .

« وأدى هذا التراث إلى ثمرة مريرة تمثلت فى غياب أى اهتمام سوفيتى حقيقى بالخصوصيات القومية فى الأحزاب الشيوعية للأمم البورجوازية منذ الثلاثينيات إلى الخمسينيات ، إبان ذروة الستالينية فى بلد واحد . وقد ذبلت الكوادر الأولى للقيادة الشيوعية السوفيتية تحت وطأة حملات التطهير ، والسياسة القاسية إزاء القوميات التى ميزت الفترة الستالينية . وعلى حين أعلن بوضوح قاطع ، أن الاتحاد السوفييتى قد بنى الاشتراكية لمصلحة الطبقة العاملة ، فإنه يتعين ملاحظة أن ذلك كان جهاز دولة تسيطر عليه نزعة بيروقراطية داخلية قوية ومزاج تعسفى حزين فى فترات الأزمة التى يمر بها النظام . إنه هذا هو الذى يجعل نموذج هذا الجهاز غير جذاب للغاية سواء لكل من الماركسيين الحقيقيين أو الفقراء المكدودين فى المناطق خارج فلك السوفييت والكوميكون »[٧٧] .

إن تنوع أشكال الدولة فى الشيوعية يتم تصويره فى حالتى يوغوسلافيا ، والصين ، حيث كان الجهاز السياسى لماو فى طريق ينان Yenan صينيا محليا ، ضاربا جذوره فى التراث الصينى الطويل للقهر الطبقى وتجربة الحرب المدمرة ضد بقايا الإقطاع داخل الصين ، وضد الإمبريالية الاستعمارية القديمة ، والغزو اليابانى . وحصل الحزب الشيوعى الصينى على الثقة بالنفس من خلال التأييد الجماهيرى له ، على حين أن شكوكه فى السلوك السوفييتى منذ الخمسينيات فصاعدا ، دفعته إلى تبنى سياسة خارجية ربما

مفرطة فى شوفينيتها على أساس سياساتهم المعادية للسوفييت وبصرف النظر عن استجابتهم لبورجوازيتهم الصغيرة ولطبقتهم العاملة . «إن الممارسة السياسية المتولدة محليا تبنى تقاليد قوية تنسجم مع خصوصيات البيئة »[٧٨] لكنها قد تكون أيضا عاملا على تمزق الدولية الشيوعية ، بالضبط كما أن السياسات الحديثة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية فى غرب آسيا تجرى متابعتها من أجل مصالحه هو الخاصة .

إن عمل رالف ميليباند Ralph Millibaand **الدولة فى المجتمع الرأسمالى** هو عمل رائد فى إعادة التفسير الماركسى للمؤسسات السياسية للرأسمالية . ومستشهدا بأمثلة من دول مختلفة ، فقد توصل إلى نتيجة أولية يصعب اعتبارها جديدة فى عام ١٩٨٠ .

«يعيش البشر الآن فى ظل الدولة ــ بشكل يفوق كل ما سبق ، وهم يتنافسون من أجل الفوز باهتمامها ، فى حين أن موجات الصراع الاجتماعى تضرب ضدها . وإلى حد كبير ، فإنها الدولة ، هى التى يواجهها البشر ، عندما يواجهون بشراً آخرين . وهذا هو الذى يفسر لماذا ، وبوصفهم كائنات اجتماعية ، فهم أيضا كائنات سياسية .. وتلك نقطة اكتسبت بعدا جديدا فى الوقت الحالى . وإذا كانت أجزاء كبيرة من كوكب الأرض ستصبح خرابا فى أحد الأيام فى حرب نووية ، فإن ذلك سيكون بسبب أن البشر ، الذين يعملون باسم دولتهم ، والمزودين بسلطتها ، سيقررون ذلك ، أو سيقرون ذلك بحساب خاطىء »[٧٩] .

إلا أن إعلان ميليباند عن هيمنة الدولة قد دفعه أيضا إلى استنتاجات خيالية :

«عاجلاً أو آجلاً ، فإن الطبقة العاملة وحلفاءها سيكتسبون القدرة على حكم الأمة . وعندما يفعلون ذلك ، فإن المجتمع الاشتراكى الذى يخلقونه لن يحتاج لإقامة دولة طاغية القوة على أطلال الدولة القديمة . إن (قدرتهم على الحكم) ستمكنهم ، ولأول مرة فى التاريخ ، من إخراج نظام اجتماعى ديمقراطى حقيقى إلى حيز الوجود .. تكون فيه ، الدولة وقد تحولت من (عضو مفروض من أعلى على المجتمع إلى عضو يخضع بالكامل للمجتمع) ، كما طرح ماركس ذلك »[٨٠] .

هناك دائما أخطار فى النقل عن ماركس فعندما كتب عن النظام البونابارتى ،

ذهب ماركس إلى أن البورجوازية قد خسرت ، وإلى أن **الطبقة العاملة لم تتأهل بعد** ، للقدرة على حكم الأمة[٨١] لكنه كان من العسير عليه أن يتنبأ بأن البورجوازية الفرنسية ستستولى مرة ثانية على سلطة الدولة بعد سقوط بونابارت . إن تعليق ماركس (الذى أورده ميليباند) كان تقييماً لتركيبة محددة ، ولم يكن تنبؤا ؛ ويكمن خطأ ميليباند فى « التزييف الماركسى الدارج بأن الدولة تظل هى هى نفس الدولة بوصفها الجهاز الذى تمارس عن طريقه سلطة الدولة فى ظل أشكال معينة من الحكم الطبقى » . وطبقا لتربورن Therborn ، فإن الاستقلال الذاتى النسبى للدولة يجب أخذه فى الاعتبار بمعايير التمثيل والوساطة ؛ « فالطبقة الحاكمة يجب أن تضمن مثل هذا التمثيل ، فى ومثل هذه الوساطة من خلال ، الدولة ، بحيث تساهم الأخيرة بنجاح فى إعادة إنتاج المواقع الاقتصادية ، والسياسية ، والعقائدية ، داخل المركب الكلى لإعادة الإنتاج »[٨٢] . ولذلك ، فإن المطلوب ، هو تقييم للأشكال المختلفة لسلطة الدولة ولأجهزة الدولة التابعة لها .

ومنذ عام ١٩٤٥ ، وقيام السلطة الشيوعية ، كان هناك إعادة تنظيم لسلطة الدولة الرأسمالية ، فقد أدت أزمتها إلى الفاشية فى أغلب أوروبا وإلى أنماط أخرى من حكم الدولة التعسفى فى اليابان ، والبرازيل ، والمكسيك[٨٣] . « وقد دفع هذا بريطانيا ، وفرنسا ، والولايات المتحدة الأمريكية لإعادة صياغة مبادئهم الديمقراطية الخاصة والتأكيد على مشروعهم البورجوازى الليبرالى (التحررى) . ولكن كل ما نجحوا فى عمله كان هو استبعاد الأساليب الفاشية الحالية من الديمقراطية ، وأجهزة الدولة الفاشية الحالية من الديمقراطية ، من سلطة الدولة ، التى اعتبرت على أنها أسوأ التفسيرات تطرفا وعنفا للديمقراطية » . وقد نسب الكتاب فى أوروبا الغربية فى ذلك الوقت هذه التفسيرات السيئة إلى سمات عنصرية ؛ ومكنهم هذا من تجاهل تفسيرات ظهور الفاشية التى قدمها الماركسيون ، أى الخوف البورجوازى من التحدى المنظم لسلطة الدولة القائمة من جانب الطبقة العاملة المتشبعة بالمبادئ الاشتراكية « وبالفعل ، فإن الفاشية كانت هى التبلور السياسى للإدعاء الدارج النمطى للجوانب المتكاملة للبورجوازية لكى تمثل (المصالح القومية ، الكاملة) ، بالتناقض مع نضالات الطبقة العاملة لكى تتساوى فى موقفها فى مواجهة البورجوازية »[٨٤]

وعندما دخلت القوى الأطلنطية الحرب ، كسبت الأوليجارشيه التكنوقراطية أرضا وضاقت قاعدة السلطة التى ترتكز عليها الدولة ؛ «ووجدوا أنه من الضرورى ، والملائم أيضا ، الاحتفاظ بالروح المعنوية لسكانهم المعبئين بالعزف على نغمة الخصوصية القومية داخل السياق الأوروبى الأبيض . وعزز دخول اليابان الحرب إلى جانب المحور بعد ديسمبر ١٩٤١ هذه العقيدة المحدودة » ، وبالذات طالما أن شمال أفريقيا ، وغرب وجنوب شرق آسيا ، رغم أنها قد أصبحت الآن جزءاً من مسرح الحرب ، لم تكن تعتبر بوصفها أجزاء من الحرب العادلة ضد الفاشية . وفى الهند ، كانت الشيوعية ، والاشتراكية الديمقراطية اليسارية ، ممثلة فى نهرو هى التى رأت الصراع ، لا بوصفه فرصة لإضعاف الامبريالية البيضاء بوجه عام ، بل بوصفه صراعاً ضد الفاشية . وبعد عام ١٩٤٥ ، تركز اهتمام الرأسمالية الغربية على الشيوعية ؛ «لقد كانت الفاشية تناقضا ظرفيا أما الآن فقد هزمت » . وقد دلل التأييد الأولى للفاشية على أن الغرب قد اعتقد أن فى إمكانه أن يشترى «خدمات تلك العصابات السياسية » ، بتعبير ميليباند . وبعد ذلك ، «فإن هزيمة وانهيار النظم الفاشية أثارت احتمال الثورة الاجتماعية الذى سعوا إلى التخلص منه مرة واحدة وإلى الأبد بتسليم مصيرهم للفاشيين . وهكذا اتجهت الطبقات الحاكمة الألمانية والإيطالية إلى محتليهم البريطانيين والأمريكيين لحمايتهم ، والذين شرعوا فى التأكد من أنه ، وخارج نطاق أوروبا الشرقية على الأقل ، لن يكون هناك أى تغيير اجتماعى جذرى[٨٥] . ومن ثم ، يسترسل ميليباند ، كان تطهير العناصر التى ساومت الفاشية ، غير صادق ، وخداع للذات . وفى ألمانيا واليابان ، على سبيل المثال ، لم ينتج أى جرح دائم عن هذا التعاون ، وعاد الكثيرون إلى مواقع المسئولية . «ويتعذر اعتبار انتصار الرأسمالية الألمانية ، والإيطالية ، واليابانية ، بعد الحرب ، على أنها حالة تماثل انبعاث طائر العنقاء الخرافى من الرماد من جديد . فلقد كانت العنقاء حية ومزدهرة أبان سنوات الديكتاتورية والإرهاب . وأدت الهزيمة على أيدى القوى الغربية لإعطائها الفرصة لكى تحسن الأداء وحسب »[٨٦]

وفى هذا السياق العقائدى ، فإن البلدان التى يفترض أن (تراثها القومى) يمنعها من التطور الرأسمالى العادى جرى الترحيب بها من ثم بوصفها (وافدين متأخرين على التنمية الاقتصادية)[٨٧] ؛ وأعيد تنظيم الجبهة العالمية ضد الشيوعية ، تحت حراسة

منظمة حلف شمال الأطلنطى لحدود (العالم الحر) . وتبنى علم الاجتماع السياسى مصطلح (التحديث) وتم تقسيم البلدان إلى درجات على حسب مكانتها فى السباق من أجل التحديث ؛ وتم تشجيع تلك البلدان ، فى ذات الوقت ، لكى تدخل فى أحلاف عسكرية مثل منظمة حلف شمال الأطلنطى ، ومنظمة حلف جنوب شرق آسيا ، إلخ تحت رعاية الاستعمار الجديد للولايات المتحدة(٨٨) .

وأصبحت الهند الحديثة الاستقلال ، على سبيل المثال ، (أكبر ديمقراطية فى العالم) ، ولفت الصحفيون ذوو الدراسات المتخصصة مثل شيلز Shills وهاريسون Harrison انظار الطبقات الوسطى الهندية نحو تخلف مستوى مثقفيهم وأخطار التعددية العرقية (وليس إلى خصوبتها وقدراتها الكامنة)(٨٩) ، وقد مثل هذا خطأً مختلفاً تماما عن نظرية (بوتقة الانصهار) التى تم تطويرها فى ذات الوقت لتفسير التجربة الأمريكية(٩٠) . وفى الحقيقة فإنه لم يكن كنتيجة لباندونج Bandung بل وليس قبل عام ١٩٥٦ ، وفى أعقاب حرب السويس ، وغزو المجر ، أن استيقظ المثقفون اليساريون الأوروبيون الغربيون على حقيقة أن «العقيدة الرأسمالية ، والبيروقراطية المفرطة فى أجهزة الدولة الشيوعية تغطى الحقائق الواقعية لسلطة الدولة . وفى الواقع فإن كلا من العقيدة الرأسمالية والعقيدة الشيوعية الناضجة (الموجهة نحو احتياجات السياسة الخارجية) تم النظر إليهما على أنهما يعملان وإلى مستوى معين من تلقاء ذاتهما وبشكل مستقل عن الضرورات الخاصة للطبقات العاملة ، رغم أنه يجرى التعبير عنهما بنوع من الشوفينية القوميه المقصودة حتى تلقى قبول كل الطبقات المتعلمة فى كل دولة» . وفى بريطانيا ، فإن الجامعات وحركة اليسار ، انضما بعد ذلك إلى حملة نزع الأسلحة النووية ، معبرة بذلك عن تحول راديكالى لعقيدة اليسار .

لكنه وحتى من قبل عام ١٩٥٦ ، بدأ الهيكل الاستعمارى القديم يتصدع ، بالكفاح التحررى القومى الناجح فى الصين ، وإعطاء الاستقلال لبعض الدول الأفريقية ، ثم الاندلاع اللاحق للحروب الشعبية فى اسرائيل* ، وأجزاء من غرب آسيا ، وماليزيا ، وكينيا ، والكونغو . وبينما كان الصراع المسلح يتطور ضد البورجوازية المستقلة حديثا ، تطورت أفكار ماركسية مخالفة للفكر الماركسى الرسمى فى نضالات محددة ، وحاول البريطانيون الإبقاء على الكومنولث عن طريق تطوير السلطة .

«ولقد أدى كل هذا إلى انقسامات داخل الوعى الرأسمالى وسلطة الدولة المستقرة والمتأكدة من نفسها فى العالم الثالث (الناشئ حديثا) ذاته ، وكذلك داخل الرأسمالية المتروبوليتانية التى اهتزت بشدة . واكتشف الميل إلى إزالة الستالينية مقابلة الجدلى فى الوعى الجديد بالذات وفى التيارات الثورية داخل الشيوعية الصينية ، والتى بدا أنها تمثل تحديا متناميا لليسار فى العالم الرأسمالى» .

واضح أن الكاتب متعاطف مع وجهة النظر الإسرائيلية ، التى تعتبر أن قيام إسرائيل فى مايو ١٩٤٨ وإلغاء الانتداب البريطانى على فلسطين ، كان حرب تحرير شعبية ، وليس غزوا وعدوانا على شعب فلسطين .

وفى المراكز الحضرية الكبرى (المتروبولات) ، كان هناك وعى جديد ينمو فى صفوف الطلبة ، عبر عن نفسه فى انتفاضات بركلى Berkeley ، وباريس ، ومكسيكو ، ووجدت صوتها العقائدى من خلال ماركسية جارودى وماركيوز التى أعيد إحياؤها ، والتى لم تكن مصادرها دائما من الذخيرة الشيوعية . وفى الولايات المتحدة الأمريكية ، عبرت حركة القوة السوداء عن الجو النفسي الجديد ، كما فعلت ذلك أيضا نظرية دوبريه Debray عن البؤر والأفكار الصينية عن الثورة الثقافية وتطويق المدن ، وافكار ناكسالايت Naxalite عن الارهاب الريفى ضد الفلاحين الأثرياء ، التى تطورت بواسطة الحزب الشيوعى الهندى (المؤيد لموسكو) ، والأحزاب المنظمة التى قادت الحروب الفدائية الشعبية ضد أجهزة الدولة البالية البرتغالية والبريطانية فى القارة الأفريقية ، وبالذات فى أعقاب هجوم التت Tet .

«وفى الأساليب الأقل ثورية ، وجدت حالة عدم الرضا العام عن السلطة الاجتماعية البورجوازية تعبيرها فى (الثقافة المضادة) ، و(الإباحية) الاجتماعية ، وظاهرة (التسرب) وارتفاع تعاطى المخدرات والجرائم فى الحضر ، - وبشكل أكثر ايجابية ، فى المقاومة المتزايدة للتجنيد ، والتشكيك فى العقائد الشوفينية الجامدة» . وبدأت أفكار غاندى عن العصيان المدنى تتحول إلى عملة رائجة داخل العالم الرأسمالى .

«وعلى مستوى السياسة العالمية ، يظهر بوضوح أن ديبلوماسية **الوفاق** (عرفيا : التهدئة) فى طريقها إلى التلاشى . فتحطم خطط الولايات المتحدة الأمريكية فى إيران ، واقتحام الاتحاد السوفييتى لأفغانستان ضد باكستان ومتمردى الحضارة

Hazara (الذين تجرى مساعدتهم من إيران وكذا باكستان) ثم إن مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية السريعة لتنظيم المقاطعة الجزئية لدورة موسكو للألعاب الأوليمبية فى هذا العام (١٩٨٠) تمثل شكلا من أشكال هجوم القوى العظمى يذكر المرء بمصارعة موريارتى Moriarty وشرلوك هولمز فوق شلالات راخيباخ».

إن «المسرح النووى» الغربى متروك الآن يتساءل متى سيأتى الدكتور ستربنجلف Strange Love (الحب الغريب) لكى يطلق الدمار النووى. وبينما تتقبل الأمم الأخرى فكرة الردع النووى، «أجبر المحللون السياسيون على التركيز على تنمية جهاز الدولة من أجل أغراض التفتيش الأمنى، ومن أجل منع القوة النووية من أن تصبح **دولة أعلى من الدولة**»، وهذا تطور أرعب قادة العمال وأزعج حتى بعض العسكريين السابقين المحافظين.

وعند مستوى الثقافة الشعبية، هناك امتعاض متنامى من السياسات الحزبية؛ فى بريطانيا، على سبيل المثال، تتضافر التصدعات الخطيرة فى تقليد الثنائية الحزبية مع نمو الجبهة القومية الجنينية الفاشية فى أقصى اليمين والاحتجاجات ضد (القطط السمان) فى قيادات العمال الديمقراطية الاشتراكية.

وقد أدى هذا إلى حدوث انشقاق للجناح الوسطى عن حزب العمال (الحزب الديمقراطى الاشتراكى)، فى حين أنه أفرز فى الولايات المتحدة الترشيح المستقل للسناتور أندرسون (فى انتخابات الرئاسة لعام ١٩٨٠) بالإضافة إلى تيارات جديدة للمعارضة داخل الحزب الديمقراطى. وفى أوروبا الغربية، تحل القيادة الكاريزماتيه، محل السياسة الحزبية، بينما تشير الأحداث الأخيرة فى بولندا إلى أن الاجتماع وليس التسلطية الحزبية، هى الأفضل أهلية للتعامل مع التذمر الاقتصادى والاجتماعى (٩١).

«وتنبىء هذه التيارات بعلاقة ثنائية متنامية بين مؤسسات السلطة التابعة لجهاز الدولة، والتى تصبح أكثر تسلطا بشكل متزايد كنتيجة للانغماس العسكرى لشبكة التحالفات الرأسمالية والسوفيتية من جانب، والقوى على المستوى الشعبى داخل الدول، والتى لم تتبلور بالكامل بعد، ولكنها بدأت فى التأكيد من جديد على سلطتها السيادية، ما لم تكن قد بدأت فى التأكيد من جديد على كل حرياتها الأصلية، من

جانب آخر . وفى حدود (التبريد) العام لقوى التغيير فى القطاع المتخم ، فإن هناك تناقضا ، يكمن فى أن المستقبل يصبح معتمدا على آمال المحافظة على السلام بين الرأسمالية والشيوعية وكذلك على الأوضاع المتغيرة داخل الشيوعية فى الأقاليم الجنوبية من العالم » .

« لقد أظهرت سلطة الدولة نفسها فى شكل وحدات قومية ، وهى ذاتها نتيجة للحكم البرجوازى . ولذلك فإن (المصلحة القومية) ، شعار بورجوازى[٩٢] » . إلا أن حركات الطبقة العاملة جعلت أيضا من حق تقرير المصير القومى نقطة تجمع لاتحاد من القوميات مرتكز على المصالح المشتركة للطبقة العاملة ، أى فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، ويوغوسلافيا ، والصين ، وكامكانية فى بولندا ، والمجر ، وتشيكوسلوفاكيا . وربما كان من الممكن أن تؤدى سلطة الدولة فى الأمم الاشتراكية إلى تناقضات داخل نظام الدولة الاشتراكية ، سواء بين شوفينية القوة العظمى والكيانات القومية (المجر فى عام ١٩٥٦ ، وتشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٦٨) أو بين السلطة المهيمنة القطاعات المنشقة والقبائلية (بنجلادش حتى عام ١٩٧٥ ، وأفغانستان منذ عام ١٩٧٩) . إن المبدأ الثورى القديم القائل بـ « قسر الشعب على أن يكون حرا » يقطع فى كلا الاتجاهين ؛ « فعندما تطالب الفئات الاجتماعية بحق تقرير المصير ، يجب تقييم إلى أى مدى يتمتعون فعليا بالاستقلال العرقى ، أو الاقتصادى ، أو السياسى ، عن الدولة القومية » .

وهذا يفضى إلى تساؤلات حول مفهوم الهيمنة . فى القرن الـ ١٩ ، كان هذا المفهوم مرتبطاً بالأفكار البورجوازية عن الأغلبية ، والوساطة من خلال النظام الحزبى . « ولكن النظام الحزبى اليوم أصبح أقل أهمية عما كان عليه من قبل عندما كانت البورجوازية تسيطر بوضوح على سلطة الدولة فى العالم » ، بينما أثبت أنه عاجز عن التعامل مع مجموعة متنوعة من الحركات تحت القومية ، ولم تكن كلها حركات انفصالية ، لكنها أظهرت المدى الذى يجب عنده تعديل نموذج سلطة الدولة بمعايير العقائد التى تحظى بالفعل بالتأييد الجماهيرى .

« يعتمد لب (المصلحة القومية) على قضايا نفعية . وكذلك أيضا ، فإن الهيمنة هى افتراض ساذج ، إذا أخذت كأمر مسلم به وحسب ، وبدون مزيد من التحليل

للهيمنة فى صالح من ، ولأجل غايات كم من الناس ؟ .. وليس كافيا أن ترتكز على فرضية طيبة تقول بأن سلطة الطبقة العاملة **سوف** تنشأ إذا سحقت سلطة الدولة البورجوازية . وفى الواقع ، فإن تحطيمها بدون تمييز يمكن أن يؤدى إلى خوف البورجوازية ثم إلى الفاشية ، وأخيرا إلى تسلطية بورجوازية أو حتى إلى أشكال أقوى من الشرعية » .

وعموما ، فلقد أقيمت الدول الشيوعية على أطلال سلطة الدولة السابقة التى دمرت بواسطة الحرب ؛ وفى عالم المستقبل الخاضع لسيطرة الأسلحة النووية الحرارية ، فلسوف يكون من الإفراط أن نتوقع حدوث انهيار فى السلطة سيؤدى ببساطة لأن تستولى الطبقة العاملة على السلطة بسجل نظيف . فبعد (حرب ميدانية) لن يتبقى سوى أقل القليل من النفائس لكى تستولى عليها .

وكون أن سلطة الدولة البورجوازية سيتم سحقها واستبدالها بتغييرات مواتية للطبقة العاملة فتلك مسألة لم يعد يمكن افتراضها . «ويجب طرح وتقديم البدائل الثقافية ـ الاجتماعية » . ويتعين على أحزاب الطبقة العاملة أن تدرك أنه «فى حين أفضت الغايات البورجوازية لتكوين رأس المال إلى مظالم هائلة اجتماعية واقتصادية ، فإنها يجب استبدالها ليس فقط بكسر المنهج البورجوازى ، ولكن بواسطة الإقامة المتزامنة للأهداف الاشتراكية ذات أخلاق العمل المنتج ، والروح الجماعية للعمال »[٩٣] ثم وبينما يستمر البحث عن أشكال جديدة لسلطة الدولة ، «يجب أن يستمر بناء الحركات الرامية للإصلاح السياسى ، والاجتماعى ، والاقتصادى ، لأجهزة الدولة الموجودة فعلا ، كاجراء وسيط لجذب خيال وطاقات الجماهير العاملة ، وكما جرى تصور ذلك فى التطورات العقائدية الأخيرة مثل الشيوعية الأوروبية والتفكير الجديد للأحزاب الشيوعية الهندية » . ومثل هذه الإجراءات الإصلاحية ، برغم ذلك ، يجب أن تكون متحالفة مع المهام الأكثر أساسية المرتبطة بـ «ممارسة» المنهج الاشتراكى وبالبدائل الثقافية الاجتماعية للمنهج البورجوازى . وحينئذ فقط يمكن لعملية التغيير باتجاه السلطة الجماهيرية أن تستعيد قوتها الحيوية » .

القسم الرابع

الشباب ، والجنس ، والعائلة :
البحث عن وحدات جديدة للحياة .

الرئيس : تاماس سنتيز

Chairperson : Tamas Szentes.

الرئيس المناوب : ماريا أنجليز دوران

Co chairperson : Maria Angeles Duran.

المقرر : جان كاسيمير

Reporter : Jean Casimir

الأبحاث :

زينات توفيق : الشباب والأساليب الجديدة للحياة في إيران .

The youth and new ways of life in Jran .

برونو ريب : النظام الاقتصادى وأزمة الأجيال .

Economic system and generational crisis.

خوسيه رامون توربجروسا بيرس : بطالة الشباب وعملية التشريك .

Youth unemploy ment and socialisation process.

يمثل الصراع بين الأجيال جزءاً من البداهة العامة المعاصرة ، على الرغم من أنه عادة ما يوصف على أنه ظاهرة مميزة لكل فترة تاريخية ، الا أن هناك معنى كامناً فى الطريقة التى يتم بها الاعتراف بخصوصية ثقافة الشباب فى الثمانينيات ، رغم أن ذلك يحدث وفق مصطلحات سلبية ؛ إن العدوانية ، والعنف ، والتحدى فى تلك الثقافة الفرعية ، أو الثقافة المضادة ، هى التى يجرى إبرازها عموما ، خاصة فى وسائل الاعلام الجماهيرية . وتركز المناقشة المترتبة على ذلك غالبا على مفاهيم «الاحترام» ، و «الانضباط» أو (النظام) كما لو كان «شباب اليوم» يعانون من قدر من الفساد ، وهو تأثير سلبى كان يجرى الاحتفاظ به حتى الآن فى المرفأ . وتلجأ الأسباب والتفسيرات بوجه عام إلى المقولات السيكولوجية البسيطة ، أو تلجأ إلى احالات غير دقيقة لنقص الضوابط الهيكلية فى المجتمع المعاصر ، وإلى الافراط فى الحرية الجنسية أو الشخصية إلى جانب التصوير المثالى للهياكل العائلية الأكثر صرامة التى كانت فى الماضى .

وبلا شك ، فإن الأسرة الكبيرة لمجتمع ما قبل الرأسمالية ، ـ والتى كانت أساسا وحدة اقتصادية ـ قد تراجعت أمام وحدة أصغر لإعادة الإنتاج الاجتماعى مع الانتشار العالمى الشامل للإنتاج الرأسمالى ـ أى العائلة النووية . وهذه العملية ليست مرئية فقط فى العالم الصناعى ، بل إنها تنطبق بنفس القدر من الصحة على تلك المجتمعات المحيطية حيث تعتبر هناك أحد الآثار الناجمة عن الاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى ـ والتى كانت الشاغل الأساسى للكثير من المناقشات السابقة أعلاه . ثم إنها تلك العملية

العامة للتدويل الاقتصادى الشامل وللهيمنة المتروبوليتانية هى التى وفرت الأسس لتفسير مايسمى بالأزمة العامة ، إلى الحد الذى أصبح فيه (الشباب) يمثلون مقولة اقتصادية اجتماعية تنبع سماتها الكلية من علاقتها بالمجتمع .

ذلك هو المنظور الذى يتناول من خلاله كل من الأبحاث الثلاثة المطروحة فى هذا القسم الأخير قضية الشباب والثقافة المضادة . وبالنسبة إلى ريب ، وتوريجروسا بيرس ، فإن العمل هو بؤرة الشخصية الاقتصادية الاجتماعية ؛ فالاندماج الاجتماعى يحدث من خلال العمل ، وفيما يجرى تدويل قيم العمل المنتج ، يصبح الانجاز فى العمل ومن خلاله هدفا شخصيا ، والعمد الرئيسى للشخصية . وفى الماضى ، كما يناقش ريب ذلك فى طرحه المستفيض ، كانت **الاستمرارية** عنصراً أساسياً للتماسك الاجتماعى وهو إحساس بالتاريخ نابع من ربط المجتمع بالماضى والمستقبل . لقد كان هذا الحس التاريخى آلية هامة من آليات المحافظة على المجتمعات ، ويعطى السلطة والشرعية للطبقة السائدة فى المجتمع . ومن خلال العمل ، فإن النضج الاجتماعى (البلوغ) أصبح مع الاندماج الاجتماعى ، ومع الانخراط فى قوة العمل- وبوضع الأسرة فى مركزه يعتبر بوصفه آلية للتغيير .

وبرغم ذلك ، فإن كلا من توريجروسا بيرس ، وريب ، أخذا كنقطة بداية لهما ، انهيار تلك الهياكل - اختفاء التاريخ فى الحاضر الدائم والمغترب (ريب) ، والعملية غير الكاملة للتشريك والتى تؤدى إلى بناء شخصية مضطربة (توريجروسا بيرس) . ثم ، وكما يدلل ريب على ذلك ، فإن هذا لا ينطبق فقط على الشباب ، بل ينطبق أيضا على الجماعات الهامشية الأخرى (الكهول ، على سبيل المثال) ، وكذلك ينطبق على البالغين أنفسهم . والبطالة هى السبب الأساسى ، أى عدم الاندماج فى عملية العمل أو الانعزال عنها ، ثم غياب القيم والعادات اللازمة للتطور الفردى والتى ليست مرتبطة مباشرة بدور الفرد فى عملية الإنتاج وفى الاستمرارية التاريخية للمجتمع . ومن ثم فإن أزمة الأجيال ، والصراع بين الأجيال ، وأزمة الشباب مع المجتمع ، هى نتاج الأزمة الاقتصادية الأوسع المعنى بها فى الكتاب الحالى .

ويمثل اغتراب الشباب ، وإغراقه فى رتابة لا تقدم له أى راحة أو أمل ، تدويلاً للآثار الاجتماعية ، وإلى هذا المدى ، تكون النظرة الدارجة البديهية صحيحة جزئياً -

لكنها جزئية خطيرة . لأن الحل يكمن ليس فى القمع ـ عند الإقرار بالطابع الضرورى والهيكلى للبطالة وآثارها ـ ولكن فى اتجاهين ، مترابطين . أولاً ، بتعيين وإدراك تلك العناصر القائمة فى ثقافة الشباب والتى تشير إلى الطابع الهيكلى للمشكلة ، وكذلك تلك الجوانب التى تشير إلى الاحتجاج والمقاومة ـ أى التحدى لتلك القيم التى سببت هذا (التحلل الاجتماعى) والتى صدر ريب نفسه لها ـ وبشكل ضمنى لشكل التنظيم الاقتصادى الذى أفرز الاغتراب بوصفه نتيجة منطقية للبحث الضيق الأفق عن الربح من خلال الاستغلال . وثانياً ، بالبناء فوق «عناصر الخلاف الحاد» تلك (ريب) ، ويجب أن يتولد بديل ثقافى اجتماعى من هذا التحليل ، وهو ذلك الذى يعيد تركيب الحس التاريخى (للوجود والتخطى) ، ويضع الكائنات البشرية ثانية فى مركز عملية التغيير بوصفها نصيرها الوحيد . وتفيد مناقشة توربجروسا بيرس لوضع عمل الصغار فى زيادة تخصيص التحليل الأكثر عمومية وفى تحديد استراتيجية التغيير.

وأشارت زينات توفيق ، فى فحصها لدور الشباب فى إيران ، إلى أن الثورة الإيرانية قدمت بالضبط مثل هذا الانقطاع فى عملية البناء الاجتماعى ، وإلى أن المجتمع الجديد الذى ينتج عنها سيكون متأثراً بالشباب بشكل يتجاوز كل النسب ، والذين يفوق وجودهم الكمى فى المجتمع الإيرانى بشكل ضخم وجودهم فى أى مجتمع آخر . وتبعا لزينات توفيق ، سيكون الأثر هو دفع تلك الثورة فى اتجاه راديكالى ـ كنتيجة لنفوذ الجماعات الراديكالية والثورية بين الشباب والذى تنامى وتأصل فى إيران ما قبل الثورة ، وبين الطلبة الذين نفاهم نظام الشاه السابق .

فى بحث «الشباب والأساليب الجديدة للحياة فى إيران» ، ذهبت زينات توفيق إلى أن «الصورة الثقافية فى المستقبل لايران ستكون أقل تأثراً بالماضى أو الحاضر من الثقافة البازغة التى تجرى صياغتها حاليا بواسطة الشباب الايرانى» . فى المقام الأول بسبب ارتفاع معدل المواليد والخصوبة الإيرانيين ، والذى يفرز تركيباً عمرياً يختلف جذريا عن نظيره فى المجتمعات الصناعية ـ كما يبين ذلك الجدول رقم (١) :

جدول رقم (١)

	إيران	أوروبـا	الاتحاد السوفييتى	الولايات المتحدة
المعدل الخام للمواليد لكل ١٠٠٠ من السكان	٤١	١٨	١٧	١٩
الخصوبة الإجمالية [٢]	٦ر٣	٢ر٧	٢ر٥	٢ر٩
معدل التكاثر الاجمالى	٣	١ر٣	١ر٢	١ر٤

واليوم ، فإن أولئك الذين ما بين ١٠ إلى ٢٩ عاما يمثلون ٣٨٪ من السكان ، وأولئك الذين مابين ١٥ و٢٤ عاما[٣] ، يمثلون ١٩٪ من إجمالى السكان . وخلال عشرة أعوام ، فإن شباب اليوم سيمثلون ما بين ٤٦٪ إلى ٧٠٪ من قوة العمل . وسيكونون الأغلبية لثقافة الغد . «ان شباب السكان سيمنعون تكون مايسميه هالبواخس[٤] بـ «الذاكرة الجماعية» ، الأساسية لتيسير إدارة المجتمع . ولذلك فإن مجتمعا كالمجتمع الإيرانى مفتوح لانتفاضات ثورية ، ثقافية شبه كاملة »

جدول رقم (٢)

التركيب العمرى للسكان الإيرانيين (٥)

فئات العمر	العدد (بالألوف)	٪ من إجمالى السكان	٪ من قوة العمل
أقل من ١٠ أعوام	١٠٦٥٨	٣١٫٧	-
١٠ - ١٤ عاما	٤٣٠٢	١٢٫٨	١٨٫٧
١٥ - ١٩ عاما	٣٦٠٩	١٠٫٧	١٥٫٧
٢٠ - ٢٤ عاما	٢٨٠٩	٨٫٣	١٢٫٢
٢٥ - ٢٩ عاما	٢١٠٦	٦٫٢	٩٫٢
٣٠ - ٣٤ عاما	١٧٠٢	٥٫١	٧٫٤
٣٥ - ٣٩ عاما	١٦٢٣	٤٫٨	٧٫١
٤٠ - ٥٩ عاما	٥٠٨٦	١٥٫١	٢٢٫١
٦٠ سنة فأكثر	١٧٦٧	٥٫٢	٧٫٧
الإجمــــالى	٣٣٦٦٢	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠

وفوق ذلك ، يبين الجدول رقم (٣) أن السكان الشباب متباينون . ولا يتكونون جميعا من طلبة المدارس العليا والجامعات :

جدول رقم (٣)
صفات السكان الشباب فى إيران
عام ١٩٧٦ ، بالنسبة المئوية

الصفات المميزة	العمر ١٠ـ١٤	العمر ١٥ـ١٩	العمر ٢٠ـ٢٤	العمر ٢٥ـ٢٩
إجمالى ريفيون	٥١ر٧	٤٦ر٦	٤٥ر٤	٤٧ر٢
حضريون	٤٨ر٣	٥٣ر١	٥٤ر٦	٥٢ر٨
الذكور متزوجون	٠ر٢	٦ر٥	٣٩ر٠٠	٧٧ر١
غير متزوجين	٩٩ر٨	٩٣ر٥	٦١ر٠٠	٢٢ر٩
يعرفون القراءة والكتابة	٨٥ر٨	٧٤ر١	٦٥ر٨	٥٧ر٦
لا يعرفون القراءة والكتابة	١٤ر٢	٢٥ر٩	٣٤ر٢	٤٢ر٤
يحضرون المدرسة	٧٩ر٦	٤٤ر٣	١١ر٠	٢ر٥
لا يحضرون المدرسة	٢٠ر٤	٥٥ر٧	٨٩ر٠	٩٧ر٥
يعملون	١٤ر٠	٤٥ر٥	٧٧ر٥	٨٩ر٧
لا يعملون	٣ر٠	٦ر٦	٧ر٨	٥ر٥
خاملون اقتصاديا	٨٢ر٩	٤٧ر٩	١٤ر٨	٤ر٨
أعمال مهنيون وفنيون واداريون	ـ	٠ر٩	٥ر٦	٨ر٨
كتبه ، وبائعون ، وعمال خدمات	٤ر٠	٧ر٩	١٣ر٩	٢٠ر٤
عمال زراعيون	٥٦ر٣	٣٥ر٠	٢٢ر١	٢٤ر٢
عمال إنتاج وأخرى	٣٩ر٦	٥٦ر٢	٥٨ر٤	٤٦ر٦

الزراعة	٤٢ر١	٣١ر٤	٢٠ر٨	٢٢ر٨
التعدين والصناعة	٥٢ر٤	٤٧ر٠	٣٥ر٢	٣٦ر٨
الخدمـــات	٥ر٥	٢١ر٦	٤٤ر٠	٤٠ر٣
الاناث متزوجات	١ر٣	٣٣ر٧	٧٧ر٣	٩١ر٤
غير متزوجات	٩٨ر٧	٦٦ر٣	٢٢ر٧	٨ر٦
يعرفن القراءة والكتابة	٦١ر٢	٤٧ر٨	٣٥ر٢	٢٧ر٢
لا يعرفن القراءة والكتابة	٣٨ر٨	٥٢ر٢	٦٤ر٨	٧٢ر٨
يحضرن المدرسة	٥٤ر٥	٢٥ر٧	٥ر٨	١ر٦
لا يحضرن المدرسة	٤٥ر٥	٧٤ر٣	٩٤ر٢	٩٨ر٤
يعملن	٩ر٣	١٣ر٠	١٥ر٣	١٤ر٢
لا يعملن	١ر٥	٢ر٧	٢ر٧	٢ر٢
خاملات اقتصاديا	٨٩ر٢	٨٤ر٣	٨٢ر١	٨٣ر٥
عاملات مهنيات ، وفنيات ، واداريات	١ر٠	٢ر٦	٢٩ر٧	٣٢ر٦
كتبه ، وبائعات وخدمات	١ر٣	٤ر٨	١٢ر٥	١٥ر١
عاملات زراعيات	١٨ر٢	١٧ر٧	١٢ر٦	١٣ر٠
عاملات إنتاج وأخرى	٧٨ر٦	٧١ر٣	٤٥ر٢	٣٩ر٣
الزراعة	٣ر٠	٢ر٥	١ر٠	٠ر٩
التعدين والصناعة	٨١ر٦	٦٠ر٢	٢٢ر٩	١٨ر٨
الخدمـــات	١٥ر٤	٣٧ر٣	٧٦ر٠	٨٠ر٣

«فى ظل النظام القديم ، افتقد الشباب **عقيدة** متسقة ، وشاملة ؛ وكان لكل فئة من فئات الشباب مشكلاتها الخاصة المتميزة . ووجدت فى تلك الفترة الكثير من جماعات المعارضة السرية ذات التوجهات الإسلامية ، أو الوطنية ، أو الماركسية ، أو الليبرالية ، على الرغم من أن الوجود الدائم لقوى أمن النظام حدت من أنشطتهم . ولكن حينئذ ، لاحظ المراقبون أن هناك تطلعاً للعقيدة فى صفوف الشباب الايرانى» .

وكان الكثير من الطلبة الايرانيين فى الخارج منظمين فى جماعات عقائدية سياسية ، واكتسبت أنشطتهم قوة دفع بينما كان النظام يقترب من سقوطه . وبالنتيجة ، فإن دواعى قلق الشباب «تحولت من المحدد إلى الشامل ، من قضايا الإسكان ، والتعليم ، والأجور إلخ إلى قضية الرأسمالية ، والإمبريالية ، والقومية» . وكانت تلك الانتماءات هي التى حددت أساليب الشباب[٦] .

ويمكن تصنيف المجموعات التى تمتعت بالنفوذ فى صفوف الشبان ، داخل ايران وفى الخارج ، تحت عناوين مختلفة . أولاً ، **التشكيلات العقائدية الإسلامية الأورثوذكسية المتشددة** (أورثوذكس : سلفى متمسك بحرفية النصوص) ، والتى ضمت أعداداً كبيرة من الشباب ، وبالذات من الشرائح الاجتماعية الأكثر فقرا . وكان أكبر تلك التشكيلات الحزب الجمهورى الإسلامى ، الذى يسيطر على مجلس البرلمان وعلى البيروقراطية ، والذى يتمتع بالثقل الرئيسى فى مؤسسات ما بعد الثورة ، كالمحاكم الإسلامية ، والحرس الثورى ، والحرب المقدسة من أجل التعمير (**الجهاد من أجل التعمير**) ، والاتحادات الإسلامية فى المصانع ، والمكاتب الحكومية ، والخدمة المدنية بوجه عام . وتشمل التنظيمات الأخرى لهذا النمط الشيعى الأصولى **فدائيى الإسلام ومجاهدى الثورة الإسلامية** ، الذى تشكل حديثا .

«ويؤمن أعضاء وأنصار تلك الجماعات بالتنفيذ الصارم للمبادئ الإسلامية فى كل مجال من مجالات الحياة ، ويرفضون كل المظاهر الثقافية للحضارة الغربية من حيث أنها تمثل اغتراباً عن الذات (الإسلامية) . وهذا يتضمن إعادة فرض قنون العقوبات الدينى * وإحياء الممارسات الدينية كالصلوات اليومية ، وصلاة الجماعة يوم الجمعة ،

* (الحدود) : المترجم .

والصوم ، والزى الإسلامى ـ وهذا يشمل الحجاب للنساء ـ وفصل الذكور عن الاناث فى المدارس ، إلخ . وبالنسبة لهم ، فإن غاية الثورة الإيرانية هى ازالة أنماط الحياة الغربية ، والمستوردة ، مع «العودة إلى الأصل»[٧] .

وهناك **التشكيلات الإسلامية غير الأورثوذكسية (غير السلفية)** ، وهى أقل تجانسا عن التنظيمات السابقة ، لكنها تشترك معها فى الاعتقاد الجازم بالإسلام ، وتتميز عنها فى تفضيل الفصل بين الكنيسة والدولة[٨] . وعلى سبيل المثال ، فإن تنظيم التحرك من أجل الحرية ، هو نبت من الجبهة القومية لمصدق يؤيد الديمقراطية الدستورية على النسق الغربى ، بينما يؤيد الخضوع للتشريع الإسلامى . «ولعب أعضاء هذا التنظيم دوراً بارزاً فى أول حكومة مؤقتة ، ولكنهم وجهت إليهم فيما بعد انتقادات بوصفهم معتدلين ، من قبل كل من الأصوليين والماركسيين . وعلى الرغم من أنهم مازالوا شخصيات شعبية ، وكثيرون منهم أعضاء بارزون فى البرلمان ـ فإنه يبدو أنهم يتمتعون بتأييد ضئيل بين الشباب»[٩] . وتميل حركة المسلمين الثوريين فى إيران ، إلى اليسار أكثر ، إلا أن تنظيم **المجاهدين** هو الذى يبدو أن سجله البطولى قد منحه تأييداً واسعاً بين الشباب .

«إن إعادة تفسيرهم للقرآن حول قضايا الخراج يبدو قريبا للغاية من الفكرة الماركسية بشأن الملكية العامة لوسائل الإنتاج[١٠] ؛ إنهم أنصار متحمسون (للديمقراطية المشاركة) ، و(للمجالس) ولكن التيار الأورثوذكسى ، برغم هذا ، يتهمهم بالنزعة التلفيقية» .

ثانيا ، يتباين بشدة ، أفق التنظيمات التى تدعى كونها **تشكيلات عقائدية ماركسية** ، وتنشأ الفروق فيما بينهم من أساليبهم المختلفة تجاه المفكرين الشيوعيين الآخرين والبلدان الشيوعية الأخرى . وأقدمها جميعا حزب **توده** المؤيد للسوفييت ، وهو يقبل (جعل) الحياة الاجتماعية فى إيران (إسلامية) ، ويعطى تأييده غير المشروط للنخبة التى فى السلطة[١١] . ووفقا لمعايير الأصوات الانتخابية فإن أكبر الأحزاب الماركسية اللينينية هو **الفدائيون** ، والذى له أيضا سجل بطولى حافل فى ظل النظام القديم .

«ولقد تخلى هذا الحزب بالتدريج عن تاكتيكات حرب العصابات ، وتبنى أساليب النشاط العلني ، الجماهيرى . ومن هنا جاء الانشقاق الأخير بين مجموعة أشرف وهقانى وأقلية فدائى . وتؤيد الأغلبية الصداقة مع (المعسكر الاشتراكى)»، وتعطى تأييدا مشروطا لأولئك الذين فى السلطة فى ايران ، والذين تنظر إليهم بوصفهم ممثلين للطبقة المتوسطة الدنيا ، ويؤيدون (المجالس) لكل المؤسسات الإدارية والإنتاجية ، ويطالبون بحل الهيكل العسكرى الموجود واستبداله بجيش شعب غير محترف . ولهذا الحزب قاعدة صلبة بين شباب إيران»[١٢] .

ويجرى تحديد الجماعات اليسارية الأخرى عن طريق عداوتها تجاه (المعسكر الاشتراكى)»، ونزعتهم العالمية الثالثية Third Worldism . إن تنظيم النضال من أجل تحرير الطبقة العاملة (**بايكار**) ، والتنظيمين الآخرين الذين تشكلا بعد الانقسام فى المجاهدين (تنظيم النضال من أجل الطبقة العاملة) **رازماندى جان** و(تنظيم الوحدة الثورية من أجل تحرير الطبقة العاملة) **وحداتى انقلابى** ، تستحق الاهتمام . فتلك المجموعات تنظر إلى النخبة التى فى السلطة على أنها ممثلة للبورجوازية ، وتعطى الأولوية لدور النقابات العمالية فى تعبئة الطبقة العاملة . «ولهم موقف أكثر تشددا حول مسألة القوميات ، ويضمون أنفسهم إلى أحزاب اليسار الكردى المحلية مثل حزب **كوميلى** (المنظمة الثورية للعمال فى كردستان الإيرانية) . وتقف مجموعة **راحى كارجار** (طريق العمال) وسط هذه المجموعات وبين مجموعة فدائى . وتشمل الجماعات ذات النزعة العالمية الثالثية المؤيدة للصين جماعة **الاتحاد والمبارزة** (الوحدة والنضال من أجل خلق حزب للطبقة العاملة) **وراند جبران** (حزب الشغيلة) .

ويمثل حزب العمال الثوريين التيار الرئيسى للتروتسكية . ويتم تجنيد كل أعضاء التنظيمات اليسارية من بين طلبة المدارس والكليات . ولكن هناك شرائح من الشباب مازالت غير منظمة وبدون أى عقيدة شاملة . «ويمكن للفشل فى الاستجابة لحاجاتهم أن يسفر عن آثار غير متوقعة» .

«ان الشباب فى إيران ليس كتلة أحادية الاتجاه ؛ انهم منجذبون بشكل أساسى ، برغم ذلك ، إلى الأقطاب العقائدية الثلاثة الموصوفة أعلاه . وتمر كل هذه

الاتجاهات بفترة تكوين . ولأنماط الحياة التى ستظهر فى المستقبل ، فإن أطرهم العامة هى التى ستقدم الأسس ـ لأنها هى الأطر الوحيدة المتاحة » .

وشرع برونو ريب فى بحثه المطول للنظر فى العلاقات بين «النظام الإقتصادى ، والأزمة العامة » ، وعلى الرغم من أن الكثير من ملاحظاته ارتكزت على التجربة الفرنسية ، فإنه بدأ فى «تعيين منظورات التنمية المحلية المتجانسة » على مستوى أكثر عمومية(١٣) .

درس الدكتور ريب فى القسم الافتتاحى من تحليله قضية سن الانتساب ـ أى كيف يوصف «العمر» اجتماعيا . «لقد كان الفرد موضوعا دائما فى الزمن» . وبالمثل ، فإنه لتحديد العمر ، بعدا فسيولوجيا ، وسيكولوجيا ، واجتماعيا ، «فان تصف شخصا ما على أنه له سن معين يعنى أنك تفترض أن للفرد زمناً ملائماً كوظيفة عضوية وكنمط للمعيشة »(١٤) .

«وفى الواقع ، فإن المقولة الفسيولوجية لتحديد العمر تعتمد على نماذج مخلقة اجتماعيا . فمنذ ١٢٠ سنة مضت ، فإن الصبى ذا العشرة أعوام الذى كان سيىء التغذية ويعمل فى مصنع لم يكن له يقينا نفس العلاقة مع جسده الخاص كالطفل المعاصر الذى يذهب إلى المدرسة متدثراً بالثياب لتدفئته والجيد التغذية ، حتى بالرغم من أن طفل اليوم ربما يحيا فى بيئة حضرية مجهدة . وفوق ذلك ، فإن عددا من العوامل ، من التغذية إلى التنبيه العقلى الزائد ، قد أنتجت البلوغ المبكر ، (ففى خلال ثلاثة عقود ، فإن متوسط العمر عند البلوغ قد انخفض سنة واحدة بين الأولاد ، وسنتين بين البنات) مؤكدا بذلك الفرضية القائلة بأنه كلما أصبح المجتمع أكثر «تحضرا» ، تقدم تحديد العمر الفسيولوجى »(١٥) .

وينطبق نفس الشىء على العمر السيكولوجى أو العقلى ؛ وفى الحقيقة فإن لكل أنواع الانتساب إلى العمر بعداً اجتماعياً حاكماً «استهدف دائما التحكم فى الولوج إلى هذه الحرية أو تلك ، أو ممارسة هذه السلطة أو تلك ـ مثل سن المدرسة ، سن قيادة السيارات ، سن الاقتراع ، إلخ » .

وابتداءً من الأزمنة القديمة ، ثم وفى المجتمعات التقليدية التى عاشت فى ظل

السيطرة الدينية ، وفرت التفاوتات فى الأعمار دائما الأساس للبناء الهرمى الاجتماعى ، على أساس الافتراض بأن العمر مرتبط بالحكمة وبالتجربة . ولذلك ، استقرت السلطة لدى أولئك الذين بمقدورهم أن ينظروا إلى الماضى عبر الزمن ، أى الذين عرفوا التقاليد . «واليوم ، فإن هذه البنية الهرمية ، والمبادئ التى ترتكز عليها ، قد انقلبت» .

ويتفاوت تقسيم العمر تبعا لوجهات نظر المتخصصين الذين يؤسسون بدورهم فئات أو مراحل للنمو فى تطور الفرد والتى تختلف تبعا للبلد ، والعرق ، والثقافة ، إلخ . وعلى الرغم من أن العلماء الجادين يلتزمون الحذر تجاه التوصيف بالعمر ، فإن البداهة العامة ، والممارسة الاجتماعية ، تحدد ثلاث **فئات عمرية** ، أو ثلاث مجموعات لطبقات العمر ـ هى الشباب ، والراشدون ، والكبار . ويشير البعض إلى فئة رابعة تتكون من (الكهول) ، بينما يقيم آخرون تمييزا بين الأطفال والشباب . إلا أن البداهة العامة لا تقيم مثل هذه التمييزات الأدق ، والتى تشير إلى أهمية هذه التمييزات قبل أى شئ آخر فى علاقاتها بالسلطة . «وعلى الرغم من أن ذلك قد يكون فظا ، فإنه من الواضح أن الأفراد يصنفون تبعا لنمط اشتراكهم فى النظام الاقتصادى الاجتماعى أو السياسى الاجتماعى ، وليس بمعايير علاقتهم بالزمن» .

وليس من الواضح قط ، على سبيل المثال ، متى ينتهى الشباب على وجه الدقة . فالراشدون يحددون الشباب «عن طريق واقع أنه لم يدخل بعد فى مجال الحياة النشطة أو النظام الاقتصادى (سوى بوصفه مستهلكاً)» . وإذا أخذنا طول الفترة اللازمة للتأهيل (فترة التلمذة) ، أو طول الزمن الممكن خلاله البقاء فى المدرسة ، فإن الشباب بهذا التعريف يمكن أن يستمر حتى إلى ما بعد سن العشرين . ومن جانبهم ، «فإن الشباب ينظرون إلى أنفسهم على أنهم خارج النظام الاقتصادى ، سواء لأنهم صغار جدا ، أو لأنهم يرفضون قيوده ويميلون إلى الأحلام ، والعوالم المثالية والسعى وراء الحرية» . وتوجد نفس الصعوبة بالنظر إلى «سن الكهولة» . فأغلب المجتمعات تكرم الكهول حتى وفاتهم ؛ وفى زماننا ، فإن «التقاعد» يحجب حقيقة أن الأفراد ما زالوا أصحاء وتوكل مهام إلى «سن الكهولة» . «تتحدد بتوقف النشاط (الرسمى) عند نقطة محكومة بنمط الوظيفة وملابساتها ، وليس بواسطة الكهولة (البدنية الفعلية)» .

وفيما بين الشباب والكهولة توجد (الحياة الراشدة) ، وهى فئة عمرية تتحدد

بمعايير لا تتجاوز كون أن لك وظيفة ؛ وعلى سبيل المثال ، فإن مدى العمر ٢٥ـ ٦٥ عاما ، ليس أكثر من مجرد مؤشر على الإنتاجية . وهذا يخلق اضطراباته الخاصة ؛ فالكثيرون من الشبان ، يمدون مراهقتهم إلى ما بعد الـ ١٦ بكثير ، ولوهلة يرفضون مكانتهم كصغار لكنهم أيضا غير مستعدين لاكتساب الرجولة ـ أى الرشاد ـ التى ستوقعهم فى فخ النظام المستقر .

«ومع تراخى العادات السلوكية الأخلاقية المميزة للشباب ، يكون هناك اتجاه مقلوب بين الشباب لاغتنام ميزة من مكانتهم بهدف اكتساب الخبرات وتبنى أشكال السلوك التى كانت من قبل قاصرة على الراشدين وفقا لمعايير البيئة الثقافية الحاكمة . واليوم فإن الشباب ، بل وحتى الصغار جدا ، لديهم خبرات ، ولكن ليس لديهم تجربة ـ فهم منقطعو الصلة بالتقاليد . إلا أنه ليس هناك دليل على أن هذه الخبرات أو أشكال السلوك لها أى تأثير خاص على تطور الشخصية » .

إن المكانة الغائمة للشباب تدفع الشبان إلى التأكيد على ما هو متميز فى فئتهم العمرية بينما يغلفون بالضباب التمايزات الداخلية ، سواء بالنسبة للعمر ، أو الوسط الاجتماعى ، أو حتى الجنسى . وهذا يفيد فى تعميق اللاقرار ـ أى « محصلة الماضى الفاشل ، والحاضر المغترب ، والمستقبل غير المؤكد » ـ ويدفع الشباب الأكبر سنا إلى التمسك بهامشيتهم ورفض أن يتم الإمساك بهم بواسطة الهياكل والمؤسسات ، على الرغم من أنهم لا يلفظونها كلية . فربما يعيشون حياة مزدوجة ، خارج نطاق العائلة برغم استمرارهم فى الارتباط بها ، ويبحثون عن أشكال جماعية للمعيشة ، لكنهم لا يلزمون أنفسهم بذلك تماما .

« الشباب (حر) ـ ولكنها حرية بدون أمل ، محرومة من الأدوات التصورية ذات المفاهيم والتى يتم بواسطتها البلورة الفكرية وتشجيع النزعة الغيرية التى يطمحون إليها . لأن مثل هذه الغيرية لا يمكن إلا أن تكون وراء ما هو غائم وعلى حساب فصل الشخصية بين (الازدهار) و(الانطلاق) ، أى بين العضوية الجبرية فى مجتمع منظم بشكل جامد والبحث عن أشكال اجتماعية جديدة لا يمكن بناؤها وبذلك تبقى مجردة وتخيلية » .

وكذلك أيضا ، فإن (حرية) المتقاعدين ، وهمية . إن النهاية المفاجئة لمشاركتهم الفعالة فى العالم غالبا ماتثير اليأس (فالكثير من العجائز ينتحرون أو يموتون بسرعة بعد ترك العمل) أو تعجل باقتراب الشيخوخة . إن عملية وضع شخص ما فى داخل فئة اجتماعية غالبا ماتلزمه بالتوافق مع النموذج السائد[١٦] ؛ وينجح البعض بالفعل فى التغلب على موقفهم الجديد ويربطون حياتهم بقيمة جديدة إلا أن ذلك يحدث برغم النموذج الاجتماعى . إن الشخص المتقاعد ، «مواجه بتفاهته ، ومحروم من أى دور فى الاقتصاد ، وكذلك القدرة على اصلاحه ، يحول اهتمامه إلى جسده . ليس هناك يوم عمل أو ورقة أجر نهاية الأسبوع ليجعل للحياة معنى . فالمتقاعدون (خارج السباق) ؛ وإذا كانت لهم أى حرية على الاطلاق ، فإنها حرية **شخصية**» . ويشير أنصار نظام المعاش بشكل متكرر إلى السنوات الـ ٣٠ ـ ٥٠ السابقة من العمل ، على أنها «عصر الحديد» الذى يسبق (العصر الذهبى) » . الا أن الراشدين غير مستعدين لمواجهة القضايا التى تنشأ من مثل هذه الصيغة ؛ إنهم عاجزون عن تصور ثقافة لا ترتكز على العمل ، ولا هم مستعدون لأن يفعلوا ذلك ، لأنهم يعتمدون فى بقائهم على تلك الثقافة ، على الرغم من أن دفاعهم عنها موئس ، ولا مبالى ، وممرور بشكل متزايد .

«فسجونون فى المجتمع ، ومقيدون إلى صاحب عملهم (للخوف من فقدان وظائفهم) ، وإلى عائلتهم ، وإلى مقرضيهم ، نجد أن الراشدين يعيشون عن طريق الدفع . فعملهم يصبح شخصيا أقل فأقل ، وأقل اتحادا فى الزمن ، ويصبح بشكل أكثر فأكثر طارئاً ومشروطاً فى عالم طارئ . إن هذه ليست مجرد صيغ أسلوبية وحسب ؛ فالواقع الفعلى الذى يصفونه يصبح أكثر تحكما بشكل لا يضارع . إن الراشدين مقيدون بالحاضر ، ومحاصرون بداخله بدافع الخوف من فقدان أبدانهم أو ممتلكاتهم . وفى ظل مثل هذه الأوضاع ، يكون من الممكن فهم أنهم ليسوا فى عجلة من أمرهم لكى ينصتوا إلى الشباب الذى يتحدى أمانهم وسلطتهم ـ إلى جانب أنهم يجب أن يكونوا سعداء فى دخيلة أنفسهم لأن يروا سابقيهم يحالون إلى التقاعد» .

وحتى عهد قريب ، كان سلم العمر يعتبر بوصفه هيكلاً اجتماعياً أساسياً ، يمثل التقدم الطبيعى من الطفولة إلى كبر السن الممثل للحكمة والسلطة . وفى المجتمعات حيث كان الانسجام هو مبدأ التنظيم الاجتماعى ، وحيث لم يكن هناك لا قوانين ولا شرطة ،

وتنبع العدالة من العادة ، وكان من اختصاص الشيوخ ممارسة مسئولية التوفيق . وحيث كان الفعل لا يعنى أكثر من القنص ، وصيد السمك ، والتقاط الثمار ، كانت الخبرة هى أفضل موجة لاكتشاف الأماكن والممارسات ، سواء لعادات الحيوانات أو لا يقاع الفصول[17] .

لقد دأب الفلاسفة دائما على الدفاع بحمية عن سلم العمر ، طالما أنه يعكس تلك النظرة التقدمية عن الوجود والتاريخ الشخصى . فالشيخ فى **جمهورية** أفلاطون يزدرى النزوات الطارئة ، ويكرس نفسه للبحث عن الأشياء الخالدة ـ الحقيقة ، والجمال ، والخير . ولذلك ، فإن وظيفته الأساسية فى الدولة ، تنبع من اصراره على تركيز السياسة على الخلود . أما كونفوشيوس ، فقد وضع سلم العمر على هذا النحو ، «فى سن ١٥ أدرس الحكمة ؛ وفى سن الـ ٣٠ أصبح متأكدا ؛ وعند الـ ٤٠ لا تبقى هناك أية شكوك ؛ وعندئذ الـ ٥٠ أتفهم النظام الالهى ؛ وعند الـ ٦٠ لا يعود هناك شئ فى العالم يستطيع أن يدهشنى ؛ وعند الـ ٧٠ أستطيع أن أتبع رغبات قلبى بدون العدوان على القانون الأخلاقى »[18] . وحتى القرن الـ ١٨ ، كيف (الشيوخ) كل الحوار الفلسفى ، مترسخين بواسطة نظام مستقر يوقر ويبجل العمر ، والحكمة والسلطة[19] ؛ وكانت النتيجة هى «تسلط العمر ، والتقليدية ، وتصلب المجتمعات ، والتعاليم ، والطرق المصممة للمحافظة على البناء الهرمى الصارم الخ » .

ولهذا السبب ، فإن هذا المبدأ جرى تحديه دائما ، وتساءل الشعراء والأدباء الساخرون بشكل متسق عن الحكمة العميقة للشيوخ ـ لأن هناك الكثيرين ممن أصبحوا شيوخا بدون أن يصبحوا حكماء[20] .

وفى التحليل النهائى ، برغم ذلك ، فإن العوامل الموضوعية هى التى أسهمت بالقدر الأكبر من الأهمية فى إسقاط سلم العمر .

«لقد حل انتشار الطباعة (فحل الكتاب محل الرجل الحكيم بوصفه حامل التراث) ؛ وانتشار القراءة والكتابة وتطور التعليم ؛ وانتشار العلم والتكنولوجيا (اللذين أظهرا الطابع النسبى للمعرفة الموجودة) ؛ والنزوح إلى الحضر (أى تحطم العائلة الأبوية التى يتمتع فيها الأب بسطوة ضخمة) ؛ والديمقراطية (أى ربط ممارسة السلطة

بتفويض محدود) . لقد تضافر كل هذا فى الحلول بنهاية القرن الـ ١٨ . وبدأ الكلام عن الشباب بوصفه حامل الأمل ، والوعد ، بروحه المقدامة ، وعطائه ، ومرونته ، وبانفتاحه على المستقبل ، وتطلعه النافذ الصبر للتجديد . ولم يعتبر الشباب أبدا على أنه قادر على تولى السلطة- لقد قدمت فضائله على أنها مثال يحتذى به للراشدين وللشيوخ »[٢١] .

وهكذا ، فإن خطبة الجنازة لا تخطئ أبدا وتشير إلى شباب المتوفى . ويتجاوز هذا الغموض المتعمد مجرد الفعل الانتظامى من جانب كبرياء وتواطؤ الراشدين . إنه يفيد فى تعتيم الأسئلة حول معنى الحياة الشخصية ، وفى استبعاد شبح العجز والشيخوخة الزاحفين مع تقدم العمر . وفى الماضى قدمت الأديان والفلسفات التعويض المتمثل فى الحياة بعد الموت- أى وعد الشباب الأبدى . ولكن بينما أخذت تلك المعتقدات تتهاوى ، أصبح من العسير بشكل متزايد تقديم العمر على أنه ذروة الحياة . ولتسكين الشعور الناجم عن ذلك بأن العمر لعنة ، ذاعت فكرة أن العمر يستطيع أن يحتفظ بصفات الشباب ؛ وهكذا ؛ فإذا كان الكهول يشكون ، فإن ذلك يرجع لأنهم لم ينتبهوا لتجديد شبابهم الخاص ، أو لأنهم لم يطلبوا من المجتمع الوسائل اللازمة لبقائهم شباباً . إن هذا المفهوم الجديد للتقدم فى السن يتجاوز قضايا الوجود الشخصى ، ويبحث عن معنى المجتمع نفسه . وينحصر معنى المجتمع الحديث وحسب فى حدود أنه يمثل التجاوز ، أى عملية التخطى ؛ فالمجتمع (المسدود) محكوم عليه بالعبودية أو الزوال . ثم إنها عملية تجاوز مزدوجة- فالشباب يتخطون كبارهم ، على حين أن الآخرين يبحثون عن سبل الحصول على اعتراف بمعرفتهم وخبرتهم بضروريات البقاء . «إن هذا الاستشراف المزدوج يمثل البعد التاريخى التوالدى لكل مجتمع ديناميكى » .

«إن مايدهش فى العالم المعاصر ، هو هذا (السقوط) التاريخى المستمر . وتكمن فى المفارقة ، فى أن الكبار يجرى تدليلهم واقصاؤهم عن السلطة فى وقت واحد ، فى حين يصير الاهتمام بالصغار بشكل لم يحدث من قبل قط ، برغم استمرار معاملتهم بريبة .. وما يميز العالم المعاصر إنما هو **الانقلاب الظاهر لمبدأ تسييد الكبير** ، إلى جانب **غياب التعاقب** » .

اليوم ، يسلم الشيوخ للراشدين بحق الاشراف على شئونهم ، ويخدمون بعطف وحنان الأجيال المتعاقبة داخل الدائرة العائلية التى أصبحوا معتمدين عليها . فالآباء والأمهات الكبار ، قد يرعون أحفادهم ، إلا أن علاقتهم مع أبنائهم هم غالباً ماتكون مبتورة ، ويتجنبون أى نقاش للقضايا المثارة . وربما يبحث الأبناء عن نصيحة الآباء ، ولكن ذلك فقط بسبب أنهم يسهل الوصول إليهم وليس بسبب أن لدى الأباء أى سلطة خاصة ؛ وقد يبحث الآباء الكبار عن الشباب ، ويحصل الشباب على المتعة من صحبتهم ـ ولكن فقط عندما يكون ذلك مناسبا ، لأنهم هم ، الشباب ، الذين أصبحوا الآن فى موقع القوة[٢٢] .

وهناك أسباب كثيرة تفسر لماذا أصبحت السلطة الأبوية موضع شك ؛ فالخبرة تقل قيمتها بشكل متزايد بسبب تطور العلم والتكنولوجيا ؛ الطرق التعليمية تتغير باستمرار لدرجة أنه ، ليس غالبا مايكون الآباء عاجزين عن المعاونة وحسب ، بل أنهم يشعرون بالدونية . وأجهزة الاعلام الجماهيرية ، تضع الآباء والأبناء أمام نفس المعلم ، ولكنهم يفسرون مايرونه أو يسمعونه بشكل مختلف . إن نطاق التجديد فى كل تلك المجالات سيدفع الآباء للشعور بالخوف على مستقبلهم هم ، ولأن يكونوا عاجزين عن تقديم أى إحساس بالثقة لأبنائهم ، فى حين يعجز الصغار وبنفس القدر عن جعل أنفسهم متفهمين . ولهذا السبب بالذات ، وتبعا لجيرارد مندل[٢٣] Gerard Mendel فإنه يجب رؤية عقدة أوديب على أنها تتكون من طورين اثنين ؛ الأول ، حتى عمر ٤ أو ٥ سنوات من العمر ، عندما يبحث الطفل عن إقامة علاقة بسيطة ، ومنسجمة مع الأم أو الأب ؛ والثانى ، عند سن البلوغ ، عندما يجب على المراهقين أن ينسجموا مع علاقاتهم المتناقضة مع «الخصائص الأمومية ـ الطبيعة ، المطلق ، الدين ـ والخصائص الأبوية ـ المجتمع وقيمه » .

« لقد (فشل الأب) ، فمن الناحية الفردية ، ليس لدى الآباء سوى القليل ليورثوه إلا انعدام أمنهم الخاص ؛ وجماعيا ، فهم فاقدوا الاعتبار فى عيون الصغار بتواطئهم فى أوجه الفساد التى حلت بجيلهم (الحرب ، والظلم ، إلخ) وبافلاس كل العقائد ، وبالأخطار القاتلة التى جعلوا الإنسانية تتعرض لها بسعيهم وراء التنعم والحياة الكريمة . فى ظل مثل هذه الظروف ، فلم يعد الأبناء يقتدون بآبائهم ، بل يلوذون بدلا

من ذلك بالحنين للوطن وبالسلبية (البحتة) (طوائف ، مخدرات ، والشوق إلى النرفانا ـ التحرر من العالم) ، أو يلوذون بجنون العظمة والعنف الأعمى » .

وداخل العائلة ، فإن احترام الأشخاص قد يطمس اختفاء مبدأ السلطة للكبير ؛ واليوم فإن الأبناء ما عادوا يقتدون بحطى آبائهم . وخلال الثلاثين عاما الماضية ، غير العلم والتكنولوجيا قوى البشر وكذلك تصورهم للعالم . وكما قالت مارجريت ميد Margaret Mead ، « حتى ذلك الحين كان بوسع الكبير أن يقول (لقد كنت صغيرا لكنك لم تكن قط عجوزا) ؛ واليوم يرد الصغير قائلا (إلا أنك لم تكن أبدا صغيرا فى عالمى) . إن هذه الفجوة بين الأجيال لهى فجوة جديدة ـ إلى جانب أنها فجوة عالمية »[٢٤]

«إن ما يجده الراشدون عسير الفهم هو رفض الشباب اتباع إيمان آبائهم بالجنون البروميثى (المستقبلى) جريا وراء التقدم الذى يهدد بأن يصبح مهلكا . لقد كان هناك انهيار فى التوالد التاريخى الاجتماعى الذى أثار نظريا على الأقل ، انقلاباً كاملاً للبنية الهرمية للعمر ، مقوضا بذلك أسس السلطة ـ نظريا ، لأن الراشدين ما زالوا يأخذون ميزة من فارق السن ، لكى يمارسوا ، كطبقة ، سلطة لم تعد تنبع من الحكمة والخبرة » .

وتقسيم السكان إلى «كتل» من فئات العمر هو أمر مقلق ، يطيح بكل فئة منها داخليا لتنكفىء على نفسها ويخلق تشوهاته الخاصة . وللوجود الفردى ثلاثة جوانب ؛ اجتماعى (فى العمل والإدارة ، حيث يتم تبنى التقسيمات الدارجة لأنها تعطى فوائد مباشرة مثل المعاشات) ؛ وخاص (مع الأصدقاء والعائلة) ؛ والمتوحد (العلاقات مع الجماعة المناظرة له) . «ويتم تجزئة الصغار ، بحثا عن شخصيتهم بين ذواتهم وفى **صورة** لذواتهم تكونت ذاتيا وبواسطة المجتمع ، ويكون للإعلان عنها وللقطيعة معها نفس القدر من التأثير فى تكوينها» . ويحتج المحللون النفسانيون بأن للصورة وظيفة تشكيلية تضمن التجانس ؛ «إنها قد تكون محدثة للاغتراب أو محدثة للتجاوز ، دافعة إلى النموذج المثالى المخطط أو إلى داخل الذات ، أو تشجع النسخ النمطية الدارجة التى هى مجردة وبذلك لا تسهم مطلقا فى التجاوز ! ! وعندما يكون الصغار معا فهم يتصرفون سلوكيا على نحو مختلف ؛ فلهم حوارهم الخاص ، وعقليتهم الخاصة ، ومنطقهم الخاص المعبر عنه من خلال سخرياتهم ، أو تحدياتهم ، أو العنف ـ ثم انهم

يحتفلون بغيريتهم . وتوحد تنظيمات واتحادات مماثلة بين الكبار الذين يتحالفون معا للتغلب على عزلتهم وهامشيتهم «ويدافعون عن حاجاتهم وطموحاتهم ، ويطالبون باحترام مكانتهم ، ونظرتهم العالمية وحاجاتهم المحددة » .

وفى استجابة لذلك ، يشكل الراشدون أيضا «حلفا غير معلن » ، لتعزيز رأيهم فى أنفسهم بوصفهم ممثلين للحالة العادية والمعتادة للحياة الاجتماعية .

إن الجانب المتوحد للوجود يمكن أن يصبح ذا أهمية متزايدة بين الشباب والكبار ، مؤكدا كما يفعل على التضامن والتطابق . وبينما يرتفع سن ترك المدرسة وتتزايد البطالة ، فإن سن الدخول إلى الحياة الراشدة يمكن أن يتأجل أكثر فأكثر . ومن جانبهم ، فإن الكبار ، يعانون عزلة متزايدة عن الأجيال الأخرى ـ وهى النتيجة المشتركة للأزمة الاقتصادية ، وانخفاض معدل المواليد ، وتزايد فترة العمر المتوقعة وتزايد المشكلات فى تمويل التقاعد ، وكذلك «لعدم استعداد شريحة كاملة من الطبقة الوسطى للتقاعد ، بعد حياة كرسوا فيها كل طاقاتهم من أجل الترقى وقصروا حياتهم الاجتماعية خلالها على الدائرة العائلية المباشرة »[٢٥] .

«إن الفئات العمرية تصبح » ، بشكل متزايد ، «مجموعات مغلقة تولد التضامن المشترك» . وعلى سبيل المثال ، ففى فرنسا اليوم ، فإن ١٠٪ فقط من الآباء يساعدون أبناءهم ماليا بعد الزواج ، ونادرا ماتعطى التركات قبل حلول وقتها[٢٦] ، وقلة من الأبناء هم الذين يرعون آباءهم المسنين ـ ويتوقع الجميع أن تتولى الدولة تلك المسئولية . ويتساءل ريب ، «هل يستطيع المجتمع أن يسمح بهذا الانهيار للتوالد التاريخى ثم يؤكد على التزامن بدون أن ينهار هو نفسه ؟ » «ألا يعتبر هذا تنبؤاً **بانقطاع تتابع الأجيال فى المجتمع** ؟ » .

هذه ، إذن ، هى الخلفية اللازمة لمناقشة الأزمة العامة[٢٨] . فبينما يتغير المجتمع ، تتكون الكيانات وفقا لمفاهيم مختلفة سياسيه ، أو أخلاقية أو دينية ؛ «ويطلق على هذه مصطلح **الأجيال الاجتماعية** » . ولكن المؤرخين يكتشفون دائما أنه من الصعب تحديد أين تبدأ الأجيال وأين تنتهى ؛ «وعلى الرغم من أن اختلاف العمر هو جزء من النسيج الاجتماعى مثله مثل التمييز على أساس الجنس ، فإن الحياة الاجتماعية تنتمى إلى نسق

من الديمومة والاستمرارية ـ إلى جانب أنه فقط وعند هذا المستوى يمكن توضيح القضية »[٢٩] . وكون أن الأجيال موجودة فهذا ما لا يمكن إنكاره ، على الأقل عند مستوى الوعي الفردى ؛ فالكتاب الفرنسيون منذ عام ١٧٩٤ حتى عام ١٩٦٤ [٣٠] ، مثلا ، أصروا على أصالة الجيل الذى يتبعه كل منهم ، ثم إن الحوار السياسى والبيانات الصادرة عن نقابات العمال تعطى نفس النتيجة . « لأن معنى الانضمام إلى جيل معين يشتمل على علاقة كيفية مع الزمن . إلا أنه لكل جيل زمن مختلف ، يرجعه ماهايم إلى الخبرة الذاتية (للجيل) والتى من المستحيل جعلها موضوعية[٣١] . وكما حددها جوليان بندا Julien Benda ، فإن « حب كل جيل لزمنه الخاص هو من ثوابت التاريخ ؛ إنه (شكل من أشكال حب الذات) »[٣٢] .

وبالمثل ، « فكل مجتمع يكتشف ايقاعه الخاص ، واستخدامه الخاص للزمن .. وهذا يعنى ، أن تنويعات (اللون الأحادى) للزمن فى الغرب ، تختلف عن (التعدد اللونى) للزمن فى الشرق . إن حيازة الزمن بواسطة مجتمع أو كيان اجتماعى تنبع من نوع من الروح النفسية الجماعية والتى هى بدورها مشكلة بواسطة هذا الشكل لحيازة الزمن . ولكل مجتمع (حاضره المعاشى) الخاص الذى يصعب توصيفه أو تمييزه ولكنه أساس لتماسك ذلك الكيان » . إن الزمن الغربى ، الخطى (ذو الخط الواحد) ، (الأحادى اللون) يفترض أن « شيئاً ما مستمر ؛ وحيث لايكون الأمر كذلك ، فإن الاستمرارية الزمنية ستظهر بوصفها نوعاً من الهروب الدائم » . إن كل مجتمع ـ وكذلك الفرد والوعى الجماعى ـ يبدو أنه يحتاج إلى أن يميز بين الأجيال ، كما لو كان هذا التمييز يفيد فى تأكيد حيويته ، وروحه . ويعتبر الاختلاف فى العمر نقطة إحالة مريحة وملائمة فى هذا الصدد ، تؤكد الاختلاف بين الأجيال الماضية والأجيال الصاعدة وبذلك تحمى المجتمع من رتابة الإيقاع الواحد ومن التماثل .

« إن الغيرية تفترض الاستمرارية . ويحق لتيبوديه Thibaudet أن يضع الحياة الاجتماعية فى نسق من الديمومة والاستمرارية ، لأن هذا يعنى الاعتراف بأن التوالد التاريخى هو أساس لبقاء المجتمع وللتمييز بين الأجيال ـ لأن هذا التمييز لا يمكن تعيينه إلا فى حدود إطار زمنى ـ مكانى داخل الديمومة التاريخية . وفى العوالم التى يكون فيها الزمن ، أو التوالد التاريخى ، مفتقداً أو يبدو كذلك ، (حيث تختصر الحياة الاجتماعية

لمجرد حاضر ، أو ماضى ، أو مستقبل بسيط ـ ويتم تقليل قيمتهم جميعا) فإن كل جماعة عمريه يجب عليها أن تخرج لقهر الحاضر ، الذى ونتيجة لانغلاقه على نفسه ، يصبح مجالا مغلقا للتناقضات العدائية بين الأجيال . ويترتب على هذا ثلاث نتائج ؛ (أ) للهروب من اللامعنى فى التماثل الزمنى ، ومن لا معنى الايقاع الواحد ، يقوم كل مجتمع بالضرورة بافتراض أن هناك تعاقبا فى الأجيال الاجتماعية ؛ (ب) تتميز الأجيال الاجتماعية بصفة أساسية بحيازتها للزمن ؛ (جـ) لا يمكن لعدم الاندماج الزمنى (التوالد التاريخى) إلا أن يولد أزمة عميقة بين الأفراد وفى داخل الجسد الاجتماعى ككل »

ثم يحتج ريب بأنه « فى ظل النفوذ السائد للعامل الاقتصادى ، يكون هناك تسطيح للزمن » يكون فيه ، « من المستحيل على الأجيال الاجتماعية أن تستحوذ على الزمن » ؛ ولذلك ، فاليوم « تعجز الجماعات العمرية عن تشكيل نفسها فى أجيال اجتماعية » مفرزة بذلك مايسميه ريب بـ « ظاهرة اختفاء الأجيال » .

وعلى الرغم من أنه مصدر للتقدم ، وللتحرر ، والازدهار ، فإن النفوذ السائد للعامل الاقتصادى له أيضا تأثيرات متخلفة [٣٣] ، تميل نحو (الانجار) فى كل أبعاد الوجود الإنسانى ، فهو يجذبها فى داخل الإنتاج والتبادل ويخضعها لإيقاعات التكثيف . وتنتج الضغوط الاقتصادية إلحاحا مستمراً فى داخل الفرد والحياة الجماعية وتخلق اختلالات قوية . « إن أحد أسباب هذه الظواهر هو ذلك التصور عن الزمن الذى يسود فى الاقتصاد ، حيث يتم النظر إليه عموما على أنه مجرد كمية ، وعلى أنه مورد يجب استخدامه وفقا للمشيئة . إن المجتمع الذى يتمسك بمثل هذا التصور يكون مفتوحا لخطر أن يصبح هو ذاته مقاساً كمياً ، ومضاعفاً حاجاته بأسرع من قدرته على اشباعها ، ويندفع نحو تشوه متزايد العمق ، ونحو الانهيار المتزامن » .

« ويصبح الزمن مملوكا ومقيما ؛ إذ يمكن دفعه نقدا ، وتوزيعه ، وتفتيته ، وتقسيمه لقطاعات ، و (تسليفه) ـ أو يمكن أن يكون زمنا شخصيا (حراً) » ، ويعطى لكليهما قيمة مصطنعة ، ويؤخذ الأخير (المقيم) لذاتها ، بوصفه رأس مال ، ثم (ينفق) فى مقابل ربح . اما الأول فسوف يخضع بواسطة أصحاب العمل لترشيد صارم ، « مقدر ، ومخطط لزيادة مردوده ، ويتم معالجته ، وتعجيله ، وفى النهاية (إزالة تتابعه التاريخى) » .

ويتحدث المعلنون عن (كسب) الوقت (فى النقل العام، على سبيل المثال)؛ وتتناقش الأحزاب السياسية حول الزمن (الإجازات.. إلخ) إن الزمن هو المادة الخام للاقتصاد ذاته، حيث يستخدم ويستبدل باستمرار لكى يستمر عمل وسير النظام الاقتصادى الاجتماعى؛ «إنه عملية تجديد دائم، وعملية تماثل متطابق تؤدى إلى جعل الوقت الشخصى لا تاريخى». وبنفس الطريقة يتم قيادة الاقتصاد للتحكم فى المستقبل، ويحاول المخططون التنبؤ بالمستقبل، إن لم يكن تحديده، بمساعدة طرق وتقنيات متباينة للقياس، وعلى الرغم من أن جهودهم يتم إحباطها باستمرار عن طريق تدخل النظام السياسى والاجتماعى، فإن الحركات الجماهيرية ــ مجهولات التاريخ الإنسانى التى لا يمكن قياسها بدقة ــ لم ترفض ولا واحدة منها علماء المستقبل. «إنهم يقدمون أنفسهم بوصفهم مجرد (مديرين للمجهول)، ولكن هدفهم هو **تعريف، واستنباط، وتوجيه المستقبل، بوصفه وظيفة أو دالة للحاضر**».

«إن الاقتصاد الرأسمالى (يكتب جوزيف جابل Joseph Gabel ــ ويصدق القول نفسه على الاقتصاد الاشتراكى) لا يستطيع أن يعمل بدون إزالة، على الأقل جزئيا، الكيفية المجهولة للعمليات الاقتصادية، وبعبارات أخرى بدون دمج بنية أو هيكل لزمن قادم مستقبلا يكون غنياً بـ (من حيث المبدأ) إمكانيات غير محدودة، فى حاضر له إمكانيات محددة)[٣٤]. ويصبح المألوف هو المحافظة على المستقبل؛ إنه مسألة (تحمل). إن الحاضر (يعيش) فى المستقبل المشروط، ويعيش المستقبل فى الحاضر المشروط ــ وهكذا يتم إزالة الغموض بقسوة وفظاظة عن التتابع الزمنى».

إن العامة، والراشدين منهم بالذات، يتعاونون مع علماء المستقبل والمخططين؛ إنها طريقة لوضع أنفسهم خارج نطاق الجبرية، وتحدى مستقبل يهدد بمساومتهم على سلطتهم، وعلى نظامهم ــ وبذلك يهدد التزاماتهم المالية، والاطمئنان لوظيفتهم فى المستقبل.. إلخ. «وكالمخططين، فإن الجماهير العاملة (جزئيا، وعلى الأقل، من خلال الخوف) يصبحون متقبلين (إن لم يكونوا يحتفون) **للايقاع الواحد للزمن**».

وإذا كان التمييز بين الأجيال أساسياً لمجتمع ديناميكى، فكيف يمكن التمييز بين الأجيال، أو تمييز حقيقة تشكيلها، فى مجتمع يتآمر فيه كل شىء للتأكيد على أنه لا شىء يحدث؟ للوهلة الأولى، تبدو الأحداث السياسية الاجتماعية أساسية فى تكوين

الأجيال الاجتماعية . فنى فرنسا ، يتحدث الناس عن أجيال عام ١٩١٤ ، وعام ١٩٤٠ ، وعن جيل الحرب الجزائرية ، وعن جيل ١٩٦٨ . إلا أن المؤرخين أكثر حذر : «فليست الأحداث هى التى تحدد الأجيال ، ولكنها الأجيال هى التى تحدد الأحداث »[٣٥] .

وبالنسبة إلى الراشدين ، الذين هم الوكيل الرئيسى لكل حدث ، فإنها توفر فرصة لتحديد ما هو كائن ، وما الذى يصير . وتقدم الحرب العالمية الأولى مثلا مميزا ؛ فعلى الرغم من أن الجيش والسكان المدنيين لم يحققوا من قبل قط مستوى الإجماع الذى يفترض عموما أنه كان موجودا ، فمن الحق أن الحرب قد أنتجت روحا ومستوى من التماسك القومى الذى ميز كل أولئك الذين عاصروها . وعندما حل السلام ، عاد المجتمع الفرنسى إلى ما كان عليه من قبل ، بهياكله المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية كاملة ، ومايتطوى عليه ذلك هو أنه :

«إذا كان لحدث ما أن يكون له تأثير ، فإنه يجب عليه : (أ) أن يصل إلى السكان ككل ؛ (ب) أن يثير رد فعل مشترك ؛ (جـ) أن يستطيع أن يتحول إلى أسطورة ، جاعلا من نفسه فى ذلك الوقت أو فى وقت لاحق ، نوعا من المثالية ؛ (د) أن يفرز احساسا بالانتماء إلى زمن ، وبالتضامن فى ، وبالتوحد مع وبالالتزام تجاه الزمن . ويكون الحدث عاملاً منشطاً Catalyst للعقلية الجماعية ، لكنه لا يخلقها » .

وعند غياب مثل هذا العامل المنشط ، يكون هناك خطر أن لا تصبح الفئات العمرية أجيالا اجتماعية .

ويبقى أن هذا المثل يشمل فقط الراشدين والكبار ؛ علاوة ، على أنه يختص فقط بالأحداث (السعيدة) . إذ يكون الوضع مختلفا تماما عندما تسبب الأحداث محنة أو اضطراب ، أو يعاد النظر إليها فيما بعد بشعور بالعار من قبل إحدى فئات العمر (كالهزيمة ، أو الثورات الفاشلة ، إلخ) «وتبعا للمدى الذى تؤدى فيه مثل هذه الأحداث إلى الفرقة ، أو تميل إلى أن تطفو من الذاكرة الجماعية ، فإنها تشتت الوعى ، وتحطم التضامن . ولا يعين رد الفعل على مثل هذه الأحداث فى تشكيل وصياغة طبقات من هم أصغر عمراً ؛ إذ يتم تركهم لكى يكتشفوا هياكلهم الخاصة للتفكير

وليعيدوا تنظيم نظامهم الاجتماعى » . ولم يحدث فى المجتمع المعاصر ، ذلك النوع من الأحداث التى تميل إلى « تعبئة الوعى القومى » ، وذلك جزئيا على الأقل ، بسبب من أنه عندما تكون هناك أشياء كثيرة تحدث باستمرار وعند مستويات عديدة ، « لا يبدو أن هناك شيئا هاما بدرجة كافية لتعبئة الوعى الجماعى . وفى هذا العصر ، المتميز بالتغيرات السريعة ، يبدو أن كل شئ عاجل ، وتبذل أجهزة الاعلام الجماهيرية جهودات شاقة للاسهام فى هذا الإحساس بالنسبية التاريخية . وفيما بين المثقفين ، يفرز هذا عجزا عن القدرة على تقييم أهمية ما يحدث فعلا ، ويثور اضطراب بين ما هو أساسى وما هو مؤقت ، بين الدائم والعارض ، بين الأحداث العادية والحدث الكبير » .

« إن هذا التكاثر الضخم عدديا للأحداث ولطابعها النسبى يرجع جزئيا إلى عملية التدويل ؛ فلقد أصبحت لنا علاقات أوثق فأوثق مع كل البلدان ، بما يقلل من احتمال أن أى حدث منها سيبدو هاما بدرجة كافية لكى يعدل التوازن العالمى . ولكن الأحداث ذات الأهمية العالمية ما زالت مستمرة فى الحدوث ـ كالثورة الإيرانية ، على سبيل المثال » .

فمثلا ، فى فرنسا ، كان لهذه الثورة أصداء قليلة ، لأن أهدافها لم تكن مفهومة ، واضعين فى الاعتبار الاستجابة السلبية المتسقة لها فى الصحافة وأجهزة الاعلام الجماهيرية . فى الغرب ، يجرى النظر إليها بوصفها مغامرة مشكوك فيها من أجل إقامة السلطة الدينية ، والشمولية ، والتعصب المذهبى ؛ وقد ظلت ظروفها الواقعية مختبئة من المشهد . ثم إن (قراءة) تاريخ فرنسا بين أعوام ١٩٤٠ ـ ١٩٤٥ يجرى تقديمها بواسطة السلطة الحاكمة ، فى ظل النفوذ السائد للعامل الاقتصادى . والنتيجة هى تسطيح عقليات جماعات العمر المختلفة ، بغرس نفس الأذواق ، ونفس الجرى وراء الحياة الرخية ، إلى جانب التهوين من شأن أى شئ قد يهز السكان بعيدا عن نزعتهم الاستهلاكية السلبية . ومن ثم ، فإنه يبدو ، أن الإيقاع الأحادى ، هو من صنع الوظائف الاقتصادية للسلطة .

ولا يبدو أن الأهداف الأخرى ، ذات النمط الثقافى الاجتماعى ـ كالأعمال الفنية ، أو الاكتشافات العلمية ـ تمارس أى تأثير حاكم على الأجيال الاجتماعية ؛ إنها تكشف بدلاً من أن تشكل العقليات الجماعية ، برغم أنها قد تترك فى الغالب أثراً عميقاً

على روح الشعب . وسعيا وراء تحديد تلك الروح ، أشار مانهايم إلى أنها مرتبطة بالشعور الذى لدى الأفراد عن الانتماء إلى **جماعة المصير**(٣٦) ، أو بما يسميه أورتيجا جاسيت Ortega Gasset بالـ .. **مهمة** . إن مفهوم المصير حافل بالاشارات ، طالما «أنه محدد بوصفه شبكة من التأثيرات الخارجية التى تكون العقليات » . علاوة على ذلك ، فإنه يعترف بالتضامن فى الزمن ؛ ويبقى أنه فى النهاية «يبعث الاعتقاد فى قيد خارجى يجرى تحمله بدرجة تزيد أو تقل من السلبية بواسطة أعضاء جيل ما » . وهذا التكييف السلبى ، برغم ذلك ، يجب وضعه فى مقابل الحقيقة الإيجابية القائلة بأن الأفراد تصدر عنهم ردود فعل تجاه هذا المصير . «ولكن اليوم ، فإن توليفة الجبريات هى من الدرجة بحيث تحيل الأفراد والجماعات إلى احساس بالعجز الكامل » . والنتيجة هى التقاعد والانسحاب . وتلك الظاهرة ليست جديدة ؛ فلقد انتقد الكتاب باستمرار تقاعس ولا مبالاة معاصريهم . وفى العالم الحديث ، فإن الصغار سرعان مايتم تصحيح مفاهيمهم ويرتبط افتقادهم للرغبة ، باضمحلال تلك المعتقدات التى بثت إليهم من خلال المؤسسات العظيمة الدينية والسياسية الاجتماعية . «إننا شهود على تماثل نسبى » . إذ تسعى النظم الاقتصادية إلى فرض أذواق متماثلة ، ومشارب متماثلة ، وأوضاع معيشة متماثلة ، فى حين أن الدول والعقائد المركزية (سياسية ودينية) تسعى إلى إنتاج سلوك متطابق بين كل الرعايا . «إن هذا الحبس داخل المثلية (إذ يكون التنوع والاختلاف على السطح وحسب) يقضى على الأجيال الاجتماعية » .

وهناك منطق أعمق يكمن فى الرغبات المشتركة للجيل الاجتماعى ؛ فكل كائن حى يطيع داعيا مزدوجا ، فهو مقيد إلى الضرورات القاسية (لبرنامجه)(٣٧) الوراثى ـ لترقية ذاته سعيا إلى الحياة اللائقة الخاصة به ، وللبحث عن أشكال للوجود أرقى كيفيا ، لكى يتطور إلى **كائن أعظم** . «وعندما تسعى الأنواع فقط وراء الحياة اللائقة المباشرة ، يصبحون فى خطر من الاضمحلال . فلكى تبقى يجب عليها بطريقة ما أن تهرب من جبرياتها ، وتتجاوز شفرتها ، ويفتحون أنفسهم على الآخر . وهناك دائما ميل إلى التجديد ، وإلى التخلص من الجبرية (حتى مع المخاطرة بالمعاناة والاغتراب) . وإذا كان هذا صحيحاً بالنسبة للحياة ، فإنه صحيح بنفس القدر بالنسبة للحياة الاجتماعية ، مع ميلها صوب «الانفتاح على المستقبل ، والميل إلى التخطى . لكن إذا

كان لهذه الديناميكية ، لهذا (المنطق) أن يتطور ، فإن هناك ثلاثة شروط مسبقة أساسية ـ هى الذاكرة الجماعية ، والوعى الجماعى ، والخيال الجماعى » .

« يقوم كل كيان اجتماعى على الذاكرة ، ولكنها ذاكرة أكبر من محصلة التقاليد التى يجمعها الأفراد . انها (برنامج) ، بالمعنى الذى يقصده بهذا المصطلح علماء المعلومات وعلماء البيولوجيا ؛ إنها أيضا (ذاكرة جماعية) متميزة عن محصلة كل الذاكرة الفردية والمتعلقة بكل جماعة اجتماعية » .

ويحدث التمييز بين الأجيال أولا عند مستوى الذاكرة ، كما كان هولبواخس Holbwachs هو أول من أدرك ذلك ؛ « تظل ذاكرتنا جماعية وتستدعى لنا بواسطة الآخرين »[٣٨] . وكذلك ، فإن النسيان هو أقل من كونه مسألة لا مبالاة شخصية بل هو وظيفة لما لم يعد الآخرون يشاءون تذكيرنا به ؛ « فنحن نتذكر أقل القليل ، عندما نكون وحدنا » ـ إن انغماسنا الاجتماعى يلزمنا بأن نتذكر فى استجابة لمطالب هذا الانغماس . وكما أنه المجتمع ، فكذلك هى جماعتنا الاجتماعية ، التى تحدد ذاكرتنا ولذا ، فإن هناك (ذاكرة جيليه) . إن الجماعة هى الحامل الجماعى لتاريخ حتى شق طريقه مصحوبا بتيارات الفكر وبالتجارب التى ظلت باقية عبر الزمن . وبذلك فإن ما يتم تذكره جماعيا يبقى فقط لأنه يعاد إنتاجه ، وبسبب أننا نستطيع التوحد معه ـ إنه يجمع ويوحد ، ولكن ذلك يظل إلى المدى الذى يستمر فيه بقاء عدد معين من العناصر والأطر التى تجرى الإحالة إليها ـ مثل ، العائلة ، والدين ، والطبقة الاجتماعية . وتبعا لهولبواخس ، فإن كل الجماعات تعيد اكتشاف ذاكرتها الجماعية فى حدود إطار زمنى ـ مكانى . وهكذا يكون من الخطأ أن نقول إنه يجب علينا أن ننقل أنفسنا بعيدا عن مكان معين لكى نتذكر ؛ « إنها صورة المكان المستقر هى التى تعطينا وهم عدم التغير عبر الزمن ، وفى إعادة اكتشاف الماضى فى الحاضر . هكذا وحسب يكون بمقدورنا تحديد الذاكرة »[٣٩] . إن ما ينطبق هنا على الأفراد أو الجماعات يظل صحيحا للأنماط أو الفئات الكبيرة من المكان مثل الهياكل الحضرية أو الريفية ، أماكن اللقاء مثل الشوارع ، أو الميادين ، أو الكنائس . « يتحدد الجيل الاجتماعى بالأماكن التى يتشكل فيها ، وحيث يعيش ، وحيث يلتقى » .

«وتبرز ملاحظات هولبواخس المدى الذى نعيش فيه اليوم عبر الظاهرة **المعكوسة** ، المتمثلة فى أفول الذاكرة الجماعية أو استحالة تبلورها . فى مجالات عديدة ، لم تعد التجربة والتقاليد صائبة ، ويجرى استبدال المعرفة ؛ إن الطرق والتكنولوجيا والمناهج العلمية فى حالة تطفر دائم . بل إن الأسرة ذاتها تغيرت تماما خلال القرن الحالى تحت تأثير العامل الاقتصادى ، مصحوبا بشكل ملحوظ بالانتشار العام للنساء العاملات .

(فلقد تغيرت الأسرة من وحدة للإنتاج إلى وحدة للاستهلاك ، بل وحتى هذا يصبح بشكل حاد ليس هو المسألة محل البحث) إن كل مايتبقى هو الإطار الشكلى الذى يبدو جائراً أكثر فأكثر لولا فضل من الروابط العاطفية التى مازالت تغمر العلاقات بين الزوجين والعلاقات بين الآباء والأبناء » .

إن نفس الشىء ينطبق على الطبقات الاجتماعية . فيخفى وهم وحدة الطبقة العاملة الانقسامات الداخلية بفعل المصلحة المشتركة المندمجة[٤٠] وماينتج عن ذلك من تنظيم تلقائى للعلاقات الاجتماعية . إن ضياع الثقة فى الأديان الكبرى ، وتناقص أعداد المترددين على الكنيسة يشيران إلى أن «الأطر الاجتماعية للذاكرة تتهاوى . ويقينا إنها لمن إحدى سمات عصرنا أن نجد أن الذاكرة الجماعية ، حيث توجد ، لم تعد تمثل إحياء للتجربة من جديد ، بل تمثل حبسا للتجربة المعاشة داخل (نماذج) ؛ فالتقليد يصبح (برنامجاً) » .

ويتعزز هذا الضياع عن طريق **اللامكانيه** . فقد كان بوسع هولبواخس أن يرجع إلى «منزلنا ، وأثاثنا ، وترتيب مكان المعيشة الذى يذكر بالأسرة وبالأصدقاء الذين نراهم بشكل يكاد يكون متكررا فى ذلك السياق »[٤١] . ويجب أن يبدو هذا مثيرا للسخرية للشخص الذى يعيش فى شقة مجهولة ، مرتعشة فى واحدة من بنياتنا الضخمة الحديثة ، المبنية لكى تستقبل الأثاث ذا الأحجام النمطية وحسب .

«إذا كان الجيل يتميز بأسلوبه فى الحياة ، فما هو الأسلوب الذى يميز بين الفئات العمرية الثلاث اليوم ؟ كيف ، وبدون تقاليد ، وما لم يكن يقطن فى منطقة جديدة ، يستطيع أى فرد أن يتعرف على نفسه فى الهياكل الحضرية الخاضعة لرجال الإزالة ، أو

فى الكتل المقسمة إلى شقق ، أو فى الشوارع حيث يمضى المارة المنعزلون مسرعين ، مهدد بالسيارات ، ومقهور بالضجيج ، ويزاحمه رفاقه المتعجلون أيضا . إن الأماكن التى يمكن تذكرها نادرة فى مدن هذه الأيام ؛ إن مدن الأمس وحسب هى التى تبقى[٤٢] ، وهى لم تعد مجتمعات . فى العالم (اللامكانى) للسكان الحضريين ، الذى ينتمى إليه معظمنا ، كيف يمكن تكوين ذاكرة (جيلية) ، جماعية ؟ لقد أصبح الماضى مشهدا ، و(سلعة) ، وموضوعا للتخمين ؛ إنه لم يعد مرجعا أو مكانا للقاء » .

من الممكن تخطى ، أو قلب ، هذه الهياكل . لكن إذا كان هذا هو ما يسعى اليافعون إلى عمله ، فإنه يتعين عليهم أولا أن يمسكوا بالحاضر قبل أن يكون بمقدورهم جعل المستقبل يعطى امكانياته البديلة .

وفى الحقيقة ، يتحدد الجيل الاجتماعى بالطريقة التى يستحوذ بها هذا الجيل على الحاضر . « وليس هناك وعى جماعى لا ينشأ من لا وعى جماعى ، يتم التعبير عنه من خلال الرموز ، بينما يتشكل الوعى وينسج خطوطه حول ما يمثل الجماعة ـ خططها ومشروعاتها . إذ أن كل عقلية جماعية تمتلئ بالتوقعات » . ويكون مثل هذا التمثيل للجماعة بالأساس هضمى (لما مثلها ويمثلها ، ولما له معنى ودلالة) ، ودمجى (لنظام من التفكير) ، وغائى (يعطى المعنى ، ويدمج المحددات) ، ومتواصل ؛ بل وحتى لو بدا جديدا ، فإنه يكون عبر زمنى ، وعبر جيلى .

وتنشأ الرمزية المشتركة من (برهان) واحد ، تكون دلالته على ما يتم التعبير عنه ، أو التأكد منه ، أو تحديده ، أقل بالقياس لما لا يقال . ولا ينتمى الرمز لنظام التمثل ، بل لنظام التوحد :

« إنه لا يؤدى إلى نشوء الاتفاق (الذى يكون دائما مقدراً عقلياً بشكل يزيد أو يقل) بل إلى نشوء الإجماع (الذى يكون دائما فطرياً بدرجة تزيد أو تقل ، ويؤدى إلى « شعور مشترك » » والذى يشير إلى شئ غير ذلك الذى يتبدى مباشرة فى الرمز ، شئ حاضر ، مشترك وناشئ من الارتباط الجماعى أكثر مما ينشأ من الاتصال . ويتمثل « فن » السياسة فى الإمساك بالرموز التى يمكن من خلالها لمجتمع أن (يكتشف ذاته) ، أو فى إثارتها ـ سواء بجعلها الشخصية الأسطورية للزعيم أو بجعلها تتمثل فى تلك القيمة

أو ذاك المشروع . إذ أن كل كيان اجتماعى يحتاج لأن يؤسس وحدته على أعمق رغباته الدفينة أى على ذلك (المنطق) اللاعقلى الذى يمتلىء به » .

يتميز العالم المعاصر بالعقبات التى تظهر فى طريق تكوين الرمزية المشتركة ، ومن بين هذه العقبات ، « تضخم أوجه الانابة ، التى تقاوم اضفاء الطابع الرمزى » . إن الانابة تختصر وتفقر الواقعى . « إن ما يتم إدراكه حسيا فى (تحديد) معنى كلمة ما ، على سبيل المثال ، لايزال يكتسب حضورا طاغيا فى عملية الاسقاط الذاتى للأفراد والمجتمعات . ويصدق هذا بوجه خاص على الطرق التقنية ؛ فالسكاكين تقطع أفضل من الاسنان (وهذا هو ما تم اختراعها من أجله) لكنها لا تستطيع أن تمضغ ، فى حين أن النظارات تؤدى فقط جزءاً من وظائف العين . إن هذه ليست مجرد اسقاطات بسيطة ؛ بل يتبعها هنا أوجه إنابة وانتقالات لأوجه الإنابة . فاللغة ، والعقل ، والعلم ، يصبحون أكثر دقة كنتيجة لأوجه الانابة المتنقلة تلك . إلا أن ما يتم اكتسابه فى زيادة الدقة يضيع فى الفروق الطفيفة . وفى النهاية ، تسقط ستارة بين ما يتم الانابة عنه ، وبين واقعه الفعلى أو هدفه الأصلى » . هذا التكاثر لأوجه الإنابة وتدقيقها المستمر هو أحد السمات المميزة للعالم الحديث ؛ والنتيجة هى تفريقها المتزايد الحدة من الفعالية ، وتتوقف عن نقل الخبرة وتحصل على منطقها الخاص من مناهج علمية معينة وحسب .

وبينما تصبح كل طبقة من طبقات العمر محبوسة بشكل متزايد داخل حدود عقليتها الضيقة الخاصة ، فإن الفئات العمرية تواجه صعوبات أكثر فأكثر فى تفهم بعضها البعض .

ويأتى مع هذا الاختلاف ، وهنا مفارقة ، افتقار فى التمايز بين كل ذلك الذى يتبقى خارج نطاق كل مجال فردى ؛ وتكون النتيجة الطبيعية هى اللامبالاة . إن تعددية الأخبار والأحداث ، وتراكم المعلومات ، والميل إلى التماثل ، ولحصر كل الأذواق والطموحات فى المثلية ، هى ظواهر لوحظت بشكل متكرر . ففى عالم محكوم بأوجه الإنابة ، يكون من الصعب على الفئات العمرية بشكل متزايد التمييز بين أنفسها ، لكى ، « تتفرد بذواتها على نحو عميق » . ونتيجة لذلك ، فإن ما يتهدده الخطر ، إنما هو التطور المستقبلى لخيال جماعى يمكن فى حدوده تعيين الطموحات المشتركة لجيل اجتماعى معين . إن الانفتاح على المستقبل يعاش فى الحاضر لكنه لا يمكن إدراكه من

خلال التفسير البسيط لما هو قائم ، لأنه يمتد إلى ما وراء ذلك الذى يعاش فعلا من خلال ممارسة التخيل . ويكون التصور المثالى الجماعى مكونا أساسياً بمجمل الحياة الاجتماعية وسمة مميزة لكل جيل » . ويعلن دى فوش De foche فى كتابه **علم اجتماع الأمل** Sociology of Hope [٤٣] .

إن المجتمع لا يستطيع أن يتجاوز الأفكار المثالية الجماعية ، الفريدة ، والثقافية ، والطوباثية ، والعقائدية . فالأحلام ـ الأمل ـ تملأ «التوقع الفوار» للغيرية ، لكنها تحمل أيضا خطر الاغتراب فى الأشكال الثلاثة التى تظهر فيها (الغيرية) فى الحياة الاجتماعية . الأول هو **التناوب** ، وهو جزء من استراتيجية هدفها «يكمن فى تخفيف التوترات الداخلية فى المجتمع عن طريق تنظيم لحظات وقطاعات حيث يستطيع المجتمع تجربة نفسه والتعبير عنها بطريقة إيجابية . ويمكن إنفاذه فى الزمان (معارضة العمل والفراغ) ، وفى المكان (حيث يمكن تحريك خصائص أو صفات مختلفة) ، أو فى المجموعات (عن طريق الانتماء إلى اتحادات مختلفة توازن بعضها البعض) .

ولاحظ دى فوش ، أن هذا النمط من الغيرية ، يضرب جذوره فى «الاغتراب الذى لامفر منه» ، أو **الهروبية** . ومن ثم فإن هناك دائما حدا له ، يكون وراءه (رحلة) لاتضمن أى عودة [٤٤] .

والشكل الثانى للغيرية هو **التلاحى** ، «وهو إجابة جذرية على الرسائل والمؤسسات المستوردة ، ويخلق مجاله الخاص للعمل داخل جماعة ، أو طقوس العبادة ، أو مجموعة المشاهدين ، أو دائرة الاتباع ، أو داخل الكنيسة الصغيرة أو مايشبهها» [٤٥] ويرتكز على مثل هذه الغيرية المعارضة التى تكون فى وقت واحد رمزية ومنعشة ، ولكنها عديمة الجدوى فى أى من الحالين . وغالبا ما يؤدى مثل هذا التلاحى «إلى إقامة مجتمع مضاد داخل المجتمع له قوة ثلاثية تتمثل فى المكانة التى يشغلها ، والتعويض ، والمساومة» [٤٦] . أما الشكل الثالث فهو **البديل** ؛ «تتولى المعارضة السلطة ، ويبدأ اختبار القوة فى أخذ مكانه . والناتج هو اما الهزيمة ، متبوعة بالقمع ، أو النصر وتسلق السلطة» [٤٧] .

وأهم ما فى الرؤية النافذة لدى فوش هو أن «الخيال والأمل يولدان باستمرار فى

المجتمع ، بصرف النظر عن زيف توقعاتهما أو منظوراتهما ؛ وهذا يدلل على وجود (منطق عميق) يشكل المستقبل بمصطلحات (الغيرية الضرورية) » . وفى كتاب **هدية العدم** The Gift of Nothing يعبر جان دوفينو Jean Duvignaud بدقة كاملة عن ديناميكية هذا الافتراض البديهى .

« لا يمكن اختصار الحضارات ، والمجتمعات ، والجماعات إلى مجموع المؤسسات الت تكونها ، ولا حتى إلى الآليات التى تحفظها . لأن اللباب الفعال ، الديناميكية الداخلية تكون فى حالة عمل فى مجمل الكليات الإنسانية ، بصرف النظر عما قد تكون عليه من سلبية .. وفى الواقع ، فإن الطريقة التى تحافظ بها المجتمعات على نفسها أو تعيد إنتاجها ، تكون متناسبة عكسيا مع القوة التى تميل إلى تدميرها أو إثارة الشكوك حولها ، وبشكل مستقل عن العقائد وأوجه الانابة التى اخترعت جرياً وراء واقع الرغبة فى فهمها أو طمس وجهها » .

هذه الحيوية الحلاقة ، هذا التدفق ، فى بعض الأحيان يغمر الجماعات والشعب ، ويطيح بعملية التشييد الدؤوب الصابر للأساطير والمعتقدات ، ويتحدى (الذاكرة الجماعية) والحوارات الاجتماعية[٤٨] . « إن الحبرة الحيالية للبشر أكبر من نشاطهم الاجتماعى . ونجد أن شيئاً ما يتحدث بداخلنا يكون أكبر من ذواتنا ، رغم أننا بالكاد نفهمه »[٤٩] .

« إن ما نراه اليوم هو (نسبية) الماضى ، و(اختزال) الحاضر ، والتحرر من سحر المستقبل ؛ فلم يعد للخيال الجماعى أى مجال للعمل . وليس معنى هذا أن الحيال يفتقر إلى وسائل التعبير ـ إذ أنه لم ينعم قط بمثل هذه الموارد المادية والمنبهات الكثيرة ؛ إلا أنه مازال لايعبر عن نفسه ، ومسجونا كما هو الحال بتلك القوى التى تتآمر لكى تفرض (المثلية) .

فبالكاد يوجد هنا أى تغيير فى الحياة الاجتماعية المعاصرة ، فما يوجد إنما هو وحسب تعويضات ومراوغات موجهة بشكل متزايد (مثل) ، « السفر بكل أنواعه » وتميل لأن تصبح تجارية الطابع ؛ فالفراغ هو غاية « النقاهة » ، أى زمن الاستهلاك الذى يصبح ذروة الإنتاج الذى لا مفر منه . فالزمن نفسه يصبح منظما بدرجة عالية

أكثر فأكثر . أما التلاحي ، بمعنى المعارضة ، فإنه يتحول إلى مجرد لجاج ، أو غوغائية ، ووفقا لمعايير الاحتجاج الاجتماعي ، فإنه يصبح موجها ولا يمس الجوهر أبدا » .

وأخيرا ، فإنه لم يعد هناك أى بديل محل ثقة ؛ فالصغار الذين لم يجروا مبتعدين يواجهون «ضجراً ومللاً متزايدين ، يتفجران فى بعض الأحيان فى عنف وحشى » ، عنف يكون «الدليل على عدم استعداد الصغار لأن يتم احتواؤهم داخل شبكة خانقة من المؤسسات ، ودليلاً على هجرهم للمجتمع » . فمعزولون عن الماضى ، والحاضر ، والمستقبل ، وبدون وعى ، أو ذاكرة ، أو خيال جماعى ، يصبح شباب العالم المعاصر فى حالة انقطاع عن الأجيال .

ولا يمكن لمثل هذا الموقف أن يستمر طويلا بدون أن ينفجر فى شكل نزاع جيلى واقعى ؛ ويمكن إثارته بواسطة أزمة اقتصادية متفاقمة ، أو حتى بالتدهور المستمر اقتصاديا ، والذى سيكون له آثار عنيفة على المتقاعدين . فازدياد التضخم أو ارتفاع أسعار السلع الأساسية يمكن أن يدفع الكبار إلى التمرد ـ وحينئذ فإن التقاعد الإجبارى سيتم النظر إليه على أنه ظلم لحق بكل أولئك الذين لم يعد بمقدورهم أن يعيشوا حياة كريمة معتمدين على المعاش[٥٠] . ولسوف يؤدى نفس الموقف إلى ظهور البطالة المتزايدة بين الصغار ، الأمر الذى يدفعهم ليصبحوا أكثر اقترابا من نقطة الغضب الخانق . إلى جانب أن «كل شئ يشير إلى أن ثورة الشباب ستفقد بسرعة شخصيتها المحددة ، مفجرة صراعا اجتماعيا أعرض سيضم أيضا طبقة من الراشدين الذين تدهورت حالتهم المعنوية » .

«ثمة مخاطرة شديدة تتمثل فى الانفجار الاجتماعى ، ليس بين الفئات العمرية ، بل بين الطبقات الاجتماعية . فبالإضافة إلى تلك العوامل الخارجية ، فإن هناك عناصر داخلية تهدد بالانفجار فى مجتمع اليوم ـ ليست هى (الاندماجية العمرية) ، ولا تحدى الشباب لسلطات وامتيازات الراشدين (أو بالفعل مطالبة النساء بأجور ومسئوليات مساوية للرجل) ، بل هى فوق ذلك التخلى البطئ المطرد عن النظام الاقتصادى من قبل خدامه . وفى أكثر أشكال هذا التخلى شيوعا ـ مثل التغيب ، وتضييع الوقت ، إلخ ـ فإنها ليست قاصرة على مجموعة عمرية واحدة . بل إنها بين الصغار تأخذ سمة

عدم الارتباط ، بينما تتزايد أعداد فرص العمل العرضية أو المؤقتة خارج نطاق المصانع الكبيرة . وفى النهاية ، فإن هذا يمكنه أن يضع الهياكل الموجودة فى موضع الخطر » .

إلا أنه يبدو أن انفجار صراع مفتوح بين الفئات العمرية أمر غير وارد ؛ ولكن الشباب لم يكون بعد جبهة متحدة ، ثم إن عدم ارتباطه يزداد حده . وفيما بين الفئات العمرية المختلفة تستمر الروابط الخاصة والعائلية برغم التغيير العميق الذى أصاب الهياكل (التقليدية) للعائلة . إن التفكك يتضاعف عدديا ، ولكن العلاقات بين الآباء والأبناء من كل الأعمار تظل علاقات حيوية ومعقدة .

وفى النهاية ، وبرغم ذلك ، فإن ريب لم يتنبأ بحدوث صراع مفتوح بين الأجيال – برغم غربتها المتزايدة – لأنه يبدو أن الجميع متفقون على أن الحل لا يجب البحث عنه فى مثل هذا الصراع . «إن المطلوب هو الهجوم على ذلك الذى يفصل بين الأجيال ، ويمنعها من التعبير عن (عبقريتها) الخاصة » ، وكما حدد ذلك جوليان فرويند Julien Freund ، «اليوم ، لا يمكن للصراع إلا أن يثير مواجهات جديدة أو ينتج كبارا عداونيين .. إنه يبدو أن قدر كل مجتمع فى حالة صراع إنما هو السقوط دائما فى حالة من عدم الوضوح ، والفوضى مصحوبة بأزمة دائمة تشوه بشكل لا علاج له الأرواح والسلوكيات »(٥١) .

« ويتبقى أن الأزمة يمكن أن تحدث بدون أن تفرز صراعاً ، لأن الأزمة تتميز ، من الناحية المفهومية ، بتطور الأرواح التى تواجه اختيارات متناقضة ، خاضعة لمطالب مختلفة ومقيدة بالتوصل إلى قرارات فى حالة من انعدام القرار وانعدام الأمن . » إنه **انقطاع الأجيال** هو الذى يبقى على الحالة الدائمة للأزمة بدون أن ينتج صراعاً مفتوحاً ، أى النزاع . « إن مجتمعنا يعيش فى حالة عالية من التوتر الدائم ، وينفق طاقة ضخمة لمجرد الاحتفاظ بالاتزان ، وبالنتيجة لذلك يستنزف ذاته ويحط من شأنها . إن كل فئة عمرية تصبح مشتتة ومغتربة عن الآخرين ؛ والنتيجة هى أزمة المعنى . فما لم تكن النتيجة هى النزاع ، فإنها تكون شيئاً أسوأ – أى الازالة التدريجية للطابع الاجتماعى ، والموت البطىء للروح الاجتماعية » .

وتتطلب مشكلات بطالة الشباب ، وتغير الأساليب ، والأزمة العامة ، اهتماماً عاجلاً ؛ فأى حلول ، يجب أن توضع » داخل المنظور الأرحب السياسى – الإجتماعى

والثقافى الاجتماعى ، جاعلاً سيادة العامل الاقتصادى نسبيه ، ويتحدى أشد آثاره فتكاً ــ التماثل وواحدية إيقاع الزمن » . ويجب أن تكون الغاية هى اعادة اكتشاف « تعاقب الأجيال » ، والحياة الاجتماعية التى « تحدث » بها الأشياء ، حيث تتجاوز الفئات العمرية بعضها البعض ، ولكى يجعل من الممكن « الاستحواذ من جديد من على الزمن » .

ولسوف تؤثر على عملية التجديد هذه خمسة عوامل ، من وجهة نظر ريب :

« (أ) الانتباه إلى القيم الاجتماعية ؛ (ب) التشكك فى النزوع إلى جعل العمل قيمة مركزية من خلال اطالة الزمن (الحر) ، (جـ) اعادة تقويم وضع النساء ؛ (د) تغيير العلاقات بين الآباء والأبناء ؛ وأخيراً (هـ) الادراك الحاد لصفة قابلية الانسانية للهلاك ، وللحقيقة التى لا ترتبط بالقوى الكونية ، بل بالقدرات التى يمتلكها الإنسان » .

وتستطيع ثلاثة عوامل أن تسهم فى تطور ديناميكية اجتماعية جديدة ، ولكن فقط إذا كانت مصحوبة بجهود موازية لاحياء الذاكرة ، والوعى ، والخيال الجماعى . إن مثل هذا البحث سيسير فى ثلاثة اتجاهات ؛ (أ) نحو مراجعة لسياسات المكان (وفى مجال الصوت ، الذى يبدو للكثيرين من اليافعين والراشدين على أنه يشكل المنظر الطبيعى الجديد) ؛ (ب) أن يعيد فحص كيفية عمل إجماع من المعتقدات والرغبات المشتركة ، ويستكشف بمزيد من العمق غايات الحركات البيئية التى تسعى إلى إزالة واسطة العلاقات الواقعية والقائمة بين الأشخاص ، بالاضافة إلى التطلع لاستكشاف غير المرئى ، (« ذهب مارلو إلى أن القرن الـ ٢١ اما سيكون قرناً روحياً أو أنه سيكون عدماً ، غارقاً فى لامبالاة الحياة الكريمة أو يختفى فى الالهام الذرى المثار بواسطة تنازع المصالح ») . (جـ) وقبل كل شىء ، فى البحث عن وسائل للتعبير عن الغيرية . « إن نمو الزمن (الحر) الذى يعتبر إمكانية وشيكة فى المجتمعات الصناعية ، سيوفر الفرصة ــ لكنه سيتطلب مراجعة جذرية للسياسة التعليمية والثقافية »[٥٢] .

ولقد جاءت الاستجابة الأولية للدعوة التى وجهها الدكتور ريب من خوسيه . توربجروسا بيرس ، الذى درس فى بحثه الختامى قضية بطالة الشباب والتشريك » فى

سياق أسبانيا . لأنه فى أسبانيا ، وكما فى أى مكان آخر ، فإن القضايا التى أثارتها ثورات الطلاب فى الستينيات صبت جميعها فى المشكلة الواحدة والأساسية للبطالة . وفى أسبانيا ، فإن معدل البطالة الذى يبلغ ١٢٪ هو ضعف المعدل فى بلدان منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية . ومن بين ١٫٥ مليون متعطل . فإن ٦٠٪ منهم فى سن الـ ٢٤ أو اقل ثم إن نسبة عالية منهم تتكون من اليافعين الذين ما زالوا يبحثون عن أول عمل لهم .

ولقد تناول توربجروسا بيرس هذه القضية « من وجهة النظر السيكولوجية الاجتماعية ، منشئا روابط بين التجربة الفردية والهيكل الاجتماعى ، وبين الشخص والكلية الاجتماعية ، وعلاوة على ذلك ، وفى ترابط مع عملية التشريك ، فإن المكانة غير المكتمله ، والانتقالية للشاب الذى سيكتسب فيما بعد هوية اجتماعية تطرح فى نفس الوقت » . وعلى المستوى الفردى ، يشتمل التشريك على التعلم لأن يصبح الشاب عضواً كفؤاً فى المجتمع ؛ واجتماعياً ، فإنه يشير إلى الدمج المستمر لأعضاء جدد ، وللمحافظة عليهم من خلال الزمن ولضمان إعادة إنتاجهم .

« إن فكرة التشريك تتضمن بداخلها فكرة أصلية ـ هى أن الإنسان يصبح كذلك فقط عندما يتم تشريكه أو تشريكها ، ليحصل بذلك على إذن الدخول إلى العالم الرمزى الذى تتكون منه كل الثقافات . فالإنسان يكون إنساناً وحسب من خلال الثقافة . ومن الناحية الوجودية للتطور الفردى للكائن ، فإن التشريك هو الصياغة الإنسانية للإنسان داخل مجتمع ملموس » .

تشكل عملية التشريك النمط السيكولوجى للإنتاج لمجتمع معين ؛ فالكائنات العضوية البيولوجية تصبح فاعليات اجتماعية ، وبذلك تكتسب هوية . وبالمثل ، « فإن التشريك الكافى هو ضرورة وظيفية للكلية الاجتماعية ، لضمان المحافظة عليها ولضمان استمراريتها » . وبرغم ذلك ، فإن المجتمعات ليست متجانسة ، إذ تؤثر التمايزات الداخلية بها على عملية التشريك بدورها . وفى كلمات بيتر برجر Peter Berger « تمتلك كل المجتمعات مستودعاً متكرراً من الهويات التى هى جزء من وعى أعضائه . فالمجتمعات تعرف أن الرجال والنساء موجودون ، ولهم خصائص سيكولوجية محدده .

ومن خلال التشريك ، يستوعب الفرد تلك الهويات ، لدرجة أنها تصبح بنية الوعى الفردى . ومن ثم فإن الحقيقة الموضوعية المحددة بواسطة المجتمع يتم حيازتها ذاتياً ، لتضمن التماثل بين الحقيقتين الموضوعية والذاتية . ويعتبر المدى الذى يبلغه التماثل مؤشراً على نجاح التشريك » [٥٣] .

وثمة تواز اضافى بين دورة الحياة وعملية التشريك ؛ فنمو الفرد هو ، من وجهة نظر المجتمع ، انتقال تأقلمى . وهناك أيضاً تواز بين تطور الشخصية والمطالب الاجتماعية الموضوعه على هذا التطور . « فمراسم أو طقوس معينة تعطى مغزى اجتماعياً لتجاوز مرحلة معينة أو فترة معينة من الوجود » . وحتى فى فترات الاستقرار النسبى تكون العملية ممتلئة بالالتباسات بالنسبة للفرد ؛ « وفى زمن من التغير الاجتماعى السريع ، يمكن للتشكيل الاجتماعى لهذا الانتقال أن يصبح شديد الانتشار ، مزيداً التوترات الشخصية والاجتماعية الناتجة من عملية التشريك ذاتها (مثل ، التغييرات السريعة فى الهياكل العائلية ، أو التعليمية ، أو الوظائفية ، أو السياسية) » .

ويعتبر التمييز بين التشريك الأولى والتشريك الثانوى تمييزاً زمنياً ؛ « فالتشريك الأولى هو أول اكتشاف للواقع الفعلى ، وبالنسبة إلى الطفل يكون الاختيار الوحيد المتاح له هو تقبل العالم كما يقدم له من خلال من هم أكبر سناً . إلا أن هذا التشريك وحده لا يستطيع أن يضمن الاشتراك الكامل فى الحياة الاجتماعية إلا فى مجتمع على درجة عالية من التجانس » .

« إن الاستقلال والتعقد النسبيان لكل وجه من أوجه الحياة الاجتماعية يستلزمان تلمذة خالصة لإعداد الفرد لكى يسهم بالكامل فى ذلك المجتمع وتلك هى ما نسميه بالتشريك الثانوى » .

ولقد فرض الانتقال من المجتمع التقليدى إلى المجتمع الصناعى الحديث ، ذى التقسيم المميز للعمل وذى التعقد الهيكلى ، ضرورة اقامة جهاز مؤسساتى لكى يتعهد هذه التلمذة ، ومن هنا كان التوسع فى النظم التعليمية فى العقود الحديثة ـ على الرغم من أنها قد تكون مصممة ايضاً بهدف « الحجر على الشباب » ، أى تأجيل دخولهم إلى سوق العمل . ومما تجدر الإشارة إليه هنا ، على سبيل المثال ، تلك السرعة التى خفضت بها السلطات الأسبانية رقم بطالة الشباب عن طريق رفع سن ترك المدرسة .

وينصب اهتمام دارسى التشريك على العلاقات المباشرة العائلية أو الشخصية ، لكن إذا كانت العائلة هى الوسيط الأول فى هذه العملية ، فإن العائلة وحدها لا تستطيع أن تفسر محصلتها النهائية ، وهذا هو السبب فى أن التفسيرات النفسية (المرتكزة على الأسرة) غير كافية لشرح عمليات تكمن جذورها خارج العائلة ، فى الحركات الاجتماعية الأوسع . إن الهجرة ، والترقى الاجتماعى ، والانتقال إلى الحضر ، ودمج النساء فى قوة العمل ، والبطالة ، تؤثر كلها بحده على الهياكل العائلية والعلاقات العائلية ، وكذلك على عملية التشريك ذاتها . ولقد ركز يورى برونفنبرنر Urie Bronfenbrenner ، الذى يعتبر واحداً من أكثر الدارسين احتراماً فى هذا المجال ، على أن « اغلب المتغيرات البيئية فى القدرات ، والأفعال ، والسلوك فى الكائنات الانسانية لا تشتق من التأثيرات (المباشرة) للنظام الأول داخل العائلة ، أو المدرسة ، أو جماعة الانداد ، بل تشتق من التأثير (غير المباشر) للنظام الثانى المتكون من المؤسسات الاجتماعية مثل عالم العمل ، أو النقل العام ، أو هيكل مناطق المعيشة »[٥٤] .

« العمل سياق يتبع التشريك الثانوى ولكن له أهمية أساسية ، ومن وجهة النظر السيكولوجية الاجتماعية ، ينشأ التشريك المرتبط بالوظيفة من تلك التغييرات الشخصية التى تحدث داخل الأفراد بوصفها استجابات لمطالب النظام الاجتماعى ، وتجرب بوصفها حاجة ذاتية لتطور وتدعيم الهوية الداخلية المحترفة ، وهذه تعتبر من المكونات الهامة للتكوين الكلى للشخصية فى المجتمع المعاصر . وهذا يشير إلى الفرضية القائلة بأنه **تكون عملية التشريك غير كاملة حتى يحدث التشريك المرتبط بالوظيفة ، والاندماج فى وظيفة يرجى منها طائل ، ومستقره بشكل معقول .**

إننا نتعرض لتغييرات عميقة فى الهوية بدرجة تزيد أو تقل عبر كل دورة حياتنا ، ولكن إذا لم يحدث بعضها عند اللحظة الملائمة ، فإن التطور الشخصى اللاحق وإمكانية التشريك الكامل ستتأثر بشكل عكسى » .

ولقد أظهر إريك اريكسون Erik Erikson كم هو مهم ذلك التشريك المرتبط بالوظيفة فى تخطى أزمة الهوية فى فترة المراهقة ؛ « يمكن رؤية المراهقة على أنها **تأخر سيكولوجى** يحدث إبانها ، الاختبار الحر لأدوار مختلفة ، فإن الشخص اليافع قد يكتشف مكاناً فى أحد قطاعات المجتمع يكون ملائماً له / لها . وهنا يحصل الراشد اليافع

على احساس قاطع بالاستمرارية الداخلية وبالكرامة الاجتماعية ، يصل بين ما كان هو/ هى عليه كطفل بما يوشك هو/ هى أن يصير إليه ويقيم تناغماً بين **مفهوم الذات** وبين الاعتراف الاجتماعى [٥٥] ... ، ولذلك ، فإن حس الهوية ، يكون هو **الثقة اليقينية** فى إن الاستمرارية الداخلية تتوافق مع الأهمية التى حصل عليها المرء بالنسبة للآخرين ، كما يتم التدليل على ذلك فى الوعد المنظور المتمثل فى (سلك حياته) أو فى وظيفة » [٥٦]

وتنشأ المعضلة للشخص اليافع من التناقض بين الهوية وشيوع الدور ؛ إذ يتعين عليه/ عليها أن يختار دوراً واحداً من بين مجموعة مختلفة من الأدوار المتاحة ، والذى يكون بوسعه هو/ هى التوحد معه . فإذا لم يحدث هذا ، فإنه سوف يترتب على ذلك بالنتيجة شيوع الهوية . لأنه « العجز عن العثور على الهوية المرتبطة بالوظيفة هو الذى يقلق اليافعين أكثر من أى شيء آخر » [٥٧] . إن الثقة فى أن بالمجتمع وظيفة لهم ، ومكاناً يستطيعون فيه أن يحققوا ذواتهم فى علاقة انتاجية مع الآخرين ، هى مكون أساسى فى تطور الهوية الشخصية لليافعين ؛ إنها التعبير عن الحاجة للانتماء ، وللانغماس ، وللنشوء كذات .

« هناك إذن تشابه واضح بين تطور ثقة أساسية فى السنوات الأولى من العمر ، والتى تشتق من العلاقة مع الأم ، وبين اكتساب تلك **الثقة الاجتماعية الأساسية** والتى تشتق من الانغماس الكافى فى العمل ... وعدم تبلور تلك الثقة هو بداية أزمة للشرعية الاجتماعية ، إلى جانب أنه واحد من أهم الشروط الوجودية المسبقة لكى تظهر ثقافة تحتيه للشباب ، ولمحتواهم العقائدى » .

ويعتبر تبطل الشباب على نطاق جماهيرى انقطاعاً فظاً فى عملية التشريك ، ويفرز انهياراً مبكراً فى تلك (الثقة الاجتماعية) . إن البطالة هى مظهر واضح للاستغلال الرأسمالى ، والذى تقع تكاليفه مباشرة على عاتق العامل وعائلته . « وفى مجتمع طبقى ، فإن الطبقة السائدة تحمى نفسها ضد الآثار السلبية للتناقضات الاجتماعية للرأسمالية ، وتتخذ كل القرارات على أساس من معيار وحيد وأوحد للربحية ، وتنظر إلى العمل والعمال وفقاً لنفس المعيار . وبذلك فإن مصير الشخصى العامل يخضع للمتغيرات الناتجة عن عملية ليس له عليها أى سلطان » . وبالنسبة لهذا العامل ، فإن فقدان وظيفته

يقوض الهيكل الذى تعتمد عليه حياته اليومية ؛ ففجأة يجد نفسه مقطوعاً عن الجماعية ، برغم إرادته وبدون سبب ظاهر . وفى ظل غياب بدائل واضحة ، تكون هذه القطيعة عميقة الخطر . ففى البداية ، ستنتج مستويات عالية من الحيرة .

ولسوف تنتج المحاولات الفاشلة للعثور على عمل آخر ، وامتداد أجل البطالة نتائج سيكولوجية اشد خطورة ، كما أظهرت ذلك عدد من الدراسات ، بما فى ذلك ضياع تقدير الذات ، وشعور متنامى بعدم الكفاية وبالعجز ، وتلمس سقوط المكانة فى عيون الآخرين ، واحساس بالفشل وما يترتب على ذلك من ضياع الطموح ، مؤدياً إلى ضياع المنظورات والاهتمام ، وانحطاط الروح المعنوية ، والاضطراب والقابلية للإثارة ، وفى النهاية العدوان .

« يدلل كل هذا التصوير التجريبى على **بداية تحلل الهوية الشخصية** ، وتفكك تنظيم الشخصية . إنها جانب واحد من الحركة الأوسع التى تنتج الأزمة الاقتصادية من خلالها التشتت الاجتماعى التى تؤدى بدورها إلى أزمة فى الشخصية ـ كما أشار إلى ذلك الأستاذ فورتادو Furtado » .

ويجب النظر إلى بطالة الشباب من وجهة نظر الاندماج . وعادة ما ينظر الاقتصاديون إلى هذه القضية وفقاً لمعايير (ترشيد سوق العمل) ، بينما ينظر علماء الاجتماع إلى قضية إنسيابية التمفصل بين النظام التعليمى التحتى وبين الإنتاج ذاته . « وبالنسبة لنا فإن القضية الأساسية هى التغييرات الشخصية التى تحدث فى الذوات ، كنتيجة لدواعى التأقلم التى يفرضها النظام الاجتماعى ، إلى جانب الضرورة الذاتية لوجود هوية تحتيه مهنية والتى تحتل مكانة رئيسية فى التكوين الكلى للشخصية » . وفيما بين اليافعين ، فإن العقبات التى تعترض سبيل هذا التطور تقتحم على العملية العادية لبناء الهوية مجراها . إن تجربة البطالة لا تؤخر التجربة وحسب ، إنها تنفيها ، بإشارتها إلى أن المرء زائد عن الحاجة ، وذلك فيما يتعلق بالمجتمع . إن التشريك ينتج الأمل ؛ أما البطالة فتدمره ، وهى تنتج أعمق مشاعر الفشل قاطبة ـ اليأس من الذات . « إنما هو مجمل الوجود المستقبلى للذات ذلك الذى يكون محل رهان عند تلك اللحظة فى العمر التى يكون فيها تأكيد الذات ضرورياً للغاية » .

وفى هذا الموقف ، يبحث اليافعون عن طرق بديلة لتحقيق الذات ـ ليس بدافع من حب الاستطلاع أو الانجذاب إلى المجهول ، بل بوصفها الوسائل الضرورية للبقاء السيكولوجى . إن هذا هو الذى يفسر ظهور تشكيله متنوعة وعريضه من الثقافة التحتيه للشباب التى يسود فيها السلوك العنيف أو التخريب .

إن بطالة الشباب تعرى عدم قدرة المجتمع على استيعاب قضيته البيولوجية الخاصة . وبوصفها انكاراً للشروط اللازمة للتطور الإيجابى للشخصية ، « فإن **التجربة السيكولوجية** للبطالة تحتاج لأن تتحول إلى **وعى سياسى** ؛ وهذا هو الشرط الأول لاستعادة الكرامة الشخصية الجريحة للمتعطل » . هكذا فقط يمكن ضمان حدوث تغير اجتماعى هام وتقدمى ؛ فالبديل هو ظهور ثقافات تحتيه جديدة (منحرفة) و(قاصرة) ، إلى جانب انتشار الأساليب المحافظة المعنية فقط بالحياة الخاصة ، وبالنقود ، وبالانغماس النرجسى فى الذات » .

القسم الخامس
تقارير

مقرر القسم الأول : خوسيه أغسطين سيلفا ـ ميخلينا .
مقرر القسم الثانى : بارون دى .
مقرر القسم الثالث : إيمانويل والرشتين .
مقرر القسم الرابع : جان كاسيمير .
التقرير العام : جيمس . ا . ماراج .
تأملات حول ندوة مدريد : برونو ريب .

لاحظ خوسيه أغسطين سيلفا ـ ميخلينا فى تقريره حول القسم الأول « الأنماط المتغيرة فى الاقتصاد العالمى » أنه وبالنظر إلى القضية العامة للندوة ، ظهرت ثلاث قضايا أساسية من مجمل الاسهامات هى : تغيير الهياكل والأنماط الإقتصادية الدولية ؛ وتغيير العلاقات السياسية والثقافية ؛ ثم المسائل المنهجية المنبثقة من تطور البحث فى هذه المجالات.

وفيما يتعلق بالمنهجية ، فلقد كانت هناك حاجة واضحة لتحديد وحدة التحليل الأولية ، ووحدة الفعل الأولية .

« فلقد شعر بعض المتحدثين بأن وحدة التحليل الأولية يجب أن تكون هى إقتصاد العالم (كما حددها الأستاذ والرشتين) على الرغم من أنه لا يترتب على ذلك وجوب أن تصبح هى ذاتها الوحدة الأولية للفعل ـ والتى ستستمر لفترة قادمة من الوقت فى أن تكون هى الدولة القومية . وركز متحدثون آخرون على أهمية التمييز بين الوحدات حتى لا يتم طمس العلاقة الجدلية بين الأجزاء والكل ؛ أى بين الدول القومية بوصفها وحدات أولية للفعل والتى سيؤدى تغييرها إلى تغيير النظام العالمى بالتداعى ، من جانب ، ومن جانب آخر الطريقة التى تنبه بها التغييرات على المستوى العالمى التغييرات المقابلة على المستوى القومى أو بدلاً من ذلك تقيد هذه التغييرات . وباختصار ، فإنه مسألة مكان التغيير تحتاج إلى إيضاح طالما أن هذا سيكون له تداعياته عند الاختيار بين العمليات الأساسية » .

وكانت هناك أيضا حاجة ، جرى الشعور بها ، لتوضيح البعد الزمنى المرتبط بهذه العملية ؛ « فقد كان معروفا تماما أن مصطلحات على شاكلة المدى (القصير) و (البعيد) تعنى أشياء مختلفة فى المناهج المختلفة (بل وحتى من منطلق المنظورات المختلفة الموجودة فى كل منهج) . ولسوف يؤثر هذا بوضوح على كل من نوع التنبؤات التى طرحت ، والمضامين السياسية المستخرجة منها » .

وبالنظر إلى تغيير الأنماط الاقتصادية ، جرى الاتفاق على أن مستقبل عملية التنمية سوف يتأثر بالحدود البيئية وبالطابع المحدود لموارد الطاقة .

« فلقد تـم إبراز أن الشكل الراهن للنمو الإقتصادى لا يمكن المحافظة عليه فى المدى الطويل (٥٠ عاما) بسبب استخدامه العالى للموارد المادية . ولذلك فلسوف يتنامى الضغط من أجل استبداله بنمط آخر من التنمية يستخدم نسبة متزايدة من الموارد غير المادية . وبرغم ذلك ، فليست هناك أية بوادر ، تفيد بأن النظام الرأسمالى مستعد لذلك ، ومن الناحية الأخرى ، جرى الاحتجاج بأن مشكلة الحدود البيئية يتم فى الغالب التهويل من شأنها ، وأن حل المشكلة ينطوى على تبنى أحد الجوانب القائمة فى منطق الاشتراكية ، وبالذات التخطيط .

وتعتبر مشكلة انعدام المساواة الدولية إحدى المشكلات المرتبطة بهذا الموضوع ... ولقد لوحظ أن النموذج السائد للتنمية أدى إلى فجوة متزايدة بين المركز والمحيط ، وإحدى نتائجها ستكون هى تزايد عدم الاستقرار على النطاق العالمى . وجرت الإحالة أيضا إلى عدم التكافؤ فى العمليات العلمية والتكنولوجية ، بمعايير تغيير الهيكل الإنتاجى ، وتأثيراتها على التبادل غير المتكافىء . وكلاهما يعتبران عوامل مساهمة فى تعميق عدم المساواة بين المركز والمحيط . وتـم التأكيد على جانبين اثنين بالذات ؛ (أ) استراتيجية كل من أمم المركز والشركات المتعددة الجنسية المتمثلة فى نقل التكنولوجيا البالية للبلدان المتخلفة ، إلى كل من القطاعات الصناعية التقليدية وما يسمى بالقطاعات الصناعية الرائدة ، و(ب) تقوية هذه العملية عن طريق توجيه النشاط العلمى والتكنولوجى فى البلدان المتخلفة بحيث يكون لها علاقة هشة بعملية الإنتاج » .

ثـم انتقلت المناقشة بالتالى إلى المضامين النظرية والسياسية للتبادل غير المتكافىء ،

وبالذات الطريقة التى يؤثر بها على مفهوم الأسعار العادلة ، من جانب ، وعلى تنبيه الحركات القومية ، من جانب آخر . لأنه ، وكما تـم ابراز ذلك ، « فإن التبادل غير المتكافىء يرجع بالتحديد إلى الطريقة التى يتم بها اعادة توزيع ذلك الذى تـم الاستحواذ عليه بالفعل » .

« وكذلك ، فإن للبطالة ، طابعاً جديداً ، طالما انها وبشكل متزايد نتيجة للتشغيل الذاتى للآلات (أوتوميشن auto mation) ، الذى يعنى أن البطالة تزداد بالرغم من الزيادة فى الطاقة الإنتاجية . ولذلك ، فإن الخلاصة ، كانت هى أن حل هذه المشكلة يكمن فى عالم التنظيم الاجتماعى وليس فى عالم الاقتصاد السياسى » .

واهتمت النقطة الثالثة للمناقشة بالتغييرات السياسية والثقافية ، وهنا أصر المتحدثون على أن المشكلة الواجب التصدى لها هى تغيير هيكل معين للسلطة ، رغم أنهم أخذوا فى إعتبارهم دائماً علاقته بأساس إقتصادى محدد ، له طبيعته الضرورية والمقيدة . وفى هذا السياق فإن جوانب مختلفة جرى إعطاؤها اهتماماً خاصاً ،

« (أ) الحاجة للارادة السياسية لإعادة تنظيم الموارد الأولية للسلطة فى العالم ، وعلى سبيل المثال ، السكان ، الذين يمتلك منهم العالم الثالث وفره ، والأسواق ، والموارد الطبيعية غير القابلة للتجدد (مثل أوبك) وخلق واستخدام التكنولوجيا ويتعين على العالم الثالث أن يخلق تكتلات سياسية قادرة على أن تصبح قوة عالمية . ويبقى أن هذا وحده لن يكون كافيا ، كما أظهرت ذلك حالة بلدان الأوبك ؛ لأن هذه القوى الجديدة يمكن أن تسعى لكى تندمج فى التيارات السائدة ، وترتبط برأس المال الدولى ، وعلى سبيل المثال ، لكى تزيد أرباحها ، وبذلك تعمق عدم المساواة العالمية إن مثل هذه القوى العالمية الجديدة بينما يجرى تشكيلها ، يجب أن يكون لها ، لهذا السبب ، أولويات واضحة ـ مثل ، الجوع ، وتطوير تكنولوجيا جديدة ، وأهداف أخرى مماثلة » .

وفى نفس الوقت ، فلقد كانت هناك حاجة لدراسة التغييرات الضرورية على مستوى الدولة القومية بهدف تسهيل التغيير على النطاق العالمى . ولذلك ، فإن إعادة ترتيب الأولويات اللازمة للفعل العالمى ، سوف تتضمن تغييرات فى توزيع الدخل

لصالح الغالبية العظمى فى الأمة ، والتى ستشتمل بدورها على تغييرات ذات طبيعة سياسية واقتصادية عند هذا المستوى .

« إن ثورة ثقافية يجب أن تصاحب وتسهل مثل هذه التغييرات ، وتتركز المناقشة فى هذا الصدد على القضايا التى تمت إثارتها فى الأبحاث ؛

(أ) عقيدة التنمية ، أم التحديث فى صورها المتعددة ؛

(ب) منطقيات الاشتراكية ، والسيطرة ، والمشروع الحضارى .

وفى هذا السياق تم إبراز أن استراتيجية (تضييق الفجوة) تتجاوب فى الواقع مع منطق السيطرة . ومن جانبه ، فإن بمنطق الاشتراكية ، قد أحدث تغييرات هامة فى الساحة العالمية وفى ديناميكيات السياسة العالمية ، رغم أنه لم ينجح بعد فى تغيير قانون القيمة . وجرى الشعور بأن منطق المشروع الحضارى ، لم يتبلور بعد فى شكل منظورات واقعية للتغيير . وواضح ، أن المنطق الداخلى فى الحالات الثلاثة لم يكن منفصلاً فى كل منها عن الآخرين ، وأن المحصلة المحتملة كانت نوعاً من التوليف فيما بينهم . ولأن كل منطق يحتوى على نماذج مختلفة ، فإن المشكلة جرى النظر إليها بوصفها معقدة للغاية وبالمثل فإن التطورات الملموسة الممكنة ستكون متباينة » .

وقدم الأستاذ بارون دى تقريره حول القسم الثانى ـ « الثورة العلمية والتكنولوجية » ـ بإبراز تفرقة عريضة بين الأبحاث الخمسة المقدمة ، حيث كان إثنان منها معنيان بالجوانب الرحبة للقيم الإنسانية ، فى حين صدرت الأبحاث الثلاثة الأخرى نفسها لمشكلات محددة ثقافية أو اقتصادية .

ولقد كانت الافتراضات العامة التى طرحها جولبيوفسكى ، هى التى وفرت نقطة البداية للمناقشة ، وكان فيها الإسهام الأول (من دوران Duran) قد تبنى الموقف القائل بأنه ، على حين كان التحكم فى التكنولوجيا قضية هامة ، فإن نقطة الانطلاق يجب أن تكون مناقشة خصائص السلطة المنتشرة لتحقيق مثل هذا التحكم .

« وبعيدا عن مسائل القيم ، فما كان أيضا محل رهان إنما كان هو أى الموارد متاحة للمحافظة على النظام الاجتماعى ، وأى قطاعات السكان كانت هى المستفيدة من

العملية . ولم تجر مناقشة الامكانيات المستقبلية الكامنة للإليكترونيات ، والطاقة ، والاستخدام الممكن لقاع البحر ، وكذلك لم تجر مناقشة التكنولوجيا الحيوية فى علاقتها بإشكالية الصناعات الدوائية .

إن الفكرة القائلة بأن الإنسان يسخر التكنولوجيا هى فكرة قوية جدا فى البلدان التى مارست السيطرة العالمية ؛ وإذا تجرأنا على التفكير فيما يمكن للتكنولوجيا أن تفعله كما طبقت على الرجال وكذلك على النساء ، فإن الناس قد يعيدون التفكير وقد يعيدون صياغة أنفسهم وفقا لمعايير علاقتهم بالتكنولوجيا بوصفهم أشخاصاً أحراراً .

وبنفس الدرجة ، فإن مفهوم الدكتور باريل عن التعالى كان أيضا ثقافيا وعقليا ... وتشبيه لإعادة الإنتاج البيولوجية (التكاثر) ، لأنه يرتبط بالمشاعر ، وبوصفه كذلك فقد كان من العسير على الرجال أن يقيموا تجربة النساء فى القضايا المرتبطة بميلاد الأطفال » .

وفيما يتعلق بالتكنولوجيا العلمية الحيوية ، فقد خضعت لثورة لا يصدقها العقل والتى ، وطبقا لريب ، سوف تؤدى فى غضون خمس وعشرين سنة إلى ظهور الحاجة لتدريب الناس على التعامل مع الطرق الجديدة ، وبالذات لجهاز للتعامل مع العقل . وتقدم الثورة فى علوم الوراثة والبكتيريا إمكانيات مماثلة ، لدرجة أن « العقل الإنسانى سيتعين عليه أن يجهز نفسه عن طريق إعادة التفكير فى مفهوم الطبيعة الإنسانية على ضوء تلك الإمكانات المستقبلية والمنظورة » .

ومصدرا نفسه على وجه الخصوص لملاحظات باريل ، أكد فورتادو على أن « الصورة المرغوبة اجتماعيا للإنسانية كانت بوجه عام صورة ديكارتية وعقلانية ... ويبقى ، أنه فى ظروف اليوم ، فإن التغيير الاجتماعى يجب أن يتبنى الثورة الثقافية بوصفها هدفاً له وليس فقط إعادة التنظيم الاجتماعى . ويتعين على المجتمع أن يقرر ابتداء ماهى الكيفية التى ستعيد إليها مطالبة ، قبل أن يفكر فى كيفية تنظيم وقت فراغه » . وأضاف بوتشوى أنه « لا يجب أن يكون هناك أى اضطراب فى المفاهيم المستخدمة بشأن الجوانب الاجتماعية للتكنولوجيا . فهل كان التحكم مرتكزاً على رغبات رجال ذوى نية حسنة ، أم على حقائق السلطة السياسية ؟ هل تعنى التكنولوجيا الغلاقات الاجتماعية وحسب ، أم أنها تتضمن اختيارات مرتبطة بعمليات الإنتاج ذاتها ؟ » .

وقد أثار مفهوم « الاقتصاد المزدوج » بعض الجدل .

فإعلان باريل عن أنه مفهوم مفيد يصدر نفسه للعلاقة الهامة بين الفرد وعمله ، ردت عليه لجار التى شعرت بأنه كان مفهوماً ، مبسطاً للغاية ويقيم علاقة ثنائية بحتة بين الإنسان وعمله الخاص ، ويفشل فى النظر إلى التناقضات بين الرجال والنساء والتى تمتد عبر الكثير من الارتباطات الأخرى » . وفوق ذلك ، فقد إحتجت ، بأن الثقافة يجب اعتبارها بمعايير السلوك الاجتماعى بدلا من اعتبارها عقلياً وفردياً .

وتساءل كاسيمير لماذا كان الناس منشغلين إلى هذا الحد بالكامل بمشكلات السيطرة بواسطة التكنولوجيا ، فى الوقت الذى يمكنها فيه بشكل متكرر أن تعين التنمية الثقافية وكذلك الاقتصادية .

ووسع عبد الملك المناقشة إلى جوانب العادات المحلية فى بلدان مثل اليابان ومصر ، حيث لم تؤثر الدولة مباشرة على العلاقات داخل الجماعات « إن تغيير النظام الاجتماعى العالمى الجديد يجب أن يعطى مزيدا من الاهتمام للقوى الدامجة المتمثلة فى الواجب والالتزام بقدر أكبر مما يعطيه لها فى الوقت الراهن ، كما أنه لا يجب استبعاد اختيارات الابداع الذاتى المستقلة عن التكنولوجيا الغربية » .

وعاد الزعيم إلى « قانون التطور التكنولوجى غير المتكافىء » وأكد على أنه « طالما أن البلدان النامية لن يمكنها (اللحاق) بالغرب ، فإن كلا من قطاعى العالم يتعين عليه أن يحدد نسقاً جديداً من القيم الاجتماعية ، وأنماطا جديدة للاستهلاك تعطى بدائل جديدة فى إنتاج التكنولوجيا . وفوق ذلك ، يجب إدراك أن إشراف الدولة قاد الشركات الأصغر ، غير المتعددة الجنسية للبلدان المتقدمة لكى تبتدع نقل التكنولوجيا ، واستنزاف القيمة من البلدان النامية . ولم تدخل الشركات المتعددة الجنسية هذه العملية إلا فيما بعد ، وأعطوا طابعا عاما لكل من نقل التكنولوجيا ولحيازة القيمة من المحيط » . وأضاف جولبيوفسكى أن التكنولوجيا . بالرغم من سوء استخدامها ، كانت عنصرا للتقدم وهى « لذلك يمكن أقلمتها مع الضرورات والخصوصيات القومية » . إن القضية ، كما استأنف القول بارون دى نفسه ، أصبحت أكثر تعقيدا بواسطة الرج الرأسمالى للتكنولوجيا على النطاق العالمى ، وخصوصا عندما يتعارض هذا مع المقاييس

والمعايير المحلية ، مثل تأثير التكنولوجيا الموسيقية الاليكترونية العالية الدوى ، والتى يجرى تسويقها بواسطة الشركات المتعددة الجنسية على حساب تدهور الأشكال الموسيقية الجماعية فى الهند وربما أيضا فى بلدان عديدة أخرى . وهكذا ، « فإن تقبل التكنولوجيا الغربية أدى إلى سيطرة رأسمالية عالمية . ثم وفى مكافحة هذه العملية ، كان يجب تركيز الاهتمام على المبادىء الاشتراكية بشأن الخصوصية المحلية والانضباط الذاتى للتصدى للنزعة الاستهلاكية البورجوازية » .

وفى المساهمة الأخيرة فى الجدل ، أعاد الأستاذ عبد الملك التأكيد على أن « المشكلة لم تكن هى أقلمة التكنولوجيا بل تعبئتها من أجل الإنبثاق الحقيقى للتنمية المحلية فى الشرق . فالإبداع كان هو الضرورى » .

وقدم الأستاذ ايمانويل والرشتين تقريرا حول الأبحاث والمناقشات التالية فى القسم الثالث من الندوة ، المعنية بـ « الدولة ، والعاملون والطبقات المهيمنة » .

« لقد بدأنا جميعا من فرضية عامة ؛ لقد كان هناك ومازال موجودا فى العالم الحديث ، سوء توزيع جذرى للسلطة الاجتماعية ـ داخل العالم ككل (القلب / المحيط ، وحضارة الغرب / والمناطق الحضارية الأخرى) ثم وفى كل دولة على حدة (البورجوازية / البروليتاريا ، والرجال / والنساء ، إلخ) » .

« ويرتكز هذا التوزيع غير المتكافىء للسلطة بطبيعة الحال على حقائق الواقع الاقتصادية والسياسية ؛ كالنفاذ إلى دوافع عملية الإنتاج ، والتحكم فى وسائل العنف . لكنه يتضمن أيضا مكوناً عقائدياً قوياً . فعالم البورجوازية المنتصر (الغربى فى الأصل) يعلن وينشر عقيدة تتكون من التقدم ـ نحو ـ (التنمية) ، محددة بالأساس فى معايير كمية واقتصادية تسهل عملية التراكم اللانهائى وتبرر (التطور) غير المتكافىء على أنه مؤقت ، يتعين التغلب عليه عن طريق الاستيعاب الثقافى لفلسفة التحديث ، و (اللحاق) .

وتعبىء الحركات التى تنهض لتحدى هذا التوزيع السىء للسلطة الاجتماعية بين الطبقات والشعوب قوة سياسية ، وتسعى للإستيلاء على سلطة الدولة بوصفها آلية أولية

لإعادة توزيع السلطة . وهم يسعون أيضا ، فى كثير من الحالات من خلال البعث الثقافى لأنساق أخرى من القيم .

ولقد شهد القرن العشرون الكثير من العمليات لمثل هذه الحركات ، والتى بدأت تنقل بفعالية الميزان العالمى للقوى . إلا أنه شهد أيضا العديد من خيبات الأمل بسبب الدرجة المحدودة لتلك النجاحات . وفى بعض الأماكن ، جرى ببساطة مجرد استبدال الهياكل الاقتصادية الاستعمارية التقليدية بهياكل اقتصادية استعمارية جديدة أكثر دقة . وفى أماكن أخرى ، حيث أستولت حركات العمال على السلطة ، فلقد وجدت الطبقات العاملة نفسها على وجه القطع فى صراع مع الإدارات .

ولم يكن هناك اتفاق كامل فيما يختص بالتفسيرات المقدمة لهذا النجاح المحدد . فلقد اقترح البعض أن حيازة سلطة الدولة كان المفتاح لنظام عالمى جديد وأنه وببساطة يتحقق منه بعد ذلك القدر الكافى . وتساءل الآخرون عما إذا كان إنجاز مهمة الاستيلاء على سلطة الدولة هو الطريق الأمثل إلى التوزيع المتساوى للسلطة الاجتماعية . واقترح البعض أنه ربما لم يكن التجمع فى أقاليم أصغر مشابهة للدولة (أوثق ارتباطا بالاشراف الشعبى ، وأكثر حساسية للدواعى البيئية) هو التكتيك الأفضل .

وبالنسبة إلى الجميع ، كانت الأسئلة الأساسية التى يتعين الإجابة عليها عند تعميم الاستراتيجية الملائمة للتغيير هى :

وبالنسبة إلى الجميع ، كانت الاسئلة الاساسية التى يتعين الإجابة عليها عند تصميم الاستراتيجية الملائمة للتغيير هى :

(أ) من هم الوكلاء الأكثر رجحانا والأكثر فعالية للتغيير ؟ .
(ب) ما هى أنواع التغيير التى ترغب فيها والتى ستبتعد عن العقيدة التنموية ؟
(جـ) كيف نستطيع أن نتفادى الإستيعاب من قبل القوى المقاومة للتغيير الأساسى ؟

إننا نبحث عن الطرق التى يمكن بواسطتها سبك منطق الاشتراكية بمنطق المشروع الحضارى فى أشكال لا تؤدى ببساطة إلى إعادة إنتاج مظالم السلطة الاجتماعية فى ظل عباءات خارجية جديدة . إننا نفعل هذا عند نقطة فى التاريخ حيث ، ولأول مرة ، كل المناطق الحضارية فى حالة اتصال مباشر مستمر مع بعضها البعض ، وبالتحديد

بسبب من التقدمات الاقتصادية والتكنولوجية لذلك النظام العالمى ذاته الذى هو فى أزمة » .

وفى المناقشات التالية صدر المتحدثون أنفسهم للتركيب بين الثقافات ، ولتأثير النساء على النضالات السياسية فى الدول القومية المختلفة . ومرة ثانية ، أكد تشلسو فورتادو على عقيدة التقدم بوصفها « مفهوماً عبر طبقى ، وادراكاً حسياً للكائنات البشرية » . وهكذا فإذا كان العالم الثالث قد قطع شوطا بعيداً داخل الاطار العقائدى للتنمية الاقتصادية فى سياق قدرة الانسان على بلوغ الكمال ، فقد آن الأوان للعالم الثالث لكى يشيد فكرته الخاصة عن الانسان . وربط عبد الملك هذا بمفهوم « النهضة » ؛ وهذا يستلزم بدوره ، وكما لاحظت سيلفا ميخلينا ، أن ندرس بالتفصيل الشكل السياسى الذى تتخذه العلاقات الجديدة للاستعمار الجديد .

لقد اتخذت الأبحاث الثلاثة فى هذا القسم الرابع والأخير ، « الشباب ، والجنس ، والعائلة ؛ والبحث عن وحدات جديدة للحياة » كنقطة بداية لها تأثير بطالة الشباب على التشريك ، وتعاقب الاجيال الاجتماعية ، وانهيار الهياكل الثقافية التقليدية تحت وطأة هذا التأثير المزدوج . وقال الدكتور جان كاسيمير فى تقريره حول المناقشة .

« لقد تركزت المناقشة فى هذا القسم حول دور النساء فى المجتمع ، وعلاقاتهم بأجسادهن الخاصة ، وبالموت ، ومخاطر اختصار دور النساء لمجرد دور الأمهات . وعند تحليل العلاقات بين النساء والعائلة ، لوحظ أن العائلة كوحدة تنهار فى كل من الغرب والعالم الثالث . وفى الغرب ، فإن هذا ــ وبتعبيرات عامة ــ يعكس تقدما ؛ واليوم ، فإن حضانة الأطفال يمكن أن تنتقل لأى من الأبوين . وبالمثل ، فإن نشأة العائلات ذات الأب الواحد أو المتعدد ، يمكن أن تخلق انحرافات ، لكنها تستطيع أن تولد أيضا روحا جماعية جديدة .

إن دور الأمهات فى نقل الثقافة ينتقل الآن إلى مؤسسات أخرى . وفى داخل العائلة ، فإن المستوى التعليمى الأرقى عموما للأب مضافا إلى نشاطه خارج المنزل يميل إلى طمس الأم ، ويدفع الأبناء للتوحد مع الأب ، ملحقا الضرر بالإستمرارية وبإعادة إنتاج الثقافات القومية » .

وبرغم ذلك ، تنشأ الصعوبات ، عندما تطرح قضية النساء بوصفهن وحدات للتحليل الاجتماعى وللفعل الإجتماعى . وعلى سبيل المثال ، جرى الاحتجاج ، بأن دور النساء فى إيران هو دور ثانوى ، فى حين مالت تعليقات أخرى إلى التشديد على دور النساء فى الحركات القومية فى الهند ، وفى الثورة الصينية ، ـ بالرغم من أنها لم تفض إلى انعتاق أكبر للنساء . وفى اليابان ، على النقيض ، فإن علاقات الأم بالابن ما زالت تتحدد بواسطة الزوج . وبالفعل ، فإن الكثير من الحركات الثورية أظهرت موقفا محافظا لافتا للنظر إزاء قضية المرأة . وأخيرا ، كان لانهيار الاسرة آثار قوية بالنسبة لتشريك الأبناء ، وهى العملية التى انتقلت الآن بشكل متزايد إلى الأحضان المجهولة ممثلة فى حضانات ورياض الأطفال .

إن مناقشة مشكلات الشباب ، التى كانت القضية الأساسية فى الأبحاث ، قد اتخذت مكانة ثانوية بالنسبة إلى مناقشة قضية النساء .

« فى سياق اعادة التنظيم الاجتماعى والاقتصادى وتأثيراته المتوقعة بالنسبة إلى الشباب الأسبانى ـ إلى جانب تحليله فى حدود الاطار العام للأزمة الإقتصادية العالمية ـ اتجهت المناقشة إلى العلاقة بين البطالة الكبيرة وعملية التحول الديمقراطى الجارية الآن فى اسبانيا . وفى تعبيرات أكثر عمومية . تم التعبير عن القلق فيما يختص بأوجه عدم الاتساق التى يدعى الشباب لحسمها ، اولئك الذين تم دعوتهم للقتال من اجل بلدهم ، ولكن المنغمسين فى عملية اتخاذ القرار السياسى بطريقة تتجاوب مع المسئوليات التى يتحملونها فى تلك المجالات الأخرى .

ولقد جرى الاتفاق على أن شباب اليوم يبحث عن الانسجام ، لدرجة أن الاختلافات الجنسية تميل لأن تضبح خابية ، بينما تم إقامة وسائل أخرى للتمييز فى نفس الوقت ، كما هو واضح فى سلوك ما يسمى (لواء السراويل الجينز) . وفى الهند ، على سبيل المثال ، فقد لوحظ أن سلطة الشباب كانت عنصرا هاما فى السياسات الحزبية الرسمية إبان السبعينيات ، فى محاولة لتعبئة احباطات الشباب ونقل بعض من عناصر السلطة إليهم . ومن الحقيق أن زعماء الشباب قد تحملوا مسئوليات أضخم كنتيجة لذلك ؛ إلا أن مخاطر تضليل الشباب لا يمكن غض النظر عنها .

ولقد شعر المتحدثون بأن مشكلات الشباب كانت فى الأغلب مشكلات جيل راشد عجز عن نقل رؤية باندونج للجيل الأصغر . وهكذا فإن الفجوة بين الشباب والراشدين يمكن رؤيتها على أنها غياب لمبدأ من مبادىء الاندماج . وبوجه عام ، تم التأكيد على أن مشكلة الشباب تنشأ من العلاقات الموجودة داخل النظام الاقتصادى الذى يعترف فقط بالأفراد ، والمستهلكين ، والعمال ؛ وفى هذا السياق ، فإن بطالة الشباب تتوافق مع انهيار العائلة . هل اذن مازالت تلك التقسيمات إلى شباب ، وراشدين ، وكبار السن ، تقسيمات صالحة للعمل بها من أجل تفسير مشكلات المجتمع ؟ فعلى الرغم من أنها كانت صالحة ، فإن الإهتمام يجب أن يوجه أيضا إلى الخصائص الثقافية القومية وإلى الاختلافات بين الشرائح الاجتماعية » .

فى هذه الجلسة ، وبعد أن قدم مقرروا الأقسام الأربعة ، ملاحظاتهم الفردية التى استخلصت فى النهاية من ملخصات الأبحاث فى تلك الأقسام ، قام المقرران العامان ، الدكتور جيمس ماراج ، والدكتور برونو ريب بايجاز مداولات الندوة .

وقد امتدح الاستاذ ماراج التقارير الأربعة بسبب طرحهم البارع والدؤوب للأبحاث والمناقشات ، ولاحظ أن تقريره العام الذى وضعه كان القصد منه أن يكون « بوصفه تقريراً **حول** ، وليس تقريراً **عن** الاجتماع » .

« وبينما ادرك ضرورة اطلاق عنان الحرية للخيال (ولن يكون هناك أى إبداع بدونه) ، لكننى وبنفس القدر أدرك أنه عالم واقعى ذلك الذى نعيش فيه ، عالم من انعدام المساواة ، والمظالم ، والاستغلال ، والفقر ، والجوع لدرجة أننا نسعى إلى تغييره . إن التحليل مهم ــ لكنه ليس كافيا ؛ يجب علينا أن نشير إلى دروب العمل ، وبدون أن نعرضها بالضرورة على أنها علاجات سحرية شافية أو وصفات طبية جاهزة . وكالكشافة الذى يبحثون عن الدروب فى الأدغال ، فإن اولئك الذين يشيرون إلى دروب لا تقدم مخرجا يساهمون على الأقل بنفس المقدار الذى يساهم به أولئك الذين يتعثرون على المخرج . أعتقد أننا الآن أكثر وضوحا فيما يتعلق بأين يتعين علينا البحث عن البدائل فى التطور الثقافى الاجتماعى ؟

واسترسل الأستاذ ماراج ليعلق على الكيفية الثقافية الراقية للأبحاث ، وعلى وجه الخصوص مساهمة الأستاذ فورتادو ، الذى أثار قضايا جرت العودة إليها مرارا فى مجرى المناقشة . فقد أبرز القضايا المعقدة الداخلة فى محاولة الاحتفاظ بوجهة نظر شاملة ـ لأنها تضعنا وجها لوجه مع مسألة المواجهات السياسية التى فجرت سباق التسلح ، ومع التطور التكنولوجى الذى يكون فى الغالب نتيجة ثانوية لسباق التسلح ، ومع قضية الاندماج الأوثق للأسواق ولظهور العالم الثالث بوصفه ممثلاً سياسياً فاعلاً على المسرح العالمى . وقد أشار أيضا إلى الضغوط البيئية وإلى الطبيعة غير المتساوقة للنشاط الاقتصادى الدولى ، والذى كانت إحدى نتائجه هى سياسة الحماية الانتقائية من جانب بعض البلدان الرأسمالية . فلقد قدمت تلك التعليقات « إطاراً مفيداً لمداولاتنا » .

ولاحظ ، أن بحث الأستاذ عبد الملك ، قد أشار إلى « انهيار بعض الأنماط التقليدية للهيمنة ، وإلى الأولوية التى يحظى بها العامل السياسى فى الهجوم على الإمبريالية والفاشية » . وفى حركات التحرير ، على سبيل المثال ، كانت السياسة هى السائدة ، مصحوبة بعامل قوى يمثل فى البحث عن الهوية القومية .

« لكننى أعتقد أنه سيوافق على أن الموضة التى استولت علينا قبل بعيد ، أدت إلى أن يحصل العامل الاقتصادى على قصب السبق . لقد شهدنا تعزيزاً لنماذج المركز والمحيط ، وفى بعض الأحيان يكون المركز الاقتصادى لا يختلف إلا فى القليل عما كأنه المركز الإمبريالى بالمعنى السياسى . وقد جعل هذا من التكنولوجيا قدس أقداس جديد يتعين علينا عبادته . وهو قد قاد أيضا إلى إقامة مقياس جديد مقسم إلى (مراحل التنمية) ، ومقيم إلى درجات حسب مستويات التصنيع . وبدا التقدم كما لو كان محددا بوصفه مرادفا للتنمية ، ثم إن التنمية ذاتها يتعين اختبارها على أساس النماذج الغربية للتصنيع » .

وتبعا لهذه المصطلحات ، فإن أفريقيا ، وآسيا ، وامريكا اللاتينية ظهرت وكما لو كانت تنتظر ببساطة لأن يتم تحديثها ، أو تغريبها . ولذلك فقد اشتملت الأنماط الجديدة للسيطرة والناتجة عن هذا الوضع على إمبريالية ثقافية مزدهرة أيضا .

« إلا أن الحصى النهائى تم تجنبه بظهور الفلسفات الجديدة للاعتماد على الذات

وللابداع المحلى ، المنبثقة من قومية كانت قد بدأت تقاوم الاخضاع المستمر . إن هذه الطرق المخالفة ، برغم ذلك ، جرى تقييدها فى الغالب ما لم تكن قد سحقت عن طريق الضغوط التى بذلت بواسطة ومن خلال أولئك الذين يمسكون بالسلطة وبالنفوذ ، إلى أن تشكلت (المعجزة) اليابانية بدون التضحية بتلك السمات المحلية ... ثـم أنه وإذا كانت الينابيع اليابانية كونفوشيوسية فى التوجه ، فإن هناك ينابيع أخرى ألهمت بواسطة الفلسفات والعقائد الأخرى فى أفريقيا ، وآسيا ، وأمريكا اللاتينية ، والعالم العربى . فإذا ما كنا قد نهلنا بقدر من العمق من تلك الينابيع فلربما ، كنا نحن أيضا ، قد أنجزنا معجزات ، أو ما يقرب من المعجزات » .

ولقد حدد الأستاذ ماراج ثلاث قضايا تكررت عبر مجمل المناقشات ؛ الأولى تناولت « السلطة والتحكم » وتساءلت « أين تقع مواقع السلطة ، ومن الذى يتحكم وكيف يتحكم » ؟ واهتمت القضية الثانية بـ « تقسيم العمل » عند كل مستوى ، والذى بدا أنه يوفر أداة لتحديد كل التقسيمات داخل البلدان وفيما بينها . وتعلقت القضية الثالثة بـ « التقدم والتنمية » . « ولقد اتفقنا على أنه يجب أن يعاد التفكير فى التقدم بمعايير التراث الثقافى الضخم للبشرية ، ابتداء من المستوى الداخلى وحتى المجال الدولى . إنى أعتقد أن أى مناقشة للبدائل تستلزم إطاراً للمناقشة ينبع من التركيب الخلاق بين التراث الثقافى للبشرية ــ وهذا بدون فقدان رؤية المستقبل المحدد » .

إن هذا الوضوح الجديد ، فى رأى الأستاذ ماراج ، قد أتى من الاطار الواسع لاسهامات الزملاء الذين عكس كل منهم فى آرائه خلفيته الثقافية الخاصة المحددة ؛ وفى هذا الصدد ، أشار الأستاذ ماراج بشكل محدد إلى المقدار الضخم الذى تـم تعلمه من قبل كل المشاركين كنتيجة لاسهام الزملاء الأسبان . لأنه ، وكما بذل هو جهدا للتأكيد على ذلك ، « لم يكن المشروع مشروعاً للعالم الثالث ، بل هو محاولات لتطوير رؤية شاملة وللتصدى للقضايا العالمية . وبطبيعة الحال ، فإن العالم الثالث ، يجب عليه باستمرار أن يرتب مواقفه على ضوء التغييرات السياسية الجغرافية ، ولكن يجب علينا أن نكون قادرين على أخذ هذه التحولات فى الاعتبار عند تشكيل استراتيجياتنا الخاصة للتغيير » .

وفى ملاحظة شخصية ، أشار الأستاذ ماراج إلى المناقشة حول الأنماط المتغيرة

للاقتصاد العالمى ، وبالذات بالنظر إلى البترول . ويبقى أنه وبينما ينتج البترول تكتلات جديدة ، فقد شعر أنه من الممكن أن يكون تطور موارد قاع البحر قادراً أيضاً على التأثير على الاستراتيجيات المستقبلية للتنمية . « إن مثل هذه التكتلات ستحاول تغيير النظام القائم بطريقة اساسية » .

« ربما نكون قد وصلنا إلى المرحلة التي يمكننا عندها أن ندرك بعض التقدم فى محاولاتنا لتعميق ودفع تغيير العالم . ولكن يجب علينا أن نستمر فى التقدم إلى الأمام ، وإلا فلسوف ننزلق بالضرورة إلى الخلف ، فلن نستطيع أن نقبع ساكنين فى أماكننا » .

ووصل الدكتور برونو ريب بالندوة إلى ختامها ، ببعض التأملات النهائية . وقد لاحظ أن الاهتمام الرئيسى للندوة قد نبع من الكيفية الراقية للأبحاث ، ومن أهمية القضايا التى غطتها ؛ ومن الاهتمام المتبادل الذى ظهر ، حتى من قبل أولئك الذين يتبنون آراء شديدة الاختلاف فيما بينها ؛ ومن خلال العدد المحدود للمشاركين ، الذى سمح باجراء مناقشة أكثر تعمقاً للقضايا محل البحث . وهذا يطرح قضية اختيار أمام حلقات البحث القادمة فى المستقبل ، فلقد احتج بأنه ــ هل تقيد المشاركة وتخاطر بتضييق مجال المنظورات ، أو تسمح بمشاركة أوسع وتقيد بالتبعية إمكانيات اجراء مناقشة مستمرة ومتعمقة . ولقد شعر ريب ، بأن ندوة مدريد ، قد اتصفت بالنقاش المستمر ، والمتعاون ، وفوق ذلك ، ولدت جوا أكثر تفتحا وثقة ، لدرجة أنه « وبالمقابل مع كيوتو Kyoto وبلجراد Belgrade ، فإنه يبدو أن (روحا) معينة قد ظهرت هنا ، على الرغم من أن هذا مرتبط إلى حد بعيد بدور أفراد معينين (بالذات المنسق) الذين إعتادوا الإلتقاء ببعضهم البعض . وعلى حين أن هذا (الوفاق) قد يثير بعض المشكلات فى المستقبل ، فإنه قد أثمر فوائد لا تنكر لمشروع بدائل التغيير الثقافية الاجتماعية ككل » . لأن وجود قلب من المشاركين يضمن الاستمرارية ، ويعمق الرؤية الشاملة ، ويضمن حرية أكبر فى تبادل الآراء ــ على الرغم من أن هذا لا يجب أن يستبعد (وفى الواقع يتطلب) وجود مشاركين آخرين وخبراء فى مجالاتهم .

« لقد ألقت الأبحاث ككل الضوء على عدة جوانب من سيادة العامل الاقتصادى فى الوقائع الفعلية للكلية الثقافية الاجتماعية والسياسية الاجتماعية . وليست هناك حاجة للتأكيد على هذه النقطة ؛ فمجمل الحياة الاجتماعية تخضع للتأثير الطاغى للعامل

الاقتصادى ، بصرف النظر عن الطابع المحدد للنظام السياسى ، أو النظام الاقتصادى . وثمة خطر ماثل يكمن فى أننا سنحاول جعل هذه السيادة ذات طابع مجرد ، وبذلك نسمح لها بأن تصير أكثر قوة . إن الترابط العالمى و(التدويل) يعززان ببساطة الضرورات الملحة والدواعى اللازمة للنظام الاقتصادى . وآخذين فى الاعتبار التأثيرات الضارة لهذه السيادة بالمعايير الثقافية ، والسياسية ، والاجتماعية ، فإن غايتنا يجب أن تكون هى البحث عن وسائل ، لتنظيمه ولتقديم بعض من المقابلات الموازنة له ، على أقل تقدير ، ما لم يكن للاطاحة به » .

وبهذا المعنى ، اعترف الدكتور برونو ريب ، بأن لقاء مدريد لم يعثر على أى حل له هذه الصفة . ولكن الأبحاث أظهرت (الآثار الإشتقاقية) ـ القطيعة المتنامية التى يتسبب فيها التحصن المنتظم للعامل الاقتصادى ، واغتراب اليافعين عن العمل ، وإثارة التساؤلات عن وضع النساء والعائلة ، وظهور الاقتصادى (الخفى) ، والتجاوزات داخل المجال الاقتصادى نفسه ـ سباق التسلح ، والأعداد المتزايدة لاغلاقات المصانع ، وتزايد البطالة ، ورفض التنمية الخ . « ويبدو أن العامل الاقتصادى قد فقد صوابه ، ومن المستحيل تخيل إلام سيؤدى هذا » .

« لقد أثيرت هنا أسئلة هامة يجب أن تمكننا من التفكير فى التطورات المقبلة فى المستقبل سواء فى حدود معايير مشروع بدائل التغيير الثقافى الاجتماعى أو فيما وراءه . ولقد كانت هذه الأسئلة هى : (١) الفجوة بين الاجيال ، والتى تطرح كما تفعل بالفعل قضية أساسية عند تعريف العامل المحلى ، وبالذات بالإشارة إلى وسائل تفهم الظواهر الاقتصادية ومفهوم التقدم ؟ (٢) البعد الزمنى ، الذى يكتسب جوانب عديدة ـ صحية ، وسيكولوجية ، وتحديثية ، وتصنيعية . والنتيجة كانت هى خلق انهيارات متزامنة ، لأن المجتمعات تنشأ بسرعة أقل من سرعة نشوء التكنولوجيا ، ويتخلف التعليم عن مواكبة المعرفة الفعلية ، ووقت الفراغ لا يحافظ على انتظام خطواته مع التكنولوجيا . إن كل هذا يخلق مشكلات للتأقلم ، وقد نكون قادرين على استعادة التوازن ، إذا كان هناك وقت . لكنه يصبح من المستحيل على معاصرينا أن يحوزوا الزمن ـ ليس فقط وقت العمل أو وقت الفراغ ، بل ماضيهم الخاص ، وحاضرهم الخاص ، ومستقبلهم الخاص . وعلى الرغم من أن هذا بالكاد كان واضحا ، فإن هذه

القضية تكمن فى صميم الكثير من الاسهامات فى الندوة ؛ (٣) لقد طرحت القضية الرئيسية الخاصة بـ (معنى) التقدم ، والجرى وراء الازدهار ، من قبل العديد من المشاركين بمصطلحات (التعالى) ! وعلى الرغم من أن هذا المفهوم لم تتم معالجته بالكامل ، فإنه ما زال قضية معاصرة مشتعلة . ونحن فى حاجة إلى الشجاعة للتصدى له ، وللتغلب على ردود فعلنا الشخصية ، وعلى عواطفنا وشكوكنا . ويجب على جامعة الأمم المتحدة أن تكون لها تلك الشجاعة ـ وتلك الحرية » .

الملاحق

الملحق (١)

قائمـــة المشاركين .

* هيئة الرئاسة الشرفية .

ريكاردو دييز هوخعزينر .

رئيس اللجنة التنفيذية للجنة التعاون الأسبانى مع اليونسكو .

خوان مننديز ـ بيدال .

وكيل المدير العام للتعاون .

وزارة الجامعات والبحث العلمى .

المدير مارتينيز مونتافيز .

الجامعة المستقلة ـ مدريد .

العميد . الأستاذ الدكتور سالوستيانو دل كامبو اوربانو .

كلية العلوم السياسية وعلم الاجتماع .

جامعة كومبلوتينز . مدريد .

* اللجنة المنظمة

الرئيس : الأستاذ الدكتور

سالوستيانو دل كامبو اوربانو
عميد كلية العلوم السياسية وعلم الاجتماع .
جامعة كومبلوتينز ـ مدريد .

السكرتير : الأستاذ الدكتور

روبرتو ميسا
كلية العلوم السياسية وعلم الاجتماع
جامعة كومبلوتينز ـ مدريد .

الأعضاء : الأستاذ الدكتور

خوسيه رامون توريجروسا بيرس .

الأستاذ الدكتور

خوسيه لويس دلجارو
كلية العلوم الاقتصادية والتطبيقية .
جامعة أوفيدو .

الأستاذ الدكتور

كارميلو ليسون تولوسانا
معهد الأنثروبولوجيا الاجتماعية
جامعة كومبلوتينز ـ مدريد .

الأستاذ الدكتور

ماريا أنجليز دوران
قسم علم الاجتماع
الجامعة المستقلة ـ مدريد

المشاركون الدوليـون

١ـ الأستاذ الدكتور إيف باريل .
رئيس قسم الأبحاث فى C. N. R. S.
ومدير الـ C. E. P. S. جامعة جرينوبل الثانية .
C. E. P. I. R. E. P.
جامعة العلوم الاجتماعية .
سان مارتان دى هريرا .
فرنسا

٢ـ الدكتور كويسى بونشوى .
محاضر أول فى القانون .
كلية القانون .
جامعة غانا .

٣ـ الأستاذ محمد بوخبزه .
مدير معهد أساليب التحليل والتخطيط .
الجزائر العاصمة ـ بالجزائر

٤ـ الدكتور جان كاسيمير
مسئول الشئون الاجتماعية .
لجنة التنمية والتعاون بالكاريبى
ميناء أسبانيا ـ ترينيداد وتوباجو

٥ـ الأستاذ الدكتور بارون دى
مدير مركز دراسات العلوم الاجتماعية ، كلكتا
كلكتا ـ الهند

٦ـ الأستاذ الدكتور أسامة أمين الخولى

الأستاذ بكلية الهندسة ـ جامعة القاهرة

القاهرة ـ جمهورية مصر العربية

٧ـ الأستاذ الدكتور عصام الزعيم

السكرتير التنفيذى المساعد

رابطة اقتصاديى العالم الثالث

فيينا ـ النمسا

٨ـ الأستاذ الدكتور شلسو فورتادو

أستاذ التنمية الاقتصادية

كلية الأساليب الحديثة فى العلوم الاجتماعية

باريس وريودى جانيرو

٩ـ الأستاذ الدكتور يانوش جولبيوفسكى

معهد العمل . وارسو ـ بولندا

١٠ـ الأستاذ أميلتار أو هيريرا

مدير معهد العلوم الجغرافية جامعة سيداد

المنسق العام للمشروع فى نظم بحث وتطوير برامج التوطين الريفى

جامعة استاديوال دل كامبينازى

ساوباولو ـ البرازيل

١١ـ الأستاذة آن لجار

أستاذة علم السياسة

جامعة كويبك ـ مونتريال . كندا

١٢ـ الأستاذ الدكتور جيمس . ا . ماراج
نائب مستشار
جامعة جنوب المحيط الهادى
سوفا ـ جزيرة فيجى

١٣ـ الدكتور برونو ريب
جمعية العصور التاريخية
باريس ـ فرنسا

١٤ـ السيدة باتريشيا سانتينللى
مراسلة « ملحق التعليم العالى بالتايمز »
شركة صحف التايمز المحدودة ـ لندن

١٥ـ الأستاذ الدكتور خوسيه أغسطين سيلفا ـ ميخلينا
مدير مركز دراسات ديساروبو
الجامعة المركزية ـ فنزويلا
كاراكاس ـ فنزويلا

١٦ـ الأستاذ الدكتور تاماس سنتس
أستاذ الاقتصاد الدولى ودراسات التنمية
قسم الاقتصاد العالمى
جامعة كارل ماركس للعلوم الاقتصادية
بودابست ـ المجر

١٧ـ السيدة الدكتورة زينات توفيق
خبيرة تنظيم التخطيط
أستاذة بجامعة طهران ـ ايران

١٨ـ الأستاذة الدكتورة كازوكو تسوروومى
أستاذة علم الاجتماع
معهد العلاقات الدولية للدراسات المتقدمة حول السلام والتنمية
جامعة صوفيا
طوكيو ـ اليابان

١٩ـ الأستاذ الدكتور كارلوس مويا فالجانون
أستاذ علم الاجتماع
عميد كلية العلوم السياسية والاجتماعية
جامعة سيداد . مدريد . أسبانيا

٢٠ ـ الأستاذ الدكتور إيمانويل والرشتين
مدير مركز فرناند بروديل لدراسة الاقتصاديات ،
والنظم التاريخية ، والحضارات
جامعة ولاية نيويورك
بينجهامتون ـ نيويورك
الولايات المتحدة الأمريكية

المشاركون من أسبانيا

١ ـ الأستاذ خوليو رودريجز آرامبيرى
كلية العلوم السياسية والاجتماعية
جامعة كومبلوتينز
مدريد

٢ـ الأستاذ الدكتور خوسيه لويس جارسيا دجارو
معهد الهياكل الاقتصادية
كلية العلوم الاقتصادية
جامعة أوفيدو ـ أوفيدو ـ أسبانيا

٣ـ الأستاذة الدكتورة «ماريا أنجليز دوران»
أستاذة علم الاجتماع
قسم الاجتماع ـ كلية الاقتصاد
كانتوبلانكو ـ جامعة أوتونوما بمدريد

٤ـ الأستاذ الدكتور خوسيه ماريا جونثالث جارتسيا
قسم الأخلاق وعلم الاجتماع
كلية الفلسفة وعلوم التربية
جامعة كومبلوتينز ـ مدريد ـ أسبانيا

٥ـ الأستاذ الدكتور روبرتو ميسا
أستاذ العلاقات الدولية
كلية العلوم السياسية والاجتماعية
جامعة كومبلوتينز
مدريد ٣ ـ أسبانيا

٦ـ الأستاذ الدكتور خوسيه . ام توريجرو سابيرس
أستاذ علم الاجتماع
كلية العلوم السياسية وعلم الاجتماع
جامعة كومبلوتينز بمدريد

٧ـ الأستاذ سالوستيانو دل كامبو أوربانو

عميد كلية العلوم السياسية وعلم الاجتماع

جامعة كومبلوتينز ـ مدريد

المشاركون من جامعة الأمم المتحدة

الأستاذ الدكتور أنور عبدالملك

منسق المشروع حول «بدائل التغيير الثقافية الاجتماعية فى عالم متغير»

السيدة كريستين كولبين

السكرتير المناوب للندوة الدولية

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

القسم الثانى

الثورة العلمية والتكنولوجية :
تأثيرها على المجتمعات الحضرية والريفية

* هل مازلنا نستطيع أن نفكر فى الحداثة.... إيف باريل .
* القيم الاجتماعية وتطور التكنولوجيا .... يانوشى جولبيوفسكى .
* إطار التطور العلمى والتكنولوجى فى منطقة البحر الكاريبى .... جان كاسيمير .
* تقصى الإمكانيات العلمية والتكنولوجية
  فى تراث وثقافة الجماعات من أجل
  إشباع الحاجات الأساسية (حالة مصر) .... أسامة . أ . الخولى .
* تأثير الثورة العلمية والتكنولوجية
  على الموارد والحاجات فى مجتمع
  زراعى .... محمد بوخبزه .
* نحو علم آثار للبنائية .... خوليو رودريجيز آرامبيرى .

القسم الثالث

السلطة الاجتماعية

الدولة ، والعاملون ، والطبقات المهيمنة

* الإبداع الثقافى المحلى والنظام الاقتصادى
  العالمى الجديد الناشىء .... كازوكو تسوزومى
* عناصر لتحليل كويبك ، اليوم وغدا .... آن لجار
* صراع الطبقات الاجتماعية من أجل الديمقراطية
  والسيادة ، فى غانا المعاصرة ..... كويسى بونشوى
* الأزمة الاقتصادية والصراع
  الاجتماعى فى أسبانيا .... ماريا آنجليز دوران
* الدولة ، والطبقات المهيمنة ، وسلطة
  الطبقة العاملة : نظرة من أعلى .... بارون دى

القسم الرابع
الشباب ، والجنس ، والعائلة :
البحث عن وحدات جديدة للحياة

القسم الخامس
تقارير

هوامش الكتاب

هوامش الخطب والكلمات الافتتاحية

١- ج . أ . أمين : « تحديث الفقر » : دراسة فى الاقتصاد السياسى للنمو فى تسعة بلدان عربية ، (١٩٤٥ - ١٩٧٠)

The modermisation of poverty : a study in the political economy of growth in mine Arab countries, 1945 - 1970.

طبعة ليدن ١٩٧٤ .

٢- بول هاريسون Poul Harrison كيف بدأ العالم الثالث يساعد نفسه الآن؟ منشورة فى الصنداى تايمز ، لندن ، ٢٤ أغسطس ١٩٨٠ .

٣- بيتر هازل هيرست Pater Hazlehurst ، مكانة اليابان فى العالم اليوم ، وانتصار اقتصادها ، منشور فى التايمز ، لندن ، ٢١ - ٢٤ يوليو ١٩٨٠ .

٤- نفس المصدر السابق ، ٢٤ يوليو ١٩٨٠ .

٥- أ . عبدالملك ، « حول جدليات الزمن » On the dialectics of time منشور فى « الجدليات الاجتماعية » Social Dialectics طبعة لندن ، ١٩٨١ .

٦- ب . دى جوفينيل B . de Jouvenel ، غذاء العالم؟ منشور فى ليموند ، باريس ، ٤ سبتمبر ١٩٨٠ ، ارجع أيضا إلى المناقشات الأخيرة التى جرت فى صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية .UNFPA ، فى روما ، وقد نشر إم . شامبينو تقريرا حولها فى ليموند ، « عندما يفتقر العالم؟ » ، فى ٩ سبتمبر ١٩٨٠ .

هوامش القسم الأول

١ ـ للحصول على تحليل نقدى مفصل للنظريات التقليدية غير الماركسية عن (التخلف) والاقتصاد العالمى ، وكذلك آراء « اليسار الجديد » حول امبريالية التجارة والنظام الرأسمالى العالمى انظر إلى ت . سنتيس : « **الاقتصاد السياسى للتخلف** » . بودابست . ١٩٧١ . الجزء الأول . وكتابى القادم « **المصلح التقليدى ونظريات اليسار الجديد عن الاقتصاد الرأسمالى العالمى : دراسة نقدية** » . بودابست .

٢ ـ انظر : **الاقتصاد السياسى** .. ، مرجع سبق ذكره ، الجزء الثانى .

٣ ـ فى هذا السياق ، فإن آراء سنتيس حول بعض القضايا الاستراتيجية للنظام الاقتصادى العالمى الجديد ، وردت فى الأبحاث التالية ، « التجارة العالمية والنظام الاقتصادى العالمى الجديد » **تقرير حلقة البحث حول النظام الاقتصادى العالمى الجديد** ، التى عقدت فى لاهاى ، خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ مايو ، ١٩٧٥ ، ص ـ ٣ ـ ٣٨ ؛ و « بعض الأفكار حول استراتيجية التنمية ، والنظام الاقتصادى العالمى الجديد » **تقرير حول حلقة البحث العالمية بشأن النظام الاقتصادى العالمى الجديد والبلدان النامية** ، التى عقدت فى كافتات ، فى الفترة من ٣١ مايو إلى ٤ يونيو ١٩٧٧ ، ص ٢١ ، و « توقف التنمية ؛ وآراء الماركسى من العالم الصناعى الاشتراكى » منشورة فى **توقف التنمية** ، لاهاى ، ١٩٨٠ ، ص ٧٤ ـ ٩٧ .

٤ ـ للحصول على شرح مفصل ، انظر سنتيس « طبيعة ، وخلفية ، وتأثير الأزمة المتكشفة فى الرأسمالية العالمية » ، منشور فى Acta Oeconomica ، (الاقتصاد الحالى) ، بودابست ، ١٩٧٥ ، المجلد ١٤ ، ص ٣٣٥ ـ ٣٥٤ .

٥ ـ للحصول على تحليل مفصل ومقارن لأنماط الاستثمار الجديدة و(الاستعمارية الكولونيالية) انظر : ت سنتيس ، « الآثار الاقتصادية الاجتماعية لنمطين من أنماط استثمارات رأس المال الاجنبى ، مع إشارة خاصة إلى شرق أفريقيا » نشرت فى **الاقتصاد السياسى لأفريقيا المعاصرة** » جوتكيند والرشتين (محرران) بيفرلى هيلز / لندن . ١٩٧٦ . ص ٢٦١ ـ ٢٦٩ .

٦ - للتعرف على آراء ستنيس حول استراتيجية ممكنة التنفيذ من أجل احداث تغييرات تدريجية ، وتقدمية فى النظام الاقتصادى العالمى ، ارجع إلى الهامش السابق رقم ٣ . وأيضا ، ت ستنيس ، « الأزمة وعدم التكافؤ الدولى للاقتصاد الرأسمالى العالمى فى عقد التنمية الثالث » ، منشورة فى ، **التنمية والسلام** المجلد الأول ، الجزء الأول ، عام ١٩٨٠ ، ص ١٥٠ - ١٧٨ .

٧ - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية . الصناعة العالمية منذ عام ١٩٦٠ : تقدمات ومنظورات . الأمم المتحدة . نيويورك . (١٩٧٩) .

٨ - فوينتس كيتانا . « أزمة أسبانيا الاقتصادية » منشورة فى « **أوراق الاقتصاد الأسبانى** » رقم ١ ، عام ١٩٨٠ . ص ٨٨ .

٩ - نفس المصدر . ص ١١٢ .

١٠ - أحدث الأعمال حول هذه القضية ، والتى تشمل معلومات كمية هى ، بدروشفارتث « انحطاط الإنتاج الداخلى فى أسبانيا ١٩٤٠ - ١٩٦٠ » بحث منشور فى **الإنتاج القومى فى أسبانيا فى القرن العشرين . نصوص مختارة** ، بواسطة شفارتث ، مدريد ١٩٧٧ ، وروردريجيث لوبيث ، « الإنتاج والدخل القومى فى أسبانيا ؛ المفهوم ، والمصادر الإحصائية ، والتطور » فى يوليو ١٩٧٧ منشورة فى **نفس المرجع السابق** . وكذلك ، عمل برانا ، وبيسا ، وموليرو . عام ١٩٧٩ .

١١ - خوردى نادال ، « **فشل الثورة الصناعية فى أسبانيا . ١٨١٤ - ١٩١٣** » ، برشلونة ، ١٩٧٥ . ص ٢٣

١٢ - جارثيا دجلارو ، « **أسس وتطور الرأسمالية فى أسبانيا . مذكرات نقدية** . مدريد ١٩٧٥ . ص ٢٤١ بالذات ، جارثيا دجلارو ، وسيجورا ، ١٩٧٧ ، « **المذهب الاصلاحى والأزمة الاقتصادية . ميراث الدكتاتورية** » مدريد ، جارثيا بنويلا وشتاينكامب ، ١٩٧٧ ، « خطة الاستقرار ، وسياسة الاستيراد ١٩٥٩ - ١٩٦٧ » . منشور فى **أبحاث اقتصادية** ، العدد رقم ٣ ، مايو - يونيو ١٩٧٧ ، وفوينتس ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٩ بالذات ، أم . خ جونثالث ، « **الاقتصاد السياسى للفرانكوية ١٩٤٠ - ١٩٧٠ . الإدارة والسوق ، والتخطيط** . مدريد ١٩٧٩ .

١٣ - لويس ليندى ، « السياسة الاقتصادية الخارجية » ، منشور فى **أوراق الاقتصاد الأسبانى** ، رقم ١ ، ١٩٨٠ ، ص ٢٥١ .

١٤ - فوينتس ، ١٩٨٠ ، ص ٩١ . مرجع سبق ذكره .

١٥ - جارثيا دجلادو ، وسيجورا ، مرجع سبق ذكره ، وفوينتس ، مرجع سبق ذكره . ص ٩١ بالذات .

١٦ - أهم الأبحاث فى التغييرات فى هيكل الصناعة الأسبانية فى الستينيات هى البحث الذى أجراه ، أو . فانخول ، واف . مارابى . وبيريث بريم ، وسيجورا عام ١٩٧٥ « **المتغيرات فى البناء الداخلى للصناعة فى**

الاقتصاد الأسبانى ١٩٦٢ـ ١٩٧٠ : عملية أولية تقريبية » . مؤسسة دل اينى . برنامج الأبحاث الاقتصادية . مدريد ١٩٧٥ . انظر كذلك إلى الدراسات المختلفة الموجودة فى «**نشرة الدراسات الاقتصادية** » . وكذلك جارثيا دلجارو (١٩٧٥ ب) : « المتغيرات الهيكلية فى الاقتصاد الأسبانى : ١٩٦١ ـ ١٩٧٣ » وعمله الثانى . « مشكلات اطراد النمو الصناعى فى أسبانيا . منشوران فى **نشرة الدراسات الاقتصادية** العددان ٩٦ ، ١٠٢ ، ديسمبر ٧٥ ، ١٩٧٧ على التوالى . ويتضمن العددان مواد بيبلوجرافية اضافية .

١٧ـ فوينتس ، ص ٩٥ . مرجع سبق ذكره ، وكذلك ، ريبياس روبليس (١٩٨٠) « تشجيع التصدير الأسبانى » ، منشور فى **أوراق الاقتصاد الأسبانى** ، رقم ١ ، عام ١٩٨٠ ، خ . ب . دونجيس (١٩٧٣) « تركيب الصادرات الاسبانية » ، منشور فى « المعلومات التجارية الأسبانية » رقم ٤٨١ ، وبونيا إيريرا (١٩٧٨) « **وظائف الاستيراد والتصدير فى الاقتصاد الأسبانى** » . منشورة تبع **الدراسات الاقتصادية** لهيئة الدراسات فى بنك أسبانيا . مدريد ، وكانديدو مونيوث ثيداد (١٩٧٨) « تصدير الشركات هو تقسيم أجنبى » منشورة فى **المعلومات التجارية الأسبانية** ، رقم ٥٤٤ ، ديسمبر ١٩٧٨ ، فرانشيسكو موشوف وجرمان أنكوشيا (١٩٧٩) « مرونة الاستيراد والتصدير فى الاقتصاد الأسبانى » منشور فى **الأبحاث الاقتصادية** ، العدد ٢٨ ، يناير ـ أبريل ١٩٧٩ .

١٨ـ بنك أسبانيا (١٩٧٩) ، « **التقرير السنوى لعام ١٩٧٨** »، وفوينتس ، ص ٨٦ ، مرجع سابق .

١٩ـ مارتن جونثاليث ، وورد ريجيث روميرو ، وسيجورا ، (١٩٧٩) ، « **تحليل مقارن للهياكل الإنتاجية فى أسبانيا فى مقابل بعض بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية** » ، **عام ١٩٧٠** . مؤسسة دل اينى . برنامج الأبحاث الاقتصادية مدريد . ١٩٧٩ .

٢٠ـ بيثنس بيبس ١٩٦٠ ، « التصنيع والتنمية الاقتصادية فى أسبانيا من عام ١٨٠٠ ـ ١٩٣٦ » مقال نشر بعد وفاة كاتبه فى عام ١٩٦٠ ، يوجد المقال فى كتاب « **الفرصة الاقتصادية ، والاصلاحية البورجوازية ، ودراسات أخرى عن تاريخ أسبانيا** » ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٤ ، برشلونة . ولقد أجريت تحليلاً مماثلاً ، منشوراً فى دلجارو ، وسيجورا « المذهب الإصلاحى والأزمة ... » (١٩٧٧) . سبق ذكره .

٢١ـ طبقاً لمعلومات مأخوذة من بنك بيلباو (١٩٧١) **الدخل القومى لأسبانيا وتوزيعه الاقليمى** ، وردت الإشارة إليه ، من بين مصادر أخرى عند خ . ب . دونجيس ، « **التصنيع فى أسبانيا . السياسات ، والمكاسب ، والآفاق** » برشلونه . ١٩٧٦ .

٢٢ـ ت . خيمينيث آرايا (١٩٧٤) « تكوين رأس المال والتقلبات الاقتصادية . مواد لدراسة أى مؤشر : خلق مجتمعات تجارية فى أسبانيا بين عامى ١٨٨٦ ـ ١٩٧٠ » . بحث منشور تحت رقم ٢٧ عام ١٩٧٤ **تبع الخزانة العامة الأسبانية** .

٢٣ـ بنك بيلباو (١٩٧٨) . **الدخل القومى لأسبانيا وتوزيعه الإقليمى** ، طبقاً لمجموعات متجانسة فى الفترة

(١٩٥٥ – ١٩٧٥) . وفوينتس المرجع السابق ص ١٠٠ . أيضاً فوينتس ، (١٩٧٧) أ ، « أزمة الاقتصاد الأسبانى » **الأوراق الاقتصادية** ، العدد ٣ ، ١٩٧٧ ، ص ١٠ ، حيث تشير إلى ذلك أيضاً .

٢٤– جارثيا دلجارو ، واس . رولدان ، وخ . مونيوث ، وأ . سيرانو ، (١٩٧٥) « رأس المال الأجنبى وتشكيل ونمو الرأسمالية الأسبانية » . « نحو تبعية اقتصادية » منشور فى إش . ليفينسون : « **رأس المال والتفحم والشركات متعددة الجنسيات** » ، برشلونه ١٩٧٦ .

٢٥– فوينتس ، ص ٩٢ ، مرجع سابق . انظر فى هذه النقطة بينويلا وشتاينكامب ، مرجع سابق . وكذلك بحث لويس مارقى « الاستقرار والتنمية » المنشور فى **المعلومات التجارية الأسبانية** . العدد رقم ٥٠٠ . أبريل ١٩٧٥ ، حيث لا غنى عنها أبداً .

٢٦– لويس خامير (١٩٧٥) ، « سياسة التجارة الخارجية » وردت فى المرجع الذى أعده المؤلف باسم « **سياسة أسبانيا الاقتصادية** » الطبعة الثانية ، مدريد ١٩٧٥ . الصفحات من ١٣٥ – ١٨٩ . وكذلك فوينتس (١٩٧٧) ب ، « برنامج فى مواجهة الأزمة » – مقابلة منشورة فى **الاقتصاد الراهن** . العدد ٩٩٥ . ١٢ أبريل ١٩٧٧ . ص ٣٠ .

٢٧– فوينتس ، (١٩٧٧) أ ، وردت من قبل ، ص ١٣ .

٢٨– أنجيل روخو (١٩٦٨) ، « السياسة النقدية » ، ضمن كتاب **أسبانيا ، آفاق ١٩٦٨** ، مدريد ١٩٦٨ ، وقد اقتبسها مارقى فى ص ٥٣ ، من الدراسة التى سلف ذكرها من قبل . راجع أيضاً فوينتس (١٩٧٧) أ ، التى وردت من قبل ص ١٣ ، وفوينتس ص ١٣٠ من المرجع السابق « أزمة أسبانيا الاقتصادية » ، من أجل تقدير للوزن الذى مازالت تمثله المجالات البعيدة عن السوق .

٢٩– فوينتس ، « أزمة أسبانيا الاقتصادية » ، ص ١٠٠ .

٣٠– يتعين الإشارة هنا لزاماً إلى ، بيريز بريم (١٩٧٥) « استبدال عمليات الاستيراد فى مواجهة اطراد النمو الاقتصادى الأسبانى ، ٦٢ – ١٩٧٠ » ، **نشرة الدراسات الاقتصادية** ، رقم ٩٦ ، ديسمبر ١٩٧٥ . وإلى أوسكار فانخول (١٩٧٧) طرق استبدال الاستيراد فى الاقتصاد الأسبانى » العدد ٢ ، من **الأبحاث الاقتصادية** يناير – أبريل ١٩٧٧ ، وإلى سيجورا فانخول (١٩٧٧) « **التبعية الإنتاجية ، والتبعية الخارجية للاقتصاد الأسبانى ، ١٩٦٢ – ١٩٧٠** » مؤسسة دلى إيبى ، برنامج الأبحاث الاقتصادية ، مدريد ١٩٧٧ ، وإلى سيجورا وجارثيا بنيويلا (١٩٧٨) « العجز التجارى فى الاقتصاد الأسبانى » ، العدد ٥٣٦ من **المعلومات التجارية الأسبانية** ، وإلى أ . كارباخو وخ . فيتو ، « **التجارة داخل الصناعة – (تصور نظرى ، وأدلة تجريبية)** » – **المعلومات التجارية** .. عدد ٥٥٥ ، ١٩٧٩ ، وسيجورا (١٩٨٠ ب) « التبعية الخارجية للاقتصاد الأسبانى من خلال مقابلة جداول المدخلات – والمخرجات » . وردت فى **الهيكل الإنتاجى الأسبانى . جداول المدخلات . والمخرجات لعام ١٩٧٥ . وتحليل علاقات الاعتماد المتبادل للاقتصاد الأسبانى . مدريد ١٩٨٠** ، وكذلك إلى المقالات التى كتبها هؤلاء الكتاب فى المجلد الذى نشره جارثيا دلجارو

عام ١٩٧٧ « مشكلات اطراد النمو الصناعي في أسبانيا » . العدد ١٠٢ ديسمبر ١٩٧٧ من نشرة الدراسات الاقتصادية .

٣١- مارتن جونثاليث وررد ريجيز روميرو ، (١٩٧٧) « التغير التقنى والتبعية التكنولوجية . حالة أسبانيا » برنامج الأبحاث الاقتصادية ، مؤسسة دل إينى ، مدريد ١٩٧٩ ، « اقتراحات من أجل سياسة تكنولوجية جديدة » (١٩٨٠) العدد الأول . أوراق الاقتصاد الأسبانى .

٣٢- لى بال ، وليجينا ، وناريدو ، وتارافيتا ، (١٩٧٥) « الزراعة فى ظل التنمية الرأسمالية الأسبانية » ١٩٤٠ - ١٩٧٠ ، مدريد ١٩٧٥ ، وجارثيا دلجارو « غاية الزراعة فى ظل التنمية الرأسمالية الأسبانية (١٩٤٠ - ١٩٧٠ » ، بحث منشور فى مجلد المسألة الزراعية فى أسبانيا المعاصرة ، (تحرير) جارثيا دلجارو ، مدريد ، ١٩٧٦ ، ص ٥٢٥ - ٥٥٣ .

٣٣- جارثيا بنويلا « الأزمة الاقتصادية العالمية » ، بحث منشور فى أوراق الاقتصاد الأسبانى ، العدد ١ ، عام ١٩٨٠ ، وخيمى ريكينخو « الجذور العالمية للأزمة » ، فى أوراق الاقتصاد الأسبانى ، نفس العدد السابق ، وفوينتس كينتانا « الأزمة الاقتصادية الأسبانية » ، أوراق ... ، ذات العدد .

٣٤- فوينتس كينتانا ، « الأزمة الاقتصادية الأسبانية » ، فى أوراق .. عام ١٩٨٠ ، نفس العدد ، ص ١١١ بالذات .

٣٥- خوليو سيجورا ، (١٩٨٠ أ) « تعليقات على الأزمة الاقتصادية » ، فى أوراق الاقتصاد الأسبانى ، العدد ١ ، عام ١٩٨٠ ، ص ١٣٧ ، وخوليو سيجورا (١٩٨٠ ب) « التبعية الخارجية للاقتصاد الأسبانى من خلال جداول المدخلات - المخرجات » ، سبقت الإشارة إليه .

٣٦- فوينتس كينتانا ، « الأزمة الاقتصادية الأسبانية » ، سبقت الإشارة إليه ، وجارثيا دلجارو « مشاكل إطراد النمو الصناعى فى أسبانيا » (١٩٧٧) ، نشرة الدراسات الاقتصادية ، العدد ١٠٢ ، ديسمبر ١٩٧٧ .

٣٧- حول موضوع « العمالة والتصنيع » فى الاقتصاد الأسبانى ، ارجع إلى الكتابات الأساسية التى ظهرت من برنامج الأبحاث الاقتصادية التابع لمؤسسة المعهد الوطنى للصناعة del INI ، وبالذات أوسكار فانخول (١٩٧٥) « العمالة والتصنيع فى الاقتصاد الأسبانى : تحليل مستقل » ، (١٩٧٦) « اطراد ونمو العمالة » ، (١٩٨٠) « بعض المشاكل الناتجة عن سياسة العمالة » . وأيضاً أوسكار فانخول وزملائه (١٩٧٥) « المتغيرات فى الهيكل الداخلى الصناعى للاقتصاد الأسبانى ١٩٦٢ - ١٩٧٠ : أول بحث تقريبى » . مدريد عام ١٩٧٥ . وقد نشر قسم الأبحاث ، التابع لبنك أسبانيا كذلك دراسة تحليلية ممتازة عن العمالة ؛ انظر فى ذلك ، « التقرير السنوى لعام ١٩٧٥ » صدر عام ١٩٧٦ ، مدريد ، ص ٢٨٠ - ٢٩٢ . وفى الفقرات اقتفينا خطى خوليو سيجورا ، (١٩٧٧) « البطالة . هل هى مشكلة مسافر ؟ » منشورة فى مجلة البايس ElPais ، ٢٧ يناير ١٩٧٧ .

٣٨- خوليو سيجورا ، (١٩٨٠ أ) « تعليقات على الأزمة الاقتصادية » ، سبق ذكر مصدره ، (١٩٨٠ ب)

« التبعية الخارجية للاقتصاد الأسبانى من خلال جداول المدخلات ـ والمخرجات » سبق ذكر مصدره ، وفوينتس كيتنانا (١٩٨٠) « الأزمة الاقتصادية الأسبانية » ، سبق ذكره ، الكايدى جيندو ورايموندبارا ،(١٩٨٠) ، « الأثر التضخمى لارتفاع أسعار الطاقة » منشور فى **الهيكل الإنتاجى الأسبانى** . جداول المدخلات . والمخرجات لعام ١٩٧٥ . وتحليل العلاقات المتبادلة للاقتصاد الأسبانى . مدريد ١٩٨٠ .

٣٩ـ كارلوس سباستيان (١٩٨٠) « إطراد ونمو العمالة فى أسبانيا » ، منشور فى **أوراق الاقتصاد الأسبانى** ، العدد ١ .

٤٠ـ فوينتس كيتنانا (١٩٨٠) ، « الأزمة الاقتصادية الأسبانية » سبق ذكره ، ص ١٠١ .

٤١ـ كارمن مسترى (١٩٧٧ أ) « شركات الكهرباء أثناء أزمة الطاقة » منشور فى **الأبحاث الاقتصادية** ، **العدد ٣** ، **مايو ـ أغسطس ١٩٧٧** ، **ومسترى (١٩٧٧ ب) « تموين الطاقة فى أسبانيا »** ، **نشرة الدراسات الاقتصادية** ، العدد ١٠٢ ، ديسمبر ١٩٧٧ ، ريكاردو بيرنيتشيا (١٩٧٦) « امداد المنتجات البترولية » منشور فى **الخزانة العامة الأسبانية** ، العدد ٤١ ، عام ١٩٧٦ ، روبرتو نتينو (١٩٧٦) « أسبانيا والبترول » . وجارثيا دى بلاس (١٩٧٧) « الاقتصاد الأسبانى أمام مشكلة الطاقة : ثلاثة بدائل محتملة » ، منشور فى **الصفحات الاقتصادية والأعمال الخاصة** ، العدد ٤ ، عام ١٩٧٧ ، ألفونسو الباريث ميراندا ، (١٩٨٠) « استراتيجيات الطاقة فى مواجهة الأزمة » ، منشور فى **أوراق الاقتصاد الأسبانى** ، العدد ١ ، عام ١٩٨٠ .

٤٢ـ هناك بحثان ممتازان حول هذا الموضوع ، أجراهما انطونيو توريرو فى عام (١٩٧٦) « أثر تكاليف التوسع على البنوك فى أسبانيا » منشور فى **الأبحاث الاقتصادية** ، العدد ١ ، سبتمبر ـ ديسمبر ١٩٧٦ ، وفى عام ١٩٧٩ « كفاءة البنك الأسبانى فى وظيفته التمويلية الوسيطة . تحليل مقارن » ، منشور فى **الأبحاث الاقتصادية** ، العدد ٩ ، مايو ـ أغسطس ، ١٩٧٩ .

٤٣ـ انطونيو توريرو (١٩٧٧) فى « البورصة الأسبانية أمام الأزمة الاقتصادية » بحث خاص حول هذا الموضوع ، وغير منشور ، ألقاه الكاتب أمام المؤتمر الذى نظمته كلية العلوم الاقتصادية والشركات ، جامعة أوبيدو ، يناير ١٩٧٧ .

٤٤ـ كواردنادو رورا (١٩٧٧) « الامتيازات التمويلية للقطاع الخاص وعدم التوازن الاقليمى » ، منشور فى **المعلومات التجارية الأسبانية** ، بالذات ص ٥٢٦ ـ ٥٢٧ ، يونيو ـ يوليو ١٩٧٧ .

٤٥ـ خوسيه باريا تيخيرو (١٩٨٠) ، « القطاع العام فى مواجهة الأزمة ، منشور فى **أوراق الاقتصاد الأسبانى** ، العدد ١ ، ١٩٨٠ ، وفونيتس كيتنانا ، « الأزمة الاقتصادية الأسبانية » بنفس العدد ، وسيجورا (١٩٨٠ أ) « تعليقات على الأزمة الاقتصادية » ، بنفس العدد .

٤٦ـ ميجيل بوير (١٩٧٥) « المهمة العامة لاستراتيجية الصناعة الأسبانية » منشورة فى **المعلومات التجارية الأسبانية** ، العدد ٥٠٠ ، أبريل ١٩٧٥ ، بدرو شفارتث ومانويل جونثالث ، « **تاريخ المعهد القومى للصناعة من ١٩٤١ ـ ١٩٧٦** » مدريد ١٩٧٨ .

٤٧ـ فوينتس كينتانا «الأزمة الاقتصادية الأسبانية» ، ص ١٠٩ ، سبق ذكره .

٤٨ـ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (١٩٧٩ ب) «**التغييرات الهيكلية فى الصناعة**» .

٤٩ـ لويس ليندى . (١٩٨٠) «السياسة الاقتصادية الخارجية» . منشور فى **أوراق الاقتصاد الأسبانى** ، **العدد ١ ، عام ١٩٨٠ ، ص ٢٥٣** .

٥٠ـ جيير موديسا (١٩٨٠) «سياسة التصنيع فى مواجهة الأزمة» . منشور فى **أوراق الاقتصاد الأسبانى** ، العدد ١ ، عام ١٩٨٠ .

٥١ـ حول الدمج الكولونيالى ، وخاصة للاقتصاديات العربية ، إبان القرون ١٨ ـ ٢٠ ، وحول مفهوم محددات كثافة الاندماج ، ارجع إلى عصام الزعيم . وابن حسين «الإندماجات الكولونيالية ، والكولونيالية الحديثة ، للإقتصاديات العربية ، وبديل الاندماج الاشتراكى الدولى (مع اشارة خاصة إلى منطقة الخليج ، والجزائر ، وسوريا)» . **تقرير مقدم إلى المؤتمر العالمى الثامن للاقتصاديين** ، بودابست ، ١٩٧٤ .

٥٢ـ انظر فرانكو : «**الشركات الأوروبية المتعددة الجنسيات**» ، ١٩٧٨ .

٥٣ـ بوسع المرء أن يفكر فى اليمن (الجمهورية العربية اليمنية ـ اليمن الشمالى) والتى ظلت فعلياً خارج نطاق عملية الدمج الكولونيالى .

٥٤ـ راجع ع . الزعيم : «الانتقالات الصناعية والبحث عن نظام اقتصادى عالمى جديد» ، **تقرير مقدم إلى المؤتمر الأول لاقتصاديى العالم الثالث** ، الجزائر ، فبراير ، ١٩٧٦ .

٥٥ـ انظر ، ع . الزعيم «اطار نظرى من أجل تعريف الشروط الاقتصادية للمساواة فى ظل نظام عالمى جديد ديمقراطى : مشكلات الانتقال» ، بحث مقدم إلى المؤتمر الحادى عشر لـ IADL ، مالطة ، نوفمبر ١٩٨٠ .

٥٦ـ ع . الزعيم : «تخلف الاقتصاد العربى ، والنمط الجديد للتبعية الصناعية» ، منشور فى **الاقتصاد العربى** ، مجلة ربع سنوية ، بغداد ، ١٩٧٦ .

٥٧ـ سبق ذكره الزعيم «تفاقم التبادل غير المتكافىء فى العلاقات التجارية العربية مع أوروبا الغربية ، (١٩٧٥ ـ ١٩٧٨)» . منشور فى **دراسات عربية** ، بيروت ، المجلد ١٥ ، العدد رقم ١١ ، سبتمبر ١٩٧٩ ، ص ٤٠ ـ ٥١ ؛ «العلاقات التكنولوجية بين الدول الرأسمالية والبلدان النامية» ، حلقة بحث الوحدة العربية التكنولوجية ، بغداد ، أكتوبر ١٩٧٨ ، منشوره فى **الاقتصاد** ، دمشق ١٩٧٩ ؛ «الاستراتيجية الصناعية والتكنولوجية للامبريالية» ، بغداد ، ١٩٧٦ ؛ «اعادة تقييم للمساعدات التكنولوجية فى المشروعات المشتركة بوصفها وسيلة لتنشيط الصناعات البتروكيماوية فى البلدان النامية» ، منشور فى مجلة أوبك ريفيو ، فيينا ، أبريل ، ١٩٧٨ .

هوامش القسم الثانى

١ـ ل . رودولف و س . هوبر رودولف : « حداثة التقليد ، التطور السياسى فى الهند » (شيكاغو ١٩٦٧) ويعلق ج . بالانديير فى « دراسات أنثروبولوجية » (باريس ١٩٧٥) ص ٢٤٨ بقوله « إنهم يتناولون مسألة الحداثة من وجهة نظر التكوينات الكامنة القائمة فى كل مجتمع ، وعما يسمونه (القدرات الكامنة البديلة) الموجودة فى كل نظام اجتماعى . وفى ظل شروط تاريخية معينة ، تستطيع هذه البدائل أن تصبح مصدرا للهويات ، والهياكل ، والعادات الجديدة أو المتغيرة . وبذلك فإن الحداثة متصلة بالقدرة الكامنة ، وبالامكانيات ، وبالاختيارات التى يجب أن يتخذها المجتمع باستمرار ، إذا كان عليها أن تخلق وتجدد نفسها .

٢ـ فى « التفكير السياسى العربى المعاصر » (باريس ١٩٧٥) .

٣ـ لكى نأخذ مثالا من تاريخ خطوط السكك الحديدية فى الولايات المتحدة ، قد يبدو أن تشييد شبكة ضخمة من خطوط السكك الحديدية فرض نفسه فى النصف الثانى من القرن الـ ١٩ بوصفه واحدا من الشروط اللازمة للدولة الحديثة ، وللصناعة والزراعة (ارتياد الأراضى ، وتشجيع العمليات الجديدة مثل عملية بسمر فى صناعة الحديد أو التلغراف) . ولقد تحدى الاقتصادى الامريكى روبرت فوجل Robert Vogel مؤخرا تلك الفكرة ، واحتج بأن السكك الحديدية لم تكن هى الحل الضرورى للمشكلات التى طرحتها الحداثة ، وأنها كانت تستطيع بنفس القدر أن تشجع شق القنوات . ويبدو أن أطروحة فوجل أحادية الجانب ، مثلها مثل الأطروحة التى يتحداها ـ لكن هذا ليس هو القضية فى هذا المقام . إن ما هو مؤكد إنما هو أنه كانت هناك حاجة لاختراع وسائل لنقل البشر والأشياء بسرعة وبتكلفة رخيصة ، وأنه كانت هناك اختيارات يجب اتخاذها فى مواجهة هذه الضرورة ، وأنه لم يكن هناك اختيار واحد « يتفق وطبيعة الأشياء » .

٤ـ مادة « محدث » « Modernite » فى الموسوعة العالمية Encyclopedia Universalis ، المجلد ١١ ، ص ١٣٩ بالذات .

٥ـ انظر مادة « الحياة اليومية ويومى » ـQuotidien et quotidie nnite « فى نفس المصدر السابق ، مجلد ١٣ ، ص ٨٩٨ـ ٨٩٩ .

٦ـ فى « الانسان ذو البعد الواحد » (لندن ١٩٦٩) .

٧ـ ارجع إلى كتاب باختين Bakhtine المدهش حول ثقافة المهرجان .

٨- ك . ماركس : « نقد فلسفة الحقوق عند هيجل » Critique of Hegel,s Philosophy of Right إن تجريد الدولة بهذه الصورة ، مثل تجريد الحياة الخاصة ، يحدث فقط فى المجتمع الحديث . وفى العصور الوسطى . كانت الملكية ، والتجارة ، والمجتمع ، والإنسان ، كلها سياسية ؛ إن المحتوى المادى للدولة كانت فى شكلها ، وكل مجال خاص له سمة سياسية أو أنه هو ذاته مجال سياسى ... وفى العصور الوسطى كان الدستور السياسى هو دستور الملكية الخاصة ، ولكن فقط لأن هذا دستور سياسى . ومن ثم ، كانت حياة الشعب ، وحياة الدولة واحدة ومتطابقة . إنه الإنسان ، لكنه الإنسان غير الحر ، الذى يكون المبدأ الواقعى للدولة ، لدرجة أن الدولة هى ديمقراطية عدم - الانعتاق ، ديمقراطية الاغتراب . وتنتمى المعارضة المجردة محل التأمل إلى العالم الحديث فقط . إن العصور الوسطى هى زمان الازدواجية الواقعية ، أما العصر الحديث فهو زمان الازدواجية المجردة . والفارق بين الدولة الحديثة وتلك الدول التى كان بها وحدة قوية بين الشعوب والدولة لا يكمن ، كما يعتقد هيجل ، فى حقيقة أن اللحظات المتباينة فى الدستور ، فى الدولة الحديثة ، واضحة إلى الدرجة التى تشكل فيها حقيقة قائمة بذاتها وإنما ، وعلى النقيض ، تكمن فى واقع أن الدستور نفسه واضح إلى حد أنه يشكل واقعا قائما بذاته جنباً إلى جنب مع الحياة الواقعية للناس ، لدرجة أن الدولة السياسية تصبح دستور سائر الدولة » .

٩- ماركس . نفس المرجع السابق .

١٠- نفس المرجع .

١١- نفس المرجع .

١٢- « الوظائف الحديثة فى فرنسا » ، منشور فى ليموند ، ١٥ يناير ١٩٨٠ . باريس .

١٣- ج . كورفينجتون G . Corvington . « مدينة بورت أو برينس عبر السنين ابان القرن الـ ١٩ . من ١٨٠٤ - ١٨٨٨ » ، « طبعة بورت أو برينس » ، ١٩٧٤ ، وخوان بوش Juan Bosch ، « التركيب الاجتماعى للدومينيكان ، التاريخ والتفسير » طبعة سانتو دومينجو ، ١٩٧٨ .

١٤- خ . لاجوير (محرر) من كلكتا إلى كارونى ، الهنود الشرقيون فى ترينيداد (ترينيداد ، ١٩٧٤) .

Calcutta to Caroni ; the East Indians of Trinidad .

١٥- هناك قائمة ضخمة بالمراجع حول هذا الموضوع . انظر على سبيل المثال ج . ل . بيكفورد G . L . Beckford ، الفقر المقيم Persistant Poverty ، (نيويورك ، ١٩٧٢) .

١٦- إ . ويليامز : « الرأسمالية والعبودية » : . E . Williams Capitalism and Slavery (عام ١٩٧٤) .

١٧- ل . بست : « الخطوط العامة لنموذج مجتمع المزارع الرأسمالية الصرف » ، L. Best Oulines of a Outlines of a model of Pure plantation society « منشور فى « سوشيال آند ايكونوميك ستديز » (UWL) المجلد رقم ٣ ، سبتمبر ١٩٦٨ .

١٨ـ وودفيل . ك . مارشال « ملاحظات حول التنمية الفلاحية فى جزر الهند الغربية منذ ١٨٣٨ » . منشور فى نفس المرجع السابق .

« Woodville K . Marshall Notes on peasant development in the West Indies Since 18M8 »

١٩ـ انظر هانز شميت Hans Schmidt « احتلال الولايات المتحدة لهايتى » The U . S . occupation of Haiti صادر عن « نيوبرونزويك » .

٢٠ـ انظر نورمان جيرفان Norman Girvan ، « دراسات حول السياسة العلمية والتكنولوجية فى منطقة الكاريبى » « Essays on science and technologypolicy in the Caribbean » منشورة فى « سوشيال آند ايكونوميك ستديز » مجلد ٢٨ ، رقم ١ ، مارس ١٩٧٩ .

٢١ـ مكتب الكاريبى التابع لـ E - CEPAL - CDCC - 16/ ECLA .

٢٢ـ من أجل مطالعة الصيغة الأصلية للأفكار والمفاهيم ، انظر أ . أ الحولى « نحو تعريف أوضح لدور العلم والتكنولوجيا فى التغيير » TowaRds a clearer detinition of the role of science and technology in transformation » HSDRSCA - 36 - UNUP - 181) جامعة الأمم المتحدة . طوكيو .

حركة بيع الأرض خلال ١٨٨٠ ـ ١٩٥٤
(بالهكتار) = ٤ر٢ فدان

الفتـــرة	أوروبيون لجزائريون	جزائريون لأوروبيون	فيما بين الجزائريين
١٨٨٠ ـ ١٨٨٩	٥٦١٧٨	٣٠٦٦٨٣	٣٦٧٤٠٤
١٨٩٠ ـ ١٨٩٩	٧٣٦٦٤	٢٣١٥٢٨	
١٩٠٠ ـ ١٩٠٩	١١٧٢٤١	٣٣٢١٢٦	٥٠٢٨٣٢
١٩١٠ ـ ١٩١٩	١٤٨٢٠٠	٤٠٢٠٣٤	٥٠٧٨٣٢
١٩٢٠ ـ ١٩٢٩	٢٧٤٤٢٧	٢٩٢٦٨٥	٦٦٤٦٣٤
١٩٣٠ ـ ١٩٣٩	١٠٤١٩٠	٢١٥٠٩٨	
١٩٤٠ ـ ١٩٤٩	١٣٤٣٩٧	٩١٧٩٠	٦٢٢٠٧٥
١٩٥٠ ـ ١٩٥٤	٥١٨٨١	٩٠٨٩٠	
الاجمالى	٩٦٠١٧٨	١٩٦٢٨٠٢	٢٧٠٤٧٨٦

ملحوظة : الأرقام للفترة ١٩١٨ ـ ١٩٥٤ ، أرقام غير كاملة .

عبدالرحمن طالب بن دياب « دراسات عن المعاملات عن الطبقة العاملة فى العالم العربى » إصدار منظمة العمل العربية .

٢٤ – لقد لعب تخصص السهول فى الإنتاج الحيوانى بتكاليف زهيدة للغاية بدون أدنى شك ، دورا طارداً .

٢٥ – إرجع إلى ر . أجيرون R . Ageron « المسلمون الجزائريون فى فرنسا » Les algeriens musulmans de la France . (د . ت) .

–٢٦

نظـــام الـزراعـــة	المساحة المتطلحية	٪	العمال	٪	المساحة
ذات المحصول الواحد ، وبور	١٧٢٢٧٤	٣ر٨	٣٥٩٨٢	٥ر٤	٤ر٨
غير مميكنة ، حبوب	٣٥٠٢٠٠	٧ر٧	٧٠١٧٢	١٠ر٥	٥ر٠
مميكنة ، حبوب	٥٦٨٤٢٩	١٢ر٦	٤٧٧٧٤	٧ر٠	١١ر٩
حبوب غير مميكنة	٧٥٣٨٩٧	١٦ر٦	٧٨٣٢٦	١١ر٧	٩ر٦
حبوب مميكنة	٩٦٩٥٧٣	٢١ر٤	٤٤١٨٧	٦ر٦	٢١ر٩
اتحادات مجمعة غير مميكنة	٧٠٩٢٢٦	١٥ر٦	١٧٨٤٣٨	٢٦ر٦	٤ر٠
اتحادات مجمعة مميكنة	٥١٢٨٨٩	١١ر٣	٣٨٥٥٢	٥ر٧	١٣ر٣
ذات المحصول الواحد ، حدائق ، وبساتين	٤٧٩٠	٠ر١	٢٢٣٦١	٣ر٣	٠ر٢
ذات المحصول الواحد ، أعناب	٤٠٦٥٤	٠ر٩	٤٥٨٢٩	٦ر٨	٠ر٩
أخـــرى	٤٥٣٠٠٠	١٠ر٠	١١٠٠٠٠	١٦ر٣	٤ر١
الاجمـــالى	٤٥٣٤٩٣٢	١٠٠	٦٧١٦٧١	١٠٠	٦ر٨

٢٧ – النسبة المئوية لأعمار ملاك الأراضى الذين يستخدمون طريقة الخمس Khamas فقط ويقيمون بمدينة قسنطينة :

مســاحـة الأرض	أوروبيـــــون			جـزائريـــــون		
	عدد الذين يستخدمون الخمس فقط	اجمالى	٪	عدد الذين يستخدمون الخمس فقط	اجمالى	٪
أقل من ١ هكتار	١٣	٥٧٢	٥	٧٩٠	١٢٤٧٣	٦
١ – ١٠	٦٤	٦٣٧	١٠	٣٧٠٨	١٣١٨١٢	٣
١٠ – ٥٠	١٤٧	٦٩٢	٢١	١١٥٤٤	٧٦٢٧٧	١٥
٥٠ – ١٠٠	١٦٦	٤٧٣	٣٥	٤٦٤٢	٨٦١٤	٥٤
أكثر من ١٠٠	٤٧٢	١٦٧١	٢٨	٢٧٢٦	٣٩٨٩	٦٨
اجمالى	٨٦٢	٣٧٤٥	٢٣	٢٣٤١٠	٢٣٣١٦٥	١٠

٢٨ ـ على المستوى الدقيق للبحث الإجتماعى micro -'sociological ، يجب أن نؤكد أن الحاجات فى تزايدت ببساطة من خلال إطالة الحياة . فقد إرتفع العمر المتوقع فى الجزائر من ٣٠ ـ ٣٥ سنة منذ قرن مضى إلى ٥٥ سنة اليوم .

٢٩ ـ المصدر : DSCN - MPAT : المنتجات المستهدفة فى الخطة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨ .

٣٠ ـ موزعة على كل السكان ، فإن هذه ستبلغ فى المتوسط ٢ ـ ٣ هكتار ، لكل شخص فى عام ١٨٣٠ ، ٣ر١ هكتار فى عام ١٩٣٠ ، ٥ر٠ هكتار فى عام ١٩٧٣ .

٣١ ـ **تطور المؤشر السكانى ـ الإقتصادى فى المجتمع الريفى**
بواسطة عدد العاملين (١٩٦٨)
وحدات DA / AN

المؤشر / عدد المشتغلين	صفر	١	٢	٣ فأكثر	الاجمالى
العائد / عامل	ـ	٢٣٦٠	١٧١٣	١١٩٤	٢٢٦١
الحجم المتوسط	١٩ر٥	٣٧ر٦	٩٥ر٧	٩٧ر١٠	٦٦ر٦
الطعام / لكل شخص	٤٤٠	٣٨٩	٤٠٦	٣٩٣	٣٩٧
العائد / الأسرة	٢٢٨٥	٢٤٧٦	٣٢٣٧	٤٣١١	٢٦٤٥

٣٢ ـ كلود ليفى شتراوس Claude Levi - strauss ، العرق والتاريخ ، Raceand history ، منشور فى « المسألة العرقية فى العلم الحديث » The race question in modern science ، منشورات اليونسكو ، باريس ، ١٩٥٦ ، ص ١٣١ .

٣٣ ـ ارنست جليز Ernest Gellnez : - Causality and ndyhljpvhgh lmgygh xr xkylghm ndffsgh Meaning in the social sciences السببية والمعنى فى العلوم الاجتماعية .
طبعة (روتلدج آند كيجان بول) ، لندن ، ١٩٧٣ ، ص ٢٠ .

٣٤ ـ « إن الدوافع ، كالأفعال ، تضرب جذورها فى الحاضر » ، نفس المصدر السابق ، ص ١١٢ .

٣٥ ـ كلود ليفى شتراوس ، « البنية الاجتماعية » ـ Social structure منشور فى « الأنثروبولوجيا اليوم » Anthropology today ، كروبر (محرر) A . Kroeber ، مطبعة جامعة شيكاغو ، (١٩٥٣) ، ص ٥٢٧ .

٣٦ـ كلود ليڤي شتراوس ، « الأنثروبولوجيا البنائية » ، Anthropologie structuralex طبعة بلون ، باريس ، ١٩٥٨ ، ص ٧١ .

٣٧ـ ليڤي شتراوس ، : « الخام والناضج » Le cru et le cuit » طبعة بلون ، باريس ، ١٩٦٤ ، ص ٢٠

٣٨ـ نفس المصدر ، ص ٢٢ .

٣٩ـ ميشيل فوكو Michel Foucault ، « نظام الحوار » ، L order du dis cours » طبعة جاليمار ، باريس ، ١٩٧١ ، ص ٦١ .

٤٠ـ انظر ، فوكو ، المرجع السابق ، ص ٧٢

٤١ـ ميشيل فوكو ، « علم آثار المعرفة » la arquoologia del saber ترجمة أسبانية ا . جارثون ، دار نشر القرن ٢١ ، المكسيك ، مكسيكو ١٩٧٠ ، ص ٧٨ .

٤٢ـ نفس المصدر . ص ١٢٣ .

٤٣ـ نفس المصدر . ص ١٨١ .

٤٤ـ نفس المصدر . ص ٢١٩ ـ ٢٢٠ .

٤٥ـ ميشيل فوكو . « الكلمات والأشياء » sasoC sal sarbaloP saL ترجمة أسبانية ، الزاسيسيليا فروست ، دار نشر القرن ٢١ ، المكسيك ، مكسيكو ، ١٩٦٨ ، ص ٦٩ .

٤٦ـ هيجل ، « علم ظاهريات الروح » Fenomenologia del espiritu » ترجمة أسبانية ، كاستيانو دى.. و . روسيث ، صادر عن مؤسسة الثقافة الاقتصادية (فوندو دى كالتورا ايكونوميكا) المكسيك ، ١٩٦٦ ، ص ١٥ .

٤٧ـ فوكو ، المرجع السابق ، ص ٢٠٠ .

هوامش القسم الثالث

ملحوظة . بعض المراجع فى هذا الفصل ، وردت باللغة اليابانية فى الأصل .

١ـ ك . مياموتو K . Miyamoto : « دراسة توازن التنمية من خلال المجمع الصناعى » Balance sheet of development through the industrial complex . مارس ، ١٩٨٠ ؛ ص ٧ ـ ٨ .

٢ـ نفس المصدر . ص ١٠ .

٣ـ نفس المصدر . ص ٢٥ .

٤ـ نفس المصدر . ص ٣٩ . ومن أجل الحصول على رقم محسوب لكل بند من بنود التكلفة الاجتماعية ، انظر ك . مياموتو (محرر) داى، توشى، تو كومبيناتو Daito shi to kombinato صدر فى أوساكا (١٩٧٧) ، ص ٢٠٩ .

٥ـ المصدر ذاته . ص ١٩٩ .

٦ـ مياموتو « دراسة توازن ... » سبق ذكره ، ص ٣٩ ـ ٤٠ .

٧ـ نفس المصدر ص ١٩ ـ ٢٠ .

٨ـ ى . تامانوى . Y . Tamanai « تشييكى بنكن نوشيسو » Chiiki Bunken no shiso طبعة (١٩٧٨) ص ٧ .

٩ـ تامانوى : « ايكونومى تو إيكوروجى » Eknomi to Ekoroji طبعة (١٩٧٨) ص ٥٦ .

١٠ـ ن . جورجيسكو ـ روجن N . Georgescu - Roegen ، « قانون الفاقد والعملية الاقتصادية » The entropy law and the economic process طبعة كامبريدج ، ١٩٧١ .

١١ــ ت . تامانوى : « تغير النظرة الحديثة إلى الطبيعة والتكنولوجيا البديلة مع التدليل على حالة أوكيناوا «The change of the modern view of nature and alternaiue technology with an illustration of the Okinawa case ديسمبر ١٩٧٩ ، ص ٧ ــ ٨ .

١٢ــ ت . موروتا T . Murota « اينروجي تو إنتروبى نو كيزايجاكو » Enerugi to entropi no Keizaigaku ، (١٩٧٩) ، ص ٥١ ــ ٥٧ .

١٣ــ أ . تسوشيدا : A . Tsuchida « شيجن تبسوريجاكو نو كو كوروومى آى ــ شوهى نو ريرون Shigen Butsurigaku no kokoromi 1 - shohi no Riron » منشور فى (العلم ــ Scince) Kagaku ، فبراير ، ١٩٧٨ ، ص ٧٦ ــ ٨٢ .

١٤ــ ت . موروتا . مرجع سبق ذكره . ص ٥٣ .

١٥ــ إنظر ، ت . ناكاوكا T . Nakaoka «كاجاكو بومّاى نو ماجاريكادو» Kagaku Bumei no Magarikado (١٩٧٩) ، ص ٥٣ ــ ١١٣ .

١٦ــ ت . تامانوى : « تغير النظرة الحديثة .... » ، ديسمبر ١٩٧٩ ، ص ١١ .

١٧ــ انظر ، أ . تاماكى : A . Tamaki « نظام الرى والزراعة الإقليمية » ، مشروع جامعة الأمم المتحدة حول نقل التكنولوجيا ، والتغيير ، والتنمية » ١٩٧٩ ، فودو Fudo ، ١٩٧٤ .

١٨ــ تاماكى وهاتاتى Tamaki and Hatate ، ١٩٧٤ ، ص ٢٢٥ ــ ٢٣٠ ، ٢٣٧ ــ ٢٣٨ ، ٢٩١ . للحصول على تفسير فى اللغة الانجليزية لتعاونيات إمداد المياه ، انظر هاتاتى : « الرى ، والزراعة ، ومالك الأرض فى المرحلة المبكرة لليابان الحديثة » Irrigation ; agriculture and the landlord in early modern Japan منشور فى IDE ، ابحاث خاصة ، رقم ٩ ، طوكيو ، ١٩٧٨ ؛ ك . تسوروهى : K . Tsurumi « جوانب التنمية المحلية فى اليابان الحديثة » Aspects of endogenous development in modern Japan الجزء الأول ، الهيكل الاجتماعى ، تشابك البناء الهرمى ، وعلاقات التعاون المتساوى فى القرى والمدن » سلسلة أوراق البحوث ا . ٣٦ . انستيتيوت أوف انترناشينال ريلاشنز Institute of International Relations ، جامعة صوفيا ، بلغاريا ، ١٩٧٩ ، ص ١٨ ــ ٢١ .

١٩ــ تاماكى : « مورا شاكاى تو جنداى» Mura shakai to Gendai (١٩٧٨) ص ٢٠٣ ــ ٢٢١ .

٢٠ــ تامانوى ، سبق ذكره ، ديسمبر ١٩٧٩ ، ص ١٤ ــ ١٧ .

٢١ــ نفس المصدر السابق . ص ١٨ ــ ١٩ . انظر أيضا تامانوى ، تشييكيشوجو نو شيسو Chiikishugo no shiso (١٩٧٩) ص ٢٤٠ ــ ٢٤٤ .

٢٢ــ نفس المصدر . ص ٢٤٤ .

٢٣ـ نفس المصدر . ص ٢٥٢ .

٢٤ـ تضم قائمة أعمال نيشيكاوا «كيزاى هاتن نو ريرون» Keizai Hatten no Kiron (١٩٧٦) ، داى ـ ساسكاى نو كوزو تو دوتاى KCEF B Dai- Sasekai no Kozo to Dotai /, نام ـ بوكو موندای Nam-boku Mondai (١٩٧٩) ، كوكوساى كانك أو ميرومى : Kokusai Kank O Mirume فى ٣ مجلدات (١٩٧٩) .

٢٥ـ ج . نيشيكاوا J. Nishikawa «الاقتصاد السياسى للاعتماد على الذات : قضايا التعبئة المحلية للموارد فى النظام الاقتصادى العالمى الجديد» The political economy oo sself- reliance : problems of domestic mobilisation of resaurces in the NIEO أبريل ، ١٩٨٠ ، ص ٢ـ ٣ .

٢٦ـ نفس المصدر . ص ١٧ .

٢٧ـ نفس المصدر . ص ١٨ـ ١٩ .

٢٨ـ نفس المصدر . ص ٢١ .

٢٩ـ نفس المصدر . ص ٢٤ـ ٢٥ .

٣٠ـ سودجاتموكو : Soedjatmoko «التكنولوجيا ، والتنمية ، والثقافة» Technology ; development and culture بحث مقدم إلى المؤتمر الذى نظمه معهد الدين والتغير الاجتماعى Institute of Religion and social change ، فى مدينة سانتا باربارا ، ولاية كاليفورنيا ، أبريل ١٩٧٢ .

٣١ـ نيشيكاوا ، «الاقتصاد السياسى للاعتماد على الذات ....» سبق ذكره ، ص ٢٤ .

٣٢ـ منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية DECD ، سياسات التوافق الإيجابية ، positive adjustment policies ، يونيو ١٩٧٩ .

٣٣ـ نيشيكاوا ، «الاقتصاد السياسى للاعتماد على الذات ...» سبق ذكره ، ص ٢٨ .

٣٤ـ نفس المصدر . ص ٣٠ .

٣٥ـ مياموتو (محرر) . مرجع ذكر من قبل ص ٢٩٦ ـ ٣٠٨

٣٦ـ إنظر صحف ، اساهى ، مينيشى ، ويوميوزى ، يوم ١٢ أغسطس ١٩٨٠ .

٣٧ـ ج . كاميشيما J . Kamishima «سيجى أو ميرو مى» Seiji O Miru Me (١٩٧٩) .

٣٨ـ كاميشيما : «البحث عن اطار نظرى جديد للتحليل السياسى للثقافات السياسية اليابانية والآسيوية» In

search of a new theoritical franework for political analysis of Japanese and Aaian political cultures ديسمبر ١٩٧٩ ، ص ١ ــ ٥ .

٣٩ــ ت . هيجوتشي T . Higuchi « نيهونجين وا دوكو كارا كيتاكا Nihonjin wa Doko Kara Kitaka » (١٩٧١) ، ص ٧٤ ــ ٨١ . انظر أيضا ، تسوورومي : « جوانب التنمية المحلية في اليابان الحديثة : الجزء الثاني ، المعتقدات الدينية Religius Beliefs » سلسلة أوراق البحوث ، ا ــ ٣٧ ، IIR ، جامعة صوفيا ، بلغاريا ، ١٩٧٩ ، ص ١ ــ ٤ .

٤٠ــ كاميشيما « البحث عن إطار نظرى جديد ... » ص ٢٩ .

٤١ــ نفس المصدر السابق . ص ٣٠ .

٤٢ــ كاميشيما « سييجي ... » سبق ذكره . ص ١٧٤ ــ ١٧٨ .

٤٣ــ نفس المصدر . ص ٢١٦ ــ ٢١٧ .

٤٤ــ ج . س . جرمين J . C . Germain ، منشور في مجلة Jeu (اللعبة) عدد ١٢ ، خريف ١٩٧٩ ، ص ٢٥ ــ ٤٠ .

٤٥ــ د . برونيل D . Brunelle ، : « الوهم الهادىء » La desillusion tranquille ، (مونتريال ، ١٩٧٨) ص ٥٥ .

٤٦ــ نفس المصدر السابق . ص ٦٠ .

٤٧ــ أ . لجار : « الطبقات الاجتماعية في كويبك » Les classes sociales au quebec ، (مونتريال ، ١٩٧٧) ص ١١٦ ــ ١١٧ .

٤٨ــ نفس المصدر السابق . ص ١٧٥ .

٤٩ــ أ . لجار « الزمان والوعود في مناقشة : تحليلات للطبقات الاجتماعية في كويبك » (١٩٦٠ ــ ١٩٨٠) Heures et promesses d.un debat : les analyses des classes au quebec . 1960 - 1980 . منشور في كراسات الاشتراكية
Les chiers du socialisme .
العدد ٥ ، ربيع ١٩٨٠ ، ص ٦٠ ــ ٨٤ .

٥٠ــ انظر إلى ليموند الأسبوعية ، ٣١ يوليو ــ ٦ أغسطس ، ١٩٨٠ ، ص ٢ .

٥١ــ ج . بيرك G . Bourque و ا . لجار : « المسألة القومية » La question nationale ، باريس ١٩٧٩ ، ص ٢١٧ ــ ٢٢٥ .

٥٢- نفس المصدر السابق . ص ١٤١ .

٥٣- ج . بيرك « البورجوازية الصغيرة المسيطرة ، والبورجوازية المتناحرة « Petite bourgeoisie envahissante et bowrgeoisie tenebreuse . منشور فى كراسات الاشتراكية ، رقم ٣ ، ربيع ١٩٧٩ ، ص ١٣٠ .

٥٤- راجع . ام . فورنيه M . Foarnier ، « الجائزة للمتسابق » La chance au coureur ، (١٩٧٨) ص ١٧ .

٥٥- د . مونييه D . Moniere « تنمية الأيديولوجيا » Le developpement des ideologies ، (كويبك ، ١٩٧٨) .

٥٦- نفس المصدر السابق . ص ٣٣٧ .

٥٧- نفس المصدر السابق . ص ٣٣٨ .

٥٨- الأرقام اوردها إم . بيكار M . Picard ، فى Le Devair ، (الواجب) ، ٢٥ يوليو ، ١٩٨٠ ، ص ٨ .

٥٩- راجع Le Devair ، ١٦ أغسطس ١٩٨٠ ، ص ١ .

٦٠- نفس المصدر ١٤ أغسطس ١٩٨٠ . ص ١ .

٦١- ج . جيرمين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٠ .

٦٢- الإشارات المرجعية هنا إلى المؤتمر الأفرو- أسيوى الأول ، الذى عقد فى باندونج عام ١٩٥٥ ، ومؤتمر القمة الأول لعدم الانحياز الذى عقد فى بلجراد عام ١٩٦١

٦٣- انظر . ك . بوتشوى « الاقتصاد السياسى للمشروع العام فى غانا The political economy of public enterprise in Ghana . ورقة عمل جارى نشرها بواسطة مجلس التنمية للتنمية الأفريقية والبحث الاجتماعى فى أفريقيا .

٦٤- (أخبار المساء) Evening News ١٤ يونيو ، ١٩٥٩ .

٦٥- (صوت الفجر) Dawn Broadcast ٨ أبريل ، ١٩٦١ .

٦٦- خطاب ألقاه رئيس اتحاد الصناعات فى غانا ، أغسطس ١٩٧٨ .

٦٧- كان السبب الرئيسى لشعبيتها هو التخفيضات الهائلة فى أسعار التجزئة . وطبقا للنشرة الربع سنوية لبنك غانا Bank of Ghanaلأبريل - يونيو ١٩٧٩ ، فإن المؤشر القومى الكلى لأسعار الاستهلاك ، انخفض بنسبة ٤ر٨٪ فى يونيو ١٩٧٩ . فقد انخفض مؤشر الطعام ٢ر٨٪ ، والمشروبات والدخان ٢١٪ ، والملابس والأحذية ٤ر٧٪ ، والرعاية الصحية٧٪ .

٦٨ـ انظر ك . ليڤى شتراوس C . Levi - strauss « مجال الأنثروبولوجيا » The Scope of anthropology (لندن ، ١٩٦٧) ص ٤٧ .

٦٩ـ راجع . بارون دى . . Barun De « السياق الاجتماعى للابداع الثقافى المحلى » The social context of endogenous in tellectual creativity . HSDRSA - 98 UNUP - 109 ، طوكيو ، ١٩٧٩ .

٧٠ـ انظر ، ليڤى شتراوس ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧ .

٧١ـ راجع ، بارون دى « هنرى دونداس وحكومة الهند » . Henry Dundas and the Government of India رسالة دكتوراه ، أكسفورد ١٩٧١ ، الفصل الرابع ، ص ٣٠١ .

٧٢ـ انظر ، س . بهاتاكاريا S . Bhattacharya ، « حرية التجارة فى الهند » Laissez - Faire in India ، منشور فى الديان ايكونوميك آند سوشيال هيستورى ريفيو ، (مجلة التاريخ الاقتصادى والاجتماعى للهند) يناير ١٩٦٥ ، ص ١ ـ ٢٢ .

٧٣ـ ج . ثربورن . . G . Therborn « ماذا تفعل الطبقة الحاكمة عندما تحكم ؟ » what does the ruling class do when it rules? (لندن ، ١٩٧٨) ص ١٢٣ .

٧٤ـ نفس المصدر السابق . ص ١٢٣ ـ ١٢٥ .

٧٥ـ على هذا النحو تكون شرعية هذه الفكرة لدرجة أنه حتى إ . ب . طومسون E . p . Thompson المؤيد القوى لنضالات العاملين الفقراء فى انجلترا قبل عصر الثورة الصناعية ، ومؤلف كتاب **تكوين الطبقة العاملة الانجليزية** The making of the English Working Class يكتب قائلا « إن الفصاحة اللغوية ، والقواعد فى أى مجتمع ، تحتوى الواقع الفعلى الحقيقى للسلطة ، ولكنها فى ذات الوقت قد توقف تجاوزاتها ... وغالباً ما تكون تلك الفصاحة نفسها كذلك لدرجة أنه يتم تطوير نقد جذرى لسياسة المجتمع » **أحرار وصيادين** Whigs and Hunters لندن ، ١٩٧٧ ، ص ٢٦٤ـ ٢٦٥ .

٧٦ـ فى « العالم ينقلب رأسا على عقب » . The world turned upside down بنجوين ، لندن .

٧٧ـ انظر ، ثربورن ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٤ـ ١٢٥ .

٧٨ـ هناك تحديد واضح لهذا الجانب من جوانب الابداع المحلى ، يمكن العثور عليه عند فاى هسياوـ تونج Fie Hsiao - Tung فى « حول التغير الاجتماعى للأقليات القومية فى الصين » On the social transformation of China's minority nationalities . UNU 8 HSDIAS 8 21 جامعة الأمم المتحدة ، نوفبر ، ١٩٧٨ ، بحث رقم ٦ .

٧٩ـ ر . ميليباند R . Milliband « الدولة فى المجتمع الرأسمالى » . The state in capitalist society لندن ، ١٩٧٣ ، الفصل الأول ، ص ٣ .

٨٠- نفس المصدر السابق . ص ٢٤٧ .

٨١- نفس المصدر السابق . ص ٢٤٧ .

٨٢- ثربورن ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨١ - ١٨٢ .

٨٣- هناك عرض قوى ومتعمق لحالة البرازيل يمكن العثور عليه فى كتاب خ . كوارتيم J . Quartim « الديكتاتورية والكفاح المسلح فى البرازيل » .. Dictarorship and armed struygle in Brazil لندن ، ١٩٧٧ ، ص ١٩ - ١٥ .

٨٤- ثربورن . مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٣ ، وانظر ميليباند ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٠ - ٨٦ .

٨٥- ميليباند ، مرجع سبق ذكره ص ٨٦ .

٨٦- نفس المصدر السابق ، ص ٨٦ - ٨٧ .

٨٧- انظر ، ا . جيرشنكرون A . Gerschenkron ، « التخلف الاقتصادى فى منظور تاريخى » Economic backwordness in historical perspective . هارفارد ١٩٦٢ .

٨٨- إ . ب . تومسون . E . P . Thompson « خارج الحوت » « outside the whale » منشور فى « فقر النظرية » The pouerty of theory ، لندن ١٩٧٨ ، ويصف تومسون هذه التطورات بوصفها ثقافة مجتمع حلف الأطلنطى . هناك طرح لنظرية (التحديث) فى دراسة ب . شاترجى P . Chatterjee « النظرية السياسية الأمريكية الحديثة مع الإشارة إلى الأمم المتخلفة » Modern American political theory with reference to underdeveloped nations . منشورة فى « سوشيال سايتنست » (عالم الاجتماع) . مدارس ، المجلد ٢ ، العدد ١٢ ، يوليو ١٩٧٤ .

٨٩- إ . شيلز E . Shils ، « المثقف الهندى بين التقليد والحداثة » The Indian intellectual between tradition and modernity (لاهاى ، ١٩٦٠) ، وكذلك ، س . س . هاريسون S . S . Harrison : « الهند : أخطر العقود » India : the most dangerous decades برينستون ، ١٩٦٠ .

٩٠- مثلا ، بواسطة دانييل موينهان Daniel Moynihan ، وناتان جلازير . Nathan Glazier

٩١- ذكرت صحيفة ستيتسمان Statesma اليومية يوم ٨ سبتمبر ١٩٨٠ ، « وعد الزعيم الشيوعى الجديد لبولندا ، المستر كانيا Kania يجب أن نؤمن وجود رابطة قوية بين السلطات والمجتمع . إن افتقاد هذه الرابطة هو الذى تسبب فى انفجار السخط على مثل هذا النطاق الواسع والخطر . ولست واثقا إلى هذا الحد فى أن حزبنا يحتاج إلى ما اصطلح عادة على تسميته بالزعيم ' إننى عميق الاقتناع فى أن واجبى يجب أن يتمثل قبل كل شىء فى ضمان أن الحكمة الجماعية للشعب يجب أن تؤدى وظيفتها » . (المترجم : الخطاب ورد فى سياق التطورات التى أفضت إلى قيام نقابة تضامن العمالية البولندية التى حظرت فى ديسمبر ١٩٨٣) .

٩٢- راجع ، بارون دى « التعقد فى العلاقات بين القومية ، والرأسمالية ، والاشتراكية » Complexities in the relationships between nationalism capitalism and socialism « دراسة منشورة فى » التاريخ والمجتمع : دراسات فى ذكرى الأستاذ نيهارانيان راى » History and society : Essays in honour of prolessor Niharranjan Ray، كلكتا ، ١٩٧٧ ، ص ٤٨٥ - ٤٩٦ .

٩٣- بارون دى . طوكيو ، ١٩٧٩ ، « السياق الاجتماعى ... » سبق ذكره . ص ٣٤- ٣٥ .

هوامش القسم الرابع

١ ـ انظر مركز الإحصاءات الايرانى : **مسح لنمو السكان فى ايران ، التقرير النهائى ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦ .** Population growth survey of Iran , final report 1973 - 6 . رقم مسلسل ٧٧٧ ، يونيو ١٩٧٨ .

٢ ـ انظر توماس فريجكا Thomas Frejka ، « **مستقبل النمو السكانى** » The future of population growth نيويورك ، ١٩٧٣ .

٣ ـ حدد المجلس الثورى لجمهورية ايران الإسلامية سن الاقتراع بـ ١٦ عاما .

٤ ـ ام . هالبواخس M. Halbwachs . **الذاكرة الجماعية** La memoire collective ، باريس ، ١٩٥٠ .

٥ ـ مركز الإحصاءات الايرانى : **الإحصاء القومى للسكان والمساكن** ، National ceusus of population and housing . (على أساس عينة تمثل ٥٪) .

٦ ـ يصعب جدا فى الوقت الحاضر فى ايران التمييز بين ما هو ثقافى ، وما هو سياسى . وبالفعل فإن الأنشطة الثقافية المتميزة مثل إقامة الصلوات ، والحضور إلى المسجد ، والصيام ، إلخ قد اتخذت أبعاداً سياسية واضحة ومحددة .

٧ ـ لمطالعة وثيقة حول التوجه الأيديولوجى للأصوليين انظر إلى « بيان نواب صفوى » Mami festo مؤسس تنظيم خدام الاسلام Devotees of Islam ، المنشور فى عام ١٩٥٠ ، **برنامج ثورة فدائيى الاسلام** Barnayimi Inqilabíyı Fada,iyini Islam (بالأمهرية بالحروف اللاتينية فى الأصل) ولمطالعة مفهوم الإمام الخمينى عن الحكومة الاسلامية راجع كتابه ، « **ولاية الفقيه** » Vilayati Faqih .

٨ ـ فى هذه النقطة ، نستطيع أن نذكر النفوذ الطاغى للمفكر الاسلامى الحديث ، وعالم الاجتماع ، الدكتور على شريعاتى . الذى ولد فى عام ١٩٣٣ فى أسرة متعلمة وعميقة التدين (كان أبوه مفسراً ذائع الصيت للقرآن الكريم) وقد تأثر بعد ذلك بـ الكسيس كاريل Alexis Carrel (حيث قام بترجمة صلواته وبفرانتز فانون Frantz Fanon (قام بترجمة كتاب فانون معذبو الأرض) ، وتبادل معه قدراً هاماً من المراسلات عندما

كان يدرس فى باريس ابان أوائل الستينيات . وقد توفى فى أوروبا فى عام ١٩٧٧ . انظر كتابه « حول علم اجتماع الاسلام On the sociology of Islam (بركلى ، ١٩٧٩) . راجع كذلك ، إم . فرهنج . M. Farhang « على شريعاتى والاضطهاد » منشور فى العرق والطبقة Raceand class المجلد ٢١ ، العدد رقم ١ ، صيف ١٩٧٩ .

٩ ـ للوقوف على التوجه الليبرالى والمعتدل لنهضة آزادى Nihzat Azadi، إنظر كتاب المهندس مهدى بازرجان (أول رئيس وزراء بعد الثورة . المترجم) باللغة الفارسية .

١٠ ـ للحصول على فكرة موجزة عن مجاهدى خلق ، إنظر : ا . أبراهام يان E . Abrahamian « حركة حرب العصابات فى ايران ١٩٦٣ ـ ١٩٧٧ ، « The gaerrilla movement in Iran 1963 - 77 » منشورة فى MERIP reports ، رقم ٨٦ ، مارس / أبريل ١٩٨٠ ، ص ٨ ـ ١٢ . انظر أيضا ، Muzigirihayi Siyasi (طهران ، ١٩٧٩) و Didqahhayi Mujahidini Khalq dar Bariyi Qanuni Asasi (طهران ، ١٩٧٩) .

١١ ـ لمطالعة تاريخ حزب توده . انظر ، س . صبيح . S . zabih « الحركة الشيوعية فى ايران » The communist Movement in Iran، (بركلى ، ١٩٦٦) ولعرض أكثر حداثة ، فريد هوليداى ، Fred Holliday : ايران : الديكتاتورية والتنمية Iran : dictatorship and development ، (نيويورك ، ١٩٧٩) ص ٢٢٧ ـ ٢٣٥ . وكذلك أيضا « مقابلة مع السكرتير الأول لحزب توده حول الاستيلاء على السفارة الأمريكية فى طهران » . منشورة فى (ميريب ريبورتس) MERIP Reports، رقم ٨٦ ، مارس / أبريل ، ١٩٨٠ ص ٢٤ ـ ٢٥ .

١٢ ـ للحصول على فكرة عن فدائيى خلق ، انظر أبراهام يان ، مرجع سبق ذكره ص ٥ ـ ٨ ، وهوليداى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٥ ـ ٢٤٧ ؛ انظر كذلك المقابله مع أحد زعماء الفدائيين . فى ميريب ريبورتس نفس العدد المذكور من قبل .

١٣ ـ لسوف يتم تطوير هذه الملاحظات أكثر فى عمل فى طور الإعداد حاليا ، والذى يردد أصداء البحث الذى قامت به جمعية العصور ، والذى يعتبر الـ CNRS، فى باريس ، أحد مؤسسيها .

١٤ ـ حول هذا الموضوع انظر ، س . لوسى . C . Luce، زمن الجسد والايقاع البيولوجى ، والاجهاد الاجتماعى Le temps des corps, rhythmes biologiques et stress social . (باريس ، ١٩٧٢) والبيبلوجرافيا الضخمة للأعمال باللغة الانجليزية التى أوردها فى . جيس V . Geis فى كتابه « استراتيجيات الحياة ، والنشوء الانسانى ، وتصميم البيئة » Life strategies, human evolution and environmental design . (١٩٧٨) .

١٥ ـ تكمن هذه القضايا فى صميم عمل هـ . لابوريت H . Laborit وبالذات فى « البيولوجيا والبنية » Biologic et structure باريس ، ١٩٦٨ ، وكذلك « الرجل والمدينة » L,homme et la ville باريس ، ١٩٧١ .

١٦ ـ انظر ام . وايت رايلى M . White Riley « العصر ، والتغيرات الاجتماعية ، وقوة الأفكار » Age

changement social et pauvair des idees منشور فى Daedalus، عدد خاص حول (الأجيال) ، رقم ٤ ، المجلد ٧ ، ١٩٧٨ .

١٧ ـ حول هذا الموضوع ، فإن أحسن دراسة موثقة فى حدود معلوماتنا هى دراسة سيمون Simmon، « دور الكبار فى المجتمع البدائى » . The role of the aged in primitive society (يال ، ١٩٤٥).

١٨ ـ نفس المصدر . الجزء ٢ . ص ٤ .

١٩ ـ أرسطو ، السياسة ، الكتاب الأول ، الفصل الرابع ، ص ٧ .

٢٠ ـ كان مونتين Montaigne نزيها تماما فى هذا الخصوص ، راجع ، دراسات ، Essais ، الجزء الثانى الفصل ٣٨ .

٢١ ـ وبالعبارة التى وضعها فينى Vigny ، « إن الحياة العظيمة هى فكرة الشباب التى تتحقق بالنضج » . انظر كذلك ، على سبيل المثال ، يوميات Diary دوبو Dubos ، فى ٢٢ أغسطس ١٩٢١ ، وأندريه جيد فى ٢٦ ديسمبر ١٩٢١ .

٢٢ ـ حول العلاقات الجيلية ، داخل الأسرة ، إنظر ، ل . روسل L . Roussel، الأسرة بعد زواج الأبناء La famille apres le mariage des fants باريس ، ١٩٧٦ ، وكذلك ا . بيترو A . Pitrou الحياة بدون عائلة Vivré sans famille باريس ، ١٩٧٨ .

٢٣ ـ فى أزمة الأجيال La crise des generations ، باريس ، ١٩٦٩ ، وهو عمل يطور ما تم وضع خطوطه العريضة فى « التمرد ضد الأب » La revolte contre le pere ، باريس ، ١٩٦٨ .

٢٤ ـ ام . ميد . M . Mead « الفجوة بين الأجيال » . The geveratioh gap

٢٥ ـ راجع ، ر . لينوار R . Lenoir، « اختراع العمر الثالث » « L,invention du troisieme age » منشور فى أصول البحث فى العلوم الاجتماعية ، Actes de la recherche en scienoes sociales، رقم ٢٦ ـ ٢٧ ، مارس / أبريل ١٩٧٩ ، ص ٧٣ ـ ٧٤ .

٢٦ ـ راجع ، روسل ، مرجع سبق ذكره .

٢٧ ـ المصدر نفسه ، ص ٩٤ .

٢٨ ـ « إن فكرة الجيل يمكن أن تبدو للأجيال المتعاقبة مثل التعبير عن عرق مختلف » و . جيمس W . James، فلسفة الخبرة . Philosophy of experience

٢٩ ـ ا . تيبودية A . Thibaudet، « فكر الجيل » L,idee de generation، منشور فى تأملات حول الأدب ، Replexions sur la litterature .

٣٠ ـ كما تم التدليل على ذلك عن طريق دراسة ٤٠٠ من المقتطفات المدرجة تحت باب (جيل) و١٢٠٠٠ تحت باب (عمر) بواسطة معهد اللغة الفرنسية Institute de la langue Francaise، نانسى .

٣١ ـ ك . مانهايم K . Mannheim « دراسات حول علم اجتماع المعرفة » Essays on the sociology of

knowledge (لندن) انظر الفصل المعنون (مشكلات الأجيال) The problems of generations ؛ والاقتباس من بيندر Pinder ، ص ٢٨٣ .

٣٢ ــ (فرنسا البيزنطية) La France bysantine باريس ، بدون تاريخ .

٣٣ ــ انظر تعليقات إ . ر . شوماشر E . R . Schumacher عن تأثير العامل الاقتصادى فى الصغير جميل Small is beautiful (الترجمة الفرنسية ، باريس ، ١٩٧٨) ص ٤٢ .

٣٤ ــ اقتبست فى ا . جراس A . Gras ، علم اجتماع الانقسام Sociologie des ruptures (باريس ، ١٩٧٩) ص ٨٢ .

٣٥ ــ ف . منترى F . Mentre ، الأجيال الاجتماعية ، Les generations sociales ، باريس ، ١٩٢٩ ، ص ٤٥٢ .

٣٦ ــ انظر ، مانهايم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠٣ ــ ٣٠٤ .

٣٧ ــ استعرت مصطلح (منطق المعيشة) من ف . جابوب . F . Jabob منطق الأحياء ، La logique du uivant باريس ، ١٩٧٠ .

٣٨ ــ إ . هالبواخس . E . Halbwachs ، الذاكرة الجماعية ، سبق ذكره .

٣٩ ــ نفس المصدر . ص ٧٨ ــ ٧٩ .

٤٠ ــ المصالح المندمجة ، والفردية ، والتى سوف تبين فى بعض الأحيان . كيف أن بعض الاضرابات غير الشعبية المعينة ، تكون كذلك ، على سبيل المثال .

٤١ ــ مرجع سبق ذكره . ص ٥١ .

٤٢ ــ إنه علامة من علامات هذا الزمن أن أصبحت (المدينة) تعنى الضاحية التجارية .

٤٣ ــ علم اجتماع الأمل ، Sociologie de l'esperance ، باريس ، ١٩٧٣ .

٤٤ ــ نفس المصدر . ص ٥١ .

٤٥ ــ نفس المصدر . ص ٥٢ .

٤٦ ــ نفس المصدر . ص ٥٣ .

٤٧ ــ نفس المصدر . ص ٥٤ .

٤٨ ــ ج . دوفينو . J . Duvignaud هدية العدم ، Le Don du Rien ، باريس ، ١٩٧٧ ، ص ٢٨ .

٤٩ ــ نفس المصدر . ص ٣٠٠ .

٥٠ ــ انظر ، فى هذا الصدد ، الملزمة التى أعدتها (جمعية العمر) Association des Ages ، موارد المتقاعدين ، Ressources des retraires .

٥١ ــ ج . فرويند J. Freund ، « ملاحظات عن ديناميكية فئتين ذات أصل واحد ، من الأزمة إلى الصراع »

منشور . Observations sur deux categories de la dynamique polemogene . De la crise au conflit
في كومينيكيشنز Commumications (إتصالات) ، ١٩٧٦ ، العدد ، ٢٥ ص ١٠٧ و١٠٩ .

٥٢ ـ هذه الاعتبارات ، سيتم تطويرها أكثر في عمل قادم . انظر ملحوظة رقم ١٣ .

٥٣ ـ بيتر برجر Peeter Berger ، الهوية بوصفها قضية في علم اجتماع المعرفة ، Identity as a problem in the sociology knowledge . منشور في European Journal of sociology ؛ ١٩٦٥ ، مجلد ٧ ، ص ١٠٦ .

٥٤ ـ أو . برونفنبرنر U . Bronfenbrenner ، منظور نظرى للبحث في التنمية الإنسانية ، Atheoritical perspective for research on human development منشور في ب . درايتزل P . Dreitzel ، (محرر) الطفولة والتشريك Childhood and socialisation نيويورك ، ١٩٧٣ ، ص ٣٣٧ ـ ٣٣٨ .

٥٥ ـ إ . هـ . اريكسون E . H . Erikson ، الهوية ودورة الحياة ، Identity and the life cycle ، منشور في ، قضايا سيكولوجية ، Psychological issues ، ١٩٥٩ ، المجلد ١ ، رقم ١ ، ص ١١١ .

٥٦ ـ إ . هـ . اريكسون الطفولة والمجتمع Infancia Ysociedad ترجمة بوينس-آيرس ، ١٩٥٩ ، ص ٢١٢ .

٥٧ ـ نفس المصدر . ص ٢١٢ .

الفهـــرس

مطابع الهيئة المصرية العامة للـكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨٨/٧٥٠٥

ISBN ٩٧٧ - ٠١ - ١٩٦٠ - ١

ECONOMY AND SOCIETY

Edited by
MIKE GONZALEZ
ANOUAR ABDEL - MALEK
Translated by
HAZEM ABDEL - RAHMAN



Bibliotheca Alexandrina
0683225

٥٢٥ قرشا